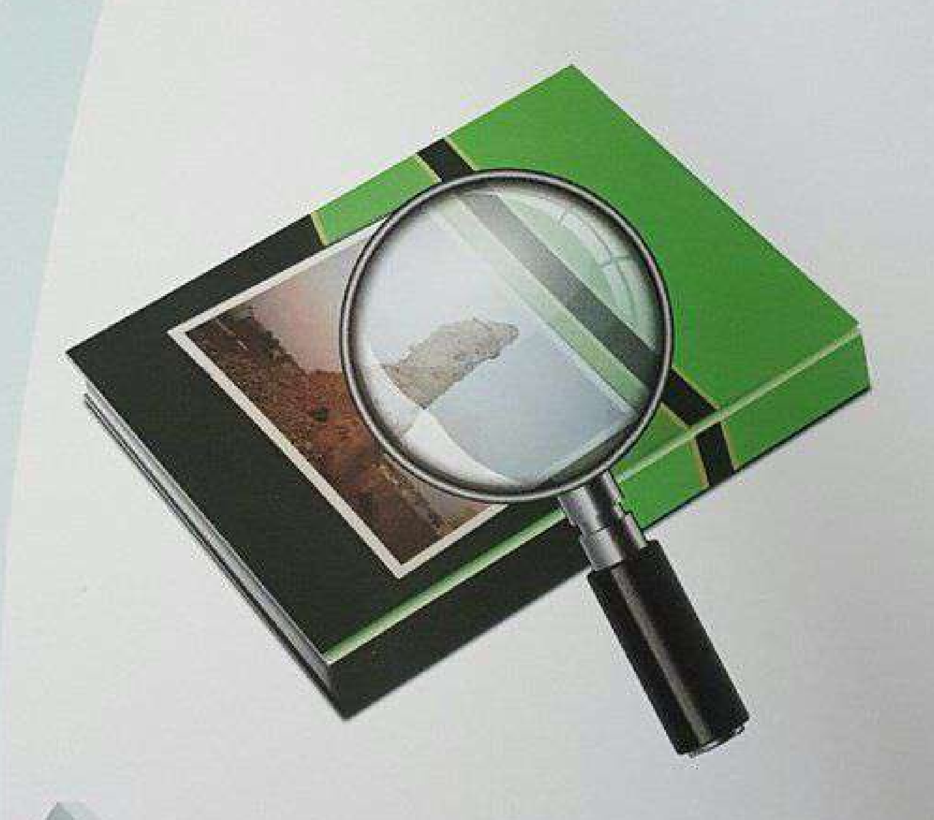
كتاب الوشي المُحبَّر
في ميزان البحث العلمي
قراءة نقدية



إعداد

ناصر بن عبدالله بن علي المهيدب



كتاب الوشي المُحَبَّر

في ميزان البحث العلمي

قراءة نقدية

كتاب الوشي المُحبَّر

في ميزان البحث العلمي

قـــراءة نـــقـــديـــة

إعداد

ناصر بن عبدالله بن علي المهيدب

آفاق للنشر 2016م

الطبعة الأولى: 1437هـ – 2016م

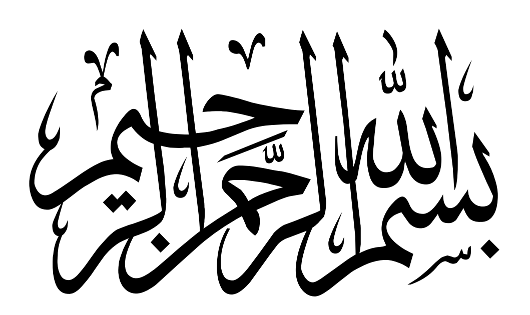
الوشي المحبر في ميزان البحث العلمي/ ناصر بن عبدالله بن علي المهيدب

٣٢٦ص؛ 17×24 سم.

ردمك: - -978-1-910746

Tel.: +965 22256147 – Fax: +965 22256142
P.O.Box: 20585 Safat – Postal Cod: 13066 Kuwait
Info@aafaq.Com.Kw
www.aafaq.com.kw

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى وطـني الغـالي ردّاً للفضـل، واعترافـا بالجميـل، وعلى قمة هرمه قائد مسيرته وصاحب حزمـه؛ خادم الحـرمين الشـريفين، وولـي عهـده، وولـي ولـي عهـده؛ الـذين أولـوا تـاريخ هـذه الـبلاد وتراثهـا عنـايتهم ومتابعتهم.

وإلى هــذا المـلإ مــن البــاحثين والأدبــاء والشــعراء والمؤرخين؛ الـذين بـذلوا طاقـاتهم وجل اهتمامـاتهم؛ لخدمــة تــاريخ وتــراث ومــوروث هــذا البلــد الكـبير والجميـل في كـل شــيء.. في علومــه وديانتــه.. في أعرافـه وثقافتـه.. في أخلاقـه وإنسـانيته.. في إيثـاره وعطائه.. في عطفه ورعايته..

شكـــر وتقديـــر

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

مـن الحـق المتعيـّن علـيّ شـكر مـن أسـدى إلـيّ معروفـاً، والاعـتراف لأهـل الفضل بفضلهم.

فلن أنسى جميل مـن قدمت إليهم كتابي لمراجعته وإبداء الرأي حوله، فتقبلوه بأنفسهم الراقية وأريحيّتهم المعتادة، فلم يبخلوا علي ولم يترددوا في إعطائي الجزء الضنين من وقتهم.

فبصادق الود وفائق الثناء والاحتفاظ بالعرفان

أشكر أستـاذي ومعـلمي القـدير الـدكتور علـي بـن عبـدالعزيز الخضيـري.

وأشكر أخـي وحبيبـي وأسـتاذي الـدكتور عبـدالله بـن إبـراهيم النـاصر.

وأشكر ابـن عمـي وأخـي الباحـث المؤرخ الأسـتاذ علـي بـن سلـيمان المهيـدب.

وأشكر الصـديق العزيـز والأخ المحـب الشـيخ عبـدالله بـن عبـدالعزيز الغِـزِّي.

وأشكر أخـي الأديـب الباحـث المؤرخ الـدكتور فايـز بـن موسـى الحـربـي.

وأشكر أخـي القريـب إلى قلـبي الأسـتاذ عبـدالعزيز بـن أحمـد الهبـدان.

بين يدي الكتاب

الهجوم الموجه، الذي يشن بوجه جميل أو قبيح على الموروث الشعبي، والطعن في المصادر التاريخية المحلية، والتمادي في تشويه التراث الثقافي الوطني، بغرض تسفيهه، واختلاق المسوغات والمبررات لإهماله، والإقلال من شأنه من قبل بعض الباحثين، ومحاولة تَوْشِيَة غاراتهم برداء الطهر والتنقية، ليس وليداً ولا أمراً جديداً.

ومواجهة هذا الهجوم وتفنيده مهمة الباحث والناقد، فهما اللذان يقومان بعملية الوزن والتقويم.

وليس من وظيفة الباحث أو الناقد تغيير منهج المؤلف، وطريقة تفكيره وأسلوبه؛ ولكن من وظيفته قياسهما والتعريف بهما، وكشف الطبيعة الكامنة المؤثرة فيهما، بحيث تتضح الملامح، وتمتاز الخصائص والتوجهات، فالناقد في النهاية مرآة للقارئ يرى من خلاله الصفحة الأخرى التي لم يرها من قَبل من خلال المادة المنقودة.

* * *

مقدمة

إن من الجوانب البحثية التي نشط التأليف فيها خلال العقود الأخيرة الكتابة عن أنساب القبائل المعاصرة، والأسر المتحضرة وتاريخها، فأصبحت ترى عدداً من المؤلفات عن كل قبيلة، وانبرى بعض باحثي الأسر والعشائر المتحضرة للكتابة عن نسب وتاريخ أسرهم وعشائرهم، ولا يخفى على المتتبع؛ أن هذه المؤلفات تتفاوت فيما بينها من حيث الجودة والإتقان والضبط، فبعضها بلغ الغاية في استقصاء المادة العلمية، وجودة تحريرها، وجمال عرضها، كما تقل درجة بعض المؤلفات إلى مستوى متدنٍ من البعد عن منهج البحث العلمي وأسسه؛ ما جعل قيمتها العلمية؛ منخفضة في نظر القارئ، ومن القسم الآخر ما طالعنا في نهاية العام ١٤٣٥هـ، وسخن الحديث حوله، ولا يزال، وقُوبل بانعكاسات نفسية مستاءة أو مستغربة، وهو كتاب (الوشي المحبَّر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بني العنبر) -الذي نحن بصدد استعراضه وكشف جوانب الخلل فيه- لمؤلفه الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبدالله، حيث ابتعد فيه مؤلفه عن المنهج القويم وأسس البحث؛ ما أوقعه في الكثير من الأخطاء العلمية والتاريخية.

ولذا ما إن ظهر الكتاب ونشر حتى أثارت آراؤه الكثيرين، ووجهت له العديد من الانتقادات والاتهامات، وعد من الكتب المحظورة، وانقسم الناس حوله إلى فئتين، فئة أصيبت بالدهشة والتساؤل عن غرض المؤلف من إنشاء موقف مغاير ومخالف، يدعو للتشكيك في مراجعنا ومعارفنا وبديهيات تاريخنا وتراثنا، وأخرى استنكرت ورفضت؛ بل تجاوزت ذلك إلى التشهير بصاحب الكتاب ووصفته بالادعاء، ورفعت أمره للجهات الرسمية لمحاكمته ومحاسبته.

ونظراً لكثرة ردود الأفعال التي واجهت الكتاب، ورغبة مني في دعوة أخي المؤلف

إلى أن ينشرح صدره لتقبل النقد، وتأمل ما ذكره ونشره في مؤلفه؛ جاء الاستعداد لاستعراض هذا الكتاب، وانعقد العزم على تقييمه، ومناقشة أبرز الملحوظات التي أخذت عليه، وتقديمها للقارئ الكريم، وللمؤلف في الوقت ذاته، عسى أن يستفيد منها، ويستلهم ما فيها؛ وذلك أن اكتشاف المؤلف لأخطائه عمل ليس باليسير، وكان الجاحظ يرى أن تصنيف العدد من المصنفات أيسر على المؤلف من اكتشاف أخطاء ارتكبها، أو أمورٍ سها عنها في مؤلف واحد.

ولا شك أن المؤلف تعب كثيراً؛ فجدير به المراجعة والانتفاع من الرؤية المقابلة، وقد قيل:

ما خط كف امرئٍ شيئاً وراجعه إلا وعَنَّ له تبديل ما فيهِ
وقال: ذاك كذا أولى، وذاك كذا وإن يكن هكذا تسمو معانيهِ

وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد، ومبحثين، ويتضمن التمهيد الملحوظات العامة، بينما سيخصص المبحث الأول للحديث عن انفرادات المؤلف التي لم يُسبق إليها، في حين سيتناول المبحث الثاني ظاهرة اختلال منهج البحث، وضعف الأمانة العلمية.

التمهيد: الملحوظات العامة:

الباحث في الأنساب يجب أن يدرك أنها طريق شاقة وحساسة، وأكثر مسائلها احتمالية، وأغلب إثباتاتها ظنية، والجدل حولها يطول، وقد أدركتُ بعد طول نظر فيها أني ما وقعتُ على شيء جديد منها؛ إلا أحسستُ أني أجهل الكثير، وأن ما توصلتُ إليه دون ما تمنيتُ إدراكه، ولذلك لا يصلح للكتابة فيها من يعطيها تقديراً أكبر من حجمها، أو يكلف نفسه فيها أكثر مما تستحق، فإن كان المنطق العقلي يقول: العلم أمانة، فالتواضع فيه فضيلة.

ومن العادة أن يُواجه أيَّ كتاب، يجرح خصوصيات الناس أو يمسها بالقدح، جدلٌ كبير، وردود أفعال عنيفة، وكلما كان المؤلف أكثر ذكاءً وفطنة كان احتواؤه لردود الأفعال أكثر انضباطاً، وأصح موازنة، وتَقبله للنقد في إطار من الاحترام وسعة الأفق والكياسة، ومن الواضح أن مؤلف كتاب الوشي لم يكن موفقاً حينما جابه ردود الأفعال بمثل حدّتها.

وقبل الشروع في ذكر الملحوظات العامة أُثير سؤالين، الأول طالما قوبلتُ به كثيراً: لِمَ المراجعة وتقييم الكتاب؟ المراجعة تعطي الكتاب دعاية، وتعطي المؤلف ما لا يستحق، أَوَليس الإعراض عنه أولى؟

وفي رأيي أن تقييم الكتاب ومراجعته ونقده مهم جداً، وذلك من عدة جوانب:

١- من الحسن أن نتعوَّد على القراءة الناقدة؛ فالكثير من الناس تعوَّد على التلقي (اتكالاً على الثقة) بدون تأمل، بمجرد الرضى عن الشخص أو الإعجاب به؛ يستقبل منه بلا رأي ولا اختيار، وعلى النقيض من ذلك تجد من الناس من إذا كان لديه موقف من شخصٍ رفض ما جاء منه، وإن كان حقاً. والجدير بالقارئ ألا

يقبل أو يرفض أية معلومة إلا بعد دراسة ونظر وتأمل، وأن يربي نفسه على طريقة التعامل مع الكتب والمعلومات بواقعية، ورفض الانصياع أو التشنج الأعمى.

٢- النقد ظاهرة صحية، وتربية عملية، تجعل المتلقي قادراً على مناقشة الآراء والأفكار والمواقف، وفق معايير ثابتة، تُشخص وتَقبل وتَرد مع حفظ جانب الاحترام، وهو دليل سعة الأفق العلمي والأخلاقي.

٣- الكتاب أثار ضجة وقابلته ردود أفعال، ولا شك أن المؤلف جاء بآراء جارحة ومثيرة للغضب، وتكلم في جوانب تاريخية وتراثية وأنساب ثابتة، خالف فيها الأقوال المستقرة. "وكل ابن آدم خطاء" ولكن ليست الملاحقة والمحاسبة -عند تجاوز كاتب ما حقوق الآخرين أو تدخل في خصوصياتهم وفق رؤية يراها وقناعة يؤمن بها- هي السبيل الأمثل دائماً، فقوة الدليل ورسوخ المنطق أولى من الضجيج والصياح، ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ سورة الرعد الآية رقم ١٧.

٤- الكتاب قد يكون مرجعاً في يوم من الأيام، ضمن مراجع الأنساب وطبقات النسابين، وإن كان قوبل بالرفض والمنع وجرى عليه ما جرى، ولذلك من الضرورة جعل المآخذ على الكتاب والقراءة النقدية بجانبه؛ ليسهل على القارئ معرفة المزالق التي وقع فيها المؤلف، وفهم الجوانب التي أثارت ردود الأفعال حينها.

والسؤال الآخر: كثيرٌ ممن أتيح له الاطلاع على الكتاب يتساءل: ماهي أخلافيات المؤلف المعرفية، وما النمط الفكري الذي انطلق منه، فانطبع بالأثر على آرائه وأسلوبه ومنهجه في البحث؟!

إنه من الممكن من خلال استعراض الكتاب واستقراء آراء المؤلف ومواقفه رسم الإطار العام الذي ينطلق منه، والإشارة إلى أخلافياته التي أثرت بأسلوب مباشر أو غير مباشر على منهجه وأسلوبه وصياغته للمعلومات:

١- المؤلف يتوهم أن التاريخ هضم قبيلته، ولم يوفها حقها، ولم يتحدث عنها بالقدر الذي تستحقه، وأنها أعظم خطراً، وأكبر حجماً، وأكثر بروزاً من المكان الذي بوأها التاريخ فيه، وأن الصورة التي طبعها عنها أقل وضوحاً من تأثيرها في التاريخ والروح الحضاري، وأن ثمة مؤثرات خارجية أسهمت في هضم حق القبيلة التاريخي، وما ذلك إلا عن كلمة قالها الجاحظ علقت بذهن المؤلف فرزح تحت وطأتها وتأثيرها، وانطبع أسلوبه بصبغتها وأخذ يردد معناها وكأنها مظلمة تاريخية قائمة!! والصحيح أن بني العنبر قبيلة لم تهضم ولم تظلم، وقد ملأت صفحات التاريخ بشهرتها الممتدة وبرجالاتها وعظمائها في كل مجال وفي كثير من الفنون، فكم ذكر المؤرخون فيها من العظماء والعلماء والفقهاء والمحدثين والقضاة والولاة والشعراء والأدباء والنابهين والوجهاء والفرسان والقادة والأنجاد ونوادر الرجال في الجاهلية والإسلام وإلى يومنا هذا...، وسطر أمجادها ومفاخرها وبطولاتها وتحدث عن أنسابها وبقاعها وديارها قديماً وحديثا، وكانت ولا زالت تزاحم وتقاسم بطون تميم الكبرى في العز والشرف وتنافسهم الأمجاد، بل هي اليوم أوسع أرضاً وأعظم خطراً وأكثر شهرة.

٢- المؤلف متأثر بدوافع عاطفية وجدانية، وعنصرية مبالغ فيها؛ أثرت في أحكامه وتصوراته، وانسحبت من ثم على أسلوبه، ومن المتعارف عليه لدى الباحثين أن العاطفة والعنصرية، إذا طغتا على تفكير الباحث، ضيّقتا مساحة تعاطيه وتعامله مع العقل ومنهج البحث العلمي.

٣- يتضح بجلاء اعتداد المؤلف بآرائه الشخصية واستنتاجاته، والتهوين من شأن الرأي المخالف؛ الأمر الذي جعله جريئاً متعجلاً في إطلاق الأحكام المخالفة، ما أوقعه في الكثير من الأخطاء العلمية والمنهجية.

٤- تتسع دائرة الاعتقاد بنظرية المؤامرة لدى المؤلف؛ وأنها من الممكن أن تطال كل ما يُعتقد أنه بمعزل عنها، وأن هذه المؤامرة امتدت خيوطها لغرض تشويه تاريخ عشيرته، والعبث بنسبها.

هذه بعض البواعث التي -من خلال الاستقراء- تبين أنها أثرت في نمط تفكير المؤلف، ومن ثم أثرت على طريقته ومسلكه في هذا الكتاب، ومن هنا نستطيع أن ندخل إلى منهج البحث الذى اصطنعه، ونفسر الكثير من الآراء التي انفرد بها، وخالف فيها المشهور من أنساب الأسر والعشائر وتاريخها، ونستطيع معرفة سبب تحامله وتجنيه على التاريخ المحلي والإرث الشعبي، وضعف الأسس المنهجية والأمانة العلمية لديه.

وبعد هذه المقدمة، وحتى لا يكون إجحاف في حق المؤلف أو هضم لحق الكتاب، اعترف أنّي استفدت منه كثيراً، وخصوصاً من الجزء الأول من الكتاب، فالمؤلف جمع قدراً يستحق الثناء من أعلام بني العنبر، لم أرَ أحداً سبقه إلى هذا الجهد، وترجم لهم تراجم نفيسة بالقدر الذي أتيح له، وبذل جهداً في ذكر أيام بني العنبر قديماً وحديثاً، وأورد الكثير من أعلامهم وأخبارهم، وهو عمل يحسب للمؤلف ويشكر عليه، كما أن في ثنايا الكتاب وأعطافه طرائف وفوائد لا يستغني عنها المهتم والباحث.

والآن نضع بين يدي القارئ الكريم مجموعة من الملحوظات العامة؛ التي من خلالها يستطيع القارئ الكريم تصور أسلوب المؤلف والمنهج الذي سلكه في كتابه، ومن ثم تقييمه، وذلك كما يلي:

١- عنوان الكتاب غير مطابق لمضمونه، فقد عنون المؤلف كتابه بـ(**الوشي المحبّر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بني العنبر**)، والمؤلف قد خصص الجزء الأول للحديث عن تاريخ قبيلة بني العنبر في الجاهلية ومنازلها، مع إيراده لعدد من أعلامها من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة، وجميع هؤلاء ليسوا من آل بو حسين بلا شك؛ حيث إن آل بو حسين فرع من قبيلة بني العنبر، نشأ في القرون المتأخرة، وكان الأجدر بالمؤلف أن يجعل عنوان كتابه شاملاً لمباحثه كافة؛ بحيث يدل على موضوعه دلالة كافية، حتى لا تُمس القيمة الذاتية للكتاب، فلو عنون كتابه بـ(**قبيلة بني العنبر في الجاهلية والإسلام**)، أو (**بنو العنبر عبر التاريخ**)، أو (**بنو العنبر بين التاريخ والأدب**)، أو (**نسب قبيلة بني العنبر وفروعها في القديم والحديث**)... لكان أجدر وأكثر مناسبة.

٢- الكتاب غير مرتب على خطة ذات منهج، واضحة المعالم وشاملة المطالب؛ فالمؤلف لم يقسم كتابه إلى أبواب ولا فصول ولا مباحث، وفي الجزء الثاني -على الأخص- جعل بعض المسائل بمنزلة الفصول أو المباحث للكتاب، وهي مسرودة بلا ترتيب منهجي موضوعي، فهو يتحدث أولاً عن (**تمهيد**) في نشأة القارة، وأباطيل ومختلقات، لينتقل بعدها إلى الحديث عما سماه (**أكذوبة آل حماد أهل الفقي وما يتعلق بها**)، ثم يقفز فجأة بعدها للحديث عن (**الأشعار المختلقة**)، ليذهب بعد ذلك إلى (**تلفيق بعض الأوراق المتعلقة بالأنساب**) ثم ينتقل للحديث عن (**آل بو حسين الأصل الجامع لأهل القارة**)، ثم ليتحدث عن (**منهج الباحث في إثبات الأنساب**)، ثم ليسرد بعد ذلك (**أسر آل بو حسين أهل القارة ومن تفرق منهم في البلدان وأخبارهم**)، ونظرة عابرة إلى هذا السرد غير المرتب وفق خطة واضحة؛ تجعل المرء يتعجب من صدوره عن أكاديمي، فضلاً عن أستاذ جامعي!!

٣- فات المؤلف الحديث عن المقدمات الأساسية لمسائل الكتاب ؛ فهو لم يتحدث عن نسب قبيلة بني تميم، ولا عن فروعها الجاهلية والمعاصرة، ولم يتطرق كذلك للحديث عن نسب (العنبر) نفسه، مع أهميته ؛ وذلك لوجود من ذكر الخلاف في والده ما بين نسبته (لعمرو بن تميم المضري) أو (لعمرو بن بهراء القضاعي) ؛ ليناقش هذا القول، ويبيّن أنه قول شاذ ومتهافت مردود بنصوص السنة الصحيحة وبأقوال النسابين الأوثق نقلاً ورواية، ويوضح أن غرض النسابين القدامى من ذكر القول الشاذ في نسب قبيلة ما هو العلم بهذا القول ؛ وليس الأخذ به، ولم يذكر المؤلف –أيضاً– بطون بني العنبر الجاهلية، بل شرع مباشرة بعد تمهيد خصصه للحديث عن شهرة بعض القبائل عن بعض – ولم يوضح ما سبب الحديث عن هذا الموضوع!!– للحديث عن منازل بني العنبر وأعلامها وشيء من أنسابها، وهذا خلل علمي لا يتفق مع أصول البحث العلمي، القائم على ترتيب أصول البحث والاستقصاء والتتبع.

٤- لم يذكر المؤلف الآراء الأخرى في تفريع بطون بني العنبر المعاصرة، ولم يناقشها، مع أن للدكتور عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الفريح رأياً مخالفاً لرأي المؤلف في تقسيم فروع بني العنبر المعاصرة، أورده في مقدمة كتابه (**نسب آل سُلْمِي**)، كما أن للباحث الأستاذ ناصر بن عبدالله البكر[1] مشجرة بعنوان (**أشهر فروع بني تميم في العصر الحديث**) وفيها تقسيم للفروع التي

---

(١) الأستاذ الباحث ناصر بن عبدالله بن تركي البكر من مراجع الأنساب في منطقة حائل، وصاحب كتاب (لمحات من تاريخ بني تميم، ١٤٣٠هـ). وقد أعد هذا المشجر بالتعاون مع مجموعة من باحثي القبيلة ومراجعها المتمكنين، وهو يعتبر من أوسع المشجرات التميمية وأشملها في السنوات المتأخرة.

تنتسب لبني العنبر بشكل يخالف ما ذهب إليه المؤلف (**ملحق رقم ١**)، ولغيرهما أيضاً آراء أخرى في التقسيم. وكان المفترض من المؤلف أن يعقد مبحثاً أو مطلباً في عرض آراء الباحثين من قبيلته في تقسيم فروع قبيلة بني العنبر المعاصرة، مع مناقشتها، ومن ثم ترجيح ما يراه أقرب للحقيقة.

٥- مع أن الكتاب -كما هو ظاهر من عنوانه- مخصص للحديث عن آل بو حسين أهل قارة بني العنبر، إلا أن المؤلف لم يتطرق إلى إثبات انتساب العنابر المعاصرين لآل بو حسين بمبحث علمي، ولم يناقش الأقوال الأخرى في نسب أهل القارة -مع أنها أقوال لها وجاهتها- كالقول الذي يرى: أن آل حديثة هم الأصل الجامع لأهل القارة، ومن ثم يرد على هذا القول بأسلوب علمي، وإنما اكتفى بقوله: **(لقد شاعت في بعض الكتابات المتأخرة نسبة أهل القارة لآل حديثة، والصحيح أن النسب المشهور المستفيض لدى أهل القارة هو انتسابهم لآل بو حسين)**، فاكتفى بهذا فقط!! كما تجاهل مناقشة القول الذي يرى: أن آل مانع هم الأصل الجامع، وأنهم أهل القارة القدماء، وأن آل حديثة وأل بو حسين فرعان من هذا الأصل، بل اكتفى بالعبارة آنفة الذكر، ثم أورد نقاطاً لا ترتقي لمستوى الإثبات، وسيتم تناولها في موضعها.

٦- يُلحظ قلة مصادر المؤلف، مع ضخامة موضوعه وسعته، وتركه الرجوع لبعض المراجع الحديثة التي تتحدث عن بني تميم، وعن بني العنبر، وعن أسرها.

٧- المؤلف لا يحيل على المصادر ولا على المراجع، ولا يوثق ما ينقله، وإنما يطلق الكلام مرسلاً، ولا يشير للمراجع إلا في أقل المواضع[١]، ولو كان المؤلف من

---

(١) وإذا أحال لا يذكر أرقام الأجزاء ولا أرقام الصفحات عند إحالته على المصادر إلا في أقل المواضع.

عامة الناس لسهل التغاضي عن فعله، فكيف به وهو يحمل شهادة عليا، يفترض أنه على علم بمناهج البحث العلمي وأدواته وطرقه!!

٨- المؤلف يكتب في نسق غير متماسك؛ فيذكر المعلومة أحياناً في موضع، ثم يكملها في موضع آخر، وأحياناً يكررها، أو يأتي بما يخالفها، وكأنها مقالات متفرقة كتبت في أوقات متباعدة، وهذا اضطر متتبع الكتاب أن يجاريه أحيانا وهذا ما سيلاحظه القارئ الكريم.

٩- أغفل المؤلف استعراض البحوث والدراسات السابقة المخالفة لأحكامه، ومناقشتها، ومن المتقرر لدى الباحثين أن من سمات الدراسات الجادة ألا يُغفِل الباحث استعراض الدراسات السابقة؛ خصوصاً إذا كانت في موضوع البحث نفسه، بل يعقد لها فصلاً خاصاً يناقش فيه أهم ما جاء في تلك الدراسات، وينقد ويرجح ما توصل إليه بعد ذلك، ولكن المؤلف لم يولِ هذه المسألة المهمة أي جانب من الاهتمام.

١٠- غياب المنهج الاستقصائي لدى المؤلف عند إيراد المعلومة والرواية التاريخية، فهو يسارع في توظيفها في كتابه بمجرد اتفاقها مع قناعاته، ما أوقعه في أخطاء واضحة وشطحات كبيرة.

١١- لم يوضح المؤلف منهجه في اعتماد الوثائق الخطية، والرواية الشفوية، وإنما اقتصر على نشر صور بعض الوثائق دون ذكر مصدرها، وأين يوجد أصلها، واكتفى بإيراد الرواية الشفوية دون بيان وضع الراوي ومنزلته في ميزان الجرح والتعديل، خصوصاً أن من يروي عنهم أشخاص من عامة الناس، لم يعرفوا بالرواية ولم يشتهروا لدى الباحثين والمهتمين وأهل الاختصاص؛ بحيث تغني شهرتهم عن التعريف بهم.

١٢- اجتهد المؤلف في غمز ثقة القارئ في قيمة المراجع والمصادر التاريخية والأدبية، وكأنه يريد أن ينتهي به إلى أنه لا حاجة لهذه المصادر، ومن ثم تتوارى الشخصيات والحوادث والملامح التاريخية عن الوعي الاجتماعي — باعتقاده- بذريعة الشك وعدم الاطمئنان.

١٣- المؤلف يطلق أحكاماً كبيرة ونهائية من غير اكتراث، ويستسهل إصدارها دون البرهنة عليها بشواهد صريحة وواضحة، فقد تعرض لموضوع ضخم وحكم على الكم الهائل من التاريخ والتراث والأنساب؛ ثم لم يقدم الدراسة الواجبة، ولم يقدم البيّنات الحاسمة على صدق الأحكام التي أطلقها.

١٤- مارس المؤلف التحريف في متن الرواية أحياناً، والزيادة أحياناً أخرى، وهذا من شأنه تجهيل القارئ والتلبيس عليه وإيهامه بصحة دعاوى قد لا تكون صحيحة، وسنتطرق إلى مثيلاتها في مواضعها.

١٥- ذكر المؤلف حوادث وأسماء ودعاوى تاريخية وقعت قبل قرون لا وجود ولا مستند لها؛ ولم يبرهن عليها بمصدر تاريخي موثوق، ما سيلاحظه القارئ عند تتبع الكتاب ومناقشة بعضها.

١٦- أغفل المؤلف أسرًا صريحة من الأسر المنتمية لأهل القارة -هذا البطن المعروف من بني العنبر- كآل مهيدب، وجزء كبير من آل عبهول وآل منّاع وغيرهم، وأدخل في هذا البطن أسرًا وعشائر لم تنتسب له أصلاً، مخالفًا جميع المصادر التي تحدثت عن أنساب هذه الأسر والعشائر وما عليه أهل الشأن منهم، وسيتم تناولها بالحديث في مواضعها.

١٧- ليس لدى المؤلف مواقف متزنة؛ فهو يكتب في جو متأرجح، ولذلك وقع

في تناقضات متعددة ؛ فتراه مع جزمه بأن تواريخ نجد المحلية قد دخلها شيء من الدس والاختلاق والعبث لا يتردد في الاستفادة منها ، والنقل عنها ، وأمثلة ذلك كثيرة منها :

- استشهاده بالفاخري في : (٢/٣٠٥ و٣١١ و٣١٢) وغيرها مع اتهامه لتاريخه بأن يد العبث امتدت إليه.
- استشهاده بابن بشر في : (٢/٣١٢ و٤٤١ و٤٤٥) وغيرها مع اتهامه له بأن يد العبث امتدت لتاريخه.
- استشهاده بابن عيسى في : (٢/٣١٥ و٣١٧) وغيرها مع اتهامه له بأن يد العبث امتدت لتاريخه.
- استشهاده بابن يوسف في : (٢/٥٠٥) مع اتهامه له بأن يد العبث امتدت لتاريخه.

ولماذا لا تكون تلك النصوص التي اعتمد عليها المؤلف من جملة الأكاذيب والمختلقات التي دُست في هذه المؤلفات كما يزعم؟!! أم أن القضية مزاجية؟! فالنصوص التي لا تروق له يجزم بأنها مختلقة ، بينما النصوص التي تتفق في مصلحته ، يستدل بها ويعتمد عليها!!

إن مثل هذا المنهج المتناقض لا يليق أن يصدر البتة من دكتور أكاديمي يُفترض أنه عارف بطرق البحث العلمي.

١٨- روح العصبية القبلية ؛ تلقى من نفس المؤلف وعقله احتفاءً وترحيباً يجعله يفكر بعاطفته وخياله أكثر مما يفكر بعقله ، وهذا يُلحظ من خلال الروايات والحوادث التي ينقلها ، فقد استسلم المؤلف لعاطفته وعنصريته ، سواء في سرد روايات أو في تقرير مسائل أو في الاستدلال لها ، وهذا اتجاه خطير لا

يصح أن يطغى على نَفَس الباحث لأنه يحبس العقل في مجال ضيق يحد من تعاطيه مع المنطق ومنهج البحث العلمي، ولذا أوجدت هذه الروح لدى المؤلف ضعفاً يظهر بوضوح عند تطرقه لأخبار تتعلق بأسرته وعشيرته، أو في المسائل التي يريد نفيها أو إثباتها، وسيرد ذكر أمثلة لها في مواضعها.

١٩- المؤلف يعتقد أن حدسه وملحوظاته الشخصية كافية ومقنعة للقارئ في تقرير الأحكام والمسائل والحسم فيها، وفي إثبات الأنساب ونفيها، فهو على سبيل المثال يعتقد أنه يستطيع من خلال الحدس والملاحظة تَعرُّف أشخاص قبيلته وتمييزهم من غيرهم، ويجعل من هذا دليلاً للوصول إليهم مهما شطت منازلهم، وتباينت بيئاتهم.

فقد زعم (٢/ ٢١٠) معرفة أبناء عشيرته من خلال طباعهم وأمزجتهم وأخلاقهم وأشكالهم وتاريخهم في جميع البلدان، ثم يستشهد على صحة هذا النهج بأبيات لشاعر من قبيلة عبس؛ ادعى أن بني الحارث بن كعب المذحجيين-الذين منهم بنو عبدالمدان ملوك نجران- من قبيلة عبس!! وهذا استشهاد لا يمكن التسليم له به؛ لا من جهة النظر العقلي، ولا من حيث المنطق العلمي والتاريخي، فلا الأعرابي صادق في دعواه، ولا المؤلف محق فيما يدعيه أيضاً، وهي دعوى لا توحي بالعمق والصدق، ثم هي وسيلة لم يسبقه إليها أحد من نسابي القبيلة أو غيرهم، خصوصاً أن القبيلة -التي يزعم أنها كلها من آل بو حسين- لا تقطن منزلاً واحداً، وليست بادية مجتمعة تنزل وترتحل سوياً، ما يجعل تصاهرها منحصراً فيما بينها؛ بحيث يكون انصهارها في غيرها وتغير الصفات المشتركة بين أفرادها صعباً[1]، أما

(١) من الثابت علمياً ومنطقياً وتاريخياً أن أي عشيرة ترتحل من موطنها إلى موطن آخر؛ فإنها تتأثر=

ووضع القبيلة بهذه الدرجة من التباعد ؛ فهذا مما يرفضه العقل ، وهو تطرف في الرؤية ، تجرأ المؤلف بسببه بلا اكتراث ولا تحرّج فأدخل عشائر وأخرج أخرى من أنسابها ، وهذه سابقة لا يصح أن تصدر من أستاذ جامعي.

٢٠- للمؤلف تفسيرات غريبة لبعض المصطلحات ؛ فيقول عن الاستفاضة والإجماع بغير ما تُعرَّف به ، فهو يصف الخبر بأنه مجمع عليه أو مستفيض ، وهو بخلاف ذلك تماماً.

٢١- كثيراً ما يتعلق بالشاذ من الأقوال ، ويُغلّبه على المشهور دون دليل ؛ لمجرد أنه يتوافق مع رؤيته الشخصية ، فهو يرفض القول الذي يخالف ما يريد إثباته بأضعف العلل والأقوال ، وعلى النقيض يقبل ما يوافق قناعاته بأضعف الروايات ، ولا يبذل جهداً في دراسة الأقوال المخالفة ، واستقصاء الروايات ، وتحقيق الوثائق المتناقضة.

٢٢- المؤلف يلجأ إلى القَسَم والحلف لإقناع القارئ بما يريد تقريره في إبطال بعض المراجع والوثائق التاريخية ، وهذه من غرائب المؤلف ، وقد تكرر منه القسم في عدة مواضع من الكتاب ، وهو خلاف أصول المنهج العلمي عند تقرير مسألة أو نفيها.

٢٣- يستخدم المؤلف صيغة الجزم والقطع في مسائل لا تقبل ذلك ، فهو يقرر بمجرد قناعته أن استنتاجه وما توصل إليه هو القول الفصل الذي لا يتطرق

= بالبيئة الجديدة والموطن الجديد ؛ فتتبادل العادات واللهجة وحتى الطباع مع سكان تلك الديار الأصليين ؛ بل قد تبلغ بها درجة الانصهار في المجتمعات التي حلت فيها إلى حد أن تتغير بصفة كاملة عن المجتمعات التي ارتحلت عنها ؛ وإن احتفظت بصفات خاصة تميزها عن المجتمع الجديد ، وهذا ليس خاصاً بقبيلة بعينها.

إليـه الشـك، ويعتقـد أن هـذا كفيـل بإقنـاع القـارئ؛ دون مناقشـة الآراء الأخرى المخالفة، وترجيح ما تقرر لديه بعد ذلك.

٢٤- تَدَخل المؤلف في تاريخ الآخرين وأنسابهم، وأورد معلومات وآراء ليست معروفة ولا مقبولة عند أهلها.

٢٥- كثيراً ما يعوّل المؤلف في الآراء والأحكام التي يسقطها على الاستنتاج الشخصي، واستنتاجاته في الغالب لا تتكئ على الاستدلالات التاريخية أو تحقيق النصوص وتحليلها، وإنما بمجرد ما يتعلق بالذهن من القناعات الشخصية.

٢٦- يُلحظ ضعف عناية المؤلف بإخراج كتابه؛ فتوجد أخطاء طباعية، وخلل في التنسيق، لا سيما في حواشي الكتاب.

هذه أبرز الملحوظات العامة على هذا الكتاب، وما يجب لفت انتباه القارئ الكريم إليه وتأكيده -قبل الشروع في بيان الأخطاء التفصيلية- أنه عندما يريد أي باحث نقد بحث كُتب على أسس علمية ثابتة، ومنهج واضح؛ فإنه لن يجد معاناة في نقده وتقييمه، ولكن المشكلة تكبر؛ عندما يتناول بالنقد كتاباً ابتعد عن المنهج العلمي، ولم يكتب وفق أسس ثابتة واضحة المعالم، فعندها ستكون المعاناة مضاعفة وحقيقية.

وهذا ما يعاني منه قارئ هذا الكتاب؛ حيث إن نقد كل ما ورد في الكتاب سيكون متعباً جداً؛ وذلك لصعوبة تتبع أخطائه الكثيرة، وحصر الأخطاء التي حاول تثبيتها والترويج لها في كتابه، ولذلك كان من المناسب إرجاع الملحوظات التفصيلية على الكتاب إلى عنوانين رئيسين، الأول: **(في بيان ما انفرد به المؤلف)**، والثاني: **(في بيان اختلال المنهج وضعف الأمانة العلمية)**، وسيكتشف القارئ الكريم بنفسه بعد ذلك؛ فساد المنهج الذي سلكه المؤلف، وضعف القيمة العلمية للكتاب.

ومن المفيد قبل البدء التنويه بأن منهج المؤلف في كتابه يفتقر إلى ثلاثة مقومات أساسية هي:

١- صحة المقدمات التي يُثبِّت في ضوئها تصوراته؛ فالمؤلف اعتمد مقدمات خاطئة، انعكست بالأثر على صحة النتائج التي ظهرت له.

٢- افتقار منهجه إلى الرؤية العادلة، وهذا جعل أحكامه في كثير من الأحيان قاصرة، وغير مكتملة، وبعيدة عن الإنصاف.

٣- الخروج من دائرة الترسبات النفسية، والخلفيات المعرفية المتأثرة بها، فهذه حَدّت من رؤيته، وجعلت قراراته تخرج من خلال أجواء معرفية غير صافيه، فالباحث في هذه المواضيع يفتقر إلى الاستقرار والاستقراء الكامل للنصوص، والتعامل معها بارتياح وشمولية، ليصل إلى نتائج؛ إن لم تكن صحيحة فهي قريبة من الصحة.

المبحث الأول: انفرادات المؤلف:

لم يكن القصد تتبع كل انفرادات المؤلف وشذوذاته؛ فهي من الكثرة بمكان، ومن الصعوبة إيرادها كلها؛ إلا أنه يمكن التركيز على نقطتين مهمتين جداً؛ لكونهما لا تقتصران على قبيلة بني العنبر فحسب، بل ضررهما يعم جميع المهتمين بالتاريخ المحلي بكافة انتماءاتهم القبلية والاجتماعية؛ ما يعني أن إشكالات هذا الكتاب وضرره ليست مقتصرة على عشائر بني العنبر، بل تشمل أيضاً الباحثين كافة في التراث والتاريخ المحلي وهما: دعوى اختلاق الشعر الشعبي، والطعن بجملة من مصادر التاريخ المحلية.

أولاً: دعوى اختلاق الشعر الشعبي:

الشعر ليس وحياً مقدساً، ولا يوجد ترابط بين الشعر والقداسة؛ كي نحيطه بهالة منها تجعلنا حرّاسا على بوابته، نغضب حينما تعترضه أدوات النقد بالدراسة والفحص؛ تُميّز وتعزل ما بين الرصين الجيد والركيك الرديء، وقد تتابعت على دراسته مدارس متعددة؛ تناولته بالبحث والنقد، قَلَّبته، وغاصت فيه، وأثارت دفائنه، وأسهمت في إضاءة جوانب غامضة منه، ولاتزال جوانب أخرى منه بحاجة إلى الدرس والتحليل.

ولا ريب أنَّ الشعر الشعبي القديم يثير معضلة، من شأنها إثارة الشك حول صحة جزء منه؛ من حيث نسبته إلى قائله أو إلى زمانه أو مكانه. ولم يكن الشعر الشعبي القديم بدعاً في هذا السياق، إنما هي ظاهرة عانى منها حتى الشعر العربي الجاهلي، وحتى الإسلامي الأول في مراحله التي سبقت تدوينه، بل حتى الملاحم الكبرى في الأدب الإغريقي كالإلياذة والأوديسا قد تسلل الشك إليها من ناحية توثيقها ونسبتها إلى قائليها.

ولكن ما يؤكد الاطمئنان في القدر الكبير من الشعر الشعبي المحلي ؛ أنَّ القدر الذي وصلنا كلما تقادم قل، فلم تحفظ لنا ذاكرة الرواة وكراريس النساخ منه إلا القليل، وقد ضاع أكثره، وهذا هو الوضع الطبيعي للذاكرة الروائية، والتاريخية أيضاً التي تتناول الأخبار والمنظومات الشعرية شفهيّاً، وتنقلها بنفس الطريقة، حتى تتهيأ فرصة وقوع هذا القليل في يد مهتم متذوّق ؛ فينسخه لنفسه أو يطلب من غيره أن ينسخه له فيثبته، ولا شك أن المتتبع يدرك أثر عبث بعض الرواة والنساخ في الشعر، ولكن لا يمكن أن يكون بالوصف المبالغ فيه وبالقدر والطريقة التي تناوله بها المؤلف.

- تحدث المؤلف في (٢/٢٢١-٢٢٢) عن الأشعار المختلقة، فخرج برأي جديد لم يسبق إليه أبداً ؛ حيث يقول: **(والحديث في هذا الأمر أعني الأشعار المنحولة المصنوعة يطول جداً، ويحتاج إلى بحث مستقل، فهناك كم هائل من الأشعار التي تزخر بها مجاميع الشعر الشعبي الحديث هي من هذا القبيل، وقد خرجت من المعمل ذاته)** ثم يقول بعدها: **(ومن خلال اطلاعي على كثير من المؤلفات المعاصرة في التاريخ والأنساب، والمقالات التي تنشر هنا وهناك سواء في بعض الصحف المحلية أو الشبكة العنكبوتية وجدت أن كثيراً من الشعر الذي يُنقل عن بعض مجاميع الشعر النبطي المشهورة هو من ضمن الأشعار المختلقة التي وضعت في حقبة زمنية متأخرة، ونحلت لكثير من الشعراء بعضهم شخصيات وهمية لا وجود لها مثل راشد الخلاوي، وحميدان الشويعر، والجليف، وعامر السمين، وجعيثن اليزيدي، وعبدالرحيم المطوع، وراعي البير، وكثير من الشعراء الذين يمدحون الدولة الجبرية كالنابغة (ابن غنام)!! وابن زيد، وابن**

حماد، وكذلك أبو حمزة العامري، والغيهبان المري، وعدد غير قليل من هذه الأسماء كلها من صنع الخيال، كما أن كثيراً من الأشعار المنسوبة لأشخاص معروفين مثل جبر بن سيار ورميزان وأخيه رشيدان، وسعود بن مانع راعي القارة... -إلى أن قال- والمجموع الشعري المنسوب لألبرت سوسين[1]، ومجموع هوبر، وكم هائل من الشعر الموجود في كتب المجموعات الشعرية الشعبية، كل ذلك مصنوع مختلق). ثم يقول في (٢/٢٨٢): (وحتى مقدمة ابن خلدون المشهورة لم تسلم من هذا العبث، فقد أقحمت فيها بعض هذه الأشعار المختلقة منسوبة إلى متقدمي بني هلال وغيرهم). ثم يقول أيضا في (٢/٢٨٢): (الواضح أن عملية التلفيق هذه كانت ضخمة جداً وكانت مدعومة واستكتب فيها أكثر من شخص في وقت واحد. وأن الذي أشرف عليها كان لديه إمكانات قوية وقدرة في وقت كان الناس بعيدين عن هذا المجال، وهذه العملية الضخمة من التزوير تتخذ الأساليب والطرق ذاتها في إثبات هؤلاء الشعراء الوهميين وهذه القصائد المختلقة).

وهكذا!! بالغ المؤلف في اتهام الشعر، وسعى إلى زرع الشبهات في تاريخ الأدب

---

(١) ما يمكن التنويه به أن الرحالة والسفراء الأجانب اعتنوا بالبحث عن المجاميع الشعرية وحصَّلوا كمّاً مهما منها منذ وقت مبكر، فقد حصل فيتشتاين قنصل بروسيا (ألمانيا الشرقية) على بعض المخطوطات الشعرية في حدود عام ١٨٦٠م، وأكد فيتشتاين أن (والين) حصل على الكثير من المخطوطات الشعرية أثناء إقامته في معان وتيما وحائل ودومة الجندل. (الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص ص٢٠٠، سعد الصويان)، وقد طبع بعض هذه المجاميع الشعرية في وقت مبكر، فقد طبع ديوان وسط جزيرة العرب للمستشرق الرحالة الألماني البرت سوسن سنة ١٩٠٠م.

الشعبي، واجتهد لإيجاد الريبة في نفوس البسطاء، ويظهر هذا بجلاء في طريقة تعاطيه مع رد الكم الهائل من هذا الموروث المهم في وصف الحالة الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية وأحداثها في تلك الأطوار من تاريخ المنطقة!!

ولا يمكن تفسير ذلك إلا أنه فشل في تثبيت أغراضه عن طريق العقل والبحث العلمي، فلجأ إلى نظرية المؤامرة يوشيها وينمقها ليقدمها للناس، متهماً بذلك الموروث الشعبي والمراجع التاريخية بأنها تعرضت للعبث أو أنها ملفقة ومختلقة.

وهذا يكشف بوضوح حجم الانفعال الشعوري والنفسي لدى المؤلف تجاه هذا الموروث. ولأنه كَلِفٌ بنظرية المؤامرة -إلى الحد الذي يمكن وصفه بأنه مسكون بها- فقد استسهل في سخرية واستخفاف مسألة التلفيق، واستسهل رمي الآخرين بهذه التهمة، ووصم أيَّ شيء لا يتفق مع رؤيته بالملفق!! وبين الانفعال والتهويل قرر أن عملية ضخمة من التلفيق تمت من تحت يدٍ دبرت ونفذت، فلفقت وعبثت وروّجت!! والحق أن من يقرأ كتابه يشعر أن المؤلف إن لم يكن له مآرب خفية معادية؛ يطمح من ورائها إلى نزع الثقة من هذه المصادر المهمة، فهو جاهل من ناحية، ومخطئ من ناحية أخرى!!

ومن هنا يبرز تساؤل مهم عن الدوافع الحقيقية وراء هذه الطعون، وإثارة الشكوك في قيمة هذه المصادر التاريخية ومنها الشعر الشعبي، وأن الكثرة مما يسمى شعراً وتراثاً شعبياً ليست من التراث في شيء، إنما هي أشعار منتحلة مختلقة تمثل توجه من صنعها وميوله وأهواءه أكثر من كونها تمثل حياة الناس في زمنها وتاريخهم، وأن ما نقرؤه على أنه شعر حميدان أو الخلاوي أو رميزان أو ابن مانع ليس لهؤلاء الأشخاص في شيء، إنما هو من انتحال ذلك الرجل المولع بجمع الكتب والمخطوطات واختلاق الأشعار!!

وقد استعان المؤلف لإخراج هذه النظرية إلى المبحث الفني واللغوي، وحاول أن يوهم القارئ من خلال الوجهة اللغوية والفنية لهذه الأشعار؛ بأن لغتها متكلفة مصطنعة -في عصور متأخرة عن العصر الذي نسبت له- دعت إليها حاجة من يتهمه، وأن كل هذا الشعر إذا نظرت إليه ستجده سخيفاً، سقيماً، ظاهر التكلف، بيّن الصنعة على حد زعمه!!

وقرر -من خلال قناعته بنظرية المؤامرة- صعوبة أن يكون هؤلاء الشعراء هم من قالوا هذه الأشعار بلغتها، واستبعد أن تكون لغة الزمن الذي قيلت فيه هي لغة هذا الشعر المنحول -بزعمه-، وأن هذا الشعر منتحل ومكذوب وملفق، ابتدعه المستفيد منه في هذا العصر، وأُخرج من ذات المعمل الذي لفق التاريخ، وأن الكثير من هؤلاء الشعراء لا وجود لهم، وليسوا إلا من اختراع هذا الشخص الذي امتدت يده بالعبث فطالت التاريخ والشعر!!

ويمكن تناول هذا القول والرد عليه من خلال:

١- المعجم الشعري:

١- حاول المؤلف من خلال المعجم الشعري إثبات أن هذه الأشعار مصنوعة، وجعل من التشابه الواضح في التراكيب وتكرار الألفاظ والمعاني والأساليب لشعراء متفاوتين في أزمانهم ومختلفين في أنسابهم ومتباعدين في أوطانهم؛ تأكيد بأن قائل هذه الأبيات شخص واحد -على حد زعمه- اختلقها ونسبها لشخصيات معروفة أو وهمية، وهذا المسوّغ ليس كافياً في قبول هذا الاتهام لرفض هذا الكم الهائل من الشعر، والمتتبع للشعر العربي بنوعيه الفصيح والعامي يدرك خطل

المؤلف وتسرعه في الحكم وخطئه. ومما يتعين توضيحه ليكون من إلمامات القارئ الكريم؛ أن الجزيرة العربية وهذه الصحراء بالذات؛ من قبل الإسلام إلى ما قبل عام ١٣٥١هـ[١]؛ كان الشعر في أغلبه أدباً شفهيّاً أُميًّا، وبيئته متشابهة الأجواء والظروف والمناسبات، وتؤكد ذلك الوقائع والمعطيات التاريخية، كما تؤكده الخصائص التي يشترك فيها الشعر العربي بنوعيه العامي والفصيح، كوجود مجموعة من القوالب والصيغ يستفيد منها الشاعر ويستمد منها في الأغراض والمعاني التي يطرقها وينسج عليها.

والمُطالع في الآداب الشفهية (الشعر والنثر) ومناهجها؛ يجد أن شعراء كل مدرسةٍ أو بيئةٍ ما يشتركون في استعمال عدد من المعاني والأساليب المتشابهة، ويلاحظ كثرة استخدامهم لتراكيب وعبارات وصيغ مكرورة، وأيضاً كثرة التضمين والاقتباس، وهذه المشتركات يستفيد من توظيفها عادة الشعراء الكبار بصفة أكثر.

فالتشابه في الأساليب والأفكار والاستعمال المتكرر لتراكيب وألفاظ بعينها، من قِبل الشعراء التابعين لمدرسةٍ ما، واستخدام عبارات مشتركة في سياق معيّن؛ ليس شيئاً جديداً ولا مستغرباً، وبخاصة إذا علمنا أن كبار الشعراء -وخاصة أصحاب المطولات- هم في الغالب من أوسع أهل بيئتهم ثقافة واطلاعاً ومعرفة بشعراء زمانهم أو من سبقهم، وأكثرهم حرصاً على رواية شعرهم، والاقتباس من معانيهم والتضمين من مفرداتهم، وهذا يتكرر في كل عصر حتى لا يكاد يوجد أحد

---

(١) هذا التاريخ أُعلن فيه توحيد المملكة العربية السعودية تحت هذا الإسم، وكان هذا الإعلان بداية عصر جديد لهذه البلاد؛ تغيرت معه كل ملامح الحياة القديمة؛ وبدأت تظهر ملامح عصر جديد أصبحت معه صور الماضي من الفلكلور الشعبي والتراث.

من عمالقة الشعر لم يستفد من ذلك، يستوي في ذلك شعراء الفصحى والعامية[١]؛ يقول كعب بن زهير:

مـــا أرانــــا نقـــول إلا رجيعــــاً   ومعــــاداً مـــن قولنـــا مكـــرورا[٢]

والأمثلة في ذلك أكثر من أن تحصى[٣]، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(١) لكن ما يجب أن يتنبه إليه القارئ؛ أن هذه الظواهر وإن وجدت فليست طاغية -بحيث يوصف الشاعر العربي أنه مجرّدٌ من الإبداع والعبقرية والتجديد، ملزمٌ بهذه القوالب والأساليب والمعاني الموجودة، ومحصورٌ في هذه التراكيب والألفاظ والصيغ المكرورة، وأن غايته جمعها والبناء عليها، ولا يستطيع مجاوزة قيودها- ومن يقول بذلك فقد قدم للقارئ رؤية كاذبة، والصحيح مع وجودها ووصفها ظاهرة؛ إلا أنها سمة محدودة لا تشكل حضوراً في الشعر يلفت إنتباه القارئ؛ وإنما يتلمسها الباحث تلمساً.

(٢) ديوان كعب بن زهير ص٢٦، علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

رأيت المؤلف (٢/٢٢٣) استشهد بهذا البيت استشهاداً يخالف ما يريد تأكيده!! فالبيت يؤكد أن التكرار في الصّيغ والمعاني والأساليب سمة الشعراء، ولكن هكذا تجده كثيراً ما يقرر أمراً ثم يأتي بما ينقضه في سياق الحديث نفسه أو أثناء كلامه، ثم إنه نسب البيت لزهير وهو خطأ، وأخطأ كذلك في بعض ألفاظ البيت.

(٣) وجود التضمين والاقتباس عند عمالقة الشعر منذ الجاهلية يوحي بأن قدراً لا بأس به من أشعار الفحول كان مدوّناً، وأن بعضاً من هؤلاء العمالقة كانوا على قسط من التعليم، وأما الاقتصار في حفظه بالاعتماد على ذاكرة الرواة قد يمتد إلى قرن أو ما يقارب القرنين من الزمن؛ ولكن لا يمكن أن يتجاوز هذه الفترة؛ إن لم تتلقفه أيدي الكتبة والمدونين، وما يؤكد ذلك أن أعدادا لا تحصى من شعراء الجاهلية والإسلام لا نجد لهم إلا مقتطفات يسيرة، لا توحي قوة الشاعرية فيها بأن هذا هو القدر الذي نظموه من الشعر، ولكن عدم تدوينه تسبب في ضياعه، ولذلك حظي الشعراء=

البيت الحكواتي المنسوب لبني هلال:

يــا نجــد وإن جــاك الحيــاء فــازعجي لــي
مــــع الطـــــير وإلا موميـــــات الســــــفايف

ومثله قول عبدالعزيز بن سوَيّح[1]:

يــــا شيــــن نجــــد في ليــــالي جدبهــــا
ويــــا زيــــن نجــــد في ليــــالي رجــــوعها
يــا نجــد وان جــاك الحيــا فــازعجي لــي
علـــى اكـــوار هجـــن طافحـــات ضـــلوعها

= الذين تسنى لهم الدخول على الملوك والزعماء بفرصة للشهرة لم يحظ بها أولائك المنقطعون في قراهم وباديتهم، فدون الكثير من شعرهم بسببها. ومثله الشعر الشعبي في نجد فقد كان الحظ في الحفظ للقليل منه ؛ الذي تهيأت له فرصة التدوين فوصلنا جزء منه، وربما كانت هناك مدونات للشعر واكبت فترة تدوين التاريخ في نجد، لكنها أهملت أو أتلفت أو أخفتها دوافع الشح وحب الاقتناء، وقد يكون للدعوة السلفية النجدية دور في التقليل من حجم الاهتمام بالمدونات الشعبية، أو الاحتفاظ بها لدى المهتمين في الحواضر النجدية ؛ إن لم يكن دورها قد تجاوز ولو بطريقة غير مباشرة إلى تكوين قناعة صرفت الناس إلى الاهتمام بالمسائل الشرعية ؛ عن الشعر والرواية باعتبارهما من لهو الحديث، بل قد يكون بلغ الأمر بالناس إلى اتلاف الكثير منها تديّناً، وأن ما احتُفظ به كان أغلبه من جانب المهتمين بهذا الفن في حواضر الأحساء، وقطر، والبحرين، والكويت، والعراق، ولا شك أن الحملات التركية على نجد كان لها دور ضخم في ترحيل الكم الهائل من الإرث التاريخي والثقافي والمدونات، وكذلك بعثات الاستطلاع والاستشراق الاستشرافية لها دورها أيضاً في ترحيل التراث.

(١) الشاعر عبدالعزيز بن إبراهيم السويح من أهل روضة سدير من أسرة ذات فضل وعلم، ينظم النمط العامي والفصيح. (الشعر النبطي في وادي الفقي، (١٤٧/١)، أحمد الدامغ).

ومثله البيت المنسوب لعبدالله بن هذال شيخ عنزة[(١)]:

يـا نجـد لا جـاك الحيـاء صـيّحي لنـا   وشـبي لنـا بـراس المقـوقي نـار[(٢)]

ومن الأمثلة قول ابن عرفوج الدوسري من أهل الهدّار[(٣)]:

أنـــا ابـــن عرفـــوج ونفســـي رفيعـــة

لا شـــيّنت خبـــث الليـــالي طبوعهـــا

ويقول محمد بن حامد بن سلي[(٤)]:

أنـا ابـن سـلي ونفسـي رفيعـة   مـا خبثـت بعضـات الأشـياء طبوعهـا

ومن الأمثلة قول الإمام تركي بن عبدالله:

طـــار الكـــرى عـــن مـــوق عـــيني وفـــرا

وفزيـــت مـــن نـــومي طـــرى لـــي طـــواري

ويقول ابن عفالق[(١)]:

---

(١) الشيخ عبدالله بن هذال شيخ مشايخ قبيلة عنزة الملقب (المحزم) عاش في منتصف القرن الثاني عشر.

(٢) من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية (٥/٢٥٢).

(٣) ابن عرفوج الدوسري لم أجد له إلا هذه القصيدة، ومنها هذا البيت الرائع:

فـلا ضـارب جـاري بكفـي تعمّـد   ولا حرمتـه في تـالي الليـل أروعهـا

(من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية (٥/٢٢٠).

(٤) محمد بن حامد بن سلي المنبهي الشهراني؛ وقد قال قصيدته هذه معتذراً من الشيخ محمد = ابن عمير شيخ قبيلة بني منبه، وكان قد أهدر دمه بسبب أبياته التي يقول فيها:

يفـداه مـن سميـت بيشـة علـى جـده   زيـــزوم لطامـــة العايـــل حميديـــة

(من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية، (٥/٢١٨-٢١٩)).

طـار الكـرى عـن مـوق عـيني وشـرد　　　والحـب يظهـر للمـلا لـو توزيـت[٢]

ويقول محسن الهزاني :

لا لـــذ لـــي زادٍ ولا لـــذ مشـــروب　　　ولا لمـوق العـين طيـب الكـرى طـاب

ويقول شلعان بن ظافر الدوسري[٣] :

طـار الكـرى مـن مقلـة العـين وامطـرت　　　ســحابةٍ يســبق مطرهــا رعودهــا

ومن الأمثلة كذلك قول بصري الوضيحي يسند على صفوق الجرباء[٤] :

يــا ركــب يــا مترحلــين علــى كــوم　　　أربــع همــاهيم اخفــاف همــامي

ويقول مسعود عبد ابن هذال[٥] :

---

(١) الشاعر سليمان بن منصور بن عفالق من شعراء الأحساء البارزين توفي سنة ١٢٥١هـ، برع في الغزل وأجاد فيه، ومن روائعه قصيدته السينية التي يقول في مطلعها :

ظبـاً مـا لهـن غـير القلـوب اكنـاس　　　ولا ترتضـي حسـن البـدور قيـاس

(٢) خيار ما يلتقط من شعر النبط (١/ ٣٠٠)، عبدالله الحاتم، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

(٣) هو شلعان بن ظافر الجماعين الودعاني الدوسري؛ من أهالي السليل، ولد عام ١٣٤٠هـ وتوفي عام ١٤٢٤هـ، انظر: ملتقى البدارين الدواسر الرسمي.

(٤) بصري الوضيحي شاعر الغزل المعروف، من الوضحان من الثابت من سنجارة من شمر، وقيل من الجربان، وسمي الوضيحي لجماله.

(٥) عرف واشتهر باسم مسعود عبد ابن هذال، هكذا عرفه الناس، ومن أشهر قصائده هذه القصيدة التي ذاعت واشتهرت بين الناس حتى جعلته في مصاف أعلام الشعر الشعبي، وله العديد من القصائد الرائعة.

يـا ركـب يـا مترحلـين علـى كـوم   يـاللي بكـم عـيرات الأنضـا اهمـامي

ويقول محسن الهزاني[١]:

يـا ركـب يـا مترحلـين همـايم   دن العقـوب مـوردات المقـاديم[٢]

ويقول أبا ذراع الظفيري[٣]:

يـا ركـب يـا مترحلـين جهاجيـل   اخـذوا جـواب مـن ضـميري نقـاوة

ومن الأمثلة قول أبي دباس[٤] يسند على ابنه دباس:

علـى ثمـر قلـبي سـرى هجعـة النـاس   متنحـرٍ دربٍ عسـى فيـه خيـرة

ويقول ابن دويرج[٥] في ابنه:

---

(١) الشاعر الكبير المعروف محسن بن عثمان الهزاني من عشيرة الهزازنة المعروفة في بلد الحريق، من شعراء الطبقة الأولى في الشعر الشعبي، عاش في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، اشتهر بالغزل والنسيب، (خيار ما يلتقط من الشعر النبط، ٢/١٧٧).

(٢) خيار ما يلتقط من الشعر النبط (١/٢١٧).

(٣) هو الشيخ ظاهر بن قاف بن ماجد أبا ذراع شيخ الصمدة من الظفير، ومناسبة القصيدة في بنت الشيخ التمياط من شيوخ شمر.

(٤) راشد بن عبدالله بن دباس من آل شماس من الدواسر أهل عودة سدير، انظر: الموقع الرسمي لقبيلة الدواسر، وهذا الشاعر لم أجد له سوى هذه القصيدة.

(٥) عبدالله بن علي بن محمد بن دويرج الملقب (هدبان) ولد في قرية الجفن من إقليم السر، عاش فقيراً معدماً، له شعر مميز، ترك روائع في الشعر يذكرها رواة عصره بإعجاب توفي في عنيزة سنة ١٣٦٥هـ. (ديوان عبدالله بن دويرج، تأليف وإعداد بندر الدوخي، نشر النخيل، مطبعة الفرزدق. وقد وجدت تعليقاً في موقع شعراء عنيزة حول وفاته وأنها سنة ١٣٥٦هـ وأن ما ورد في الديوان عن وفاته خطأ مطبعي أو خطأ من المؤلف الأستاذ بندر الدوخي.

أبــي ثمــر قلــبي صــديقي مــن المــلا　　　أنا لـه وهـو لـي مثل صـافي حليبهـا[١]

ومن الأمثلة قول رميزان بن غشام[٢] :

عنـابر مـن روس عمـرو علـى القسـا　　　تجــود وبالشــدة تلاقــي مــدودها

ويقول الشريف جبارة[٣] :

هذيليــة مــن روس قــوم عنــابر　　　أهـل منبـت عـالي وطيـب جـوار

ويقول محسن الهزاني :

يــا زيــد يــا ورث الشـيوخ العنــابر　　　كــالنّ لــي غــر الثنايــا بــلا صــاع

والاقتباس والتضمين لم يقتصر على شعراء العامية، بل قد اقتبس فحول شعراء الجاهلية والإسلام من بعضهم ؛ **فهذا امرؤ القيس يقول :**

وقوفـا بهـا صـحبي علـيّ مطـيّهم　　　يقولــون لا تهلــك أســى وتجمّــلِ[٤]

---

(١) ديوان عبدالله بن دويرج ص ٧٩.

(٢) رميزان بن غشام التميمي الشاعر الفارس المعروف، أمير روضة سدير المقتول سنة ١٠٧٩هـ من آل أبو سعيد من المزاريع، (الشعر النبطي في وادي الفقي (١/ ١٥)، أحمد الدامغ).

(٣) الشريف جبارة أبو حماد من أشراف الخرمة. من آدابنا الشعبية (١/ ٢٧٩) منديل الفهيد. ورأيت على الشبكة العنكبوتية من ينسبه فيقول: الشريف جبارة بن محمد بن عبدالرحمن الصفار العياشي من أشراف ينبع، ارتحل من ديار قومه في أوائل القرن الثاني عشر وسكن الدرعية ثم حوطة بني تميم، له عدة قصائد تناقلتها كتب الأدب الشعبي. انظر: موقع الشاعر الشريف جبارة الصفار، محمد بن سعيد بن عبدالرحمن آل جبارة الصفار. إلا أن الصويان في: (الشعر النبطي – شعراء من الأشراف) يرجح أن المصادر الشعبية تكاد تتفق أن الشريف جبارة وجبارة الصفار شخصان مختلفان.

(٤) ديوان امرئ القيس، ص١١١، مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية.

ويقول طرفة بن العبد:

وقوفا بها صحبي عليّ مطيّهم   يقولون لا تهلك أسى وتجلّدِ[(١)]

ويقول طرفة:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد

تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد[(٢)]

فيقول ذو الرمة:

لمية أطلال بحزوى دوائرُ   عفتها السوافي بعدنا والمواطرُ[(٣)]

وهذا ابن الرومي يضمن شطر بيت امرئ القيس:

وقد طوّفت في الآفاق حتى   رضيت من الغنيمة بالإيابِ[(٤)]

فيقول ابن الرومي:

أعيذك أن يقول لك المرجّي   رضيت من الغنيمة بالإيابِ[(٥)]

ويقول امرؤ القيس:

فدع ذا وسلِّ الهمَّ عنك بجسرةٍ   ذمولٍ إذا صام النهار وهجّرا[(٦)]

---

(١) ديوان طرفة بن العبد، ص١٩، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية.

(٢) ديوان طرفة، ص١٩.

(٣) ديوان ذي الرمة، ص١١٤، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية.

(٤) ديوان امرئ القيس، ص٤٣.

(٥) ديوان ابن الرومي، (١/٢٢٧)، تحقيق الدكتور حسن نصّار، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

(٦) ديوان امرئ القيس، ص٦٣.

ويقول الأعشى :

فـدعها وسـلِّ الهـمَّ عنـك بجسـرةٍ تَـزَيَّـدُ في فضـلِ الزمـامِ وتغتلـي[(١)]

ويقول أيضاً علقمة الفحل :

فـدعها وسـلِّ الهـمَّ عنـك بجسـرةٍ كهمّـك فيهـا بـالردافِ خبيـبُ[(٢)]

ويقول امرؤ القيس :

فشـبهتهم في الآل لمـا تكمّشـوا عصـائبَ دومٍ أو سـفيناً مقيّـرا[(٣)]

ويقول طرفة :

كـأن حـدوج المالكيـة غـدوة خلايـا سـفينٍ بالنواصـف مـن دَدِ[(٤)]

ويقول المرقش الأكبر:

لمـن الظُّعـنُ بالضـحى طافيـاتٍ شـبهها الـدوم أو خلايـا سـفينِ[(٥)]

ويقول امرؤ القيس :

وقـد أغتـدي والطـير في وكناتهـا بمنجـرد قيـد الأوابـد هيكـلِ[(٦)]

ويقول علقمة بن عبدة :

---

(١) ديوان الأعشى الكبير، ص٣٥٥، الدكتور م محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.

(٢) ديوان علقمة الفحل، ص١١، السيد أحمد صقر، المطبعة المحمودية بالقاهرة.

(٣) ديوان امرئ القيس، ص٦٠.

(٤) ديوان طرفة، ص١٩.

(٥) ديوان المرقشين، ص٧٨، كارين صادر، دار صادر، بيروت.

(٦) ديوان امرئ القيس ص١١٨.

وقـــــد أغتَـــــدي والطـــــير في وكناتهـــــا
ومــاء النَّــدى يجــري علــى كــلِّ مِــذْنَبِ[١]
بمُنجَـــــــرِدٍ قيـــــــد الأَوابـــــــدِ لاحَـــــهُ
طِـــــرادُ الهـــــوادي كـــــل شـــــأوٍ مُغـــــرّبِ

ويقول امرؤ القيس:

رأينـــــا شـــــياهاً يـــــرتعين خميلـــــةً
كمشـــــي العـــــذارى في المـــــلاءِ المهـــــدّبِ[٢]

ويقول علقمة بن عبدة:

رأينـــــا شـــــياهاً يـــــرتعين خميلـــــةً
كمشـــــي العـــــذارى في المـــــلاءِ المهـــــدّبِ[٣]

ويقول امرؤ القيس:

فعـــادى عـــداء بـــين ثـــورٍ ونعجـــةٍ دراكـــاً ولم ينضـــح بمـــاء فيُغســـلِ[٤]

ويقول علقمة:

فعـــادى عـــداءً بـــين ثـــورٍ ونعجـــةٍ وتـيسٍ شـبوبٍ كالهشـيمةِ قرهـبِ[٥]

---

(١) ديوان علقمة ص٢٣.

(٢) ديوان امرئ القيس ص٤١.

(٣) ديوان علقمة ص٢٦.

(٤) ديوان امرئ القيس ص١٢٠.

(٥) ديوان علقمة ص٢٨.

ويقول قيس بن زهير:

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي بمــا لاقــت لبـــون بـــني زيـــادِ[١]

ويقول عمرو بن كلثوم:

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي بمــا لاقــت ســراة بــني العبيــدِ[٢]

ويقول عفيف بن المنذر أحد بني عمرو بن تميم:

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي بمــا لاقــت ســراة بــني تمــيمِ[٣]

ويقول سلمى بن القين:

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تســـــري بمـا لاقـت علـى الوركـاء جـانِ[٤]

ويقول الأعشى:

وكـأس كعـين الـديك بـاكرت حـدَّها بفتيـان صـدق والنـواقيس تضـربُ[٥]

ويقول ذو الرمة:

وسقطٍ كعين الديكِ عاورتُ صاحبي أباهـــا وهيَّأنـــا لموقعهـــا وكـــرا[٦]

ويقول أبو نواس:

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٣٦١/٨)، عبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب (١٨٠/١)، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق الدكتور نصرت عبدالرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) خزانة الأدب (٣٦٥/٨).

(٤) معجم البلدان (٣٧٣/٥)، باب الواو والراء وما يليهما.

(٥) ديوان الأعشى ص٢٠٣.

(٦) ديوان ذي الرمة ص٨٧.

واشـرَبْ سُـلافاً كعـين الـديك صـافيةً ... مـن كـفّ سـاقيةٍ كـالريمِ حـوراءِ[١]

ويقول زهير:

بـان الخلـيط ولم يـأووا لمـن تركـوا ... وزَوَّدوك اشـــتياقاً أيَّـــةً ســـلكوا[٢]

ويقول بشر بن أبي خازم:

بـان الخلـيط ولم يُوفـوا لمـن عَهـدوا ... وزَوَّدوك اشـــتياقاً أيَّـــةً عَمَـــدوا[٣]

ويقول جرير:

بـان الخلـيط ولـو طُوِّعـتُ مـا بانـا ... وقطّعـوا مـن حبـال الوصـل ألوانـا[٤]

ويقول المتنبي:

في الخــدِ إن عــزم الخلــيطُ رحــيلا ... مطــرٌ تَزِيــدُ بــه الخــدودُ مُحــولا[٥]

بـل قـد يقتبس ويستفيد الشـاعر العـامي المتعلم مـن الشـعر الفصـيح، فهـذا بـديوي الوقداني[٦] يقتبس من **قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:**

المــــال يغشـــى أناســــاً لا طبــــاخ لهــــم

كالســـيل يغشـــى أصـــول الدنـــدن البـــالي[٧]

---

(١) ديوان أبي نواس (١١/٣)، تحقيق إيفلد فاغنر، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٣.

(٢) ديوان زهير ص٧٨.

(٣) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ص٥٢، مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٤) ديوان جرير ص٥٩٣، محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، طبعة مصر، ١٩٣٥م.

(٥) ديوان المتنبي ص٢٣٢، مصطفى السقا؛ إبراهيم الابياري؛ عبدالحفيظ شلبي، دار الفكر.

(٦) بديوي بن جبران بن جبر الوقداني العتيبي ولـد سنة ١٢٤٤هـ بالطائف، يمتاز شعره بالحكمة وأسلوبه بالسهولة والعذوبة، وله شعر فصيح رائع، توفي رحمه الله سنة ١٢٩٦هـ في الطائف.

(٧) ديوان حسان بن ثابت، ص١٩٢، عبد أ علي مهنا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.

فيقول الوقداني :

المـــال يحيـــي رجـــالاً لا حيـــاة بهـــا

كالســيل يحــي الهشــيم الدمــدم البــالي[١]

والشاعر الكبير محمد بن لعبون[٢] يُضمّن في قصائده ويقتبس من شعراء المعلقات ؛ كامرئ القيس ، وزهير بن أبي سلمى وغيرهم ، **ومثال ذلك قوله مقتبساً من قول امرئ القيس :**

وإن شـــفائي عـــبرة مهراقـــة   فهـل عنـد رسـم دارس مـن معـوّلِ[٣]

فيقول ابن لعبون :

ينشـدنني يـوم انتـوى الكـل برحيـل   هـل عنـد رسـم دارس مـن معـوّل[٤]

ويقتبس أيضاً من قول امرئ القيس :

فلمّـا تنازعنـا الحـديث وأسمحـت   هصـرت بغصـنٍ ذي شمـاريخ ميـالِ[٥]

فيقول ابن لعبون :

إلى قلـــت هـــاتي حاجـــةٍ لـــي ودنّقـــت

تنثـــر لهـــا مثـــل الشـــماريخ ميـــالِ[٦]

---

(١) خيار ما يلتقط ، (١/ ٢٣٩).

(٢) الشاعر محمد بن حمد بن لعبون المدلجي الوائلي من أشهر أعلام الشعر الشعبي ولد سنة ١٢٠٥هـ في بلد ثادق ، شاعر عملاق طرب متميّز ، توفي بالطاعون رحمه الله في الكويت سنة ١٢٤٧هـ.

(٣) ديوان امرئ القيس ، ص١١١.

(٤) خيار ما يلتقط ، (١/ ٣٢٠).

(٥) ديوان امرئ القيس ، ص١٢٥.

(٦) خيار ما يلتقط ، (١/ ٣٣٤).

ويقتبس من قول زهير بن أبي سلمى :

تبصـــر خليلـــي هـــل تـــرى مـــن ضـــعائن

تحمَّلْـــنَ بالعليـــاء مـــن فـــوق جـــرثمِ[١]

فيقول ابن لعبون :

تبصـــر خليلـــي هـــل تـــرى مـــن ضـــعاين

ترامـــت بهـــا فـــوق الشـــفا مـــن احزومهـــا[٢]

وهذا أيضاً محسن الهزاني يقتبس من بيت امرئ القيس :

مكـــــرّ مفـــــرّ مقبـــــل مـــــدبر معـــــا

كجلمـــود صـــخر حطـــه الســـيل مـــن عـــلِ[٣]

فيقول محسن الهزاني :

واهـــوى علـــى ركـــن مـــن الخيـــل كنـــه

جلمـــود صـــخر حطّـــه الســـيل مـــن عـــال

ومن الأمثلة قول الشريف جري الجنوبي[٤] مقتبساً من بيت الشافعي :

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٠٣، علي حسن الفاعور، دار الكتب العلمية.

(٢) خيار ما يلتقط، (١/٣١١).

(٣) ديوان امرئ القيس، ص١١٩.

(٤) هو الشريف جري الحسيني، ولقب بالجنوبي لأنه سكن جنوب جزيرة العرب، من الأشراف عاش بالقرن الحادي الهجري، شاعر كبير متمكن؛ فذ نافذ البصيرة شجاع ماضي العزيمة؛ قوي العبارة عذب الألفاظ رقيق الغزل متين الأسلوب. الشعر النبطي، سعد الصويان ص٥٩٠؛ وانظر: موسوعة الشاعر الشريف جري الجنوبي على الشبكة العنكبوتية.

فمـا أكثـر الإخـوان حـين تعـدهم ولكـنهم في النائبـات قليـلُ[١]

فيقول جري:

ألا مـا اكثـر الخـلان يـوم نعـدهم كـثير وعنـد الموجبـات قليـل

وقد يقتبس الشعراء من بعضهم جو النص والمعاني والألفاظ، كما فعل ابن عثيمين[٢] عندما اقتبس من قصيدة أبي تمام المشهورة:

السـيف أصـدق إنبـاءً مـن الكتـب

في حـدِّه الحـدُّ بـين الجـد واللعـبِ[٣]

لقصيدته التي يمدح بها الملك عبدالعزيز:

العـز والمجـد في الهنديـة القضـبِ لا في الرسـائل والتنميـق للخطـبِ

وقد تتوارد الخواطر وتتشابه المواقف؛ فيتكرر الموقف من شاعرين في حادثة مماثلة يُصوّران الحدث فيها بشكل متناغم؛ فينقل الشاعر الموقف كما عاشه، وعلى ذات النسق يكرره الشاعر الآخر، ففي الشعر الفصيح يصور لنا الشاعر (الفرزدق) مشهداً لذئب حل ضيفاً عليه في الصحراء، فيرحب به ويقاسمه طعامه، ويتعاقد معه بعهد وميثاق على الرفقة، ويواصل معه صحبة الطريق وينقل لنا المشهد في أبيات منها[٤]:

---

(١) ديوان الإمام الشافعي، ص٩٩، الدكتور عمر الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

(٢) هو الشاعر المعروف محمد بن عبدالله بن سعد بن عثيمين، ولد ببلدة السلمية من قرى إقليم الخرج سنة ١٢٧٠هـ تنقل في طلب العلم بين نجد والخليج، تميز شعره بالفصاحة والجزالة، له ديوان يحتوي على غرر قصائد في المديح والرثاء توفي رحمه الله سنة ١٣٦٣هـ. (العقد الثمين من شعر محمد بن عثيمين، ص٢٩، سعد بن عبدالعزيز بن رويشد، الطبعة الثالثة، مطابع دار الهلال).

(٣) شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، (٣٢/١)، راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

(٤) ديوان الفرزدق ص٦٢٨، علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

وَأَطلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحباً دَعوتُ بناري موهِناً فَأَتاني
فلمّا دَنا قُلتُ ادنُ دونَكَ إِنَّني وَإِيّاكَ في زادي لَمُشتَرِكانِ
تَعَشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثلَ مَن ياذئبُ يصطحبانِ

وفي موقف متجانس، تنشأ حادثة أخرى مماثلة؛ يرافق فيها الذئب في الشعر الشعبي الشاعر عيفة بن عبدان آل معجبة اليامي؛ فهو الآخر ينقل لنا صورة مشابهة، وفي نفس المشهد يرحب بضيفه الذئب ويقاسمه الزاد، ويعقد معه العهد، ويواصل معه صحبة الطريق... ويتوافق الشاعران حتى في القافية؛ ومنها[1]:

تخاويت أنا والذيب سِرحان دعيته بأمان الله وجاني
يجر العواء من قبل الأذان وأنا أعوي وجاني في مكاني
لقيته خوي يقضي الشأن وإلى من ندبته ما عصاني

وهذا -أي ظاهرة التكرار أو الاقتباس والتضمين- مزدلف لم يسلم منه فحول الشعراء من القدماء والمحدثين، حتى لا يكاد أحد من عمالقة الشعر العامي والفصيح يخلو منه... فهل يصح أن يصف أحد هذا الكم من الشعر والشعراء بأنه مصنوع لا أصل له؛ قد اختلقه متآمر لأغراض جليّة أو مبطنة، لمجرد وجود تراكيب وتضمينات وصيغ متشابهة، متعللاً ببعد المسافة المكانية والزمنية والأنساب القبلية بين قائليها...؟!! "أبداً" لا يمكن أن يُحاصَر الشعراء من خلالها، ويُفرض على الشاعر القيد؛ مع وجود المجال الخصب، والفضاء الواسع، واللغة المرنة، ولا يمكن

(١) صحيفة الرياض، العدد: ١٤٣٩١، ١٤٢٨/١١/٨هـ، الراوي والمؤرخ رجاء بن ظافر آل معجبة اليامي. وهذه القصيدة نسبت لعدة شعراء غير عيفة آل معجبة؛ فقد نسبت لابن خرصان؛ ونسبت لابن ريفة، مع اختلاف في رواية الأبيات.

التسليم للمؤلف من أجلها ؛ بحيث يؤدي التركيز عليها إلى التشكيك في الشعر والشعراء، ولذا فالمسرحية -التي حاول المؤلف الزج بالقارئ العادي وغير المتخصص في مشاهدها ؛ ليعيش أجواءها ويخرج متقمصاً قناعة المؤلف، معتقداً أن هذا الكم الكبير من التراث مختلق ؛ بعلة وجود تكرار وتشابه في بعض الألفاظ والأساليب والمعاني والأفكار- لا يمكن قبولها واتخاذها مُتَذَرعاً لرد هذا القدر الهائل من الشعر والشعراء ورفضه.

٢- وصف المؤلف (٢/٢٢٢) هذا القدر الهائل من الشعر ؛ بأنه نسيج مهلهل، ضعيف، تغلب عليه ركاكة اللغة والتكلف!! وهذه من عجائبه أيضاً ؛ فإن كان شعر هؤلاء العمالقة حميدان والخلاوي ورميزان وابن مانع وعبدالرحيم المطوع و... إلخ ؛ بهذا المستوى من الهزال ؛ فأين الشعر الرصين الجزل الذي يستحق أن يوصف بالإبداع...!! إن هذا مع احترامي للمؤلف غرور جاهل، وادعاء لا يُوافَق عليه، كيف وقد تعاقب على دراسة هؤلاء الشعراء وهذا الشعر فطاحلة من رواد الأدب الشعبي وأشادوا به ووصفوه بالعبقرية والإبداع!!

نعم قد توصف قصيدة أو أبيات من قصيدة بأنها ركيكة أو هزيلة أو دون المستوى الذي تميز به الشاعر وشاعريته، لكن أن يوصف هذا القدر من الشعر جملة بهذه الأوصاف، بل ويقول بأنه بإمكان كل أحد أن يكتشف اختلاق هذا الشعر من خلالها، فهذا جنوح عن الواقع...

٣- حاول المؤلف جاهداً في أكثر من موضع إقناع المتلقي بأن هذه التراكيب لا توجد في الشعر العامي، وانها بعيدة عن أساليب الكلام المعتاد، مجافية لروح العصر الذي قيلت فيه، وكأنها ألفاظ لا تمت لقاموس الأدب الشعبي في المنطقة بصلة.

والذي يجب أن يتنبه إليه القارئ الكريم أن الشعر العامي في المنطقة على قسمين :

القسم الأول : شعر الكبار من فحول الشعراء ؛ وهؤلاء لا حدود بيئية ولا زمانية لألفاظهم ولا لثقافتهم ، لا سيما المتعلمون وأصحاب الرواية من الشعراء ، وهذا يعلمه كل مطلع على الشعر الشعبي ومهتم بقراءته.

القسم الثاني : شعر عامة الناس الذين يشتهرون في حدود قراهم وعشائرهم ، ولا يتجاوز أحدهم إلا القليل من حدودها ، فهؤلاء في الغالب تكون أشعارهم سهلة غير متكلفة ، وتراكيب شعرهم في حدود بيئتهم ، والقليل منهم من تجاوزت لغته بيئته القريبة منه.

وكما أن أساليب الكلام في حديث الناس وتعابيرهم مع بعضهم ؛ تختلف عن أساليب الكلام في الشعر -فللشعر لغته وتعابيره الخاصة التي يتميّز بها- فمعجم التراكيب والألفاظ في المنطقة أيضاً ليس محصوراً ولا ثابتاً... وتوقع ذلك من جوانح الطُّرَف ! ! ولا أحد يمكنه الحكم على هذه الألفاظ والتراكيب -التي استشهد بها المؤلف لتمرير خطابه- بأنها لا تناسب معجم الشعر العامي في المنطقة ، والمؤلف لم يحط بقاموس المنطقة في تلك العصور ، حتى يحكم بأن ألفاظ هذا الشعر صنعت في زمن متأخر بهذه الطريقة لتناسب عصوراً ماضية ! ! هذا ليس سبباً صالحاً للحكم على هذا القدر الهائل من الشعر بأنه مصنوع أو أن الشاعر أسطورة لا وجود له ، كما أن لغة المنطقة وثقافتها لا تثبت ، والإحاطة بها من الصعوبة ، فهي -وإن تشابهت الظروف البيئية لأجيال المنطقة- تتغير بتغيّر الأحوال الطارئة عليها ، وقد تنتشر ألفاظ تستخدم في زمن ثم تذهب أو تَخلَق باستخدام ألفاظ أخرى غيرها ، وهذا نلحظه بوضوح على مستوى أعمارنا. فالشعر النجدي يتأثر بالعوامل الطارئة على البيئة ، وبحكم أن نجداً منطقة عبور ؛ فليس فيها مقومات وإغراءات الجذب

والاستقرار، ومن أظهر ما عرفت به هذه الهضبة من بلاد العرب؛ وقوعها داخل نطاق الحرارة القصوى؛ التي اتسمت بالحر والجدب والمطر القليل؛ حيث تتوقف حياة البادية فيها على المطر، ومتى احتبس وحل الجفاف أصبحت غير صالحة للسكن، ما يدفعهم إلى الارتحال والمغادرة باتجاه تلال الشام وسهول الفرات، فتذهب موجة وتخلفها موجة أخرى، وهكذا فحركة تنقل القبائل من الجنوب إلى الشمال أو من الغرب إلى الشرق، ومرورها بالحواضر واستقرارها حولها عقوداً، ثم تحوّلها وحلول قبائل أخرى، لها أثرها الواضح على المفردات واللهجة وانتقال العادات، كما أن البيئة النجدية قبل الدعوة السلفية؛ هي غيرها بعد انتشار الدعوة السلفية وفشو مبادئها، فقد تغيرت المنطقة وتأثرت بالدعوة من حيث الآداب والعادات والثقافات، وهذا كله أثَّر على اللغة والبيئة، وأيضاً -كما سبقت الإشارة إليه- فثقافة الشعراء الكبار تتجاوز بيئتهم وزمانهم، وهذا يعلمه أهل الاختصاص والاهتمام بهذا التراث والدارسون والمدونون له، فقول المؤلف: إن الألفاظ ليست في قاموس الأدب الشعبي في المنطقة، ليس صحيحاً ولا سبباً صالحاً لرد هذا القدر من الشعر ومن الشعراء.

٢- اللغة المتكلفة:

كما حاول المؤلف ردها من خلال اللغة المتكلفة الغامضة المخالفة لقواعد اللغة وأبنيتها، فهو يقول (٢/٢٣٤): (وكثيراً ما تأتي القافية مجتلبة مقتسرة لإكمال البيت وإن كانت مخالفة لنظام اللغة وأبنية الكلام).

وضرب أمثلة في محاولة منه لإقناع القارئ العادي وغير المختص برؤيته الشخصية، ويمكن الاستدراك عليه بما يلي:

أولاً: لم يكن الارتياب والشك من الإثم دائماً؛ بل إن إثارة الشكوك أحياناً حول

قضية ما تبعث الحماس على توسيع دائرة البحث فيها للوصول إلى الحقيقة، فقد قيل: إن الشك طريق اليقين، ولكن الشك السالك إلى اليقين هو الشك العلمي؛ الذي يعتمده العلماء لامتحان الفرضيات قبل إثبات نتائجها، أو هو الشك العقلي؛ الذي يعلق الحكم في قضايا لا تظهر حقيقتها بصورة جليّة؛ لتعميق النظر فيها قبل الأخذ بها أو نبذها، ولكن المؤلف ترك مرحلة الارتياب والشك، واجتهد في ممارسة التشكيك بطريقة يظهر الانفعال والغضب والسخرية فيها بوضوح، وبطريقة لا تساعد العقل إلى تصحيح الأخطاء.

ثانياً: تجاهل المؤلف قضية مهمة ومؤثرة في لغة الشعر المروي وهي: أن الرواة قد يغيرون بعض الكلمات، بل والأوزان والقوافي في بعض أبيات القصيدة، لأن الذاكرة قد لا تسعف الراوي أحياناً، أو بتدخل متعمد من الراوي أو القاص أحياناً أخرى، فيغيّر في صياغة العبارة والألفاظ من جديد لتخرج بوجه آخر، وبطريقة تناسب رغبة ندمائه وجلسائه، أو تتسق مع أسلوبه في السرد، أو لأن عبارة الشاعر لم تعجبه، فيعيد سبك اللفظ بطريقة أفضل، أو يُشتبه عليه فيخلط بين قصيدتين؛ فيدخل من بعضهما في بعض، ومثله الناسخ، فقد يغير الكلمة التي لا يعرف قراءتها أو لا يسعفه الفهم إلى إدراك معناها، إلى كلمة أخرى تحيل المعنى، وقد تغير الوزن.

ثالثاً: هل وجود كلمة أو كلمتين، اضطرت القافية الشاعر العامي إلى مخالفة نظام اللغة وأبنية الكلام في القصيدة؛ يجعل المتلقي يصف الشعر بالمتكلف والركيك ويرد الشعر والشاعر؟!! أعتقد أن المؤلف بالغ كثيراً حين حاول رد هذا الكم الهائل تحت هذه الذريعة، وحالة التشنج تجاه الشعر بهذا التعليل ظاهرة في سياق المؤلف.

رابعاً: طبق المؤلف ما درج عليه في تخصصه في نقد الشعر الفصيح على الشعر العامي، والذي لا يعتمد على قواعد اللغة ولا على أبنيتها، وإنما هو شعر عامي –

متحرر من قيود الفصحى- يفتقر إلى الكثير من الأساليب اللغوية واللفظية ودلالة الجمل البيانية؛ بل ويعتريه اللحن والانحراف عن قواعد اللغة، يقول أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري: (**ولا يكون الأدب أدباً عامياً حتى يكون مركباً من لغة دخلها اللحن**)[1].

خامساً: الشعر في الأدب العربي (الفصيح والعامي) مختلف الطبيعة عن النثر بحكم الوزن والقافية، وهذا هو الأصل في النقد، ثم يتفرع النقد من النظم المجرد إلى القيمة الشعورية والتعبيرية: الأسلوب والمعاني واللغة والصور الجمالية والتصورات الخيالية وروح الشعر... إلخ.

وإن من يطبق مناهج النقد الأدبي على الشعر العامي، يجب ألا يفعل ذلك وفق قواعد دقيقة، ولا يستقصي جميع الحالات. ففي الشعر العامي لو استقام الإيقاع والتصورات الخيالية؛ فالألفاظ واللغة لا يمكن التعامل معها كما هي في الشعر الفصيح، إنما الغرض من نقده توضيح الاتجاهات، وإعطاؤها سمة خاصة، ومحاولة فحص القدرة الشعرية المصاحبة للتجربة الظاهرة؛ من خلال التعبير اللفظي في حدود ثقافة الشاعر والبيئة بقدر الإمكان.

سادساً: قول المؤلف: **وكثيراً ما تأتي القافية مجتلبة مقتسرة لإكمال البيت وإن كانت مخالفة لنظام اللغة وأبنية الكلام.**

ليس مسوّغا، فاللحن[2] في اللهجات المحلية والأدب الشعبي سمة ظاهرة وهذا فرق ما بينه وبين الفصيح؛ وكما قال ابن عقيل: لا يكون الأدب أدباً عامياً حتى يكون

---

(١) معركة العامية، ص٤٠، أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، دار الوطن.

(٢) اللحن له معانٍ عدة؛ والمراد به هنا: خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في معنى الكلمة أو بنيتها أو تركيبها أو إعرابها بأثر الاستعمال الشائع بين العامة.

مركباً من لغة دخلها اللحن، لكن الإصرار والملاحاة ظاهرتان في ألفاظ المؤلف لإقناع المتلقي برد هذا القدر من الشعر والشعراء!! وهذا ليس تعليلاً مناسباً للرفض، وهو ينم عن ضعف اطلاعٍ منه على مدونات الشعر الشعبي، أو أن قراءته للشعر بعين متشائمة -تريد فقط إثبات المؤامرة والاختلاق-، أو لقصد تمرير رؤيته -لقبول قوله بأن هذه الأشعار مصنوعة- على من ليس لهم إلمام بهذا الفن من التراث الشعبي أو من القراء العاديين، وإلا فهذا الذي لاحظه المؤلف وجعله سبباً في اتهام هذا الكم الهائل من الشعر بالمختلق والمصنوع يتكرر كثيراً في الشعر الشعبي والفصيح وأمثلته لا تحصى؛ وعلى سبيل المثال:

قول مبارك العقيلي الخالدي[1]:

فكم من فقير عاش يتلا له الثناء   حميد البنا عند الحواضر وبادها

يريد: البوادي، فالأولى أن يقول حواضرها وبواديها؛ أو حاضرها وباديها حتى تستقيم المفردة لغة، كما أن الأصل بقاء حركة الدال عند ضرورة الترخيم مكسورة، وهذا متعسر مع إضافة الضمير.

وقوله أيضًا:

وإلى قلت بادر بالفعل يا مهذب   تحوز الثناء ما بين رايح وغادها

يريد: غادٍ، وأما قوله "وغادها" لا يستقيم لغة.

---

(١) الشاعر مبارك بن حمد آل مانع العقيلي الجبري الخالدي الأحسائي، وتعود جذوره إلى أسرة العقيلي المعروفة في بلد الحلوة، ولد في الأحساء عام ١٢٩٣هـ، شاعر جزل عميق المعاني تغلب عليه الحكمة وله شعر فصيح جميل توفي سنة ١٣٧٤هـ في إمارة دبي رحمه الله. (ديوان العقيلي ص٧٣ و ٧٥، جمع وتقديم بلال البدور، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م).

ومثله قول عبدالعزيز الصالح الغصاص[(١)] :

علـى الـدار تلفـي لـي عصـاتٍ بواقـع   هـل الرتبـة العليـا معـالي فخـايره[(٢)]

يريد : مفاخره ، أما فخايره فهي لفظة لا تستقيم مع السياق لغة ، فالفخائر للتحف والزينة ونحوها ، بينما المفاخر في الأحساب والأنساب والجاه والسيادة ومكارم الأخلاق.

وقوله أيضاً :

هـــل العـــرف والمعـــروف والصـــدق والنقـــا

هـــل الجـــود والمجهـــود هـــذي أشـــايره

يريد : إشاراتها : أي علامتها ، وهي خلاف القياس.

وكذلك قول ابن مهدي أو المهادي[(٣)] :

يقـــول المهـــادي والمهـــادي مهمـــل   ابـو عـبرة كـل المـلا مـا درى بهـا[(٤)]

---

(١) من أهالي مدينة عنيزة ومن شعرائها المتميزين ولد فيها ، وكانت وفاته في عام ١٣٢٨هـ يتميز شعره بالحماسة ومن قصائده الجميلة هذه الحربية والتي مطلعها :

لابـــتي تكفـــون حنـــا هـــل الـــديرة   لانثنينـــا ياهلـــه مـــن يصـــاليها

(٢) نزهة الناظر والسامع ، ص٢٢٧ ، (مخطوط).

(٣) رأيت تعقيباً على الأستاذ سعد الحافي في جريدة الرياض الأحد ١٤٢٩/٣/٢٢هـ – ٢٠٠٨/٣/٣٠م ، العدد : ١٤٥٢٤ ، للأستاذ محمد بن سعد النهاري (صفحة خزامى نجد) عن نسب المهادي جاء فيه : أن المتواتر لدينا نحن أبناء قبائل قحطان ولدى شيوخنا ورواتنا ولدى أفراد قبيلة آل مهدي جماعة المهادي أن نسب المهادي هو : الشيخ محمد بن هادي بن مقطر بن (أم هَدي) –المهادي لقباً– من بني شداد من ولد الحارث من عبيدة قحطان. انتهى. وله قصة مشهورة مع جاره مفرج السبيعي تناقلتها كتب التراث الشعبي.

(٤) من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية ، (٢٩/٤) ، منديل الفهيد.

والأصل أن يقول ما دروا بها ولكن القافية أجبرته، ولذلك عدّل بعض الرواة اللفظ ليستقيم لغة، لكنه خالف القافية[(١)].

وكذلك قول مرسا العطاوية:

ماغير أعاين مع مناحير الأرواع   وارمي بشوفي مع سنع كل ريعي[(٢)]

تريد بالأرواع جمع ريع والمراد به هنا: الطريق بين الجبلين، وهذا الجمع لا يوافق القياس والصواب الأرياع، حتى يستقيم الكلام لغة.

بل إن مخالفة القياس وقواعد اللغة وجدت عند الفصحاء؛ فقد أخذوا على الأعشى قوله:

متى أدعُ منهم ناصري يأتِ منهم   كراديسُ مأمونٌ علي خُذولُها[(٣)]

يريد أنها لا تخذله، وخذول مصدر لم يرد في المعجمات، وإنما ورد قولهم خَذله خَذْلاً وخِذْلاناً.

وأخذوا على قيس بن زهير قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زيادِ[(٤)]

والصواب: يأتك لغة.

كما أخذوا على أبي النجم[(٥)] الراجز المشهور قوله:

---

(١) خيار ما يلتقط من شعر النبط، (١/٢٢٥)، عبدالله الحاتم:

يقول ابن مهدي وابن مهدي محمد   وبه عبرة جمل الملا ما دروا بها

(٢) من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية، (٢/٢٠٦)، منديل الفهيد، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

(٣) ديوان الأعشى الكبير، ص١٧٥.

(٤) خزانة الأدب (٨/٣٦١).

(٥) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي (٤٠–١٣٠هـ) من بكر بن وائل، من أكابر الرجاز في العصر=

الحمـــــد لله العلـــــي الأجلَـــــلِ   الواهـب الفضـل الكـريم الأجـزلِ[١]

يريد بالأجلل: الأجل، وهو خطأ لغوي.

وأخذوا على امرئ القيس إسقاط نون المثنى في (خظاتان) دون إضافة تستدعي ذلك في قوله:

لهـــا متنتـــان خظاتـــا كمـــا   أكـــب علـــى ســـاعديه النمـــر[٢]

كما أخذوا على امرئ القيس ركاكة تشبيهه فرسه بالجرادة، وتشبيه شعر ناصيتها بسعف النخل في هذا البيت:

وأركـــبُ في الـــروع خيفانـــةً   كســا وجههــا ســعف منتشــر[٣]

وأُخذ على أمير الشعراء أحمد شوقي في روايته الشعرية مجنون ليلى إسرافه في الترخيمات[٤] خضوعاً للضرورات النظمية ومنها على سبيل المثال:

لِـــمْ إذن يـــا هنـــد مـــن   قـــيس وممـــا قـــال تـــبرا

فشوقي يضطر في بيت واحد إلى تسكين الميم في (لِمَ) وتسهيل الهمزة في (تبرأ)،

= الأموي، وقد اتصل بالخلفاء وكان يغشاهم وينال من هباتهم، وكان من أحسن الناس إنشاداً للشعر، (ديوان أبي النجم العجلي، الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧هـ).

(١) ديوان أبي النجم العجلي، ص٣٣٧.

(٢) ديون امرئ القيس، ص٧١.

(٣) ديوان امرئ القيس، ص٧١.

(٤) مجلة الرسالة، على هامش النقد، ١٦/ ١٠ / ١٩٤٤م، العدد ٥٨٩، صلاح ذهني.

ويتكرر منه الخضوع للضرورات النظمية ؛ فيضع لا النافية في محل لا الناهية فيحذف حرف العلة لضرورة الوزن في قوله في نفس الرواية :

لا أدرِ ؛ تلـــــــك ضـــــــجةٌ   حضـــــرتها فـــــيمن حضـــــر

ولا شك أن خلو الشعر من العيوب القادحة فصاحة ، وأن خروج الكلام عن سجيته يعد تكلفاً ممجوجاً ، ولكن لم يكن هذا ذريعة لرد أشعار العرب والطعن فيها والتشكيك في ثبوتها ، وعلى الناقد أن يدرك أن هناك فرقاً بين فصاحة الكلمة وفصاحة الكلام ، ومن المنطق العلمي واللغوي ألا نبالغ في نقد القصيدة الشعبية أكثر من مبالغتنا في الاستمتاع بها ، وأن نحتكم في التعامل معها إلى الذائقة والتحليل الفني والأدبي أكثر من الاحتكام إلى التحليل اللغوي والتاريخي والعلمي.

٣- الفخر الموغل في المبالغة واللغة المجلجلة :

جعل المؤلف (٢/٢٣٧) هذه الملحوظة من مسوّغات رد هذه الأشعار.

وحاول تجهيل المتلقي بأن هذا القدر من الفخر بعيد عن طبيعة المنطقة في نجد كلها بل لا يوجد في أدب الجزيرة العربية كله ، وهذا غير صحيح ومن اطلع على شعر الزعماء والفرسان من البادية والحاضرة في نجد يجد أعظم مما قاله هؤلاء ، الذين وصفهم أو وصف شعرهم بالمنحول[1] ، ولذلك لا يصح أن يكون هذا سبباً يُتَعلق به ، بل إن هذا من أقل ما يمكن قبوله سبباً لرد الشعر واتهامه بالمصنوع !! فالفخر عند العرب موجود منذ القدم ولا زال ؛ والمبالغة فيه قد تبلغ درجة أعظم مما ذكره هؤلاء في أشعارهم ، ولم يجعل منه نقاد الشعر ورواته سبباً في التشكيك في الشعر واتهامه بأنه مختلق.

---

(١) شعر محمد بن هادي وتركي بن حميد وراكان وعبيد بن رشيد...

٤- المفردات الغامضة:

١- **جعل المؤلف من مسوّغات رد هذه الأشعار الغموض في بعض المفردات.**

وهذا ليس مسوغاً صالحاً؛ فالكثير من عمالقة الشعر يمتهنون هذا النوع من الغموض والغريب في الفصيح والعامي قديماً وحديثاً، وقد لازم الغموض الشعر خلال أزمنته الطويلة المتعاقبة منذ الجاهلية، إلا أن المتأمل يجد أن الغموض كان جزئياً ومحدوداً، وقضايا الغموض في الشعر تأخذ أبعاداً متنوعة، وأغراضاً متعددة، والذي يجب تقريبه للقارئ الكريم؛ أن اللفظة تأتي في سياقها لتدل على المعنى الذي وضعت له في النثر، أما الشعر فإنه يكسر هذا النمط المتعارف عليه؛ لأنه يعتمد على النظم؛ فالشاعر لا ينتظر من القارئ فهماً مباشراً للمعنى في شعره؛ بل يتعمد أحياناً أن يتطلب وصول فكر المتلقي إلى معانيه اختماراً زمنياً، فهو يريد أن ينقله إلى تجربته الشعرية بطريقته، فيعيد تمثيل الألفاظ على غير ما هي عليه في الواقع؛ ليخرجها في لغة جديدة تخدمه في نقل عالمه الخاص إلى المتلقي كما يريد، وقد سئل أبو تمام؛ لماذا لا تقول ما يفهم؟ فقال: لماذا لا تفهمون ما يقال؟...، وفي الأمثال: (المعنى في قلب الشاعر).

والشعر في حقيقته أكبر من نزوات المتطفلين، وأما المتذوق فلن تغيب عنه مواطن الجمال الخفي والصور الغامضة في الشعر، فهو يتلذذ باستعادتها وتأملها.

ولا ريب أن الغموض إذا أصبح غاية لدى الشاعر يعد من عيوب الشعر، لأن الشعر وسيلة للمتعة والإثارة، فإذا افتقد الوضوح، ولم يستطع المتلقي استيعابه وفهمه، فَقَدَ الشعر قدرته على الإثارة وعلى الإمتاع، وفَقَدَ الغرض منه.

لكن جعل الغموض الذي يمارسه الشاعر سبباً في اتهام الشعر وردّه!! فهذا هو

الخطأ، فمنذ القدم والشعراء منهم سهل المعاني واضح الأسلوب، ومنهم المتقعر في الغريب المستعصي فهمه، وعلى الناقد ألا يغلق المنافذ، فالمسافة -باعتقادي- كبيرة من كل الاتجاهات؛ بين من يقصد النقد ومن يتقصد الرد.

٢- **حاول المؤلف (٢/٢٤٠)** أن يقارن بنفس النهج وبذات الأسلوب والرؤية غير العادلة؛ بين قصيدة الإمام تركي بن عبدالله وقصائد عبدالعزيز بن جاسر بن ماضي[١] -رحمهما الله-؛ متجاهلاً أنها قصائد مختلفة عن قصيدة الإمام تركي في الوزن والغرض، فقصيدة الإمام تركي بن عبدالله من الشعر المسحوب، وقصائد عبدالعزيز بن جاسر من الشعر الهلالي، والفرق بين هذين البحرين من الشعر في اللغة والأسلوب يظهر في نمط الشاعر الواحد، فكيف بشاعرين مختلفين ثقافة وبيئة، وعلى سبيل المثال:

يقول راكان بن حثلين[٢] على المسحوب:

---

(١) أمير بلد الروضة في سدير عبدالعزيز بن جاسر بن محمد بن ماضي بن جاسر بن ماضي بن محمد بن ثاري بن محمد بن مانع بن الحميدي بن عبدالله بن راجح بن مزروع بن رفيع بن حميد بن حماد من أسرة آل ماضي المعروفة في سدير من آل أبو راجح من المزاريع من آل حماد من بني العنبر بن عمرو بن تميم، ولد وتوفي في بلد الروضة، يعد مرجعاً في التاريخ والأنساب، وكان رئيساً مطاعاً وفارساً شجاعاً، يتصف شعره بالحماسة والفخر -رحمه الله-، (بنو تميم عبر التاريخ ص٤٠٣، فوزان بن حمد الماضي؛ لمحات من تاريخ بني تميم ص٥٩، ناصر البكر، المكتب الإسلامي).

(٢) رئيس قبيلة العجمان الشيخ راكان بن فلاح بن حثلين؛ فارس شاعر تغني شهرته عن الحديث عنه، تذكر الروايات أنه ولد في حدود سنة ١٢٣٠هـ وتزعم مشيخة قبيلته بعد عمه حزام بن حثلين عام ١٢٧٦هـ، من طبقة الشعراء الفرسان، تميز شعره بالفخر والحماسة وله غزليات جميلة، توفي سنة ١٣١٠هـ وقد حقق لقبيلة العجمان مكانة رائدة، وأحرز لها مكاسب عدة. (خيار ما يلتقط، ٢/٢٢٩).

يـا مـا حـلا الفنجـال مـع سـيحة البـال   في مجلــسٍ مــا فيــه نفــس ثقيلــةٍ[١]
هــذا ولــد عــم وهــذا ولــد خــال   وهـــذا رفيـــقٍ مـــا لقينـــا مثيلـــه

ويقول أيضاً على الهلالي:

أنــا أخيــل يــا حمــزة ســنا نــاض بــارق
يجلـــي عـــن الظلمـــا حنـــاديس ســـودها[٢]
علــى ديرتــي رفــرف بهــا مــرهش الحيــا
وتقفَّـــاه مـــن دهـــم الســـحايب حشـــودها

والفرق واضح في أسلوب الشاعر ولغته؛ ما بين المسحوب والهلالي، وهو الشاعر نفسه.

ومثله أيضا قول ابن لعبون على المسحوب:

البارحـــة ســـهرٍ واديـــر التفـــاكير   في ذم نـــذلٍ بـــاديٍ بالعيـــارة[٣]
لا طالـــب دمٍّ يـــبي لـــه مشـــاوير   حتـــى نعـــذره لـــو طلبنـــا بثـــاره

ويقول على بحر الهلالي:

هـــل الـــدار يـــا عـــواد إلا منـــازل   سـباريت يـا عـواد خـافي رسـومها[٤]
مرابيـــع مـــي قبـــل هـــذا وزينـــب   وهنـد وليلـى في مجـاري اوسـومها

---

(١) خيار ما يلتقط، (٢/٢٢٧).
(٢) خيار ما يلتقط، (٢/٢٢٩).
(٣) خيار ما يلتقط، (١/٣٣٥).
(٤) خيار ما يلتقط، (١/٣١١).

يلـوح السـنا فيهـا كمـا لاح بـارق   علـى كـف مـي مـن بقايـا وشـومها

ومثله قول سليمان بن عفالق على المسحوب:

ورق سـحيرٍ بـين الأغصـان غـرد   ودهشـت مـن نـومي لصـوته وفزّيـت
طـار الكـرى عـن مـوق عـيني وشـرد   والحـب يظهـر للمـلا لـو توزّيـت
دع عنـك كثـر النـوح يـالورق والـرد   أشمـت بـي بـين البرايـا وزرّيـت

ويقول علي الهلالي:

ظبـاً مـا لهـن غـير القلـوب اكنـاس   ولا ترتضـي حسـن البـدور اقيـاس
عـن الوصـل أبعـد مـن سـهيل عـن السـهى   وللصـد أدنـى مـن الثغـر للكـأس
نهـبن قلـوب العاشـقين فمـا تـرى   علـى الخـد مـن صـبغ القلـوب لعـاس

وأمثلة ذلك لا تحصى، والقصد بيان أن ما ذهب إليه المؤلف ليس مقنعاً، فضلاً عن أن يكون مقبولاً لرد هذا القدر الهائل من التراث الشعبي، واتهامه بالمزور والمختلق.

ومما يجدر أن يتنبه إليه القارئ؛ أن كل بحر من بحور الشعر له أسلوبه ولغته المميزة التي تتراوح بين السلاسة والتعقيد، وبين الغموض والوضوح، حتى إن المتأمل في بحور الشعر وأوزانه المتنوعة والمتعددة، يجد أن بينها جوانب متشابهة في الأسلوب والأداء اللغوي يشترك فيها السواد الأعظم من شعراء البيئة الواحدة؛ بحيث تظهر في قوالب ذات نمط متشابه في الصياغة واللغة والأسلوب في كل بحر ينظمون عليه؛ حتى لا يمكن تمييز شعر شاعر بعينه إلا أن يكون مشهوراً قد طارت أشعاره، وهذا في القليل النادر.

٣- ثم يتحدث في (٢/٢٤٢) عن غموض بعض الألفاظ في قصيدة رميزان بأسلوب ساخر: **(ما هذه اللغة: مهامق - يانق - دغارق - شبارق - الميالق... إلخ).**

ويمكن القول: إن المؤلف لديه مشكلتان؛ الأولى: نفسية تجاه الأسماء المذكورة في نسب المزاريع، (حماد، عمرو)، والحوادث التاريخية -كالوقعة التي جرت عند بناء سد السبعين- التي جاءت الإشادة بها في أشعار رميزان، وما تذكره أشعار رشيدان وآل ماضي، وذلك أن المؤلف من خلال سياق كلامه يتوهم أن فيها اعتداء وتقليل من شأن بلد القارة وأهلها، فبذل وسعه محاولاً إقناع القارئ العادي بما يريد الوصول إليه، لغرض إسقاط هذه الأسماء وهذه الحوادث، بظنّه إذا ما أسقط شعر عبدالعزيز بن جاسر ورميزان بن غشام وسعود بن مانع، تسقط الأسماء والأنساب والحوادث التاريخية التي أشارت إليها هذه الأشعار بسقوط شعرهم.

والمشكلة الثانية: في تعامله مع ألفاظ شعراء العامية كما لو كانوا ممن تؤخذ عنهم اللغة من الأقحاح الفصحاء، وتجاهل أن عصر الاستشهاد بكلام الأعراب وشعرهم امتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثاني الهجري؛ فقد قُبِل ما ورد قبل هذا التاريخ، يستوي في ذلك ما كان عن أهل البادية وما كان عن أهل الحضر، وقد استمر الأخذ والاستشهاد بالنسبة للبادية إلى القرن الرابع الهجري تقريباً، وبعد ذلك فشا في لغة أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَر من اضطراب الألسنة وانتقاض عادة الفصاحة، ومن ثم تُرك الاستشهاد بلغتهم وتلقي ما يرد عنهم، وبناءً على هذا تعامل أهل اللغة مع الشعر الذي خرج عن إطار هذا الزمن بالرفض.

أما ما يتعلق بألفاظ قصيدة رميزان، فقد يكون بعضها مخالفاً للأصل الفصيح وبعضها غامض، ولكن كلها بمجملها ألفاظ عربية وسنتناول بعضها على سبيل المثال[1]:

فقوله: بنجل مغزلات مهامق: من الهمق وهو: اللين والهشاشة، والهمق: الدقيق

---

(١) يراجع في دلالات هذه الألفاظ: لسان العرب، القاموس المحيط، تاج العروس في أبوابها حسب الأحرف.

الناعم، أو من المهق وهو: البياض في زرقة، والزرقة والخضرة عند العرب قد يُنعت بها السواد، وهو من جمال العين، ولغة العرب ليست لغة جامدة بل هي لغة مرنة، وتنسحب على معانٍ متعددة، والشاعر هنا قد يكون يقصد بنعته لون العينين، وقد يكون قصده بهذا النعت الهشاشة واللين التي تظهر في تعابير الوجه عند اللقاء وهي في العينين أكثر، أو من النعومة، وهو وصف يليق بناعسة العينين الخجولة، وكلاهما صفة مدح للجمال الكائن في عين المرأة.

وقوله: للحي يانق: أصلها يأنق وهي فصيحة ومعناها يُعجِب.

وقوله: دغارق: الدغرقة الكدرة.

وقوله: إلا شبارق: إلا مثل ما يبقى من الرداء الرديء الممزق.

وقوله: أصفا من صفا اليالق: اليالق: الصفوح اللينة الملساء من الجبل، ومنه الملق وهو تمليس الكلام، وهو من يعطي بلسانه ما ليس في قلبه، وقد فسرتها الأبيات التي تلتها.

وقوله زمنها مَغَارِق: من الغَرق أي مُغرقة.

فلم التكلف يا دكتور في الرفض والسخرية؟!

فإن كان أعياه فهمها؛ فهناك شعراء كثر اتسموا بوعورة الألفاظ ومنهم البحتري، وهو القائل في هذا المعنى:

عليَّ نحت القوافي من مقاطعها ... وما عليَّ إذا لم تفهم البقرُ

وبعده قال المتنبي في هذا المعنى ذاته:

أنام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهر الخلق جرّاها ويختصم

وأما البيت الذي خاتمته تقول: (ولا ناب زاهق)، فقد سبقت الإشارة إلى أن الرواة قد يغيرون بعض الكلمات، بل والأوزان والقوافي في بعض الأبيات، بل قد يزيدون

أبياتاً في القصيدة ليست منها لأسباب متنوعة أشير لبعضها آنفاً، وقد يكون هذا البيت مما نسجته أفواه الرواة وضمنته القصيدة ولكن لا يعني ذلك رفض الشعر بسبب تلك الملحوظات؛ التي لو طبقناها لأسقطنا الشعر العربي بأكمله.

٥- قصيدة هميلان العينية:

ويستمر المؤلف في (٢/٢٤٤) ينسج على المنوال ذاته، مطبّقاً نظريته -فيما يريد الترويج له- على عدد من الشعراء والقصائد، **حيث تناول القصيدة العينية لهميلان، ثم تناول الشاعر الخلاوي، وأقحم رميزان وعبدالعزيز بن جاسر بينهما**، وبالنهج نفسه لغرض رد أشعارهم وإثبات أنها مصنوعة.

وقد سبقت مناقشة الجوانب الفنية واللغوية؛ التي استخدمها المؤلف لرد القدر الهائل من الشعر والعديد من الشعراء، ومنه شعر هذين الشاعرين، فلا حاجة للإعادة وتكرير القول في الرد على هاتِه النقاط، ولكن سيتم التطرق لقصيدة هميلان وشخصيته؛ للحاجة إلى كشف جوانب منها قد يحتاجها القارئ، ولصلة القصيدة وقائلها ببلد القارة، وأحداث نهاياتها، ولن يطول الحديث في هذا الموضوع، ولكن سيتم تناوله سريعاً في عدة نقاط هي:

١- المؤلف كَذَّب -بمجرد الاستنتاج الشخصي من غير مستند تاريخي أو رصد علمي- واقعة السطو التي قام بها هميلان في بلد القارة، كما أنكر حادثة استنصار العبادل به ونصرته لهم، ووصف الشعر المنسوب له ومنه هذه القصيدة بالمختلق، وكذلك كذب صحة رسالة ابن ماضي التي ذكرت هميلان ونسبه وموطنه الأول[1]، وقال عن شعر عبدالعزيز بن جاسر -ومنه

(١) جاءت هذه الرسالة في مخطوطة شذا الند في تاريخ نجد، مطلق بن صالح (ت ١٣٣٢هـ)؛ وتاريخ آل ماضي ص١٨، تركي بن محمد بن ماضي، مطبعة الشبكشي بالأزهر بمصر، عام ١٣٧٦هـ.

قصيدته التي تحدثت عن نسب آل هميلان– بأنه ملفق مصنوع... ! !

وهذه الأخبار بالإضافة إلى أنها قد دونت تاريخياً ؛ فقد بلغت الحد الأعلى من الاستفاضة والشهرة...، فيا تُرى إذا جردت هذه الشخصية من كل ذلك ؛ فمن تكون؟! وكيف عرفت؟!

إن شخصية هميلان اشتهرت من خلال هذه الأخبار والحوادث، وهذه الأشعار ؛ التي تطرقت لوجوده وذكرت نسبه وتاريخه...[1].

وقد حاول بعضهم مجاراة المؤلف في إنكاره، وحجتهم أن شخصية هميلان في القرن الثاني عشر!! وهذه الحوادث –على جسامتها– أغفلتها أهم المصادر التاريخية التي ذكرت حوادث أقل منها شأناً.

كما احتجوا –بالإضافة إلى ما أثاره المؤلف حول القصيدة– بأن هميلان جاء في بعض روايات نسبه أنه: محمد بن سعود بن مانع بن عثمان بن عبدالرحمن الحديثي، فكيف يقوم بعملية السطو عام ١٠٤٤هـ على جد والده أمير القارة عثمان؟! فلا المنطق الزمني لقاعدة حساب الأجيال يقبل ذلك، ولا مقام صلة الرحم يستسيغه.

والمشكلة لدى المؤلف وهؤلاء ضعف جانب تحقيق المعلومة وتقصي الظروف المحيطة بها، وسيتم تناول الموضوع بما يزيح بعض الغشاوة، ويُجلّي جانب من الصورة باختصار في النقاط الأخرى التالية.

---

(١) إن شخصية هميلان كأي شخصية تاريخية شهيرة قديمة ؛ عرفت من خلال حوادث وأخبار أحاطت بها وحكت وجودها، سطر بعضها التاريخ، وتناقل بعضها الباقون من الأخلاف عن الماضين من الأسلاف، فإذا جردث أي شخصية تاريخية من المعلومات التي تحدثت عنها ورسمت خطوط حياتها وآثارها ؛ انمسحت معالمها، وأصبحت شخصية مجهولة يسهل إنكارها.

٢- القصيدة نسبت لأكثر من شخص، فقد أوردها الشيخ إبراهيم بن عيسى[١] -رحمه الله- في تاريخه المجموع، وقال في مطلعها: قال سعود ابن محمد التميمي العمروي صاحب بلد القارة من بلدان سدير...[٢] (**ملحق رقم ٢**)، ونسبها محمد بن يحيى -رحمه الله- إلى سعود بن مانع راعي القارة[٣] ولم يحددا تاريخ القصيدة، وهذه النسبة أيضاً هي المشهورة والمتداولة لدى كبار السن في الحوطة والجنوبية في سدير والقرى المجاورة لهما إلى وقت قريب، ونقل مطلق بن صالح؛ صاحب تاريخ "شذا الند في تاريخ نجد"؛ رسالة تركي بن فوزان بن ماضي المؤرخة في ١٢ شوال ١٢٨٥هـ والتي ذكر فيها هميلان وشيئاً من قصيدته، فذكر أنه محمد بن سعود الملقب هميلان، ولم يتجاوز بنسبه هذا القدر؛ إلا أنه أشار إلى أنه من أهل قارة صبحاء، ونسبها عبدالله الحاتم إلى سعود بن عثمان ابن نحيط[٤] وحدد تاريخها بسنة ١١٢٠هـ، وأما نسبتها لمحمد بن سعود ابن مانع العمروي التميمي الملقب (هميلان)، فقد ذكرها تركي بن ماضي[٥]، وحدد تاريخها بسنة

(١) الشيخ العالم المؤرخ النسابة إبراهيم بن صالح بن إبراهيم بن عيسى ولد سنة ١٢٧٠هـ في أشيقر، ونشأ في جو ديني وعلمي، ونبغ في الكثير من العلوم، يعد مؤرخ نجد ونسابتها بلا منازع، له العديد من المؤلفات والرسائل والمجاميع المطبوعة والمخطوطة، توفي رحمه الله في مدينة عنيزة سنة ١٣٤٣هـ. (جريدة الرياض، الجمعة ١٤٣٠/٧/١٠هـ، العدد ١٤٩٨٤).

(٢) المجموع المخطوط ص٢٢٦.

(٣) لباب الأفكار في غرائب الأشعار، (٧٢٢/٢)، محمد بن عبدالرحمن بن يحيى (مخطوط).

(٤) خيار ما يلتقط من شعر النبط، (٢١٠/١).

(٥) تاريخ آل ماضي، ص١٤.

١١٢٠هـ أيضاً، إلا أنه ذكر بأنه انتقل من القارة إلى الحوطة منتصراً للعبادل في أوائل القرن الحادي عشر، وتابعه في هذا الشيخان عبدالله بن خميس وحمد الجاسر.

فالخلاصة أن جميع هذه المصادر متفقة على أن هميلان من آل مانع أهل بلد القارة المعروفة في سدير، والخلاف في اسمه؛ هل هو: محمد بن سعود أم سعود بن محمد؟

٣- لمن القصيدة...؟ مَن قائلها على الحقيقة من هؤلاء الذين نسبت إليهم...؟ المؤلف أنكر القصيدة!! وأنكر الحوادث المتعلقة بها!! ولم يتطرق إلى الاختلاف في اسم قائلها، ولم يناقش الشخصيات التي نسبت إليها!! مع أن دراسة هذه النقطة مهمة، ولا يصح إغفالها، ووددت لو ناقش المؤلف هذه النقاط، لصلتها بموضوع الكتاب، فهذا الاختلاف في النسبة، وأيضاً عدم تطرق المؤرخين لهذه الحادثة يثير عدداً من الأسئلة؛ إذ المتتبع لكتب التاريخ -المتاحة- التي رصدت الحوادث النجدية بشكل عام، وإقليم سدير على وجه الخصوص في القرن الحادي عشر؛ مثل تاريخ ابن منقور، وابن ربيعة، وابن يوسف، وابن عباد، وابن لعبون، والفاخري، وابن بشر، وحوادث ابن عيسى، وغيرها لا يجد فيها ما يشير إلى حادثة السطو بشكل واضح، ولا إلى شخصية "هميلان"، ولا إلى النصرة التي ذكرتها القصيدة، والتي ما زالت الذاكرة الروائية الشعبية تناقلها باستفاضة واسعة.

ولتحرير المقال حول هذا الموضوع؛ يمكن إثارة هذا التساؤل: هل تحديد زمن القصيدة بسنة ١١٢٠هـ صالح للاستشهاد بالحادثة؟! ألا يمكن أن تكون القصيدة

وحادثة السطو والمقتلة التي وقعت في بلد القارة والنصرة التي يتناقلها العوام -في هذه المسافة الممتدة من سدير إلى حوطة بني تميم وأبعد من ذلك- ولم يدونها المؤرخون!! متقدمة عن أحداث نهاية القارة بزمن ليس باليسير، قد يتجاوز القرنين من الزمن -في فترة ما قبل تدوين الحوادث في نجد[١]- وأن الضعف الحقيقي الذي لحق بلد القارة وأهلها بدأ بحادثة السطو، وانتهى بتفرق أهلها وانقسام بلدانها في القرن الحادي عشر، خصوصاً إذا علمنا أن العوام يُقرِّبون الأزمنة، ويختصرون سلاسل الأنساب، وأن قوة بني عائذ وبني زياد -الذين استنصر العبادل عليهم بهميلان وجماعته- وغلبتهم على تلك الديار؛ كانت في حدود القرن السابع والتاسع الهجري، ما يرجح تقدم زمن هميلان إلى حدود هذه الحقبة...، ثم هل محمد بن سعود بن مانع (هميلان) هو نفسه سعود بن مانع؟ وهو في نفس الوقت سعود بن محمد العمروي التميمي، وأن الخطأ في نقل الاسم كان من الرواة؟ أم أن محمد بن سعود هو ابن لسعود بن محمد بن مانع التميمي؟ وأن سعود بن محمد التميمي هو نفسه سعود بن مانع، وأن مانعاً ليس الأب المباشر لسعود وإنما نسبة إلى "مانع" الجد الأعلى الذي ينتسب إليه أهل بلد القارة في الماضي، فيكون "هميلان" هو محمد بن سعود بن محمد بن مانع. وعلى هذا يمكن القول بأن الرواة لم يخطئوا الاسم وإنما نقل كل منهم ما تعلق بذاكرته منه لأسباب

(١) ما يتأكد تنبيه القارئ الكريم إليه؛ أن مدوني الحوادث والأخبار القديمة في نجد لم يستوعبوا كل ماهو متداول ومشتهر بين العامة منها، لأن توثيقهم لها يلتزم بما طبع عليه أكثر المؤرخين الإسلاميين في لزوم ترتيب الحوادث على الحوليات، فما غاب عنهم تاريخ وقوعه لا يدونونه إلا في النزر اليسير، ومن هذا لا يجوز رفض الحوادث المستفيض والمشتهر خبرها لمجرد عدم تدوينها، ويتجه التحقيق في قبولها أو نبذها إلى مدى انسجامها مع منطق العقل وإمكانية الوقوع.

لعل من أهمها البعد الزماني والمكاني وأثرهما على بقاء الذاكرة الروائية الشفوية محتفظة بالأسماء. أم أن هميلان هو سعود بن محمد بن مانع –جمعاً بين قول ابن عيسى، وابن يحي، وما تنقله الرواية الشفهية في المنطقة وبين رواية آل ماضي، وأن محمد ابن سعود –جد آل حسين وآل مرشد أهل الحوطة– ابنٌ لهميلان وليس هو، وأن آل مرشد أهل الحلوة والقويع أبناء أخيه –كما يقول به البعض–؟ ولا يوجد مانع؛ فالمعروف المشتهر أنهم جميعاً آل هميلان وأنهم أبناء إخوة...، ثم بعد أن انتصر العبادل بمساندة هميلان، وملكوا أمر بلدتهم، وتخلصوا من سيطرة عدوهم، وأصبحوا سادة فيها كقريش في مكة؛ هل هميلان هو الذي استقر بين العبادل وحده، وأما بقية النصرة فعادوا إلى ديارهم؟ هذا ما تشير إليه الرواية الشفهية؛ والتي تذكر أنه تزوج فيهم، وتكاثرت ذريته، وحققوا انتصاراً آخر في وقعة الغروبية...، ثم هل يمكن القول بأن نسبتها لسعود بن عثمان بن نحيط[1] فيه نظر؟ لأنه متأخر عن أحداث القارة، وليس هو من قام بالسطو في صبحا، ولأنه لم يثبت أنه ذهب إلى وادي بريك، ولذلك فنسبتها إليه قد تكون نسبة خاطئة لما ذكر، ثم ألا يمكن القول بأنهما قصيدتان، إحداهما لـ"هميلان" والأخرى لسعود ابن نحيط، أُدخل بعضهما في بعض، ونسبت لأحدهما مرة، وللآخر مرة أخرى، وجاء الخلط من الرواة؟ خصوصاً أن هذا يتكرر كثيراً، وقد يكون السبب أن

---

(١) سعود بن عثمان بن نحيط بن مانع بن عثمان بن عبدالرحمن الحديثي من آل مانع بن حديثة ابن مانع من أهل بلد القارة، وهو من شعراء القرن الثاني عشر، ومن بيوت الرئاسة والزعامة في سدير، فقد كان أجداده مانع وعثمان وعبدالرحمن أمراء بلد القارة (قارة بني العنبر)، ثم تولى جده مانع إمارة بلد الحصون بعد صراع طويل مع آل تميّم الخوالد، واستمرت زعامة آل نحيط في بلد الحصون حيث تعاقب عليها عدد منهم فترة من الزمن، وبقية آل نحيط اليوم في بلدتي التويم وحرمة.

كليهما من أهل القارة وينتسب إلى آل مانع[١]... وللراوية فواز الغسلان[٢] مقال بعنوان: (**المتداخلات من الأشعار وأهمية معرفتها**)[٣]، وقد ذكر فيه أن التداخل بين القصائد -المتوافقة في الوزن والقافية- يكون إذا توفرت عدة أمور، وعندها يصعب الفرز والتفريق بينها، ومثَّلَ لذلك:

- أن يعيش شعراء القصائد في جيل واحد، وزمن واحد؛ فتتشابه البيئة والمناخ ونمط الشعر.
- أن يتساوى الشعراء فيما بينهم أو يتقاربون من حيث القوة.
- أن يتشابه موضوع القصائد؛ فتكون غزلاً أو حكمة أو مدحاً.

وقد ذكر الأستاذ عبدالرحيم الأحمدي من الأسباب أيضاً؛ اعتماد النقل على الشفهية والحفظ الذي قد يؤدي إلى تداخل الأبيات والقصائد وبخاصة القصائد المتوافقة في الوزن والقافية، وذكر منها أيضاً عامل الانبهار بأبيات أو قصائد يؤدي أحيانا إلى انتحالها من دون قصد، فقد يروي شاعر قصيدة في مجلس ما لشاعر آخر فيظن بعضهم أنها للراوية[٤].

ولذلك فاحتمال أن سعود بن نحيط أحد رواتها، ونسبت إليه انبهاراً بشخصيته -فقد كان زعيماً فارساً- وارد، كما يتقوى أيضاً احتمال أنهما قصيدتان؛ إحداها

---

(١) هناك مثل لا يزال في الذاكرة الشعبية، يحتفظ به بعض كبار السن من العوام في جنوبية وحوطة سدير والقرى القريبة من بلد القارة يوردونه عند سرد قصة السطو؛ يقول: "ادخلها يا بن مانع بليا ثمن" ويطلق لمن أدرك أمراً يعتقد أن إدراكه صعباً فتحقق بأيسر مما كان يتوقع.

(٢) فواز بن يحيى بن فهد الغسلان الشاعر المعروف والراوية المشهور في وسائل الإعلام، من أهل بلد بقعاء من نواحي حائل.

(٣) جريدة الصباح الكويتية، العدد ١٦٢٨، ٢ أغسطس ٢٠١٣م.

(٤) صحيفة الرياض، خزامى الصحاري، الخميس ٢١/٩/ ١٤٣٣هـ، العدد: ١٦١١٧.

لهميلان، والأخرى لسعود بن نحيط، وحصل بينهما تداخل؛ بسبب قدم زمن القصيدة وخلط الرواة، وهذا كما سبقت الإشارة إليه يتكرر كثيراً، بل وإلى يومنا هذا يقع التداخل بين القصائد مع توفر وسائل الحفظ والتقنية.

والحقيقة أن هناك العديد من الأسئلة التي تُبرز القصيدة وتُساهم وتزيد في توثيق تاريخها، وتحديد زمن قائلها، بحاجة إلى إجابة، ولكن لا يمكن لباحث محقق موافقة المؤلف في رفضها وإنكار الحوادث المذكورة فيها، والمتعلقة بها؛ بمجرد الاستنتاج المفتقر إلى الدليل والشواهد الصحيحة.

وقد حاول الشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري[(١)]، والدكتور سعد الصويان[(٢)]؛ تسليط بعض الأضواء على بعض الجوانب التاريخية حول الحادثة والقصيدة ونسبتها، ولكن لا زالت هذه الجوانب تحتاج المزيد من البحث والإيضاح.

٤- القصيدة نُسبت كما ذكرتُ لهميلان؛ كما نسبت لسعود بن عثمان بن نحيط، وسواء أكانت لهميلان أم لسعود بن نحيط؛ فكلاهما بحسب الرواية والحادثة والمصادر؛ من عشيرة واحدة، ونشأ في بيئة متقاربة، وكذلك أمير الروضة الشاعر رميزان، فلا غرابة أن يكون أحدهم قد اطلع على شعر الآخر وضَمَّن منه واقتبس، ما نجم عنه تشابه بينهم في الألفاظ والمعاني والأسلوب، كما أن الكل منهم زعيم وعاصر ظروفاً مشابهة، ولذا فما ذكره المؤلف من ظاهرة التكرار في الألفاظ والمعاني والتشابه في الأسلوب ليس سبباً مسوّغاً لإبطالها.

---

(١) مسائل من تاريخ الجزيرة العربية ص٢٢٧ - ٢٣١، أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، مؤسسة دار الأصالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٢) الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص ص٥٣٧ - ٥٤٢، سعد العبدالله الصويان، الأنساق، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥- وجود بعض ألفاظ رميزان وابن مانع والخلاوي في قصائد عبدالعزيز بن جاسر آل ماضي أمير الروضة لا يثير الاستغراب وليس منكراً؛ فبمجرد الاطلاع على شعر عبدالعزيز بن جاسر -رحمه الله- نجد شاعراً كبيراً، واسع الثقافة والاطلاع بالنسبة لعصره، وهو أديب نسابة ذو مكانة في المنطقة، ومن الخطأ الإنكار على عبدالعزيز بن جاسر تأثره بثقافة عصره، واعتبار تفاعله معها مغمزاً، وأداة للطعن في شاعريته، فنعد شعره منحولاً لم يقله، وليس منه في شيء لمجرد أنه نهل منها، واقتبس من معانيها ومفرداتها ما ينشّط دورته المعرفية واللغوية!! والخلاصة أنه لا غرابة أن يستفيد عبدالعزيز بن جاسر أو رميزان أو الخلاوي أو غيرهم من الشعراء؛ من أشعار المعاصرين لهم أو الأقدمين من أهل بيئتهم، والأسلاف من قبائلهم أو من غيرهم.

٦- صرح المؤلف -من خلال هذه الهجمة التي يشنها على القصيدة- أن الذي دعاه إليها هو: الأسماء الموجودة في نسب المزاريع- التي بتقديره قد تُوهِم بأن آل هميلان ليسوا من أهل القارة، كما تَوَهَّم هو من قبل عند حديثه عن الرسالة إلى أهل الحوطة-(١)، وهذان البيتان:

قصيرنا الداني من أولاد عنبر ... قصير شبر عن عوانيه ناسع
راض ببرد العيش عن طايل العلا ... دايم ذليل وللمعادي مصانع

والحقيقة أن هذين البيتين ليسا دافعاً يجعله يسعى جاهداً لرد القصيدة لأجلهما، وكان بإمكانه رد البيتين فقط؛ وإنكار نسبتهما لقائلها؛ وهذا هو الأقرب، فهما لا

---

(١) مع أن جميع المصادر التاريخية التي ذكرت هميلان متفقة في نسبته لبلد القارة بما فيها تاريخ آل ماضي، والقارة معروف أهلها، فما الداعي للتوهم.

يتماهيان مع سياق النص وترتيب النظم، ولا مناسبة لوجودهما في النسق العام للقصيدة ولا الجو الذي قيلت فيه، ما يؤكد أنهما مدرجان ومقحمان فيها، ثم على افتراض أنهما منها؛ فلا إشكال؛ وليس غريبًا أن يهجو الشاعر قرابته نتيجة غضبه منهم، أو خذلانهم له في موقف، فإن كان البيتان لسعود بن نحيط؛ فلا غرابة أن يُعبّر عن آلامه بهجاء من تخلوا عن مناصرتهم من قرابتهم أهل حوطة سدير، وهم يعيشون صراعاً مع آل تميّم الخوالد؛ اضطرهم إلى تقبل الاستعانة ببني وائل أهل بلد التويم.

وهذا رميزان قد هجا قومه بقوله:

بـــذرت الحســـاني بالحصـــاني وغرنـــي
مصـــافى الحصـــاني عـــن مصـــافى اســـودها

وكذا عبدالله بن رشيد[1] قد هجا قومه:

الله يســـود وجهكـــم يـــا هـــل الـــواد
ســـود الســـماء كـــل الخلايـــق تراعيـــه
مـــن بـــاب خـــدام الى بـــاب شـــداد
ومـــن اعتـــزى بالضـــيغميَّة تطلِّيـــه

ومثلهم أبو العباس أحمد بن عبدالسلام الجراوي شاعر الدولة الموحديّة؛ يهجو قومه فيقول:

يـــابن الســـبيل إذا مـــررت بتـــادلا لا تنـــزلن علـــى بـــني غفجـــومِ

---

(١) الأمير الفارس الشاعر عبدالله العلي الرشيد أول أمراء حائل من أسرة الرشيد من قبيلة شمر، ولاه عليها الإمام فيصل بن تركي مكافأة له على موقفه البطولي معه، وتوفي سنة ١٢٦٣هـ.

أرض أغـار بهـا العـدو فلـن تـرى ... إلا مجاوبـة الصـدى للبـومِ

قـوم طـووا ذكـر السـماحة بيـنهم ... لكـنهم نشـروا لـواء اللـومِ

لا حـظ في أمـوالهم ونـوالهم ... للسـائل العـافي ولا المحـرومِ

لا يملكـون إذا اسـتبيح حـريمهم ... إلا الصـراخ بـدعوة المظلـومِ

يـا ليـتني مـن غيرهـم ولـو أنـني ... مـن أهـل فـاس مـن بـني الملجـومِ

وهِجاء الشعراء أقوامهم وذويهم يتكرر كثيراً، قديماً وحديثاً، والأمثلة في ذلك كثيرة جداً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض ألفاظ القصيدة عند الحاتم[1] وغيره... تختلف عن ألفاظ الرواية التي اعتمدها المؤلف في النقد، والاستفادة من كل الروايات مطلب لا يصح إغفاله عند تناول النصوص بالنقد أو التحقيق.

كما أن البحث عن مخارج من الواقع والتاريخ؛ لغرض إزالة الشبهة أولى من الإغلاق والإبطال، إذ ليس الهدف من النقد إسقاط النص ورفضه؛ بقدر ما هو الوصول للحقيقة، وكشف جوانب الاشتباه والضعف، لكن من الواضح أن المؤلف لا يعير جانب الاستقصاء بالاً في بحثه، ولم تكن غايته تجلية الصورة، وانما انصبت رغبته في تثبيت ما يريد بأكثر الروايات موافقة لخدمة غرضه، بغض النظر عن الحقيقة، فانحصرت في موقف ضيق لا يمكنه العدل فيه، ولذلك كانت ذائقة المؤلف تحكم على الشعر حكماً شخصياً وعاطفياً، وليس من خلال منهج علمي.

دعوى الأشعار المنحولة والحقائق التاريخية:

تحدث المؤلف **(٢٦٧/٢) عن الأشعار المنحولة والحقائق التاريخية،** فمثل بأمثلة:

---

(١) خيار ما يلتقط، (٢١٠/١).

المثال الأول: شعر رميزان الذي يخاطب فيه أخاه رشيدان.

قال المؤلف(٢/٢٦٧): (وقف بعض المؤرخين حائرين أمام هذه الأشعار، وذلك أن رميزان يخاطب أخاه رشيدان الذي كان مقيماً عند براك بن غرير حاكم الأحساء في القصيدة المصطنعة:

فعمهم لي بالسلام وخص لي ... بيت الحجا منها وملفى الطالبا
براك بن غرير أزكى خالد ... ديناً وأكرمها يداً ومناسبا
ثم انشده عن طارش متغرب ... عنا وعنا له سنين غائبا

وقد رد عليه رشيدان بقصيدة منها:

في ضف براك واخوه محمد ... الصارم الصاطي الشجاع الضاربا)

ثم يقول في (٢/٢٦٨): (ومن المعلوم أن مقتل رميزان كما نصت عليه التواريخ المحلية القريبة من الحدث زماناً ومكاناً كان في عام ١٠٧٩هـ، أما آل حميد فقد استولوا على الأحساء والقطيف وقامت دولتهم عام ١٠٨٢هـ، وذلك يعني أن رميزان لم يدرك دولة آل حميد فضلاً عن أن يكون عاصر سنوات من نشأتها).

ثم يواصل في (٢/٢٦٨) فيقول: (هذا الشعر جعل المؤرخين والمهتمين حائرين فمقبل الذكير في تاريخه (مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود) يذكر أن رواية ابن بشر لمقتل رميزان غير صحيحة مستدلاً على ذلك بهذا الشعر)، ثم يقول في (٢/٢٦٩): (بينما ذهب أبو عقيل الظاهري إلى أبعد من ذلك حيث يستدل بهذا الشعر على كون دولة آل حميد سابقة لهذا التاريخ المذكور بزمن)، ثم يواصل كلامه قائلاً في (٢/٢٦٩): (والذي أراه أن مقتل رميزان ليس متأخراً عما ذكر في

التواريخ بعدة سنين، كما أن قيام دولة آل حميد ليس متقدماً على ما ذكر، وتحقيق المسألة باختصار أن هذا الشعر مختلق مصنوع).

مشكلة المؤلف عدم الاعتناء بالملابسات، وعدم التعامل مع النصوص باعتدال وقصد، ويمكن تناول هذا الموقف من المؤلف فيما يلي:

١- الحاجة إلى الباحث الموضوعي؛ الذي يبعث تراث الأجداد، ويصوّره في واقعه وحقيقته قد تصل إلى أن تكون فريضة؛ يجب على أقسام التاريخ والأدب في جامعاتنا تبني فكرتها، وصناعة الباحثين من أجلها، فأي دراسة -مهما كان نوعها- ليست إلا بحثاً في شخصية هذا الوطن، وتنقيباً عنها في ماضيها وحاضرها، فالتراث والتاريخ ليست قِطَعاً جامدة، وإنما حركة متصلة ومستمرة؛ تعبر عن الفكر والإنسان والأرض ومسيرة الحياة الطويلة، ولذلك لا يصلح أن يكتب فيها كل أحد.

٢- غياب المنهج الاستقصائي مشكلة لدى المؤلف عند إيراده المعلومة والرواية التاريخية، فهو يسارع في توظيف ما يتفق مع رؤيته في كتابه؛ دون تتبع النصوص واستقصائها وتحقيقها، ما أوقعه في أخطاء كثيرة منها هذا الخطأ؛ وهو إنكار شعر رميزان ووصفه بأنه مختلق مصنوع.

وللأستاذ عبدالكريم بن عبدالله المنيف الوهبي في كتابه (**بنو خالد وعلاقتهم بنجد**) حول هذا الإشكال التاريخي الذي وقع فيه المؤرخ الذكير والشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري تفسير رائع. يقول د. سعد الصويان في كتابه (**الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص**) ما نصه: (**ولقد صحح الأستاذ عبدالكريم بن عبدالله المنيف الوهبي في كتابه (بنو خالد وعلاقتهم بنجد (هذا الوهم الذي وقع فيه ابن عقيل (١٤١٠: ١٧٥-١٧٧)، وفي تحليله المتعمق لأحداث تلك الفترة والمسنود بالأدلة**

التاريخية يوضح الوهبي أنه قبل إجلاء العثمانيين نهائياً من الأحساء كانت لبراك وقبيلته الصولة والجولة واليد الطولى في المنطقة، وكان الوجود العثماني هناك ولعدة سنين قبل رحيلهم عنها نهائياً يكاد ينحصر في القلاع والحصون الموجودة داخل مدينتي الأحساء والقطيف، ومهما كان الأمر فإن الإشارات إلى براك وأخيه محمد وقبيلة بني خالد الواردة في المراسلات الشعرية المتبادلة بين رشيدان وأخيه رميزان وخاله جبر تبين أن هذه المراسلات قيلت في وقت بلغ فيه آل حميد أوج قوتهم، وأنهم كانوا على وشك الاستيلاء كلية على المنطقة إن لم يكن ذلك قد حدث فعلاً. والدليل على ذلك لا نجده في قصيدة رميزان وإنما في قصيدة جبر التي يذكر في البيت السادس والعشرين منها أن الترك أذعنوا لآل حميد، وفي البيت التاسع والثلاثين الذي يذكر استيلاء براك على القطيف والذي تشير المصادر إلى أنه لم يتم إلا بعد استيلائه على الأحساء (الوهبي١٤١٠ : ١٧٧-١٨١)[1].

فالأستاذ عبدالكريم الوهبي وضح في كتابه (**بنو خالد وعلاقتهم بنجد**) ببيانٍ واضح أن بني خالد في زمن براك بن غرير في الفترة التي سبقت استيلاءهم على الأحساء والقطيف بالكامل عام ١٠٨٢هـ؛ كانوا قد بلغوا أوج قوتهم، وسيطروا على المنطقة سيطرة واسعة، انحصرت معها الحاميات العثمانية في القلاع فقط في الأحساء والقطيف، حتى أصبحت كالجزر في البحر، وأن مراسلات رميزان وأخيه رشيدان كانت في تلك الفترة قبل الاستيلاء الكامل عام ١٠٨٢هـ، ووضح كذلك خطأ الاستشهاد بأبيات رميزان التي يقول فيها:

إن جيت عنّا لابة دار العداء   يرعونها بسارح ومعازبا

---

(١) الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص، ص٤٣٩.

أولاد بــــلاع ذؤابـــة خالـــد بيــت النـدا منهــا وملجــا الهاربــا

إلى أن قال:

بــراك بــن غريــر أمضــى خالــد بـــاس وأكرمهـــا يـــدا ومناســـبا

فقال الوهبي معلقاً على كلام ابن عقيل[1]: **(إلا أن الاستدلال على أن تاريخ هذه الحادثة** (يقصد استيلاء آل حميد على الأحساء) **قبل عام ١٠٨٠هـ بهذه الأبيات أمر غير ممكن، فلم تتضمن هذه الأبيات أي إشارة إلى استيلاء براك على الأحساء وطرده للحامية العثمانية، وكل ما تطرقت إليه هو الإشادة ببني خالد وأمرائهم ورعيهم لديار الأعداء ووصف شيخهم براك بالشجاعة والكرم وعراقة النسب)**. انتهى كلام الوهبي[2]. وهو واضح في تجلية الإشكال الذي وقع فيه الذكير وأبو عبدالرحمن بن عقيل والمؤلف.

المثال الثاني: حميدان الشويعر:

قال المؤلف (٢/٢٦٩): **(جاء في تاريخ ابن بشر في أحداث عام ١١١١هـ أن أبناء عثمان بن نحيط قبضا على أبيهما وأخرجاه من البلد وذلك بمكر من صاحب جلاجل وخدعه). وذكر أن حميدان الشويعر أشار لهذه الحادثة بقوله:**

احملـــوا يـــا عيالـــه عليـــه واحـــد بلمـــه وآخـــر عقـــره

يـا عيـال النـدم يـا رضـاع الخـدم يـــا غـــذايا الغلاويـــن والبربـــرة

ثم قال (٢/٢٦٩): **(وهذا الخبر لا يشك الباحث أنه مقحم في هذا التاريخ فليس من منهج المؤلف ولا أسلوبه).**

---

(١) أنساب الأسر الحاكمة في الأحساء، (٢/٨٣).

(٢) بنو خالد وعلاقتهم بنجد، ص١٧٦، عبدالكريم بن عبدالله المنيف الوهبي.

ثـم قـال (٢/٢٧٠): (ولكـن الأعجـب مـن ذلـك أن هـذا الشـاعر نفسـه (يقصـد حميدان) يؤرخ لحادثة وقعت عام ١١٩٦هـ حيث حاصرت الجيوش السعودية روضة سدير... -إلى أن يقول-: وكانت الداخلة -كما يقول الخبر- ملجأ لمقاتلة المسلمين، فقد ذكر تركي في تاريخه أن حميدان أشار لهذه الحادثة حيث يقول:

يـا ابـن ماضـي يـا كـثير القـرى   إن طعـتني فاهـدم المجحـرة
فـإن اهلـها تمـالي عليـك العـدى   وإنهـا هرمـة مثـل خطـو المـرة

وقال أيضاً -أي حميدان- في هذه المناسبة:

يـا طارشـي يـم ابـن ماضـي محمـد
تـرى الشـور عقبـه قـد بـدا برجـوع
قـد تهـت أنـا وايـاه في ماضـي مضـى
ضـربنا تـلاع مـا لهـن فـروع
بالـك تصـادق بومـة في خرابـة
جـنح الـدجى مـا تهـتني بهجـوع

ثم يقول في (٢/٢٧١): (فإذا علمت أن مطلع القصيدة السابقة التي يذكر فيها ابن نحيط وأبناءه في عام ١١١١هـ هو قوله:

قـال عـود رمنـه سـنين مضـن
زل عصـر الصـبا والمشـيب حضـره

فهو يذكر أنه شيخ طاعن في السن قد أناخ عليه الزمان بكلكله ونالت منه السنون، ثم يذكر هذه الحادثة التي وقعت عام ١١٩٦هـ، فلو عمّر عمر الحسل، لم يدرك هاتين الحادثتين وينظم فيهما شعراً).

وهكذا يمضي المؤلف في هذا المسلسل من الاتهامات ؛ لترويج هواجسه وخطراته لدى القارئ ؛ بغرض هز الثقة في التراث من خلال هذه المسرحية المتناقضة المليئة بالمغالطات ، ويمكن تنبيه القارئ والرد على المؤلف بالاستدراك الآتي :

١- وجود الإشكالات عند المؤلف نتاج طبيعي ؛ وذلك لغياب المنهج الاستقصائي ، وهي مشكلة متأصلة عند المؤلف في هذا الكتاب كما مر معنا ، الأمر الذي أوقعه في مثل هذا التطرف ، وجعله ينزلق في أخطاء كثيرة.

٢- ما من شك أن الشعر الشعبي ليس من منهج ابن بشر في تاريخه ، ولكن لكل قاعدة شواذ ، وقد اطلعنا على كل ما هو متاح من النسخ المخطوطة والمطبوعة لعنوان المجد ، وكلها لم تخل من هذه الأبيات[١].

(١) مخالفة المؤرخ ابن بشر لمنهجه ليست مثار استغراب ؛ ومن المؤكد أن المؤلف أثارته غرابة النتيجة التي بلغها الحدث كما أثارت غيره ، ولكن الحادثة التاريخية لا تجتزأ ثم ترفض أو تقبل من خلال هذا القدر المجتزأ منها ، وإنما من خلال التشخيص والتحليل الكامل للواقعة ، فأسرة آل نحيط كانت من بيوت الإمارة والثراء المادي وأبيات حميدان تشير لذلك بوضوح ، وما لا شك فيه أن حادثة الاغتيال التي اقترفها هذان الشابان في حق أبيهما لها مقدمات وبواعث لم يكشف لنا التاريخ منها إلا أن عثمان بن نحيط صديقٌ محسنٌ لحميدان الشويعر الذي لاحظ المكر والخديعة من ممارسات وسياسات صاحب جلاجل ، وأدرك بعين فراسته أن ثمة فخ يُحَضّر للإيقاع بابن نحيط ، وأن حميدان حذّر صديقه وأنذره لينتبه ويحترس ، ومن الواضح أن الخديعة مارسها صاحب جلاجل على أبناء عثمان بن نحيط أيضاً ، ولابد أن علاقة قوية لصيقة -إما خؤولة أو مصاهرة أو شيء كهذا- جعلت هذين الشابين يثقان في إيحاءات صاحب جلاجل وخِدَعِه ؛ ذلك الخداع الذي شبهه حميدان بالسحر ، ومن الواضح من خلال أبيات حميدان أن السحر الذي مارسه صاحب جلاجل هو عدة إغراءات منها الإغراء المادي الكبير الذي استُدرِج به ابن نحيط ، والشاعر حميدان بَيَّن أن صاحب جلاجل مارس طريقة ماكرة جعلت ابن نحيط يستسلم لأسلوب الإقناع الذي استعمله صاحب جلاجل ويستجيب لإغراءاته ، ولكن التاريخ لم يكشف لنا ماذا كان يفعل ويقول=

٣- المؤرخ ابن بشر عندما ذكر حوادث سنة ١١١١هـ قال: "**وفيها ملك عثمان بن نحيط الحصون البلد المعروفة في سدير، وأخرج منه آل تمّيم**".

فابن بشر لم يذكر أن مقتل عثمان بن نحيط في هذه السنة، وإنما ذكر أنه ملك الحصون، وكذلك لم يذكر أن حميدان الشويعر قال هذه الأبيات في تلك السنة، وإنما ذكر في معرض كلامه حادثة لاحقة وقعت بعد السنة المذكورة، ولم يحدد تاريخها، وقد يكون مقتل عثمان بن نحيط بعد استيلائه على الحصون بسنين قد تبلغ عشر سنين أو عشرين أو أكثر.

٤- في حادثة حصار الروضة عام ١١٩٦هـ كان أمير الروضة عون بن مانع آل ماضي ثم أخوه عقيل -كما هو عند ابن بشر والفاخري- وأما محمد بن ماضي الذي ذكره حميدان في قصائده؛ فقد قتل في سنة ١١٥٨هـ -كما عند ابن بشر وغيره في حوادث تلك السنة- وقصائد حميدان التي ذكره فيها كانت يقيناً قبل مقتله، وقد تكون قبل مقتله بعشر أو عشرين سنة أو أكثر، فتاريخ هذه القصائد لم يحدد، وقد تكون قصيدة حميدان التي أشار فيها لحادثة مقتل

= صاحب جلاجل لإنجاح خطته.

ولابد أن هذا الإغراء الذي مورس على الأب، مورس مثله على الأبناء أيضاً، لكنه يقيناً كان إغراءاً من نوع آخر؛ أسس لقطيعة انتهت بهذا الشكل.

ومن المؤكد أن المال والإمارة والتطلعات يفعلان فعل السحر في تأجيج نار الكراهية والتقاطع والبغضاء بين ذوي الأرحام.

والخلاصة أن حميدان أعطى إشارات ولم يعط تفصيلاً واضحاً للبواعث التي دفعت للقطيعة وانتهت بتلك الصورة، وهي وإن كانت حادثة مؤسفة إلا أنها تتكرر منذ الأزل تثيرها طموحات وشهوات وتطلعات بدوافع متنوعة؛ الحكم، المناصب، المال... ونحوها من المغريات، وأمثالها في تاريخ الأسر الارستقراطية والبرجوازية كثير.

عثمان بن نحيط ؛ وقصائده التي ذكر فيها ابن ماضي متزامنة ، وهذا هو الذي يترجح لأن كلام حميدان في تلك القصائد يفيد بأنه قد بلغه الكبر وضعفت قواه.

والخلاصة أن المؤلف لم يحسن استيعاب هذه النصوص ولذلك لم يحسن التعامل معها ، فقصيدة حميدان التي أشار فيها لحادثة مقتل عثمان بن نحيط ؛ قالها في فترة بعد سنة ١١١١هـ التي ملك فيها ابن نحيط الحصون[1] ، كما أن القصائد التي ذكر فيها ابن ماضي ؛ قالها في فترة قبل سنة ١١٥٨هـ التي قتل فيها محمد بن ماضي ؛ فالقصائد نظمت في فترة خارج إطار هذه الأحداث ، وفي زمن متقارب ، ولا علاقة لحياة حميدان ولا هذه القصائد بحوادث سنة ١١٩٦هـ.

ونكتفي بهذا القدر بخصوص الأشعار المختلقة -بزعمه- إذ القصد بيان فساد المنهج الذي اعتمده المؤلف لرد هذا الكم الهائل من التراث.

والذي يبدو أن المؤلف جمع كل ما يؤمن به من قناعات ، وأفكار ، وما يريد تقريره والترويج له وزج به في كتابه ، وإلا ما علاقة هذا المبحث بأكمله بعنوان الكتاب : **(الوشي المحبر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بني العنبر نسب -وتاريخ- ورجال)**؟!!

---

(١) ذكر المؤرخ ابن ربيعة في حوادث سنة ١١٤٢هـ ما نصه : "وملك شيخ جلاجل الحصون وشيَّخ فيه ولد ابن نحيط". فهل كان مقتل عثمان بن نحيط في تلك السنة وأن قصيدة حميدان قيلت في أثنائها أو بعدها؟.

تاريخ ابن ربيعة ص٩١، الدكتور: عبدالله بن يوسف الشبل، من إصدارات النادي الأدبي بالرياض.

ثانياً: الطعن بجملة من المصادر التاريخية:

وتعد هذه النقطة من أخطر الأمور التي تفرد بها المؤلف ولم يسبقه أحد إليها، فقد تجرأ وبدون روّية؛ فاتهم أهم مصادر التاريخ المحلي؛ بأن يد التحريف والتغيير والتبديل طالتها، وحاول جاهداً إثبات ذلك، بمنهج بعيد عن الاعتدال، وعن منهج الاستدلال العلمي وسوف نعرض شبهه مع الرد عليها.

وفي البداية، وقبل مناقشة إيرادات المؤلف، تجدر الإشارة إلى أن المؤلف كما يبدو لا يَستطيع استيعاب أن المؤلفين والكُتّاب عرضة للوقوع في الخطأ، وأن وقوع ما يعتقد أنه إشكال أو خطأ تاريخي -في نظره هو- من مؤلفي وكاتبي هذه المصادر؛ ممكن أن يدخل نسبة مؤلفاتهم إليهم في دائرة الشك، أو ممكن أن يكون دليلاً على أن هذه المصادر وقع فيها التزوير والاختلاق، أو دسّ فيها، وكان بمقدور المؤلف أن يخطئ ما ورد في هذه المصادر مما لا يروق له، أما أن يزعم أن هذه المصادر مختلقة، أو طالتها يد العابثين، لا لشيء سوى أن ما ورد فيها لا يتفق مع رؤيته؛ فإن هذا منهج ساقط لا يليق أن يصدر ممن يفترض منه أن يكون عارفاً بمناهج البحث وأدواته.

ومن المعلوم أن الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ هو القرآن الكريم فقط، وأما ما عداه فإن جميع الكتب عرضة لوقوع مؤلفيها في الخطأ والزلل والزيادة والنقص، ولا يلزم من هذا أن تكون هذه الكتب مختلقة أو تعرضت للعبث، وإلا لوجب إسقاط جميع كتب العلماء عدا القرآن الكريم، وفساد هذه الرؤية ظاهر.

وكان على المؤلف أن يطبق هذا المنهج على كل من:

١- كتاب (**نسب معد واليمن الكبير**) لأبي المنذر ابن الكلبي، حيث أخطأ لّما نسب خزاعة إلى الأزد، وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبتها إلى خندف.

٢- كتاب (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم الظاهري، حيث أخطأ لّما نسب قبيلة حرب الخولانية إلى بني هلال العامريين.

٣- كتاب (لمعة الشهاب **في سيرة محمد بن عبد الوهاب**) لجمال الدين الريكي، حيث أخطأ لّما نسب قبيلة هوزان المضرية إلى قحطان.

والأمثلة كثيرة، لكني أردت بيان ما يلزم المؤلف من منهجه، وأن لازمه إبطال جميع كتب العلماء في الفنون كافة.

ثم إن المؤلف أوقع نفسه في مِصْيدٍ علمي ومنطقي، واتخذ موقفين متضادين، فهو مع وصفها بأنها امتد إليها الاختلاق والتزوير لا يتردد أن يتخذها مرجعاً!! والسؤال: هل يمكن لباحث أن يصف مرجعاً بأن يد العبث طالته، ثم يستند إليه لإثبات ما يدعيه في المسائل التاريخية وغيرها؟! طبعاً ستكون الإجابة بـ"لا"، وهو بالفعل يخالف رأيه ويناقض منهجه، وهذا بكل تأكيد ليس أسلوباً علمياً يمكن الاعتماد عليه والقبول به.

وسيتم تناول تلك الدعاوى ومناقشتها على النحو التالي:

١- دعوى العبث في مصادر التاريخ المحلية:

قال المؤلف (٢/٢١١): **(ومما أقطع به أن تاريخ ابن بشر وتاريخ ابن لعبون وبعض الحوادث الواقعة في نجد لابن عيسى، ومجموع ابن عيسى، وتاريخ صالح بن عثمان**

القاضي من ضمن الخزانة النجدية، وتاريخ الفاخري، وابن يوسف كلها قد طالتها يد العبث بالإضافة إلى كتب أخرى...).

هذه الدعوى من المؤلف تفتقر إلى البينة؛ إذ البينة على المدعي، وذلك أن الشخص إذا ادعى على غيره أمراً، فإنه يدعي أمراً خفيّاً يخالف ظاهر الحال، ولذلك يحتاج إلى أن يساند دعواه تلك ببيّنة ظاهرة قوية تؤيد صحة ما يدعيه، أو تكون دعواه باطلة.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لو يُعطى الناس بدعواهم، لادّعى رجالٌ أموال قوم ودماءهم، لكن البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر". ومن هذا النص النبوي يتبيّن أن مجرد الادعاء لا يكفي، إذا لم تكن هذه الدعوى مصحوبة ببينة تثبت صحتها، قال الشيخ محمد ابن عثيمين -رحمه الله-: **(إن هذا الحديث أصل عظيم في القضاء، وهو قاعدة عظيمة ينتفع بها القاضي والمصلح وما إلى ذلك)**[1].

وقد قيل:

والدعاوَى ما لم يقيموا عليها بيّناتٍ أصحابُها أدعياء

وقد أطلق المؤلف هذه الدعوى الخطيرة دون أن يقدم الدليل على وقوع ذلك العبث والتحريف في تلك المصادر التاريخية، ولم يوضح مكان هذا العبث الذي اكتشفه، وأين مواضعه من هذه المراجع، ومن الذي قام به؟! وماهي الحجج التي استند إليها في حكمه؟! ولم يزود القارئ بصور من المخطوطات الأصلية لهذه التواريخ يوضح

---

(١) شرح الأربعين النووية، ص٣٥٧، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

من خلال المقارنة ؛ الفرق بينها وبين النسخ التي طالتها يد العبث والتحريف، ما يكشف به هذا العبث ويؤكد وجوده، وهو مطالب بذلك ؛ فالبينة على المدعي.

ثم بدأ يلقي توهماته ووساوسه تهماً يستخدمها كبينات لإقناع القارئ بصحة ما ذهب إليه فيقول (٢/٢١١): **(ويمكن تصور ذلك إذا علمنا أن شخصاً كان مهتماً أشد الاهتمام بجمع التواريخ النجدية والبحث عنها في مظانها... إلخ).**

لكنه لم يبيّن من ذلك الشخص الذي اتهمه بالجناية على تلك المصادر التاريخية؟! ولم يصرح باسمه وهو بهذه الخطورة؟!

ثم يقول (٢/٢١١): **(وتَمَكَّن من جمع أكثرها في زمن كان الناس عنه غافلين عن ذلك،** -إلى أن يقول-: **فنسخها وأقحم فيها ما يريد إذاعته ونشره... إلخ).**

المؤلف رمى التهم، ولم يقدم البيّنات على هذه الدعاوى ؛ وفي عرف الباحثين تعد هذه المزاعم باطلة ومردودة ؛ كما أن النسخ الأصلية لتلك التواريخ التي زعم أنها طالتها يد العبث والتحريف موجودةٌ، وبخطوط مؤلفيها، أو بخطوط علماء ونساخ معروفين ومعروفة خطوطهم، وإن إثبات النسخ التي نسخها ذلك الرجل المتهم وعبث بها، وحرّفها لهو أمر يسهل كشفه، فأين هذه النسخ التي نسخها ذلك الرجل؟! حتى يمكن مقارنتها بالنسخ المعروف نساخها ؛ ليتسنى للباحث والمهتم التأكد مما ذكره المؤلف.

والمؤلف هو المدعي وهو المطالَب بالإثبات، كيف وقد قال في (٢/٢١١): **(<u>ومما أقطع به</u> أن تاريخ ابن بشر و... كلها قد طالتها يد العبث)**، <u>والقطع ليس أمراً سهلاً</u>، خاصة وهو يتحدث عن أمر خطير؛ يهز الثقة ويغمز اليقين في أهم المصادر التاريخية المحلية ؛ التي دونت لتاريخ قيام الدولة السعودية في مراحلها الثلاث، ويتهم بريئاً في ظاهر الحال.

فهو إما أن يدعم كلامه بالحجج والبراهين -وهو مطالب بذلك- أو يكون هو المفتري، وتكون دعواه باطلة[1].

٢- دعوى أكذوبة آل حماد، ووقوع العبث في كتاب "صفة جزيرة العرب":

المؤلف لم يقتصر على الطعن في مصادر التاريخ المحلية المتأخرة في نجد؛ بل تجاوز ذلك إلى أن طعن في كتاب **(صفة جزيرة العرب) للحسن بن أحمد الهمداني (٢/٢١٢)، وزعم أن يد التحريف طالته، دون أن يبرهن على هذه الدعوى الخطيرة.**

فقد ادعى المؤلف دَعويَيَن لكي يثبت أن هذا الكتاب قد طالته أيدي التحريف، إلا أنه -على عادته- لم يستدل عليهما، وهما:

١- **زعم أن عبارة "آل حماد" أهل الفقي الذين ذكرهم الهمْداني؛ أنها محرفة عن آل جماز، وأن (آل جماز) هو المثبت في جميع نسخ كتاب صفة جزيرة العرب الخطية (٢/٢١٢)**، والغريب من المؤلف أنه طلب من شاء التأكد من ذلك **الرجوع للنسخ الموجودة في مركز الملك فيصل!!** أَوَ ليس الأولى بالمؤلف -وهو المدعي- أن يعرض صور تلك النسخ لكي يثبت صحة دعواه؟!!

علماً أن في مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية يوجد نسختان مخطوطتان من كتاب "صفة جزيرة العرب" إحداها نسخة باريس، رقم الحفظ: ٥٨٢٢، والأخرى نسخة بريطانيا، رقم الحفظ: ٦٠/٢٣٣٥٦، وكلها ورد فيها (والفقي لآل حماد من تميم)، (ملحق رقم: ٣).

---

(١) يمكن تنبيه القارئ الكريم؛ أن جملة من أصول هذه التواريخ التي اتهمها بأن يد العبث عبثت بها موجودة بخطوط مؤلفيها؛ محفوظة في دارة الملك عبدالعزيز.

كما أن عبارة (آل حماد) وردت في تحقيق الشيخ محمد بن بليهد للكتاب، والذي اعتمد على طبعة أوروبية منشورة في عام ١٨٩١م، وقد زاد الشيخ عليها بنسخة أخرى[١]، وجاء بعده الشيخ محمد بن علي الأكوع[٢] واعتمد على نسخة ثالثة أثنى عليها الشيخ حمد الجاسر لم تتيسر لناشري الطبعة الأوربية ولا للشيخ ابن بلهيد، وفي طبعتي الشيخ ابن بليهد، والشيخ الأكوع وردت آل حماد لا آل جماز، بل إن النسخة المخطوطة التي نسخها إسماعيل ابن أحمد العيدروس عام (١٣٤٩هـ)[٣] ورد فيها أيضاً (**والفقي لآل حماد من تميم**). (**ملحق رقم ٣**).

وبما أن المؤلف لم يأتِ بما يثبت صحة دعواه، ولم يعرض صور النسخ الخطية التي يدعي أنه ورد فيها (والفقي لآل جماز)، وقد زعم أنها في جميع نسخ الكتاب الخطية!! فإن عبارة (آل حماد) التي وردت في طبعتي الشيخين الجليلين، ووردت في نسختي مركز الملك فيصل الخطية البريطانية والفرنسية، ووردت أيضا في نسخة العيدروس الخطية؛ مقدم بلا شك على دعوى المؤلف التي لم يستدل عليها.

٢- **زعم المؤلف أن عبارة (والفقي لآل حماد) في المطبوع فقط، وأنها محرفة؛ وإلا فإنها في جميع النسخ الخطية: (آل جماز)!! ثم زعم أيضاً أن عبارة (والفقي لآل جماز) مقحمة في الكتاب**، وهذا نص كلامه **(٢/٢١٣)**:
(وردت كلمة والفقي لآل جماز مقحمة في سياق الكلام لا علاقة لها إطلاقاً بما كان يتحدث عنه الهمداني في ذلك الموضع حيث كان يتحدث عن منازل

---

(١) كتاب صفة جزيرة العرب، ص١٦١، قام بنشره وتصحيحه ومراجعته وتحقيق بقاعه المؤرخ محمد ابن عبد الله بن بليهد النجدي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣م.

(٢) قال عنه الشيخ حمد الجاسر في تمهيده لكتاب صفة جزيرة العرب ص٣٢: مؤرخ اليمن وعالمها في عصرنا الأستاذ الجليل القاضي محمد بن علي الأكوع الحوالي الحميري.

(٣) جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، الرقم العام: ٧٩٣٩، رقم الصنف، ٩١٥,٣.

بني عامر في جهة عقيق بني عُقيل (وادي الدواسر حالياً) والأفلاج وما إليها، وليرجع إلى الكتاب من شاء ليتأكد أنها مقحمة من النساخ، وقد جاءت مستفادة مما ذكره الهمداني وهو يتحدث عن وادي الفقي في مواضعه حيث ذكر: "وأول قراه جماز وهي ملكانية"، وقد حرفت في المطبوع إلى (حماد) خدمة لهذه الأكذوبة التي يراد إشاعتها).

ويمكن توضيح بطلان هذه الدعوى من المؤلف أيضاً كما يلي:

١- قد تم في مناقشة النقطة السابقة إثبات أن "آل حماد" ثابتة في النسخ الخطية كما هي ثابتة في النسخ المطبوعة.

٢- الواقع إن نص الهمداني الذي لم يرق للمؤلف هو: **(قال الجرمي: أجلة لُجرم أسفل بُريك، والمجازة لبني هزان، قال: وأعلى بريك لبني نفيع وهم من بني شيبان ولآل المغرب وآل أبي قرة، وأكمة لبني عبد الله بن جعدة، والغيل لعبد الله بن جعدة، ونعم يعرف لآل راشد من بادية بني عبيد، والقصور والشويق للسمرات، والهيصمية لقشير والجدول أعلى منهما لبني قشير، والفقي لآل حماد من بني تميم والحائط لبني تميم)**[1] انتهى.

ويُلحظ: أن الهمداني ينقل نصاً للجرمي يعدد فيه بعض القرى وسكانها، وإن كان الهمداني يتحدث عن منطقة الفلج وما حولها؛ فإن هذا لا يدل على أن عبارة: (والفقي لآل حماد والحائط لبني تميم) مدسوسة؛ لأنه من الممكن أن الجرمي يتحدث عن قرى نجد بشكل عشوائي، فأتى الهمداني ونقل نصه هذا مع عبارته هذه لما أراد أن يتحدث عن منطقة الفلج.

ثم إن المطالَب بالإثبات على أن هذه العبارة مدسوسة هو المؤلف، ولا يكون هذا

---

(١) صفة جزيرة العرب، ص٣٠٦، للهمداني، تحقيق الأكوع، دار اليمامة.

إلا بعرض عدد من المخطوطات الأكثر قِدَماً -من النسخ المشار إليها- لكتاب (**صفة جزيرة العرب**) يثبت من خلالها ما يلي:

١- أن عبارة "آل جماز" هي الرسم المثبت في جميع نسخ الكتاب الخطية كما يدعي المؤلف في (٢/٢١٢) وليست آل حماد.

٢- أن هذه العبارة "**والفقي لآل جماز من تميم والحائط لبني تميم**" أو "**والفقي لآل حماد من تميم والحائط لبني تميم**" لا توجد في النسخة الأصلية ولا في النسخ الأقدم، وأنها مقحمة من بعض النساخ أو الوضاعين في بعض النسخ المتأخرة، ومن ثم فليس لها علاقة بكتاب صفة جزيرة العرب للهمداني كما يدعي المؤلف في (٢/٢١٣، ٢١٤).

وبما أن المؤلف لم يأتِ بما يثبت فدعواه باطلة، وكل ما جاء به لا يعدو أن يكون خلجات نفس، وخطرات ذهن، وتبقى جملة: (**والفقي لآل حماد من تميم**) ثابتة كما هي في النسخ المطبوعة والمخطوطة، وليست ملفقة كما يدّعي المؤلف.

ثم إن المؤلف وقع في تناقض فاضح نسف به مزاعمه بنفسه؛ حيث زعم في (٢/٢١٢) أن العبارة **المثبتة في جميع النسخ الخطية** هي: (**والفقي لآل جماز**)، وليست (**والفقي لآل حماد**)، ثم يزعم في (٢/٢١٣) أن هذه الجملة -آل جماز- **مقحمة من النساخ** على الكتاب؛ ولا نعلم كيف تكون مقحمة من النساخ كما يزعم، وهي مثبتة في نفس الوقت في جميع النسخ الخطية كما يزعم أيضاً!! وهذا التناقض يتكرر منه كثيراً في الكتاب، وهذا دليل ارتباك المؤلف، وفقدانه لأدوات البحث العلمي، وأنه يكتب تحت ضغوط تصورات معينة، وسيأتي الحديث على أمثالها في مواضعها.

٣- دعوى العبث في مقدمة ابن خلدون:

وهكذا يستمر المؤلف في اتهام المصادر التاريخية؛ فيقول في (٢/٢٨٢):

(وحتى مقدمة ابن خلدون المشهورة لم تسلم من هذا العبث، فقد أقحمت فيها بعض هذه الأشعار المختلقة منسوبة إلى متقدمي بني هلال وغيرهم).

هكذا يلقي التهم الضخمة بلا مبالاة، ويحسم بعقلية لا تمتنع من إصدار الأحكام بكل استخفاف، وبدون دليل. وهو هنا يتهم مرجعاً من أهم المراجع التي نظّرت للتاريخ، ونشأة الأمم، وبناء الحضارات، وعلم الاجتماع، والآداب، دون أن يبرهن على صحة هذه التهم من خلال المقارنة بنسخ قديمة مع النسخ التي امتدت إليها يد العبث -كما يدّعي- فيثبت صحة دعواه، ووقوع العبث، وإقحام هذه الأشعار المختلقة فيها، وهو مطالب بذلك فهو المدّعي، أو تكون دعاويه محض افتراءٍ وتجنٍ.

ثم إن هذه الأشعار -التي يدعي المؤلف أن يد العبث أقحمتها في المقدمة- إنما أتى بها ابن خلدون ليس للتسلية كما يصنع القصاص، وإنما لتسليط الضوء عليها والحديث عن خصائصها اللغوية وسماتها الفنية والأدبية، ويقارنها بأشعار العرب الجاهليين، ويؤكد أنها مع عاميتها وابتعادها عن قواعد الفصحى؛ امتداد لذاك الشعر الفصيح، وأنها تتميز بخصائصها وأغراضها وسماتها عن أشعار أهل الأمصار والمدن. وقد تناول هذا الجزء المتعلق بهذه الأشعار من مقدمة ابن خلدون بالدراسة والنقاش الدكتور سعد الصويان[١]، والأستاذ سعد الحافي[٢]، ولم يصف أحد منهما

---

(١) الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص -أقدم النماذج الشعرية، بنو هلال والشعر النبطي- ص٢٣٨، سعد العبدالله الصويان.

(٢) الديوان الأول للشعر الشعبي، الشعر البدوي منذ ألف سنة، تحقيق وتصحيح قصائد بني هلال المدونة في تاريخ ابن خلدون، سعد بن عبدالله الحافي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

هذه الأشعار بأن يد العبث أقحمتها وأنها ليست موجودة في النسخ المخطوطة لمقدمة ابن خلدون[1].

فهل يمكن أن يكونا قاصرين عن إدراك أن هذه الأشعار مقحمة في مقدمة ابن خلدون، وأدركها المؤلف الذي لم يقدم الأدلة على صحة ما يدعيه؟!! أم أن المؤلف استسهل إلقاء التهم جزافاً من غير برهان، وأن المشكلة ليست في هذه المصادر وإنما عنده هو؟!!

٤- دعوى اختلاق تاريخ ابن لعبون:

انتقل المؤلف (٢٨٣/٢ وما بعدها) لمواصلة منهجه في الطعن والتشكيك في المصادر التاريخية المحلية؛ فبدأ بالطعن بتاريخ الشيخ حمد بن لعبون؛ وسيتم تناول هذه الدعوى في نقطتين:

١. تفريعات بني تميم المعاصرة الواردة في تاريخ ابن لعبون:

قال المؤلف (٢٨٣/٢): **ابتدأنا بهذه التفريعات لاعتماد هذه الورقة المختلقة في كتابات كثير ممن يكتب في أنساب بني تميم في العصر الحاضر: جاء في كتاب ابن لعبون ما نصه: (الصريح منهم المجتمعون على أحسابهم وأنسابهم في نجد: أهل قفار الذين انخزل منهم المزاريع أهل روضة سدير، الذين منهم راجح جد آل ماضي، وسعيد جد رميزان، وهلال جد آل أبي هلال، ومنهم آل مفيد قدموا مع مزروع الى سدير.**

والقبيلة الثانية: أهل القارة وبلدانها في سدير.

والثالثة: آل عرينة أهل الغاط وأهل رغبة.

---

(١) أُرجئ الحديث عن مقدمة ابن خلدون إلى هنا ولم يُتطرق إليها عند الحديث حول مزاعمه عن الأشعار المختلقة؛ لأنها مقدمة في التاريخ وما يتعلق به من العلوم الإنسانية والحضارية.

والرابعة : آل منعات الذين منهم آل عشري أهل عشيرة.

والخامسة : العناقر الذين منهم آل ناصر أهل ثرمداء ، وآل جار الله أهل مراة ، وآل فريح المعروفون بالفرحة ، وآل عليان من آل بريدي وحجيلان أهل بريدة ، والمناقير في سدير والفقهاء في ضرما.

والسادسة : الوهبة أهل أشيقر ، وقد تفرقوا في بلدان نجد.

والسابعة : النواصر.

والثامنة : أهل الحوطة الذين في برك ونعَام قيل : إنهم درجوا من قفار الى قارة سدير ، واستوطنوا فيها ، ثم درجوا بعد ذلك إلى هذا الذي هم فيه وهو الملقا والحلوة وبريك ، هؤلاء المضبوطون من حاضرة تميم).

وصف المؤلف هذه الجزئية من تاريخ ابن لعبون بالورقة المختلقة!!

لا شك أن هذه الجزئية التي تحامل عليها المؤلف من تاريخ ابن لعبون لم توجد في النسختين المخطوطتين ؛ التي اعتمدهما الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله ابن لعبون في تحقيقه لتاريخ ابن لعبون ؛ لكنها وجدت في النسخة التي أصدرتها مطبعة أم القرى عام ١٣٥٧هـ ، والمطبعة لم تذكر أصل الكتاب المطبوع ، لكن مصحح الكتاب[1] أوضح أن ما بين القوسين من أحد الأصلين ، ما يفهم منه -كما أوضح الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله اللعبون- وجود نسختين للأصل المطبوع ، لم يعتمد عليهما في تحقيقه.

وقد ذكر الدكتور عبدالعزيز اللعبون أن مصحح نسخة أم القرى الذي أعدها للطباعة وأشرف على طباعتها هو -الشيخ- عبدالرحمن بن محمد بن قاسم -العالم المعروف- وأنه عمل مشرفاً في (مطبعة أم القرى) ، وقد طبع العديد من كتب

---

(١) تاريخ ابن لعبون ، ص٥٧ ، أم القرى.

التراث[1]. وكان تعيينه -رحمه الله- مشرفاً على ما يطبع في مطبعة أم القرى سنة ١٣٥٣هـ[2].

ولذلك لا يمكن موافقة المؤلف بأنها مختلقة إلا بعد مشاهدة الأصل الذي طبعته أم القرى عام ١٣٥٧هـ، ومعرفة النسختين والناسخ لهما، والتأكد من هذه الزيادة، وهل هي من إضافة الوضاع، أم من نسخة صحيحة؟ وذلك لأن الناشر والمصحح معروفان ومزكّيان من الناحية التوثيقية، ولذا يصعب الطعن في هذه الزيادة قبل التأكد منها من كل النواحي، فإما الأخذ بها أو نبذها، لا سيما أن اتهام المؤلف هذه الزيادة بأنها مختلقة بمجرد ظنون واستنتاجات شخصية لا تستند إلى دليل علمي، وغير كافية لرفض المعلومات الواردة فيها[3]؛ ومنها:

١- يقول المؤلف (٢/٢٨٤): **(إن بلدة قفار أنشأها النازحون حديثاً من حوطة سدير)** ويشير في (٢/٢١٥و٢٨٧) **إلى فترةٍ بدأت بعد مضي الثلث الأول من القرن الثاني عشر.**

وبلا ريب فإن المؤلف يريد أن يوهم القارئ بصحة دعواه أن هذه الجزئية من

---

(١) تاريخ ابن لعبون، ص٧، تحقيق د. عبدالعزيز اللعبون.

(٢) مجلة العرب ص٨، رجب وشعبان سنة ١٤٠١هـ، حمد الجاسر.

(٣) يعد تاريخ ابن لعبون من أهم المصادر التاريخية، فقد رجع إليه كبار الباحثين والمؤرخين، ونقلوا عنه العديد من المعلومات والفوائد وتحديداً تفريعات بني تميم المعاصرة في نجد، ولم يشككوا في صحة نسبتها لابن لعبون، ولو لم يكن منهم إلا العلامة الشيخ المحقق حمد الجاسر لكفى، فقد نقل عن ابن لعبون ما طعن فيه المؤلف تحديداً؛ واستشهد به في تعريفه لبطون بني تميم في كتابه (جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد، ج١ ص٦٦)، وفي غيره من مقالاته.
فليس للشك مكان وقد تناقل هذا النص عدد من العلماء والباحثين من بني تميم وغيرهم مجمعين بذلك على صحة نسبته لابن لعبون.

تاريخ ابن لعبون ملفقة ؛ لأن بلدة قفار حديثة النشأة ، وهذه الجزئية تذكر انخزال المزاريع من أهل قفار ، والرواية تحدد انتقال مزروع من قفار في القرن السابع ، فكيف يكون ذلك وقفار لم تنشأ إلا في بداية القرن الثاني عشر؟! والغرض هو تكذيب هذه الورقة ؛ وتكذيب رواية انتقال مزروع من قفار... والصحيح أن تاريخ نشأة بلدة قفار قديم وغير معروف ، وعدم ورود ذكر لها في المعاجم لا يعني عدم وجودها ، فالمعاجم لم تستوعب كل المواضع ، وقد تكون موجودة وذكرت باسم آخر كما سيأتي... ، وتحديد المؤلف لتاريخ نشأتها ببداية القرن الثاني عشر مجرد استنتاج شخصي وتوهمات لا تستند إلى دليل ولا إلى علم متصل من بطون الكتب أو الوثائق الصحيحة ، كما أنه لا يتفق مع عمارة البلدان التميمية التي خرج أهلها من قفار ، ولا سلاسل النسب الموجودة في وثائقهم ، فالغزالة أنشأها حليان بن راضي من ذرية فرج الحميضي في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر(١).

وانتقال فواز بن حمد بن فواز بن سُلمي بن سليمان بن حميد بن حماد للبكيرية عام ١١٨٥هـ ، ووفاته عام ١٢٢٦هـ ، وكذلك انتقال رشيد بن سليمان بن سُلمي إلى الزلفي عام ١١٩٠هـ(٢).

وبحساب الأجيال يكون جد آل سُلمي قد عاش في حدود سنة ١١٠٠هـ.

كما أن ناصر بن عذلي بن عبدالرحمن بن سليمان (الهويريني) بن سلامة (الخنيني) ابن محمد بن سلامة بن حميد بن حماد الحميضي يداعي في قسمة بئر الرفيّعة في بلدة

---

(١) صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف ، ص١٠ ، عبدالرحمن بن رباح الفهيد.

(٢) نسب آل سلمي ، ص٥٥ ، د. عبدالعزيز الفريح.

الهلالية في القصيم عام ١٢١٤هـ[١]، وبحساب الأجيال فإن جد أسرة (الخنيني) سلامة بن محمد بن سلامة بن حميد بن حماد الحميضي عاش في حدود سنة ١٠٧٠هـ.

ولذلك فالنزوح من الحوطة إلى قفار -كما يزعم المؤلف- بعد مضي الثلث الأول من القرن الثاني عشر، ثم تَكَوُّن تلك المحلات الخاصة بكل عشيرة منهم، ثم هذا الامتداد العمراني والتنامي السكاني والاتساع الزراعي فيها، ثم الهجرات التي انطلقت منها والممتدة في حائل والقصيم، وكانت سبباً في بناء البلدان والقرى العديدة، وأكثرها في عمرانه مواكباً لعمران بلد الغزالة تقريباً، لا يمكن أن يكون كل هذا قد تم في ظرف عقود معدودة من الزمن.

ومما قال الشيخ حمد الجاسر -رحمه الله- عن قفار: (**إنها قديمة جداً، ولكنها مجهولة التاريخ**)[٢].

ويقول الدكتور عبدالرحمن الفريح: (**لقفار شهرتها التاريخية المرموقة منذ الجاهلية وزادت هذه الشهرة خاصة من القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر عندما كانت قاعدة الشمال، ومعظم سكان مدينة حائل والقرى التابعة لها قد انتقلوا إليها من قفار**)[٣].

فقِدَم بلدة قفار من خلال آثارها وأطلالها وعمران البلدان التميمية في منطقة حائل ممكن جداً، بل ربما تكون عامرة بالسكان منذ الجاهلية باسم آخر، كما ذكر ذلك

---

(١) أسرة الهويريني الأصل والمنشأ ص٩٢، إعداد: سليمان بن إبراهيم الهويريني والدكتور وليد بن عبدالله الهويريني، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ.

(٢) قفار، ص٣٣، وهامش ص٥٢، د. عبدالرحمن الفريح.

(٣) قفار، ص٤٥.

الدكتور عبدالرحمن الفريح، ثم تغير هذا الاسم إلى قفار، والبلدان تُعمر وتزدهر ثم تشيخ وتضعف وقد تنتهي تماماً ثم يعاد عمرانها.

ومثال ذلك "القريّة" يقال أنها مدينة حائل اليوم[١]، فقد ذكر ياقوت (ت٦٢٦هـ) أجأ وقال: (**أجأ أحد جبلي طيء وهو غربي فيد، وبينهما مسير ليلتين وفيه قرى كثيرة**). وقال: (**حائل واد في جبلي طيء**). وقال: (**القريّة مكان في جبلي طي مشهور، قال امرؤ القيس:**

أبــت أجــأٌ أن تســلم العــام ربهــا
فمــن شــاء فليــنهض لهــا مــن مقاتــل
تبيــت لبــوني بالقريّــة أمّنــاً
وأســرحها غبّــا بأكنــاف حائــل[٢]

ومما يُستدل به على قدم هذه البلدة التاريخية -قفار- وثيقة في بلد أشيقر وهي: وثيقة تقسيم سقي بئر الربيعية؛ كتبها الشيخ علي بن محمد بن بسام الذي عاش في آخر القرن العاشر وأدرك مطلع القرن الحادي عشر[٣]، وأحد شهود هذه الوثيقة (صالح القفاري)، ولا شك أن القفاري نسبة لبلدة قفار، ما يعني وجودها بهذا الاسم ووجود من ينتسب إليها قبل سنة ١٠٠٠هـ، ثم إن وجود من ينتسب إليها ذلك الوقت دليل على امتداد شهرتها. (**ملحق رقم ٤**).

---

(١) هناك أيضاً من المهتمين من يرى بأن القريّة هي بلدة قفار، وهو قول يمكن أن يكون صحيحاً لاتفاق أهل المنطقة على القول بأن قفار متقدمة في النشأة على حائل، وترجيح هذا القول يحتاج إلى شيء من البحث والدراسة.

(٢) معجم البلدان، ياقوت الحموي، باب الحاء والألف وما يليهما.

(٣) أبحاث ندوة تاريخ ابن لعبون ص٣١١، جمعها د. عبدالعزيز اللعبون، دار ابن لعبون، الكويت، ١٤٣٥هـ.

كما أن في مشجرة آل ابراهيم أهل السبعان ما يفهم منه قدم وجودهم في قفار، فقد جاء فيها سلسلة نسب تجعل (مفيد) الجد الثامن لـ(إبراهيم) جد هذه الأسرة المعروفة في بلد السبعان[1]، وهو بحسب عدد الأجيال من أهل القرن التاسع.

٢- ذكر المؤلف من استدلالاته على اختلاق تلك الجزئية من تاريخ ابن لعبون في (٢/٢٨٤): **أن ابن لعبون ذكر أهل قفار قبل ذكر الوهبة، وجعل هذا من أدلته على تلفيق هذه الزيادة كما يدّعي!!**

وهذا القول لا يمكن قبوله: فالبدء بالوهبة ليس لزاماً، ولا يصح أن يكون سبباً للطعن في هذه الزيادة.

٣- كما جعل من استدلالاته (٢/٢٨٥): **(إن هذه الزيادة ذكرت أن أهل الحوطة خرجوا من قفار إلى القارة ومنها موطنهم في وادي بريك).**

والصحيح أن ابن لعبون لم يجزم بخروجهم من قفار بل قال بصيغة توحي بتمريضها: **(قيل إنهم خرجوا من قفار إلى القارة ومنها إلى موطنهم في وادي بريك).**

ما يجعل هذا الاستدلال من المؤلف؛ لا يقبل لاعتبار هذه الورقة زيادة مرفوضة في تاريخ ابن لعبون.

٢. وصف تاريخ ابن لعبون بالمصنوع:

بعد أن تحدث المؤلف عن الورقة التي وصفها بالمختلقة في تاريخ ابن لعبون **قال قولاً خطيراً**(٢/٢٨٦) وهو: **(وهذا لا يعني أن من أضاف هذه الورقة ليس هو من صنع هذا التاريخ ونسبه إلى ابن لعبون).**

---

(١) قرية السبعان في منطقة حائل، ص١٥٠، صالح القعود، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ.

وهذه الهفوة من غرائب المؤلف!! فالمؤلف اتهم المصادر التاريخية المحلية بأن يد العبث امتدت إليها، لكنه هذه المرة أتى بطامة اتهم فيها تاريخ ابن لعبون بأكمله بأنه مصنوع وملفق، وأن من صنعه هو من أضاف الورقة المتعلقة بتفريعات بني تميم عليه، وقطع خيوط الشك التي أثارها حول الورقة الزائدة -كما يزعم- بهذا الحكم الحاسم!! وهذه الجرأة منه سببها الغرور المعرفي؛ الناجم عن الإستغناء بالرأي الذي جعله يقول بزهو (٢/٢٨٦): **(أنني عرفت هذه الشنشنة وأنها ترديد لهذه الأكاذيب... وقد كنت أؤكد أن هذه الورقة من ضمن المختلقات قبل أن أطلع على مخطوطات الكتاب...)**[1]!!

وقد قيل: لو صُوِّر العقل لأضاء معه الليل...، فللعقل نور يُهتدى به، ولذلك سيكون السؤال عنه عظيماً يوم القيامة...

وإن كان ذا عقلٍ أجلَّ بعقله ... وأفضل عقلٍ عقلُ من يَتبيّنُ

فالإنسان دائماً بحاجة إلى نور العقل؛ للتفريق بين الشك واليقين، وبين أنوار الحقيقة وأوهام الخيال، فحواسّنا تخدعنا أحياناً، ولذلك يجب علينا الاحتراز من أوهامها ووساوسها الخدّاعة، فالحاسة المجردة من غير المناظير الفلكية؛ ترى الكوكب قنديلاً بحجم الكف، وهو في حقيقته ومن خلال الأدلة الهندسية والفلكية أكبر من الأرض. وإن هذا الاعتداد بالرأي لدى المؤلف سببه استسلامه لخداع وساوسه، ما أوجد أمام نظره غشاوة، جعلته مكباً لا يبصر إلا ما يريد تثبيته، وإلاّ فإن إثبات صحة تاريخ ابن لعبون لا تحتاج إلى كبير عناء، فقد وُجد مكتوباً بخطه وخط ابنه زامل، وقد حققه

(١) وهذا النوع من الغرور هو الذي جعله يقول (٢/٢٠٧): ومن خلال تجوالي في وادي الفقي تبين لي بما لا يدع مجالاً للشك أن المزاريع خرجوا من بلدة الداخلة!! وهو الذي جعله يقول (٢/٢١٠): إنني أعرف عشيرتي هذه وأبناء عمومتي المنتمين إلى هذا الفرع بطباعهم وأمزجتهم وخلائقهم وأشكالهم وتاريخهم في جميع البلدان التي يحلون بها...!!.

حفيده الدكتور عبدالعزيزاللعبون وطبعه عام ١٤٣٠هـ، ثم أعيدت طباعته للمرة الثانية عام ١٤٣١هـ.

٥- دعوى اختلاق بعض الأوراق المتعلقة بالأنساب:

وبعد أن وصف المؤلف تاريخ ابن لعبون بالمصنوع استمر في السياق ذاته يذكر تلفيق بعض الأوراق المتعلقة بالأنساب، **فتناول ورقة الشيخ عثمان ابن منصور (٢/٢٨٩)، ثم تناول نبذة الشيخ عبد الله العنقري (٢/٢٩٥)، ثم تناول نبذة جبر بن سيار (٢/٣٠٠) ووصفها بالملفقة** بمجرد استنتاجات متهافتة، لا تستند إلى أدلة علمية وتاريخية. وفيما يلي إيضاح ذلك:

أولاً: ورقة عثمان بن منصور[1]:

تحدث المؤلف عن وثيقة الشيخ عثمان بن منصور -رحمه الله- التي وصف فيها رحلته للأحواز، وتفريعه لبطون النواصر وغيرهم، فشكك المؤلف في صحة نسبتها للشيخ عثمان بن منصور؛ وادعى أنها مختلقة حيث يقول (٢/٢٩١): **(إن الناظر إلى هذه الوثيقة لا يعوزه الدليل على اختلاقها...)**!! وعلل ذلك (٢/٢٩١ - ٢٩٤) بعدم دقة المعلومات، وركاكة الأسلوب، مع العلم أن هذه الوثيقة وصلتنا بخط الشيخ المؤرخ إبراهيم بن عيسى؛ الذي نقلها من خط الشيخ عثمان بن منصور، فكيف تكون مختلقة وهذا سندها؟!! والغريب أن المؤلف أحال في (٢/٢٩١) إلى

---

(١) الشيخ العالم الفقيه المؤرخ النسابة عثمان بن عبدالعزيز بن منصور الناصري العمري التميمي ولد في أوائل القرن الثالث عشر في بلد الفرعة من نواحي الوشم، سافر في طلب العلم؛ فقرأ على علماء سدير، ثم انتقل إلى العراق وقرأ على علمائه، وحصل من العلوم وعدّ من النابهين ومن علماء نجد البارزين، ولاه الإمام تركي قضاء حائل ثم قضاء سدير، له العديد من المؤلفات والرسائل، توفي رحمه الله في حوطة سدير سنة ١٢٨٢هـ. (علماء نجد خلال ثمانية قرون)، وللشيخ ذرية لا تزال معروفة بالفضل في حوطة سدير.

بحث فيه نقدها[1]، وصورة الوثيقة منشورة فيه بخط المؤرخ ابن عيسى بيده!!، ومع ذلك يقول: إنها مختلقة!! فماذا يقصد من كلامه هل المؤرخ ابن عيسى هو من اختلقها؟! لا يمكن أن يقول بذلك طالب صغير فضلاً عن أستاذ جامعي!! فالمؤرخ ابن عيسى –رحمه الله– ثقة في نقولاته؛ ولم يصفه أحد بالكذب!!

والخلاصة، أن هذه الورقة قد نقلها من خط الشيخ عثمان بن منصور المؤرخ الشيخ إبراهيم بن عيسى، وهو يعرف خط الشيخ عثمان جيداً، ولو كانت مخالفة لخطه لأشار لذلك الاختلاف. **(ملحق رقم ٥)**.

والذي نقلها من خط الشيخ ابراهيم بن عيسى هو الشيخ المعروف عبدالرحمن ابن عبدالعزيز الحصيّن[2] –رحمه الله–. **(ملحق رقم ٦)**.

علماً أن النسخة التي نقلها الحصين مطابقة تماماً للنسخة التي نقلها ابن عيسى من ابن منصور.

فالتشكيك في صحة سند ورقة الشيخ عثمان بن منصور لا يمكن قبوله؛ لأن الذين نقلوها ثقات معروفون.

أما انتقادها من حيث المتن ودقة المعلومات؛ فكل يؤخذ من قوله ويترك.

---

(١) مجلة الدارة ص١٢٥–١٢٦، العدد: الرابع، سنة ٣٦، شوال ١٤٣٤هـ، د. خالد الوزان والباحث المؤرخ عبدالله البسيمي.

(٢) الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحصيّن الناصري التميمي، ولد في شقراء ونشأ في كنف أسرة عريقة عرفت بالعلم والتدين والذكاء، من أشهر الكُتّاب في وقته، نسخ كثيراً من الوثائق العامة والخاصة، وقد أعاد نسخ ديوان أوقاف شقراء بخطه، وكذلك ديوان بلد ثرمداء، وكان من رجال الحسبة المشهورين وأهل الصلاح والإصلاح البارزين وكان العلماء والقضاة يحرصون على قلمه لجماله، ولثقتهم فيه، انتقل آخر حياته إلى المدينة وتوفي بها رحمه الله سنة ١٣٨٦هـ.
(دواوين الأوقاف القديمة في إقليم الوشم، ص٤٦، يوسف المهنا).

وأما ركاكة الأسلوب ؛ الذي جعله المؤلف من مسوّغاته لرد هذه النبذ في الأنساب ، فمن المعلوم أن لعلماء نجد كابن منصور والعنقري وغيرهم في تأليف الكتب منهجاً في لزوم النحو والفصاحة ، بخلاف أسلوبهم في كتابة الأوراق التي يخاطبون بها العامة والوثائق التي تخص عامة الناس ، فيلحظ أنهم فصحاء في مؤلفاتهم العلمية ، لكنهم عند توثيق أوراق العامة والرسائل الموجهة لهم سواء أكانت مبايعات أو وصايا أو أنساب ونحوها لا يتقيدون بقواعد اللغة ، وهذا يعرفه عنهم المهتمون والباحثون. (**ملحق رقم ٧و ٨**).

ثانياً : ورقة الشيخ العنقري[١] :

ذكر الشيخ المؤرخ النسابة المحقق حمد الجاسر –رحمه الله– ضمن مراجع كتابه (**جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد**) ما نصه : (**لدى الشيخ عبدالله بن زاحم ورقتان في الأنساب نقلهما لي الأخ عبدالرحمن بن سليمان الحصيّن بتاريخ ١٣٦٩/١/٥هـ**).

فسند الوثيقة : الشيخ عبدالله العنقري –رحمه الله– وهو العلم الغني عن التعريف ، ونقلها عنه أحد تلاميذه الملازمين له القاضي الشيخ عبدالله بن عبدالوهاب بن زاحم[٢] من أعلام القضاء توفي عام ١٣٧٤هـ ، ونقلها عن الشيخ عبدالله بن زاحم

---

(١) الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العنقري من فقهاء نجد الكبار ، ولد في ثرمداء وقيل في أُثيثية سنة ١٢٩٠هـ ونشأ يتيماً فاعتنت به عمته الكبرى وحرصت على تربيته ؛ فحفظ القرآن والمتون وانتقل إلى الرياض لطلب العلم ، ثم رجع لبلده وتولى إمامة الجامع والتدريس فيه ، تولى قضاء سدير إلى سنة ١٣٦٠هـ ومكث في المجمعة متفرغاً للتعليم إلى أن توفي بها –رحمه الله–. (دواوين الأوقاف القديمة في الوشم ص٤٩ ، يوسف المهنا).

(٢) الشيخ عبدالله بن عبدالوهاب بن عثمان بن زاحم ولد في بلد القصب سنة ١٣٠٠هـ ونشأ نشأة صالحة ؛ فحفظ القرآن ورحل إلى أشيقر ، وأخذ عن الشيخ إبراهيم بن عيسى ، ثم رحل إلى=

تلميذه الشيخ عبدالرحمن بن سليمان الحصين[١]. (**ملحق رقم ٩**).

والشيخ عبد الرحمن الحصيّن هو من نقل للشيخ حمد الجاسر هاتين الورقتين.

فالتشكيك في صحة سند نبذة الشيخ العنقري بعيد وغير مقبول، فالذين نقلوها ثقات معروفون.

وأما استنكار المؤلف (٢/٢٩٧) **ذِكْر الشيخ العنقري لآل بكر أهل بريدة في نبذته**؛ فهذه مستفادة من نبذة جبر، وما يدل على أنها مستفادة من نبذة جبر أن الشيخ العنقري نسب العناقر فيها لبني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم، بينما الشيخ في رسالته إلى تلميذه سليمان الحمدان (ت ١٣٩٧هـ) انتسب لبني سعد ابن زيد مناة[٢]، ولذلك لا يمكن جعل هذه العبارة سبباً لرد الوثيقة، والذي يجب أن نلفت

= الرياض في طلب العلم، وأدرك من علمائها القسط الأوفر من العلوم وتعرف على الشيخ عبدالله العنقري ولازمه حتى بعد انتقاله إلى المجمعة، ثم تولى القضاء بأمر الملك عبدالعزيز في بلدة الداهنة، ثم في الرياض، ثم في المدينة، وكان رئيس المحاكم والدوائر الشرعية فيها، وتولى الإمامة في المسجد النبوي الشريف، توفي في المدينة في ١٣٧٤/٧/٧هـ ودفن ببقيع الغرقد -رحمه الله-. من كتاب (الشيخ عبدالله بن

(١) الشيخ عبدالرحمن بن سليمان الحصين الناصري التميمي، معروف وله مكانته، وما يجب تأكيده أنه لما أمر الملك عبد العزيز -رحمه الله- الشَّيْخ عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب بن زاحم بتولي رئاسة محاكم المدينة المنوَّرة والدوائر الشرعية بها كان كاتبه الخاص هو تلميذه الشَّيْخ عبد الرحمن بن سليمان الحصين، وكان أميناً عامّاً لمحكمة المدينة المنورة، ومفتشاً لمحاكم منطقة المدينة. الشيخ عبدالله بن زاحم وجهوده في عهد الملك عبدالعزيز، تأليف عبدالرحمن بن عبدالله بن زاحم ص٨٩؛ شبكة الألوكة، المجلس العلمي، الشيخ عبدالله ابن محمد بن زاحم إمام وخطيب المسجد النبوي، أبو إبراهيم سعد بن عبدالله العتيبي.

(٢) الأعلاق ص٢٤٤، تحقيق سعد بن محمد آل عبداللطيف، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٣٥هـ.

انتباه القارئ الكريم إليه ؛ أن مؤرخي نجد ينقل ويستفيد بعضهم من بعض ، ولا يحيلون إلى من سبقهم إلا في القليل ، وهذا معلوم لدى الباحثين من المؤرخين.

فقد استفاد ابن سلوم ، وابن منصور ، وكذلك ابن عيسى ، والعنقري من نبذة جبر ، واستفاد العنقري وابن عيسى من نبذة ابن منصور ، ولذلك فتكرر المعلومة لا يعني أنها أوراق ونبذ ملفقة كما يزعم المؤلف ، فإن كان عقل المؤلف لم يستوعب تكرر نفس المعلومات في كتب أهل العلم ، فأوحى إليه الظن السيء ما جعله يدعي تلفيقها ؛ فهذه مشكلته هو ، ومن المعلوم أن العلم رحم بين أهله.

وقال المؤلف (٢٩٨/٢) في حاشية الصفحة –تعليقاً على ذكر العنقري آل رميثة– **(لعلها آل حديثة كما هي في وثيقة ابن منصور)**.

والصحيح أنها آل رميثة[1] كما هي في ورقة الشيخ العنقري ، ولآل رميثة ذكر في وثائق حوطة سدير قديماً ، ومشكلة المؤلف عدم الاستقصاء في طلب المعلومة. **(ملحق رقم ١٠)**.

ثم يلجأ المؤلف في (٢٩٩/٢) **إلى القسم بالله الذي لا إله إلا هو أن العنقري لا يقول مثل هذا الكلام!!** وكأنه يحاول إقناع القارئ من خلال القسم بما يريد.

وهذ الأسلوب من المؤلف لا يقبل ؛ لأمور هي :

١– المؤلف لم يقدم دليلاً حسياً يكشف به زيف هذه النُبَذ والأوراق ، ويثبت من خلاله أنها مزورة ، وكل ما استند عليه مجرد استنتاجات شخصية لا تستند إلى دليل.

---

(١) آل رميثة أسرة من بني العنبر أهل بلد القارة وهم أبناء عمومة لآل حديثة وآل بو حسين ، ومنهم طلبة علم وكتاب ، وقد انتقلوا إلى الأحساء ثم إلى الزبير ، ولا يعرف اليوم من ينتسب إليهم من بني العنبر أهل بلد القارة ، ومن أشهرهم الشيخ جمعة بن رميثة وابنه الشيخ إبراهيم بن جمعة بن رميثة.

٢- من حيث السند؛ فالورقة منسوبة للشيخ العنقري، ونقلها عنه الشيخ ابن زاحم، ونقلها عنه الشيخ الحصيّن؛ وكلهم ثقات معروفون وممن اؤتمنوا على القضاء وضبط سجلات المحاكم، ولم يسبق أن قُدح فيهم بشيءٍ تسقط به عدالتهم، ونقلها عنهم الشيخ حمد الجاسر وهو العلم المعروف مكانه في العلم والبحث والتوثيق والتحقيق.

٣- إن اليمين ليست دليلاً علمياً يُستند إليه في مسائل البحث، ولا تليق في غير مجلس القضاء، وإنما يلجأ إليها القاضي عند تخلف البينة في محاولة لتغليب يقظة الضمير على غلبة الهوى، وليس لأنها دليل أو بينة، ولذلك يُنقض الحكم المبني عليها عند حضور البينة الغائبة.

٤- تَكررَ القسم من المؤلف في كتابه في عدة مواضع، وهو دليل الإفلاس، وغياب القدرة على إثبات ما يدّعيه بالبرهان العلمي الكافي لإقناع القارئ، فلجأ إلى القسم في محاولة لإقناعه، ولكن نقطة البحث هنا لا تقبل اللجوء لليمين، إذ المطلوب الدليل العلمي، وأما القسم فليس محله هنا، ولا يعدو ما لديه أن يكون أوهاماً ووساوس، وهذه من غرائب المؤلف.

ثالثاً: نبذة جبر:

وصف المؤلف هذه النبذة بالمختلقة أيضاً، وذلك من خلال الاستنتاج، وليس من خلال الاستدلال التاريخي والعلمي.

وقد ذكر الباحثان د. خالد الوزان، والأستاذ عبدالله البسيمي عند مناقشتهما لمحتواها في (مجلة الدارة العدد الرابع ١٤٢٩هـ) أنهما وجدا منها عشر نسخ، وفيها نقص وزيادة، ونساخها بعضهم مجهولون، وبعضهم علماء ومؤرخون -عُرفوا من خلال

خطوطهم- وقد حققها قبلهما ودرسها الباحث الأستاذ راشد بن عساكر ونشرها بعنوان (**نبذة في أنساب أهل نجد**)، ولم يصف أحد منهم هذه النبذة بالملفقة.

ولكن السؤال هو: **هل نبذة جبر، ونبذة العنقري، وورقة ابن منصور، والزيادة المذكورة في تاريخ ابن لعبون، وتاريخ ابن ماضي، تعتبر مراجع في الأنساب؟**
يستطيع الباحث أن يقول: نعم تُعد من المراجع في الأنساب، بل لا يوجد شك في ذلك.

ثم هل يمكن التسليم بكل ما جاء في هذه المراجع؟ لا شك أن الجواب لدى الباحثين: نعم يؤخذ بما جاء فيها؛ حين لا يتعارض مع مراجع ومصادر أخرى أقوى منها في الحجة، وكما نعتقد أنها لا تخلو من أخطاء فإنها تحوي معلومات قيمة، وفيها عدد من الفوائد؛ التي تستحق العناية والاهتمام.

المبحث الثاني:

اختلال منهج البحث، وضعف الأمانة العلمية لدى المؤلف:

الواقع أنني لم أعجب من شيء عجبي من جرأة المؤلف؛ واندفاعه إلى إطلاق الأحكام والطعون الضخمة، وبحق فقد أدركني عطف كبير عليه وأنا أقلب صفحات الكتاب، وأدون معايناتي على هوامشه، حيث أدركت وأنا أقرأ الكتاب خطورة الأحكام والطعون التي أطلقها، وحجم ردّات الأفعال التي ستواجهها، فقد عمد المؤلف من خلال هذه الأحكام والطعون إلى إثارة الملابسات الفكرية والشكوك حول هذا القدر الهائل من التراث الثقافي الوطني، وحول ذلك العدد من المصادر التاريخية المحلية، والمشكلة ليست في حجم الإثارة، وإنما فيما لو نجح في إبقائها قائمة في ذهن القارئ -البسيط والمستعجل- تثير الشكوك، وتهز الثقة في مصادره وتراثه، فتسقط مع الزمن، وتتلاشى مكانتها العلمية والتاريخية، وقيمتها الأدبية والتراثية من ذهنه لعدم الاطمئنان إلى صحتها، فتسقط ويسقط بسقوطها هذا القدر الضخم من التراث، وهذا ما كان دافعي لتتبع الكتاب، وتبيين حجم الأخطاء والمغالطات فيه، وقد وضحت في المبحث الأول انفرادات المؤلف؛ التي اتهم فيها أهم مصادر التاريخ المحلي بأنها تعرضت للعبث، واتهامه القدر الكبير من التراث بالملفق المصنوع.

وفي هذا المبحث سيتبين للقارئ الكريم -بإذن الله- اختلال منهج البحث، وضعف الأمانة العلمية لدى المؤلف، تحت ثلاث نقاط رئيسة؛ هي: حديثه عن القارة، ودعواه أن آل بو حسين الأصل الجامع لبني العنبر المعاصرين، وتساهله في تاريخ الأسر وأنسابها، وذلك كما يلي:

أولاً : آراؤه عن قارة بني العنبر:

١- نشأة القارة وتاريخها القديم :

تحدث المؤلف في (٢٠٢/٢) عن نشأة القارة، ومكانتها، وأهلها، وشاب كلامه كثير من الخلل والمغالطات ؛ منها :

١- ذكر المؤلف في السطر الثاني (٢٠٢/٢) **بأنه سيتحدث عن نشأة القارة، وتاريخها القديم، ومن أنشأها من بني العنبر.**

ولكن المؤلف لم يتحدث عن نشأتها، وإنما قال: **(والذي يظهر أن بناء القارة كان متأخراً، رغم وجود بني العنبر في وادي الفقء منذ بداية الإسلام).**

وهذا ليس حديثاً عن النشأة، وإنما إخبار عن الوقت التقريبي لزمن بنائها، ثم إنه لم يتحدث عن تاريخها القديم كما وعد ؛ فالحديث عن تاريخها القديم يلزم منه الحديث عن مراحل النشأة، وعن المسرح الجغرافي الذي دارت عليه قصة بنائها، والعوامل التي أسهمت في نشأتها، وعن الأدوار السياسية التي مرت بها، وعن طبيعة الحياة الاجتماعية فيها، وعن الحوادث التاريخية التي طرأت عليها في تلك المراحل من تاريخها القديم، وأيضاً لم يتحدث عمَّن أنشأها من بني العنبر كما وعد!! فقد حل بوادي الفقء عدة بطون من بني العنبر ذكرها الأصفهاني (تـ ٣١٠هـ تقديراً) في بلاد العرب[1] من بني كعب بن العنبر، ومن بني مالك بن جُندب، ومن بني عَدي بن جُندب، وقد وعد المؤلف بأن يتحدث عمَّن أنشأ بلد القارة منهم، لكنه لم يفِ بما وعد القارئ به.

فهل فات المؤلف ذلك؟ أم أن المؤلف تناسى ما وعد به؟!

---

(١) بلاد العرب، ص٢٥١-٢٥٣، الحسن بن عبدالله الأصفهاني، تحقيق حمد الجاسر والدكتور صالح العلي، دار اليمامة.

٢- قال المؤلف (٢/٢٠٢): **(أولاً: نزول بني العنبر وادي سدير (الفقي) كان بعد خلوه من أهله البكريين الذين قتلوا مع مسيلمة... -إلى أن يقول-: والذي يتتبع حروب الردة يجد أن العصبية القبلية كان لها أثر كبير حيث كان أغلب المرتدين سواء في نجد أو منطقة البحرين (الأحساء) هم من قبائل ربيعة).**

لكنه لم يذكر المصدر وأورد الخبر مرسلاً[1]، وكان الأولى به ذكر المصدر الذي جعله يقرر أن نزول بني العنبر بالفقء بعد خلوه من البكريين!!

٣- وقال في الصفحة نفسها (٢/٢٠٢): **(والذي يظهر أن كثيراً من منازل بكر بن وائل في سدير والوشم نزلها بنو تميم بعد حروب الردة حيث وهن أمر القبائل البكرية...إلخ).**

والصحيح أن أغلب هذه الديار عند ظهور الإسلام لبني تميم كما تدل عليه جميع المراجع التي تحدثت عن بني تميم[2]، وأما قبائل بكر بن وائل فقد حلت العراق وشمال وشرق جزيرة العرب منذ الجاهلية، وحلت تميم منازلها في نجد، وبقيت حنيفة فقط في حواضر هذه الديار، يقول الأخنس ابن شهاب التغلبي، وكان رئيساً شاعراً، يذكر منازل القبائل[3]:

---

(١) المؤلف في ثنايا كتابه أورد أخباراً وحوادث تاريخية كثيرة ولكنه لا يولي اهتماماً كبيراً بمصادر المعلومة، ولا يشير إلى المصادر إلا في أقل المواضع.

(٢) ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تاريخ تميم وأنسابها ص ٤٢ -٦١، لأحمد الجدع، دار الضياء، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م؛ لمحات من تاريخ تميم ص١٧ - ١٨، ناصر البكر؛ معجم أسر بني تميم في الحاضر والقديم ص ١٤٨ - ١٤٩، حمد آل وهيب؛ قبائل بني تميم ودورهم في التاريخ العربي قبل الإسلام وعصر الرسالة ص٥١ - ٦٥، واثقة حازم الحيالي، الدار العربية للموسوعات؛ قبيلة تميم في الجاهلية والإسلام (١/ ١٧ - ٢٠)، عبدالقادر فياض حرفوش، دار البشائر.

(٣) قبيلة تميم (١/ ١٧ - ٢٠)، عبدالقادر فياض حرفوش، دار البشائر.

وبكـــرُ لهـــا بَــــرُّ العــــراق وإن تشــأ
يَـــحُلْ دونهـــا مـــن اليمامـــة حاجــبُ[1]
وصـــارت تمـــيمٌ بـــين قَــفٍّ ورملـــةٍ
لهـــا مـــن حبـــالٍ منتـــأى ومـــذاهبُ

٤- ثم قوله في (٢٠٢/٢): **(والذي يظهر لي...** -إلى أن يقول-: **والذي يتتبع حروب الردة يجد... إلخ).**

يلاحظ على المؤلف أنه يعتمد كثيراً على الاستنتاج الشخصي؛ فكثيراً ما يقول: **والذي يظهر لي!!** ولكنه يذكر النتائج التي ظهرت له دون ذكر المقدمات التي أوصلته لهذه النتائج، ثم إن هذا الاستنتاج الشخصي الذي ظهر له، يفترض منه الإحالة إلى المراجع التاريخية التي تناولته، وبنى استنتاجه عليها، ويوضح للقارئ كيف وصل إلى هذه النتيجة، أما أن يطلب من القارئ تتبع التاريخ ليصل لنفس النتيجة؛ فهذا مما لا يصح ولا يقبل!!

٥- وقال في (٢٠٢/٢): **(والذي يظهر لي أن بناء القارة نفسها كان متأخراً... إلخ).**

المؤلف وقع هنا في خلل منهجي عادة ما يتكرر منه؛ فقد انتقل إلى موضوع آخر، وهو لم يستوفِ الموضوع الأول الذي انتقل منه، إذ ما زال يحتاج المزيد من البيان، والشواهد التي تثريه، وتشبع نهم القارئ مما وعده به المؤلف كما أشير إليه آنفاً، وهذا الأسلوب من المؤلف يتكرر كثيراً في ثنايا كتابه.

---

(١) بكر: قبيلة بكر بن وائل؛ حاجب هو ابن زرارة بن عدس الدارمي التميمي، من عظماء تميم ورؤسائها.

٦- ثم ذكر المؤلف في (٢/٢٠٢) رجزاً نقله عن الهمْداني عند ذكره بناء القارة، حيث يقول: **(ويذكر -يقصد الهمداني- أن أهلها كانوا يرتجزون عند بنائها بقولهم: إنا بنينا قارة وسط الفقي... إلخ)**، محاولاً إيهام القارئ وكأن هذا النص هو كلام الهمداني!!

والصحيح أن هذه ليست عبارة الهمْداني، وإنما عمد المؤلف إلى نوع من التحريف في النص، فاستبدل عبارة الهمْداني؛ بعبارة صاغها بأسلوبه الشخصي، وإلا فإن الهمْداني لم يقل بهذا اللفظ، ولم يذكر بناء قارة بني العنبر، ولا أن أهلها كانوا يرتجزون عند بنائها، وإنما قال الهمْداني: **(ثم تمضي في بطن الوادي، وهو وادٍ كثير النخيل والآبار، فتلقى قارة بلعنبر، وهي مَجْهَلة، والقارة أكمة جبل منقطع في رأسه بئر ماء على مئة بوع، وحواليها الضياع والنخيل، قال راجزهم:**

إنا بنينا قارة وسط الفقي
من الدبابيب ومن سح المطي
ومن أمير جائر لا يرعوي
لا يتقي الله ولا يرثي شقي... إلخ)[1]

فأين حديث الهمداني عن بناء القارة؟! وأين قوله: إن أهلها كانوا يرتجزون عند بنائها؟!

إنما قال: قال راجزهم، والفرق واضح؛ إذ قد يكون هذا الرجز قيل أثناء البناء، وقد يكون بعده بزمن، وهذا التحريف من المؤلف فيه إيهام للقارئ، وتلبيس على المتلقي، وقد تكرر مثله مراراً في هذا الكتاب، وسيأتي الكلام عن أمثال ذلك في مواضعه.

---

(١) صفة جزيرة العرب، ص٢٨٥.

٧- حاول المؤلف (٢٠٢/٢) **أن يوجد سبباً لبناء القارة ؛ فجعل سبب بنائها الامتناع من جور الولاة!!** واستدل على ذلك من قول الراجز نفسه :

إنا بنينا قارة وسط الفقي ... من الدبابيب ومن سح المطي

ومن أمير جائر لا يرعوي ... لا يتقي الله ولا يرثي شقي

ولكن المتأمل لا يجد في الأبيات دلالة على ذلك، بل الأقرب أن بناءها من خلال ألفاظ الرجز كان بقسرٍ من أميرهم، لأن الراجز قال قبلها : من الدبابيب ومن سح المطي، فهل كان أيضاً الامتناع من سح المطي والدبابيب سبب أول لبنائها؟!! ولكن كما ذكرنا أن المفهوم من لفظ الراجز هو : أن بناءها تم بالدبابيب وسح المطي وقوة الأمير الذي حملهم على بنائها، ولم يراع الله فيهم أو يرحم الضعيف.

٨- **حاول المؤلف (٢٠٣/٢)** من خلال هذا الرجز أن يحدد زمن بناء القارة ؛ **فرجح أن بناءها كان في زمن الدولة العباسية ؛ لأن زمن الهمداني في القرن الرابع، والسبب كما يقول بقاء الرجز محفوظاً.**

ويمكن القول : أن هذا السبب ليس كافياً لتحديد زمن بنائها، إذ الرجز قد يبقى محفوظاً لقرون عدة، وقد يكون الهمْداني وجده مكتوباً، ولكن المؤكد أن بناءها لم يكن في الجاهلية، وكان قبل زمن الهمْداني يقيناً، وقد يكون في صدر الإسلام الأول.

والغريب في الأمر أن المؤلف استشهد على نشأة القارة وسبب بنائها وزمنه بكتاب **(صفة جزيرة العرب)** للهمداني ؛ الذي وصفه في كتابه (٢١٣/٢) بأنه أُقحم فيه ما ليس منه، وأن يد الوضع عبثت فيه!!

وهذا خلاف منهج البحث وخلل في المنهج العلمي ؛ إذ لا يصح أن تصف كتاباً بأن يد العبث تناولته، ثم ترتضيه مرجعاً، فقد يكون ما استشهدت به منه مما وضعته يد العبث أيضاً.

٢- القارة مركز سدير:

تاريخ بني العنبر في المنطقة عظيم وممتد، والواقع والشواهد تتحدث عن ذلك، ولكن عندما تتحدث عن تاريخك كن موضوعياً وواقعياً ليكون لمقالك قبولاً وتصديقاً، ولا تحاول ان تضخم منه في سبيل اختزال تاريخ الآخرين، فهم شركاء في الأرض والتاريخ منذ القدم...

١- يقول المؤلف (٢/٢٠٣): **(ثانياً: كانت القارة مركز سدير كما تدل على ذلك الدلائل التاريخية والوثائق والروايات الشفوية).**

قول المؤلف بأن القارة كانت مركزاً أي: عاصمة الإقليم السياسية، وهذا يعني أن جميع البلدان والقرى من حولها تخضع لنفوذها وسيطرتها -وهذا فعلاً ما حاول المؤلف تقريره وبثه- وهو قول يحتاج إلى شواهد وبراهين ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾. سورة النمل، الآية رقم ٦٤.

فأين الشواهد مما ذكر على قوله إن القارة كانت مركز سدير، وقاعدته؟ فقد ذكر أن ذلك من خلال الدلائل والوثائق والروايات!! فأين هي؟!

٢- يقول في (٢/٢٠٣): **(وهي المعنية بقول ياقوت: (ومنبرها أكبر منبر في اليمامة).**

وهذا القول منه أنها "هي المعنية بقول ياقوت" يحتاج أيضاً إلى دليل ينص عليه، وذلك أن عند ياقوت ما قد يُفهم منه أن المقصود غيرها؛ حيث يقول: **(قال الحفصي: عند ذكره نواحي اليمامة، الفقي: ماء يسقي الروضة وهي نخيل ومحارث لبني العنبر...)**[1].

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، باب الفاء والقاف وما يليهما.

وعد الهمْداني أيضاً القارة وغيرها؛ حيث يقول: **(ثم تسند في عارض الفقي فأول قراه جماز وهي ربابية ملكانية عدوية... ثم تمضي في بطن الفقي وهو واد كثير النخل والآبار فتلتقي قارة بلعنبر... وحواليها الضياع والنخيل... ثم تصعد في بطن الفقي فترد الحائط حائط بني غبر قرية عظيمة فيها سوق وكذلك جماز سوق في قرية عظيمة أيضاً، ثم تخرج منها إلى الروضة روضة الحازمي وبها النخيل وحصن منيع... إلخ)**[١].

والإمام الحربي **في كتاب "المناسك" عدَّد منابر اليمامة والطرق والمسالك التي يجتازها السالك للحج؛ وعدّ منها: منبر بالفقي لبني ضبة**[٢].

ولذا كان الأولى بالمؤلف بعد مناقشة هذه الأقوال أن يقول: يترجح لدي أنها المعنية بقول ياقوت بدون جزم، إذ إن الجزم بدون دليل أو استنتاج صحيح؛ خلل في المنهج عند تقرير الأحكام وإطلاقها.

٣- ذكر المؤلف في (٢٠٣/٢) **من الدلائل على أن القارة كانت مركز سدير، أن أمير القارة كان يغارس على قرى المنطقة.**

المتأمل في تاريخ المنطقة لا يشك أن لآل حديثة -أهل القارة- نفوذ وقوة في المنطقة، وما ذكره الشيخ ابن عضيب في مخطوطته؛ في حوادث سنة ١١٠٠هـ؛ حيث قال فيها: "وجلوت آل حديثة وأهل سدير للحسا والبصرة من قحط جاهم"، إلا دليل واضح على ذلك، فتخصيصه آل حديثة وذكرهم بالاسم من بين عشائر إقليم سدير

(١) صفة جزيرة العرب، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) كتاب "المناسك" وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة العربية، ص ٦١٧، الإمام أبو إسحاق الحربي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة.

كافة يبيّن علو مكانتهم وتأثيرهم في المنطقة، ولكن هذا لا يستدعي الباحث للاختلاق من أجل تأكيد هذه المكانة؛ حتى وإن كان القصد حسناً.

وأما كلام المؤلف فيفهم منه أن أمير القارة غارس على قرى كثيرة في المنطقة! وهذا يحتاج إلى دليل، فلم يثبت أن أمير القارة غارس على قرى المنطقة، وإنما غارس عشيرة آل تميّم على الحصون، وليس في مغارسة ابن مانع أمير القارة لآل تميّم دليل أن القارة كانت مركز سدير، فلو كانت المغارسات تمت أيضاً على قرى المنطقة الأخرى -كما يزعم- لكان لقوله وجاهة، ولكن إثبات هذا يفتقر إلى الدليل، والمصادر المتاحة لا تسعف، فلم يثبت أن أمير القارة غارس أياً من القبائل الأخرى على بلد من بلدان سدير، وهي التي لو ثبتت أكدت قوة النفوذ والسيطرة وسيادة للقارة على سائر الإقليم، كما يقول المؤلف.

٤- ذكر (٢/٢٠٣): **أن بقاء ابن نحيط أميراً على الحصون دام إلى عام ١٢٥٠هـ تقريباً.**

استمرت إمارة أسرة آل نحيط[1] في الحصون زمناً طويلاً؛ ولكن تحديد نهايتها ليس مؤكداً بهذا التاريخ الذي أورده المؤلف، فهذا التاريخ التقريبي يحتاج إلى مصدر يوثقه، والثابت أن آل نحيط استمر بقاؤهم في الحصون بعد هذا التاريخ بعقود، والمؤلف ذكر الخبر مرسلاً دون توثيق، فليته ذكر مصدراً وثق به تاريخ آخر أمراء الحصون من آل نحيط؛ لأهمية ذلك من الناحية التاريخية، ولأهمية تلك الأسرة الكريمة أيضاً في حوادث القارة أيام عمارتها وبعدها.

---

(١) هذه الأسرة الكريمة تستحق أن يفرد تاريخها بمؤلف خاص، فقد ساهم زعاماتها في إثراء تاريخ المنطقة فترة من الزمن.

٥- ذكر في نفس (٢/٢٠٣) **أن الروايات المستفيضة... تذكر مغارسة آل حديثة لآل مغيرة.**

لقد ذكر الاستفاضة!! والاستفاضة تعني: أن الخبر شاع وانتشر بحيث لا يخفى أمره على عموم الناس.

وهذه الحادثة التي يذكرها لم يتحقق فيها هذا المعنى للاستفاضة، وإنما الخبر الذي قد تسمعه من بعض المهتمين -من أهل بلد الخطامة- أن ابن مانع راعي القارة غارس عائلة المريسي من آل مغيرة من بني لام، على أملاك لهم في الخطامة، ثم جلوا عنها إلى البحرين بسبب القحط، وليس إلى العراق كما ذكر المؤلف في (٢/٣١٤)، وليس بالصورة البشعة، والمقتلة المفجعة التي وصفها، وهذه الأسرة الآن مقيمة في المحرق بالبحرين -كما يقال- هذا على افتراض صحة هذه الرواية مع أنها لا تخدمها الوثائق، ولا الاستفاضة!!

٦- وذكر (٢/٢٠٣): **أن مغارسة آل حديثة لآل مغيرة على بلد الخطامة!!**، وذكر (٢/٣١٣-٣١٤): **أن نهاية هذه المغارسة انتهت بمقتلة مفجعة أوقع فيها آل مغيرة بآل نحيط في مقتلة لم ينج منهم إلا جنينا في بطن أمه.**

المتتبع للتاريخ يجد أن بعض المعطيات تشير أن شعيب الخطامة كان ملكاً لآل نحيط، كما تدل عليه بعض الوثائق، **(ملحق رقم ١١)**، وقد نَزَله ابن مغامس[1] وأعاد بعثه وتداولته ذريته، وأصبح بلد الخطامة من ذلك الحين لآل مغامس وهم أمراؤها، وهم أهلها من قبل نهاية القرن الثاني عشر تقريباً، وأما هذه المغارسة التي يذكرها

---

(١) نزول ابن مغامس لشعيب الخطامة، هل كان بالشراء أو الإرث أو بوضع اليد؟ المعطيات التاريخية لا تخدمنا في هذا الجانب.

المؤلف -إن صحت- فهي مع عائلة المريسي من آل مغيرة، وليس مع قبيلة آل مغيرة كما تقدم، وحصلت في بلد الخطامة، وليس على بلد الخطامة، والفرق واضح بين العبارتين!! وأما المقتلة التي يزعم أنها وقعت على آل نحيط فسيأتي الحديث عنها وتفنيدها في موضعها.

٧- زعم المؤلف (٢٠٣/٢) **أن الوثائق رقم (٤، ٥، ٦) في (٣٢٢/٢) تدعم استفاضة مغارسة آل حديثة لآل مغيرة.**

صدقاً انتعشت أمالي وخالجني شيء من السرور، حينما قال المؤلف: بأن استفاضة خبر هذه المغارسة تدعمه هذه الوثائق، وقلت في نفسي: لعل ما فات المؤرخين تكشفه هذه الوثائق، وبعد مراجعتها تبين لي أن هذه الوثائق ليس فيها أي دلالة، وأن استدلاله بأنها تدعم خبر المغارسة غير صحيح، وكلها وقعت بعد منتصف القرن الرابع عشر من الهجرة، وليس فيها ذكر مغارسة على بلد الخطامة لآل مغيرة، ولا يوجد فيها ذكر لآل مغيرة، وإنما هي أنصبة متفرقة لأسرة آل نحيط داخلة ضمن أملاك في بلد الخطامة، كما تنص عليها تلك الوثائق، فالوثيقة الأولى عبارة عن مغارسة بين آل نحيط وحمد بن غانم عام ١٣٥٥هـ على نصيبهم في الملك المعروف بمليحة، وابن غانم من بني العنبر من تميم وليس من آل مغيرة، والثانية مبيع ابن نحيط على أبا حسين نصيبه في الزارعة من بلد الخطامة عام ١٣٥٠هـ وأبا حسين من الوهبة من تميم، وليسوا من آل مغيرة، والثالثة فيها أن آل نحيط أجَّروا ابن عبدالكريم نصيبهم في الأرض التي بينهم وبين آل أبا حسين المسماة بالشظيظة عام ١٣٥٧هـ وابن عبدالكريم من المشارفة من الوهبة من تميم وليس من آل مغيرة. (**ملحق رقم ١٢**).

فأين ذكر المغارسة التي تمت مع آل مغيرة في هذه الوثائق؟! وأين ذكر آل مغيرة في هذه الوثائق؟! وأين الاستفاضة؟! وأين الوثائق التي تدعم هذه الاستفاضة؟!!

ولا شك أن القارئ الكريم لاحظ أنّا قد أطلنا الوقوف في (٢/٢٠٢-٢٠٣) وهما أول صفحتين من الجزء الثاني من الكتاب، وما كان هذا إلا أنموذجاً يتبيّن للقارئ من خلاله حجم الملحوظات والمغالطات التي تزخر بها صفحات الكتاب، علماً بأنه قد بقي في هاتين الصفحتين -أيضاً- عددٌ من الملحوظات لم يُتطرق لها؛ لأن الهدف ليس تتبع كل الملحوظات والأخطاء، وإنما بيان حجمها وكثرتها في الكتاب، ولو قيل بأن جل صفحات الكتاب لا تخلو من الملحوظات، والأخطاء، والمغالطات، وأن كثير منها فيه مثل ما في هاتين الصفحتين وأكثر أحياناً، لم يكن في ذلك مبالغة!!

٨- قال المؤلف في معرض حديثه عن بلد القارة وأنها مركز سدير (٢/٢٠٤): **إن العطار جزء من بلد القارة وكانت سوقاً للعطارين!!** ثم يقول في (٢/٢٠٩): **(وكنت أسمع من أخي عبدالرحمن الطليحان -رحمه الله- منذ زمن بعيد أن الروضة كانت ضمن بلد القارة قديماً، وبعد البحث تبين لي هذا الأمر بجلاء).**

احترام المعلومة الصحيحة والوقوف عندها والاستفادة منها أمر مقرر؛ ولكن عندما تكون المعلومة مصدرها الحدس أو روايات تحتاج إلى التوثيق والتحقق من صدقها؛ فاحترامها عمل غير علمي.

والمؤلف كما مرّ معنا لا يمحص الروايات التي تجذبه إليها العاطفة أو العنصرية، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقق، وإنما يعرضها كما تأتت له، وإلا فقوله بأن العطار والروضة جزء من ضمن بلد القارة قديماً غير صحيح، وهو قول يفتقر إلى الدليل؛ ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١- إن العطار بلدة قديمة لقبيلة العرينات، مستقلة عن بلد القارة وليست جزءاً منها كما يزعم المؤلف، وكذلك بلد الروضة هي بلدة للمزاريع وهم من أنشأها وأحياها.

٢- ما يقوله المؤلف يَـردُّه الواقع؛ فإن بلدان وادي الفقء منتظمة بعضها أعلى من بعض، لكل بلد سورها الذي يعزلها ويفصلها بكيانها عن البلد الآخر، فقول المؤلف: **(وبعد البحث تبيّن لي هذا الأمر بجلاء)!!** ليس مقبولاً، وليته كشف عن طريقة بحثه، ووضح الآليات والأمور التي اعتمدها حتى وصل لتلك النتيجة!! كي يعلم القارئ؛ هل المؤلف سلك المنهج الصحيح أم خالفه وابتعد عنه ؟! وهل هي طريقة موثوق بها علمياً، أم لا أمان معها؟! وهل وصل إلى نتيجة مقنعة، أم انحرف وأضاع الطريق؟! فقد يكون ما تبيّن له واعتقد صحته ليس كافياً لإقناع القارئ بنفس النتيجة!! بل قد يكون مثار استغراب القارئ وعدم ثقته، إذ الواقع والتاريخ يخالف استنتاجه!!

٣- إن لأمير بلد الحصون عثمان بن نحيط أبياتاً فيها مزيد من الإيضاح والتحديد لبلد القارة من جهة بلدتي العطار والجنيفي، تؤكد ما يقرره الواقع بأن بلد العطار ليست جزءاً من بلد القارة، وفيها إشارة ضمنية تدل على أن الروضة ليست ضمن بلد القارة، إذ يفصل بينهما بلد الحصون التي أرسل منها قصيدته، وذلك في قوله من قصيدته التي وجهها لأخيه فايز[1]:

سرها جنوب من المسمى الحصون إلى
دار المناعير يوم الروع واعصاة

(١) الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص ص٥٤٤، سعد العبدالله الصويان، الأنساق، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

مفضـا الجويفـا[١] وبــين القــارتين[٢] علــى
جــــزع الفقـــــي حـــــدها دار العرينـــــات

فالشاعر حدد بوضوح بلد القارة، وأن دارالعرينات (يقصد بلدتي العطار والجنيفي) أحد حدودها.

٤- المؤلف لا يحتاط لما يكتبه، وقد كفى القارئ عناء النقاش، وناقض نفسه بنفسه، **فقد قال في (٢/٢٠٤)** عندما أراد أن يبيِّن أن بلدتي الحوطة والجنوبية جزء من بلد القارة؛ **ما نصه: (وبهذا يتبين خطأ من يُعرّف القارة بأنها بلد بين الحوطة والجنوبية، ولعل أوضح دليل على ذلك ما ذكره حاجي خليفة في كتابه (جهان نما) عندما عدد بعض بلدان سدير فذكر العودة والقارة والعطار والروضة والتويم، وقد توفي عام ١٠٦٨هـ حيث لم تظهر الحوطة والجنوبية والحصون بصفتها بلداناً مستقلة).**

فالمؤلف في موضعين متقاربين جداً؛ يذكر في أحدهما أن العطار والروضة ضمن بلد القارة، ثم يعرض في موضع آخر ما ينقض ما ذكره في الموضع الأول؛ فيورد ما يؤكد بأنهما بَلَدان مستقلان عن القارة!! فالمؤلف كي يثبت أن القارة ليست بلداً بين بلدتي الحوطة والجنوبية وإنما هما جزء منها؛ استشهد بتعداد حاجي خليفة المتوفي عام ١٠٦٨هـ -أي قبل نهاية بلد القارة- لبلدان سدير، وذكر أنه عَدّد بلدانه، ولم تظهر الحوطة والجنوبية والحصون في هذا التعداد بصفتها بلداناً

(١) الجويفاء: تلعة تسقي بلد الجنوبية وهي من روافد وادي الفقىء.

(٢) القارتين: لعله يقصد (قارة غنام) وهي مشرفة على جنوبية القارة (جنوبية سدير) من جهة الغرب، و(قارة المسعد)؛ وهي تسقي شمالية القارة (بلدة مقبلة) وفي الوقت ذاته هي نهاية حدها من جهة الشرق، فإن بلد القارة بينهما من جهتي الغرب والشرق تقريباً.

مستقلة، مستشهداً بذلك على أن هذه البلدتين في ذلك الحين جزء من بلد القارة، -وهذا صحيح- لكن حاجي خليفة عندما عدد بلدان سدير؛ عدّ القارة وعد أيضاً العطار والروضة بلداناً مستقلة -وهذا صحيح أيضاً- مثلها مثل بلد القارة، التويم، العودة...

وهكذا يظهر المؤلف متناقضاً ضعيف التوثيق، والسبب أنه يكتب بعاطفة كثيراً ما تنسيه استقصاء نقاط البحث، فضلاً عن مناقشة الأقوال الأخرى وروايات العوام الشاذة، ما يؤكد أن ما كتبه المؤلف مجرد نقاط جمعها؛ لينشئ حولها كتاباً معلولاً لا يتقيد بنظام، ولا يلتزم بمنهج.

وبهذا يتبين أن قوله: "أن القارة كانت مركز سدير وقاعدته". هو قول مدفوع بالعاطفة ويفتقر إلى الدليل، والصواب أن بلد القارة أيام عمارتها كانت من أقوى بلدان سدير، ولكن لا يوجد لدينا ما يؤكد أنها كانت مركز الإقليم وقاعدته.

٣- تميز أسر القارة عن العشائر الأخرى:

قال المؤلف في (٢/٣٠٤) في الفقرة ثالثاً: **(إن أسر القارة أينما حلت يكون لها نفوذ وسيادة بشكل لا يوجد في أي عشيرة أخرى)!!**

قد يبالغ الإنسان في محبة قومه ولا لوم، فمن حق المرء أن يفاخر بعشيرته ويكاثر، ويذكر مآثرها، ولكن لا يعتدي على مقام الآخرين ومكانتهم...، فما أجمل أن يُبسط الحديث عن التاريخ بواقعية بعيداً عن التهويل والمبالغة، وهذا القول من المؤلف لا مناسبة له!! وهو مذهب متأثر بالعصبية، ومدفوع بالعاطفة، وكما أنه لا يليق من دكتور أكاديمي يدرّس في صرح علمي رفيع المستوى، فهو قول خاطئ، وساقط أدبياً وعلمياً، ومنافٍ للمثل والآداب.

والواقع أن أهل القارة عشيرة كغيرها من العشائر، وليس لهم تميّز عن غيرهم، كما أن أسر القارة كغيرهم من الأسر، والعشائر في الحواضر النجدية كلها متكافئة في الخيرية وفي التطلعات والطموح، ولكن المؤلف -هداه الله-كما تقدم- تجذبه العاطفة والعنصرية فتؤثر عليه؛ بالقدر الذي قد يدفعه لاختزال حقوق الآخرين، وهذا أوقعه في تطرف، وإقصاء، وشطحات كبيرة.

٤- أهل القارة من بني جناب:

- قال في (٢٠٥/٢): **(الذي يكاد يجزم به الباحث ويقطع به أن أهل القارة من بني جناب من بني عدي بن جندب بن العنبر الذي قال عنهم الأصفهاني في بلاد العرب (ويسكنه – أي الفقء– قوم من بني جناب من بني عدي لهم عز ومنعة وأموال...)).**

هذا القول من المؤلف لا يسلم له به من غير مصدر تاريخي، والصحيح أن قول الأصفهاني: ويسكنه قوم من بني جناب... إلخ؛ يريد به وادي الفقء بأكمله وليس بلد القارة، ولا يفهم من قوله هذا تَفَرُّدُ بني جناب بسكناه، فقد ذكر الأصفهاني أيضاً: أنه يجاوره في الفقء حمان وعكل وضبة وعدي وتيم[1] وغيرهم، ومن هذا يفهم أن قوله: ويسكنه؛ لا يقصد به اختصاصهم به.

وهذا مثل قول الهمْداني نقلاً عن الجرمي: (الفقي لآل حماد) لا يفهم منه أنه لا يسكنه سواهم.

- قال المؤلف (٢٠٦/٢): **(ولا يسكن وادي الفقء من بني عدي بن جندب غير بني جناب).**

---

(١) بلاد العرب، ص٢٥٣.

ولكن القارة لم تنسب لبني جناب، وإنما نسبت لبني العنبر، والأصفهاني في كتابه (**بلاد العرب**) ذكر عدة بطون من بني العنبر يسكنون وادي الفقء، فقد ذكر أيضاً ممن يسكنه من بني العنبر -سوى بني جناب- بني عوف بن مالك بن جندب، وبني حصن من بني مالك بن جندب[1]، وهم رهط عبيد بن أيوب القائل:

لقد أوقع البقال بالفقء وقعة　　　سيرجع إن ثابت إليه جلائبه

وذكر ممن يسكنه أيضاً ناس من بني كعب بن العنبر، وهم بنو زيد بن مجفر.

والقارة -كما أشرنا- تنسب لبني العنبر وليس لبني جناب خاصة، فقد يكون أهلها أحد هذه البطون؛ إما من بني كعب بن العنبر، أو بني مالك بن جندب، أو من بني عدي بن جندب أو من هؤلاء جميعاً، وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، ولذلك لا يمكن تخصيص بطن من بني العنبر بسكنى القارة إلا بنص تاريخي؛ وهذا غير متوافر.

وأما كون بني جناب كان لهم عز ومنعة وأموال في زمن الأصفهاني؛ فهذا لا ينفي أنهم في الفقء؛ ولكن ليسوا مختصين به ولا بسكنى القارة، كما لا يفهم أنه لم يكن لحق بهم الفناء والقلة، وعز غيرهم من بني العنبر، واغتنى وامتنع، وهذه حال الدنيا والناس؛ فدوام قوتها وزينتها محال.

ولذلك يمكن القول: بأن أهل القارة هم بنو العنبر، وما جزم المؤلف به وقطع من أن أهل القارة هم بنو جناب من بني العنبر؛ هو رأي له لا يستند إلى نقل عن مصدر قديم يعول عليه؛ يقول أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري: (**وتعيين الآباء القدماء أجداداً للأسر الحديثة لا يقبل إلا بنقل محقق عن مصادر متصلة**)[2]، فالأحكام لا

---

(١) بلاد العرب، ص٢٥١-٢٥٣.

(٢) قفار، ص١٨، الدكتور عبدالرحمن الفريح.

تطلق بالاعتماد على الظنون والاحتمالات، ولا بالاستناد على التشابه في الصفات، فالعزة والغنى والمنعة ليست حصراً على بني جناب من بني عدي بن جندب بن العنبر، ولا على أهل القارة من بني العنبر، بل تكون لهم ولغيرهم أيضاً من القبائل الأخرى؛ من بني تميم وغيرهم في نجد، فبنو ثور في عنيزة، وآل أبو عليان في بريدة، والهزازنة في الحريق، وبنو زيد في شقراء وغيرهم، كلهم كان لهم في بلدانهم من العزة والغنى والمنعة مثل ما كان لهؤلاء.

٥- تأسيس الزلفي والغاط:

زعم المؤلف (٢/٦٦٤) **أن أمراء القارة هم من أسس بلدتي الزلفي والغاط!!**

جاء في كتاب بلاد العرب أن الزلفي ماء لبني العنبر، وعند ياقوت أن لغاط لبني مبذول وبني العنبر، وكونهما من منازل بني العنبر قديما؛ لا يعني ذلك أن أمراء القارة هم من أسسهما، فقد كانت منازل بني العنبر متصلة من الفقء إلى فلج وذات العشر.

وهذا الزعم منه ليس صحيحاً؛ فلم يكن أمراء القارة هم من أسس بلدتي الزلفي والغاط، وبيان ذلك كما يلي:

١- لا يوجد مصدر تاريخي يقول بأن أمراء القارة هم من أسس بلدتي الزلفي والغاط.

٢- من المعلوم أن تاريخ بناء قارة بني العنبر في العهد الإسلامي، والمؤلف رجح بناءها في القرن الرابع، فبناء على كلام المؤلف فإن الزلفي والغاط لم تؤسسا إلا بعد القرن الرابع، ومعلوم لدى جمهرة الباحثين أن الزلفي والغاط بلدتان جاهليتان، ورد ذكرهما وذكر بعض قراهما قبل أحداث القرن الرابع، وما

ذكره المؤلف هو رأي شاذ انفرد به، وهو مخالف للكتب التي صنفها أبناء هاتين المدينتين[1].

٣- إن كان يقصد بذلك نزول (محدث العنبري) في الزلفي ثم الغاط؛ فهذا لا يعني أنه هو من أسسهما، أو أنهما غير موجودتين قبله، بل النصوص التاريخية ذكرت وجودهما قبل سكناه لهما بقرون عدة، كما أن (محدث) وإن كان من آل حديثة إلا أنه لم يثبت أنه سكن هاتين البلدتين بأمر من أمير القارة.

(١) الزلفي أصالة الماضي وإشراقة المستقبل، ص٣٦، فهد بن عبد العزيز الكليب، محافظة الغاط، ص١٦٥، محمد بن أحمد الراشد.

ثانياً: آل بو حسين الأصل الجامع لأهل القارة:

الهدف من البحث التاريخي في جوانبه المتنوعة استدعاء المعرفة من الماضي واستظهارها في الحاضر؛ وفق منهج علمي واضح، كي يُستهدى بها ويُستلهم من تجاربها وخبراتها، ومهمة الباحث في التاريخ جمع المادة التاريخية المتناثرة من مصادرها الصحيحة، وصياغتها في قالب توثيقي يكون في متناول القارئ متى شاء.

وفي هذا الميدان يتفاضل الباحثون، ومع أنني لست من أنصار القداسة المطلقة للأنساب، ولست ممن يحرم على المعاصرين الحكم بمخالفة ما سبق تدوينه فيها، إلا أنِّي ممن يريد أن تتوافر أسباب الحكم كاملة.

وعلى غرار ما سبق -من عدم التزام المؤلف بالمنهج العلمي- يلاحظ هنا أيضاً أنه لم يلتزم بمنهج البحث العلمي، المرتكز على أسس منطقية مترابطة، فقد جعل عنوان كتابه (**الوشي المحبر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بني العنبر**)، ثم أقحم تحت هذا الاسم عشائر ممتدة من حوطة بني تميم جنوباً إلى حائل والجوف شمالاً!! وهنا تساؤل: هل كل من عدَّهم المؤلف من آل بو حسين في كتابه هم حقيقة من آل بو حسين؟! أم أن إقحامهم في آل بو حسين هو اجتهاد شخصي من المؤلف؟! ثم هل أهل القارة الثابتون في المنطقة كلهم من آل بو حسين، أم أن آل بو حسين جزء من أهل القارة؟ كلها أسئلة تحتاج إلى إجابة مبنية على أسس علمية مقبولة.

قال المؤلف (٢/٣٠٥): **(آل بو حسين الأصل لـ(أهل القارة))**، ثم يقول: **(لقد شاعت في بعض الكتابات المتأخرة نسبة أهل القارة لآل حديثة، والصحيح أن النسب المشهور المستفيض لدى أهل القارة هو انتسابهم لآل بو حسين)**، ثم قال: **(تنتسب جميع أسر أهل القارة منذ القديم لآل بو حسين مهما تقادم جدها الذي تنتمي إليه الأسرة)**.

ثم أورد نقاطاً لإثبات هذه المقولة وسنتناولها بالنقاش في عدة نقاط :

١- دعوى المؤلف أنه لا ينتسب لبني العنبر غير آل بو حسين :

قال المؤلف (٢/٣٠٥) : **بأن آل بو حسين الأصل لـ(أهل القارة)**، وقال قبل هذا في (٢/٢٠٩) : **(ثالثاً : أهل قارة بني العنبر (آل بو حسين) ولا ينتسب إلى بني العنبر غيرهم في هذا الوادي ولا خارجه)**.

هذا الزعم منه لا يمكن التسليم له به ؛ فقوله : ولا ينتسب إلى بني العنبر غيرهم في هذا الوادي ولا خارجه، يريد بهذا إخراج المزاريع من بني العنبر!! وهذا غير صحيح ؛ فهم ينتسبون إلى آل حماد من بني العنبر[1] .

٢- دعوى آل بو حسين الأصل لـ(أهل القارة)، واستعراض الأقوال الأخرى :

قوله في (٢/٣٠٥) : **آل بو حسين الأصل لـ(أهل القارة)**؛ يريد بذلك أن كل بني العنبر في سدير والوشم والحوطة والقصيم وحائل والجوف من آل بو حسين، وأنهم من أهل القارة، بل وأدخل العزاعيز المشتهرة نسبتهم في حنظلة في آل بو حسين!!

وهذا القول مما شذ به المؤلف وانفرد به ؛ إذ لم يسبقه أحد إليه!!

ويلاحظ على المؤلف ما يلي :

أ- أنه جزم بنسبة هؤلاء إلى آل بو حسين دون أن يناقش هذه المسألة علمياً، ودون أن يستعرض أقوال مخالفيه في نسب قبائلهم ويناقشها، ثم يرجح ما

---

(١) لمحات من تاريخ بني تميم ص٥٩، ناصر بن عبدالله بن تركي البكر، توزيع المكتب الإسلامي ؛ الشعر النبطي في وادي الفقي ص١٤، الأستاذ أحمد الدامغ ؛ نسب آل سلمي ص٤٦ الدكتور عبدالعزيز الفريح.

يـراه، بـل أدخلـهم في هـذا الفـرع مـن بـني العنـبر، ولم يـراع أقـوالهم عـن أنفسهم، ودون الاستدلال بأثارة من علم موثوق يُعوّل عليها.

ب- جعل الأصل لأهل القارة آل بو حسين، دون أن يناقش الأقوال الأخرى في أصل أهل القارة!! مع أنها أقوال لها وجاهتها؛ وسنعرض الأقوال الأخرى في هذه المسألة المهمة في موضوع الكتاب، بل هي جوهر المادة العلمية للكتاب التي تحمل عنوانه ومضمونه.

فنقول: توجد ثلاثة أقوال في المسمى الجامع لأهل قارة بني العنبر:

القول الأول: أن آل بو حسين هو الجد الجامع لهم:

وهذا القول هو الذي يراه المؤلف.

وقد استدل لقوله هذا بما يلي:

١- أن أسرة العزاز تنتسب إليهم حيث قال: (٢/٣٠٥): **(تنتسب جميع أسر أهل القارة منذ القديم لآل بو حسين مهما تقادم جدها الذي تنتمي إليه الأسرة، ومن أمثلة ذلك أسرة آل عزاز حيث يقدر زمن عزاز بنهاية القرن التاسع حسب دلالة الوثائق)**.

وهذا الاستدلال بهذا المثال غير مقبول؛ وكان الأجدر أن يستدل بأصرح الأسر نسباً في آل بو حسين، لأن أسرة آل عزاز لا ينتسبون إلى آل بو حسين أصلاً، بل ينتسبون إلى العزاعيز من حنظلة، وأن منشأهم من بلدة أثيثية في الوشم، والخلاف بينهم هو: هل العزاعيز من قبيلة الوهبة، أو من بني يربوع، وكلهم يقول بذلك في حريملاء، وثادق، والقصيم وحتى في جنوبية سدير[1]، والغريب أن المؤلف استدل

---

(١) ولم يشذ -فيما أعلم- عن هذا القول سوى الرجل الفاضل محمد بن عبدالله بن عزاز، وهو مع فضله رجل عامي؛ ليس مشهوراً بالعلم ولا بالرواية ولا بمعرفة الأنساب.

من الوثائق على زمن عزاز، وأهمل من الوثائق القول بحنظليته!! بل لم يشر حتى إلى القول بأنهم من حنظلة!! بل والأكثر إغراباً أنه في الحاشية (٢/٤١١) أنكر قول الشيخ العالم ابن فيروز الأحسائي -وغيره من النسابين- بانتساب آل عزاز إلى حنظلة، مع أن الشيخ محمد بن عزاز (ت ١١٢٩هـ) جد للشيخ ابن فيروز من جهة الأمهات!! هكذا اغتراراً بدون مناقشة، وبدون دليل من مستند تاريخي، يمكن الاعتماد عليه في نفي قول الشيخ ابن فيروز بحنظلية العزاعيز، وإثبات أنهم من بني العنبر.

ولعله يتضح للقارئ، من خلال استشهاد المؤلف بأسرة آل عزاز وأنهم من آل بو حسين، افتقاره إلى الأدلة التي تجعل لآل بو حسين ذكراً متقدماً، وهو يريد أن يجعل لهذا البطن من أهل القارة ذكراً قبل نهاية الألف الهجرية، والصواب أن آل عزاز ليسوا من آل بو حسين ولا من بني العنبر، وسيأتي مزيد من التفصيل عند الحديث عن آل عزاز.

٢- استدل المؤلف أيضاً (٢/٣٠٥) **على أن آل حديثة أسرة من آل بو حسين بما نقله عن المنقور في أحداث ١١١١هـ: (وأخذ القعاسا الحوطة وآل حديثة الحصون)**. وهو يريد بذلك أن يوهم القارئ بأن ذكر المنقور للقعاسا وآل حديثة، وهم من أهل القارة في حوادث سنة واحدة، يؤكد أنهما أسرتان من عشيرة واحدة هي آل بو حسين.

والواقع أن استشهاد المؤلف بهذه الحادثة ليس فيه دليل، وإنما هو استنتاج شخصي جانبه الصواب فيه[1]، ويمكن رد هذا الاستنتاج من المؤلف باستنتاج مثله وذلك كما يلي:

---

(١) يستدل البعض بأن الأصل الجامع لأهل القارة هو آل بو حسين بناءاً على ما ذكره الشيخ عثمان بن منصور في نبذته حيث يقول: (...وأما آل بو حسين... فمنهم أهل حوطة سدير وآل حديثة...).=

أولاً: المنقور لم ينص على أن آل حديثة من آل بو حسين، وليس في ذكر المنقور لهذه الحادثة؛ دليل على ما ذكره المؤلف.

فالمنقور ذكر حوادث تاريخية مفهومها أن القعاسا وهم أسرة من آل بو حسين تغلبوا على إمارة الحوطة، وذكر آل حديثة وهم عشيرة من أهل القارة كانوا ينازعون آل تميّم من بني خالد على بلد الحصون وتغلبوا عليه وأخذوه منهم، وذكر المنقور عدة

= وهو استشهاد جيد لولا أن الشيخ عثمان ابن منصور -رحمه الله- قد وقع منه خلط في بعض الأنساب، وأدخل أنساب قوم في أقوام آخرين، كما أنه سكن حوطة سدير إلى أن توفي فيها سنة ١٢٨٥هـ وذلك في وقت علت فيه شهرة آل بو حسين بسبب إمارة آل حسين في الحوطة.

واستدل أيضاً بما ذكره ابن عيسى في تعقيبه على كلام ابن هبدان حينما قال: (ومحدث المذكور هو وآل حديثة وآل ربيعة أهل المجمعة وآل رشيدان أهل المجمعة من آل بو حسين من بني العنبر بن عمرو بن تميم)، ولكن كلام ابن عيسى هنا ليس دقيقاً، فإن محدث من آل حديثة وكذلك آل ربيعة ومن سياق الكلام يتضح أن مراده -رحمه الله- أنهم من هذه المجموعة التي لمع فيها اسم آل بو حسين في زمنه، وانتساب الناس إلى البطن الأشهر ظاهرة معروفة عند العرب، كما أن عند ابن عيسى أقوالاً أخرى تُفرق بين آل حديثة وآل بو حسين، ولذلك فكلام ابن عيسى -رحمه الله- غير مستقر ويحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتخصيص.

وأما ما نقله ابن عيسى عن إبراهيم بن هبدان في نسب الفداغم، وأن فدغم وقويفل أخوان، وأنهما من آل بو حسين، فهذا أيضاً ليس دقيقاً ويحتاج مزيداً من التخصيص؛ لأن قويفل من الفداغم!! وقد يكون مراده "بأنهم من آل بو حسين" أي من قرابتهم لشهرة آل بو حسين في زمنه -كما تقدم-، وهذا الأسلوب يتكرر لدى الخاصة والعامة "وغالباً ما يكون في الحواضر" فهم يقربون أنسابهم وأنساب عشائرهم عادة إلى أشهر البطون والأسر منهم لتسهل معرفتهم، وحتى في البادية يحصل ذلك ولكنه أقل، بسبب أن عشائر البادية تحل وترتحل بشكل جماعي مع بعضها فلا تحتاج إلى مزيد من التعريف كالأسر المتحضرة المتفرقة في القرى.

وقد يكون الفداغم من آل بو حسين ولا ينافي أنهم من آل حديثة، فقد ورد في بعض كتب الأنساب والمشجرات -كما سيأتي- أن الفداغم من آل بو حسين من آل حديثة.

حـوادث في تلـك السـنة، فهـل كـل مـن ذكـرهم في حـوادث تلـك السـنة مـن آل بوحسين؟!!.

ثانياً: لو كان آل حديثة أسرة من آل بو حسين -كما يقول المؤلف- لما خذلهم آل بـو حسين في صراعهم مع آل تميّم، ولنصروهم كما نصروا آل شقير حينما استعان آل عبهول بآل أبو هلال عليهم في حوادث سنة ١١٠٧هـ.

ثالثاً: لو كان آل حديثة -وهم أمراء بلدة القارة- أسرة من آل بو حسين كما يقول المؤلف؛ لما تركوا إمارة الحوطة يتصارع عليها الفروع الأخرى من آل بو حسين في تلك الفترة، ويتوجهون إلى بلد الحصون يقاتلون آل تميّم مع أنهم أحق بإمارة الحوطة من بقية آل بو حسين، فهم أمراء بلد القارة في الأصل وهم أولى بإمارتها من سواهم؛ فالحوطة جزء من بلد القارة، والتطلع لإمارتها أكبر من التطلع لإمارة بلد الحصون.

٣- جعل المؤلف من أدلته أيضاً (٢/٣٠٦): **(أن هذا الاسم** -يقصد حسين- **أكثر الأسماء شيوعاً في أهل القارة).**

هذا الكلام قاله المؤلف مستدلاً به على أن آل بو حسين هو الأصل الجامع، وهذا ليس دليلاً، ويمكن الرد عليه بأنه ليس أكثر شيوعاً من اسم (مانع) الذي هو أحد الأقوال في الأصل الجامع لأهل القارة، فهو أكثر شيوعاً في ذلك الزمن، فهناك أسر من أهل القارة كانت تحمل هذا الاسم، ويوجد في مشجرات بعض الأسر، وكذا وثائق أسر أهل القارة القديمة مليئة بهذا الاسم بين أفراد أسرها.

٤- يقول المؤلف ناقضاً كل ما استدل به (٢/٣٠٦): **(وفي نظري فإنه لا يلزم**

لاسم العشيرة الذي تنضوي تحته أن يكون جداً جامعاً للجميع، ولكنه أقدم نسب لهم يعرفه أكثرهم فينتمي له الجميع ليعرّفوا الناس بكونهم عشيرة واحدة).

ما دام أنه لا يشترط أن يكونوا كلهم من عقبه، فلم التعب وما الحاجة لإقحام كل هذه العشائر تحت نسب جديد لم يُعرفوا من قبل بالانتساب إليه؟!

أشقيت نفسك فيما لست تدركه ... وضاع وقتك في همٍّ وفي كَبَدِ

إن هذا القول من المؤلف لا يمكن قبوله؛ فلا يقبل إدخال الأنساب في بعضها بمجرد التشهي والتمني، وتوضيح ذلك كما يلي:

أولاً: ليس بشرط أن ما تعتقده يعتقده الآخرون أو يسلمون لك به، ووضع الأشياء في غير موضعها هو وضعٌ كاذب، فهذه العشائر العنبرية ليست تائهة كما يتوهم المؤلف -حتى يجتهد لها في اختراع نسب جديد لم تكن منتسبة له من قبل- بل أنسابها محفوظة، ومحفوظ نسبها الأعلى الذي يجمعها وتنتسب إليه جميع بطونها؛ وهو: العنبر بن عمرو بن تميم؛ فهو أقدم نسب لهم يَعرفونه ويُعرفون به ومجمعون عليه، فلا حاجة لاختراع نسب جديد وإقحام كل هذه العشائر تحته.

ثانياً: المؤلف باجتهاده هذا يريد إخراج الحميضات أهل قفار من آل حماد، والعزاعيز من الحنظلية، وغيرهم من العشائر والأسر ليدخلهم -في عام ١٤٣٥هـ- في نسب لم ينتسبوا إليه من قبل هو آل بو حسين، وهو اجتهاد خاطئ؛ بُني على تعليلٍ واهٍ، فكانت نتائجه واهية لا يمكن قبولها، فالأنساب ليست بالرغبة ولا بالاختيار ولا بالتعلق بالآمال، ولكن بالشهرة والرواية المستفيضة والمتواترة والوثائق الثابتة.

ثالثاً: المؤلف بقوله: (**إنه لا يلزم لاسم العشيرة الذي تنضوي تحته أن يكون جداً جامعاً للجميع، ولكنه أقدم نسب لهم يعرفه أكثرهم فينتمي له الجميع ليعرّفوا الناس بكونهم عشيرة واحدة**).

هذا الكلام ممكن أن يكون مقبولاً لو كانت هذه البطون تجهل نسبها الأعلى الذي تجتمع فيه، ولكن مع معرفتها بالأصل الذي يجمعها، وتقسيماتها تحت هذا الأصل؛ فالمؤلف بقوله هذا يوجه إهانة خطيرة لهذه العشائر العنبرية الكريمة الممتدة منازلها من حوطة بني تميم جنوباً حتى حائل والجوف شمالاً بهذا التعليل، فهم ليسوا مجهولي النسب حتى يخترع لهم نسباً جديداً، يعرفهم الناس به كما يزعم، إنما هي عشائر معروفة أنسابها، وفروعها، ومنازلها، والبطون التي تنتمي لها، ومعروف الأصل الجامع لها جميعاً كما ذُكر آنفاً، وهو العنبر بن عمرو بن تميم، فلا حاجة لهم بهذا الاجتهاد الخاطئ، ولا بهذا النسب المخترع الجديد.

رابعاً: المؤلف بقوله هذا نسف كل ما حاول الاحتجاج به في أن آل بو حسين هو الأصل الجامع لأهل القارة، فهو يعترف هنا بأن "آل بو حسين" الذي يريد أن ينتسب إليه أهل بلد القارة وكل بني العنبر ليس أباً للجميع، فنقض بقوله هذا كل كلامه الأول!!

خامساً: إن كان القصد في الانتساب هو الذكر الأقدم كما يقول المؤلف؛ فآل حديثة وآل مانع أقدم ذكراً من آل بو حسين، وأولى في جعل الجميع ينتسبون إليهم لو كانت الأنساب تؤخذ بالأماني والرغبات، فتقدّم آل حديثة وآل مانع في الذكر على آل بو حسين ثابت من خلال المصادر التاريخية والوثائق القديمة، ومع ذلك لا يمكن أن يقول بذلك أحد ويكون قوله مقبولاً من غير أدلة يعتد بها.

القول الثاني: أن آل حديثة هم الأصل الجامع لأهل القارة:

ومن يقول بذلك يؤكد بأن كل ما ذكره المؤلف لإثبات أن الأصل الجامع لأهل القارة هو (آل بو حسين) إنما هي استنتاجات شخصية، وليست وفق نصوص صريحة يمكن الاعتماد عليها.

ويُستدل لهذا القول بالآتي:

١- أن ذكر آل حديثة متقدم تاريخياً على ذكر آل بو حسين، وهو ملازم لبلد القارة أيام عمارتها وقوتها، بخلاف آل بو حسين الذي لم يظهر ذكره إلا في نهاية القرن الحادي عشر، وفي بلد حوطة سدير فقط، وذلك بعد نهاية بلد القارة وانقسامها، وظهور بلدتي الحوطة والجنوبية كبلدين مستقلين على ساحة الأحداث السياسية والاجتماعية في سدير، وقبل ذلك لم يظهر ذكر لآل بو حسين تاريخياً.

٢- إن أقدم وثيقة في أنساب أهل نجد (نبذة جبر بن سيار) وقد جاء في جميع نسخها: (ومن بني العنبر آل حديثة)[1]، ولم يرد فيها ذكر لآل بو حسين، ما يدل على أن آل حديثة هم الأصل وأن آل بو حسين فرع منهم برز اسمه مؤخراً فغلب ذكره على البقية.

---

(١) نبذة في أنساب أهل نجد، ص ١١٣، تأليف جبر بن سيار، تحقيق ودراسة راشد بن محمد آل عساكر، توزيع مكتبة ذات السلاسل.

قال جبر في نبذته: (ومن بني العنبر آل حديثة وآل حمل والشثور). ولا شك أن جبراً أخطأ في نسبة آل حمل والشثور إلى بني العنبر، والصحيح أنهم من بني عامر بن صعصعة.

٣- ذكر ابن سلوم[١] في نبذته المخطوطة ما نصه: (ومن بني العنبر آل حديثة...)[٢] ولم يذكر من بني العنبر أهل بلد القارة سواهم ما يؤكد أنهم الأصل لأهل القارة، وهو من أهل بلد العطار وقريب عهد من أحداث القارة، ولا شك أنه على دراية بأهلها وأنسابهم.

٤- ذكر ابن عضيب[٣] في حوادث سنة ١١٠٠هـ (**جلوت آل حديثة وأهل سدير**)[٤] ولولا أنهم هم الأصل لأهل القارة لما جعل بقية أهل سدير تبعاً لهم، والشيخ ابن عضيب من أهل بلد الداخلة، وعلى مقربة من بلد القارة ومؤكد أنه يعلم من هم أهلها في زمنه، كيف لا؛ وقد أدرك أحداث نهاياتها!! وعلى هذا القول فآل بو حسين فرع من آل حديثة. (**ملحق رقم ١٣**).

٥- ما ذكره ابن عيسى في المجموع[٥] فقال وهو يتحدث عن بني عمرو بن تميم ما

---

(١) هو الشيخ الفرضي محمد بن علي بن سلوم بن عيسى بن سليمان بن خميس من آل محمد من الوهبة من بني تميم، ولد في العطار سنة ١١٦١هـ ونشأ في طلب العلم، ورحل إلى الأحساء ولازم الشيخ محمد بن فيروز ثم رحل إلى البصرة ثم سكن سوق الشيوخ وتوفي فيها سنة ١٢٤٦هـ، له العديد من المؤلفات والشروح.

(٢) نبذة في أنساب أهل نجد، ص١١٠، راشد بن عساكر.

(٣) الشيخ الفقيه الكبير والعالم الخبير عبدالله بن أحمد بن محمد بن عضيب الناصري التميمي، ولد في حدود سنة ١٠٧٠هـ في بلد الداخلة من بلدان سدير، وانتقل إلى أشيقر لطلب العلم، ثم انتقل إلى المذنب وبعدها إلى عنيزة بطلب من أهلها، وولي قضاء عنيزة سنة ١١١٠هـ وتوفي رحمه الله في شعبان سنة ١١٦١هـ. (علماء نجد خلال ثمانية قرون، ٤/٤١، الشيخ عبدالله البسام).

(٤) تاريخ مخطوط مختصر كتبه الشيخ ابن عضيب رحمه الله، وعرف باسمه.

(٥) مجموع ابن عيسى المخطوط، ص ٣٥.

نصه: (**فأولاد عمرو بن تميم العنبر بن عمرو منهم آل حديثة...**). ولم يذكر سواهم ولولا أن آل حديثة هم الأصل لأهل القارة لما اكتفى بهم عمن سواهم. (**ملحق رقم ١٤**).

٦- ما ذكره صاحب (**تحفة المشتاق**)[١] في حوادث سنة ١٠٨٧هـ ما نصه: (**في هذه السنة جلا مانع بن عثمان الحديثي التميمي هو وعشيرته آل حديثة أهل بلد القارة المعروفة في سدير، وقصد الأحساء بسبب الحروب التي بينهم وبين أهل سدير**).

فقد وصف آل حديثة بأنهم أهل بلد القارة المعروفة في سدير، ولو كان آل بو حسين هم الأصل لأهل بلد القارة لما وصفهم بذلك.

٧- هذه النسبة (لآل حديثة) لولا أنها ممتدة الشهرة إلى زمن قريب لما ظهر ذكرها في بعض المصادر الحديثة؛ ومنها كتاب (**الدليل إلى معرفة أنساب الأسر التميمية**)، **جمع وإعداد ماجد بن إبراهيم السنيدي**، عند ذكره العديد من أسر آل بو حسين نسبهم قائلاً: من آل بو حسين من آل حديثة من بني العنبر، وجعل آل بو حسين في كثير مما ذكر فرع من آل حديثة مقابل لآل هميلان آل حسين وآل مرشد أهل الحوطة والحلوة، فجعل الجد الجامع لهم هو: "حديثة"، فهو يقول على سبيل المثال لا الحصر: آل طليحان في حوطة سدير من آل شقير من آل بو حسين من آل حديثة من بني العنبر بن عمرو بن تميم، آل عثمان في تمير من آل بو حسين من آل حديثة من بني العنبر، آل عثمان في حوطة بني تميم من آل مرشد من آل حديثة من بني العنبر، آل قويفل في

(١) تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، ص١٣٤، عبدالله بن محمد البسام ت١٣٤٦هـ.

المذنب من الفداغمة من آل بو حسين من آل حديثة من بني العنبر، آل كليفيخ في حوطة بني تميم من آل حسين من آل حديثة من بني العنبر[١].

وهذا ما يؤكد أنها نسبة مشتهرة أيضاً والتخلي عنها لا يكون إلا بدليل حسي موثق.

القول الثالث: أن آل مانع هم الأصل الجامع لأسر أهل القارة، وأنهم هم أهل بلد القارة القدماء، وأن آل حديثة وآل بو حسين فرعان من فروع هذا الأصل، ومما يستدل به أهل هذا القول الآتي:

١- ما ذكره ابن عيسى نقلاً عن وثيقة تاريخية نقلها تتحدث عن أنساب بني تميم؛ وفيها: (**ومن بني العنبر آل حديثة وآل بو حسين أهل حوطة سدير**)[٢]. (**ملحق رقم ١٥**).

فذكر الفرعين كلاً على حدة ولم يدخلهما في بعضهما، ما يدل على أنهما أبناء عمومة؛ ينتميان إلى جد أعلى آخر.

٢- مما يستدل به أهل هذا القول أيضاً ما ذكره الشيخ أحمد المنقور في تاريخه في حوادث سنة ١١١١هـ؛ حيث يقول: (**وسطوا القعاسا الحوطة في رمضان وأخذ آل حديثة الحصون**)[٣]. وكان أخذ آل حديثة للحصون بمساعدة آل مدلج، وهذا يوضح أن آل حديثة وآل بو حسين فرعان يلتقيان في جدٍّ أعلى، فالقعاسا من آل بو حسين ولو كان آل بو حسين من آل حديثة لما أشار للقعاسا

(١) ص٩٠، ١٠٠، ١٠٢، ١٣١، ١٣٨.

(٢) المجموع المخطوط، ص١٧.

(٣) تاريخ المنقور، ص٧٤، تحقيق عبدالعزيز الخويطر.

بصفة مستقلة عن آل حديثة في حوادث هذه السنة، كما أنه لو كان آل حديثة من آل بو حسين لما تخلّى آل بو حسين عنهم في صراعهم مع آل تمّيم الخوالد على بلد الحصون، ولقاموا بنصرتهم كما نصروا آل شقير وأجلوا آل عبهول عن الحوطة -كما تمت الإشارة إليه سابقاً- وكذلك لو كان آل حديثة -وهم أمراء بلدة القارة- من آل بو حسين أو العكس؛ لما تركوا إمارة الحوطة يتصارع عليها الفروع الأخرى من آل بو حسين وذهبوا إلى الحصون يقاتلون آل تمّيم مع أنهم أحق بإمارة الحوطة -كما تقدمت الإشارة إليه- وهذا يرجح القول بأنهما فرعان من أهل القارة.

٣- تذكر المصادر التاريخية الصراعات المتعلقة بآل حديثة في شمالية وجنوبية القارة، كما تذكر الصراعات المتعلقة بآل بو حسين في بلد الحوطة القسم الثالث من بلد القارة، وكأن الأحداث تشير إلى أن أهل القارة -في نهاياتها- فرعان وكل فرع منفرد بسكنى ناحية منها، فآل بو حسين في الحوطة كما تدل عليه جميع الحوادث المتعلقة بهم في تلك الفترة، وآل حديثة في الجنوبية وشمالية القارة كما تدل عليه الحوادث التي تحدثت عنهم، ما يرجح أنهما فرعان يجمعهما جد أعلى.

وقد أشار لتحديد محلة آل حديثة من بلد القارة عثمان بن نحيط -كما مر معنا- وذلك أنه لما انتصر على آل تمّيم وملك الحصون، بعث بقصيدة يسترضي بها أخاه فايز الذي ذهب من الحصون مغاضبا لأخيه ونزل في صبحا، فأرسل إليه قصيدة(١) منها هذه الأبيات:

---

(١) الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص ص٥٤٣، سعد الصويان.

سـرها جنـوب مـن المسـمى الحصـون إلى
دار المنـاعير يـوم الـروع واعصـاة
مفضـا الجويفـا وبـين القـارتين علـى
جـزع الفقـي حـدها دار العرينـات[١]

٤- مما يستدل به أصحاب هذا القول -وهو دليل قوي جداً- أن جميع علماء بلد القارة من أهلها الأصليين -أيام عمارتها وازدهارها- الذين وصلتنا أسماؤهم كلهم لا ينتهون في انتسابهم إذا انتسبوا إلا إلى آل مانع، سواءٌ علماء آل حديثة أو غيرهم من أهل القارة، ومن هؤلاء العلماء:

- الشيخ أحمد بن محمد بن جمعة بن سيف بن أحمد بن مانع التميمي نسباً القاري بلداً، له تملكات على كتب عدة في الفقه[٢]. **(ملحق رقم ١٦)**.
- الشيخ محمد بن جمعة بن سيف بن أحمد بن مانع، له تملكات على عدة كتب، وله وقفية على كتبه هو وابنه الشيخ أحمد بن محمد بن جمعة جعلا الناظر عليها المصلح من أبناء خميس بن جمعة[٣]. **(ملحق رقم ١٧)**.

---

(١) لم يشر الشاعر إلى شعيب الأمالح الذي يسقي بلد الحوطة!! وهو من روافد وادي الفقي وأعلى من شعبة الجويفا التي تسقي الجنوبية، وإنما اقتصر بذكر منزل عشيرته آل حديثة في بلد القارة، وأن تحديدها يبدأ من مفضى الجويفا وأنها بين القارتين وأن حدها دار العرينات، وهذا فيه إشارة إلى أن بلد القارة قبل انقسامها كانت المنازل فيها مقسمة بحسب العشائر.

(٢) مكتبات الدولة السعودية ص٢١٠، حمد العنقري، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م؛ ونوادر المخطوطات ص٤١٠، أيمن الحنيحن، وسعد العبداللطيف، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٢هـ.

(٣) مكتبات الدولة السعودية ص١٠٥، حمد العنقري، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- الشيخ محمد بن غانم بن مهيزع بن منيع بن حديثة بن مانع له تملك على كتاب الفروع لابن مفلح عام ١٠١١هـ[١]. **(ملحق رقم ١٨)**.
- إمام جامع المجمعة الشيخ عبد الحميد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سلطان بن سيف بن مناع بن سيف بن أبي عيسى بن محمد بن ريس ابن جري بن مانع التميمي المانعي الشافعي المَجْمعي، كتب اسمه ونسبه في تملك له على مخطوطة كتاب (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي[٢]، وهو ابن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سلطان. **(ملحق رقم ١٩)**.

قال ابن عيسى: (**رأيت على ظهر المجلد الأول من شرح المصنف الفتوحي على المنتهى في بلد المجمعة عند الأخ محمد بن عبدالله بن ناصر ما صورته: في ملك عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سلطان، وتحته: ولد عبدالحميد بن عبدالله بن محمد ابن عبدالله في آخر يوم الخميس التاسع والعشرين من صفر سنة سبع وتسعين وألف، وولد أخوه أحمد بن عبدالله سابع جمادى الآخر ضحوة الجمعة سنة ست ومئة وألف، وولد أخوه محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله يوم الأربعاء تاسع وعشرين من ربيع الآخر سنة اثني عشر ومئة وألف، توفي عبدالله بن محمد بن عبدالله بن محمد بن سلطان عند طلوع الفجر في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة أربع عشرة ومئة وألف**، ثم قال -أي ابن عيسى-: **انظر وفاة أبيه الشيخ محمد ونسبه في الهامش**-وذكر نسب قاضي المجمعة محمد بن عبدالله بن أبي سلطان البدراني الدوسري (ت ١٠٩٩هـ)- ثم واصل القول: **ولد إبراهيم بن محمد بن**

---

(١) الفهرس المصور لمخطوطات مكتبة الرياض، (٤٣٩/١)، عبدالمحسن آل الشيخ.

(٢) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، الجزء الأول ص٤٠، تفسير القرآن وعلومه، الإتقان في علوم القرآن، عبدالله الجبوري.

عبدالله بن سلطان في رجب سنة إحدى وتسعين وألف، ولد عبدالوهاب بن محمد ابن عبدالله بن محمد في سابع ذي الحجة سنة ثلاث وثمانين وألف، ولد إبراهيم بن عبدالوهاب بن محمد ضحوة الجمعة سادس ذي القعدة ١١١٢هـ، والكتاب المذكور عليه ما صورته: في ملك عيال محمد بن شبانة). (ملحق رقم ٣٠).

وقد وهم الشيخ ابن عيسى —رحمه الله— حينما اعتقد أن الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سلطان؛ هو ابن لقاضي المجمعة الشيخ محمد بن عبدالله أبا سلطان بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن سليمان بن جمعان بن سلطان ابن صبيح بن جبر بن راجح بن خترش بن بدران بن زايد الدوسري، متوهماً أن أسرتي آل أبي سلطان وآل ابن سلطان أهل المجمعة أسرة واحدة، **والصواب أنهما أسرتان، وهذا الوهم مدفوع؛** فإن قاضي المجمعة ابن أبي سلطان البدراني المتوفى سنة ١٠٩٩هـ، ليس والداً للشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله ابن سلطان المتوفى سنة ١١١٤هـ، والد الشيخ عبدالحميد؛ **فإن الشيخ عبدالله ابن محمد —وهو من وجد إبراهيم بن عيسى تاريخ ولادات أبنائه على ظهر المجلد الأول من شرح المصنف الفتوحي على المنتهى** وهم: عبدالوهاب وولادته سنة ١٠٨٣هـ، وابراهيم وولادته سنة ١٠٩١هـ، وعبدالحميد وولادته سنة ١٠٩٧هـ، وأحمد وولادته سنة ١١٠٦هـ، ومحمد وولادته سنة ١١١٢هـ، وولد حفيده إبراهيم بن عبدالوهاب سنة ١١١٢هـ، وتوفي هو عام ١١١٤هـ- **تميمي الأصل؛** بينما الشيخ محمد بن عبدالله أبا سلطان قاضي المجمعة **بدراني دوسري.**

ولعل سبب هذا الوهم من المؤرخ ابن عيسى —رحمه الله- أنه لم يطلع على تملك الشيخ عبدالحميد على كتاب الإتقان؛ الذي أورد فيه سلسلة نسبه، ولو تسنى له ذلك لزال الالتباس.

ولعل الحوداث المتوالية التي وقعت بين أهل القارة كانت سبباً في انتقال بعض أهلها إلى ناحية المجمعة كآل ربيعة وآل محدث...، وقد يكون انتقال الشيخ عبدالله بن محمد ابن عبدالله بن سلطان -والد إمام جامع المجمعة الشيخ عبدالحميد- إلى المجمعة في تلك الفترة.

٥- إن الكثير من كبار السن، قبل أقل من ٢٥ عاماً تقريباً، إذا سئلوا عن أهل القارة القدماء، لا يذكرون إلا آل مانع أهلاً لها؛ فيقولون: "أهلها الأولين هم آل مانع"، وهذا ما كان يتردد على ألسنتهم كثيراً، وهو أيضاً ما ذكره الشيخ عبدالله بن محمد بن خميس (١٣٣٩هـ - ١٤٣٢هـ) في كتابه **(معجم اليمامة)**[١]، والنسابة الشيخ حمد الجاسر في كتابه **(جمهرة أنساب الأسر المتحضرة)**[٢]، فقد ذكرا أن أهل قارة سدير القدماء هم آل مانع، ولاشك أن هذا القول ليس من تلقاء أنفسهم وإنما كان ذلك نقلاً عمن له علم بأهلها منهم أو ممن حولهم، بل إن الانتساب لآل مانع هو مما كان يفتخر به أهل القارة إلى زمن قريب جداً، ولم يشتهر ذكر آل بو حسين عند العامة من أهل القارة؛ إلا بعد خروج الطبعة الأولى من كتاب **(معجم اليمامة)** وكتاب **(جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد)** وكتاب **(تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد)**، وانتشارها في أيدي الناس؛ ما جعل موجة اهتمام تظهر في الناس غير مسبوقة، بدأت بالسعي لمعرفة المزيد من أنسابها، والبحث من خلال وسائل شتى عن طريق الرواية، والوثائق، أو بمعرفة أقرب الأسر إليها، ومن ثم طغى اسم آل بو حسين على أكثر الأسر العنبرية من أهل القارة

---

(١) معجم اليمامة (٦٧/٢)، عبدالله بن خميس، حرف الصاد (صبحاء).

(٢) جمهرة أنساب الأسر المتحضرة ص٧١٥ باب الميم، حمد الجاسر، ط٢، دار اليمامة.

في سدير، ولا شك أن ذكر الشيخ حمد الجاسر في جمهرة أنساب الأسر المتحضرة لأسر عريقة من آل بو حسين كالقعاسا، وآل شقير، وهم من أقدم أسر حوطة سدير، ومشتهرٌ انتسابهم إلى آل بو حسين في أغلب المصادر النجدية؛ كان له دور في انتشار هذه النسبة وتثبيتها لدى أسر القارة، فبدأت تظهر بسببها وبقوة موجة مراسلة مجلة العرب، وعُملت المشجرات، ثم خرجت الطبعة الثانية من كتاب (جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد ١٤٠٩هـ)، فكان لبعض المشجرات[1] التي جعلها حمد الجاسر من مراجعه في في هذه الطبعة؛ دور في ترسيخ هذه النسبة.

٦- ومما يستدل به أصحاب هذا القول بأن آل مانع هو الأصل وهو الجد الجامع، ما جاء في بعض المشجرات كمشجرة نسب آل هبدان، فقد جاء فيها أنهم من آل حديثة من آل مانع من آل حماد من بني العنبر، وهي من المشجرات القديمة، وكذلك مشجرة نسب أسرة آل مفرج من أهل بلد تمير الصادرة في جمادى الأولى من عام ١٤٢٩هـ؛ فقد جاء فيها ما نصه: آل مفرج بن عبهول من آل بو حسين من آل مانع من آل حماد من بني العنبر ابن عمرو بن تميم، وكذلك ما جاء في مشجرة نسب آل غميز جاء فيها أنهم من الفداغم من آل بو حسين من آل حديثة من آل مانع من آل حماد من بني العنبر[2]، وكذا شجرة نسب آل مهيدب الصادرة عام ١٤١٢هـ؛ جاء فيها آل مهيدب من آل

---

(١) كمشجرة أسرة الخضيري، من إعداد الدكتور علي بن عبدالعزيز الخضيري، وهو أول عمل يجمع أسر أهل القارة في مشجرة واحدة، وهو عمل لم يسبقه إليه أحد من المؤرخين أو النسابين، يستحق الشكر عليه.

(٢) شجرة أسرة الغميز (التميمي)، ذكر معدها: أنه قام بتأسيسها في عام ١٤٠٥هـ، وحدثها ونفذها في محرم عام ١٤٢٩هـ سليمان بن عبدالرحمن بن خالد الغميز.

بو حسين من ذرية مانع...، فما جاء في هذه المشجرات يتوافق مع المشتهر لدى كبار السن في فترة سابقة من أن الانتساب لآل مانع هو الأصل، وهو الجد الجامع لبني العنبر أهل بلد القارة. **(ملحق رقم ٢١)**.

٧- ما جاء في كتاب (موروث الأجداد لأسرة الهبدان) أن آل هبدان من ذرية محدث العنبري العمري التميمي، وأنهم من آل حديثة، وأن آل حديثة يرجعون إلى آل مانع أهل قارة صبحا[١]، وقد ذكر مؤلفه أنه استقى معلوماته من كبار السن من أسرته.

كما جاءت هذه النسبة مكرورة في البيان الصادر من أسرة الهبدان في الجواب على مؤلف كتاب الوشي بخصوص ما يتعلق بنسبهم، ينفون فيه انتسابهم إلى آل جماز، ويبينون فيه خطأ المؤلف، وأن آل هبدان من آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم[٢].

٨- ممن يرى هذا القول -أيضاً- المؤلف نفسه في فترة سابقة؛ فقد ذكر حمد آل وهيب في كتابه (معجم أسر بني تميم) نقلاً عن عبدالعزيز بن محمد العبدالله -مؤلف كتاب الوشي المحبر- وعن الأخ عبدالرحمن بن محمد الطليحان -رحمه الله- عندما وافياه ببعض التفاصيل في نسب آل بو حسين فجاء في نهاية كلامهما ما نصه: **(ومعلوم أن الجميع من بالعنبر بن عمرو ويجمع آل بو حسين والحداثا جدهم مانع)**[٣]. وهذا فيه إشارة إلى أن الانتساب إلى آل مانع لا يزال مشتهراً بين المهتمين من أفراد تلك الأسر.

---

(١) موروث الأجداد لأسرة الهبدان ص٩ و١٢، جمع وإعداد عبدالعزيز بن ابرهيم العبدالله الهبدان.

(٢) بيان وتنويه من أسرة الهبدان من خلال تغريدة بتويتر في ٣ فبراير ٢٠١٥م.

(٣) معجم أسر بني تميم في الحديث والقديم، (٦٢٢/٢)، حمد الناصر آل وهيب.

هذه هي الأقوال في تحديد الأصل الجامع لأهل بلد القارة في سدير، وقد أوردتها لحاجة موضوع البحث إليها، والذي يترجح عندي من خلال المعطيات أن "مانع" هو الجد الأقدم لهذا البطن من بني العنبر، وأن آل مانع هم الأصل الجامع لأسر أهل القارة.

ثالثاً: تساهله في تاريخ وأنساب الأسر والعشائر:

الكثير من إيرادات المؤلف مستقاة من خلال استنتاجات شخصية، واستدلالات خاطئة؛ تؤكد فيما يظهر أن لدى المؤلف آراء لم يحسن استيعابها، فحاول بالنزعة التوفيقية –التي طبع عليها الكثير من الباحثين في الأنساب– إيجاد حل لها؛ لكنه لم يحسن؛ فجاءت آراؤه مرتبكة، وفوضوية، ومتعارضة أحياناً، وسبيلاً سهلاً إلى المخاصمة، وسيظهر ذلك للقارئ بجلاء في النقاط التالية:

١- منهج المؤلف في إثبات الأنساب:

- **ذكر المؤلف (٣٠٧/٢)**: المنهج الذي سار عليه في إثبات الأنساب، فقال: **(من منهجي في البحث فيما يتعلق بأنساب أسر آل بو حسين أهل القارة ومن تفرق منهم في البلدان النجدية، أما ما يتعلق بالأسر في بلد القارة وما حولها من بلدان سدير فأثبت ما استفاض واشتهر وتعارف عليه الناس ولم ينكروه، خاصة أهل الشأن).**

وهذا لا يكفي؛ فالمؤلف ضيَّق مجال بحثه، وحصر نفسه في إطار معين؛ حاول من خلاله انتقاء الآراء التي يراها أكثر ملاءمة لقناعاته، ثم إنه لم يتقيد بما ألزم نفسه به في قوله: **(فأثبت ما استفاض واشتهر وتعارف عليه الناس ولم ينكروه، خاصة أهل الشأن)** وإنما اكتفى كما ذكر في (٣٠٧/٢) بأن زار بعض كبار السن وأخذ أقوالهم ومن يعرفون من عشيرتهم، ثم عد أشخاصاً روى عنهم كلهم من أقاربه، ومن العوام البسطاء. ثم قال: **(فأثبت ما أثبتوه وتعارفوا عليه وما لا فلا)!!** فجعل كلام هؤلاء العوام هو العمدة في نسب غيرهم!! وهذا ليس منهجاً علمياً يقرر به الباحث الأنساب؛ فينفي ويثبت ويغيّر من خلاله، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١- إنَّ من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الإنسان ؛ فقد أحاطته بعناية فائقة وحفظت له حقوقه وضمنتها له، ومن تلك الحقوق، حق الإنسان بالحفاظ على نسبه، ولذا جعلت الشريعة هذا العلم الشريف للناس من أهم ما يمس ذواتهم وهويّاتهم ؛ وأوجبت عليهم رعايته وصيانته، ومن هذا المنطلق ؛ يجب على الباحث إعطاءه حقه من البحث والدراسة والتحقيق وفق أرقى المناهج البحثية العلمية والشرعية والأخلاقية، إلا أن المؤلف -هداه الله- لم يتبع المنهج العلمي، بل ولا المنهج الأخلاقي والشرعي في بحثه، ولم يتقيد بما قال ؛ وإنما خاض في أنساب الناس بالهوى والجهل، ولو تقيد بسؤال أهل الشأن عن أنفسهم كما زعم -فالناس مأمونون على أنسابهم وغيرهم ليس بمأمون- لما وقع في هذا التخبط والخلط الذي أثار أهل الشأن عليه.

٢- إن من يحصر إثبات أنساب قبيلة -جرى بين أسرها من الحروب والعداوات ما كان سبباً في تفرق جماعتهم، بل وفي تباغضهم أحياناً- في عدة أشخاص من العوام البسطاء[١]، وكلهم عدا شخص واحد -هو محمد بن عبدالله بن عزاز- من أقاربه والمحيطين به، فما أثبتوه أَثبَته، وما لم يثبتوه أو جهلوه فليس بثابت ؛ فقد أخطأ وضل السبيل الصحيح الذي يتطلبه منهج البحث العلمي، وهذا هو الجهل، بل هو اعتداء على حقوق الآخرين في أنسابهم التي أُمروا بصيانتها، ورعايتها، فالنسب حق أصيل للآدمي، لا يؤتمن عليه أحد أكثر

---

(١) جلُّ من نقل عنهم المؤلف هم من الأموات -رحمهم الله-، والمؤلف لم يضبط أقوالهم ؛ وكما قيل : العلم صيدٌ وقيده الكتابة، وقد رأيناه مارس التحريف في أقوال مؤرخين منشورة ومتداولة، فكيف بأقوال عوام قد غادروا الدنيا -رحمهم الله-؟! فقد يكون ما نقله عنهم ليس صحيحاً أو على الأقل ليس كما سمعه منهم.

منه ما لم يكن جاهلاً، **يقول الدكتور فائز بن موسى الحربي: إن الراوي العامي ليس حجة في إثبات الأنساب بسبب الجهل وبسبب التحيز وحب الذات، وفي ذلك يقول الشيخ حمد الجاسر موضحاً ضعف الثقة بالرواية العامية: (... وكل راوٍ يتحيز فيها إلى قبيلته أو قبيلة يميل إليها، وقد يلصق بمن لا يحب الصفات غير المحبوبة... إلخ)**[١].

وإضافة إلى ما ذكراه يمكن القول: بأن الراوي من العامة يستسهل الاختلاق ونسج الحكايات، والانتساب لآباء لا يمت لهم بصلة، وتقريب من يحب، وإبعاد من يبغض، وينقل الأخبار بلا تحقيق، ويتساهل في النفي والإثبات والطعن ويسوّغ ذلك تحت أي ذريعة؛ وهذا مشاهد، والقاعدة الشرعية تؤكد أن الثابت لا ينفى، وإن الشريعة تتشوف لاتصال النسب وإلحاق الأنساب، وتُحرم الطعن، ولذا لا يصلح أن يكتب في الأنساب إلا من كان عالماً فيها، فقيهاً بأحكامها، ورعاً تقياً تمنعه التقوى من الاعتداء والعبث، وكذلك لا يؤخذ علم الأنساب أو ينقل إلا عمن كانت هذه صفته، ولذلك فأقوال العوام يستأنس بها؛ ولكن لا يعوّل عليها دون تدقيق وتحقيق.

٣- هؤلاء الأشخاص الذين جعلهم عمدته في الرواية وهم: محمد بن عبدالعزيز الطليحان، وعبدالمحسن الحسين، وإبراهيم بن علي الحسين -رحمهم الله-، ومحمد بن عبدالله العزاز، وكل من ذكر، <u>فاعتمد رواياتهم؛ فما أثبتوه أثبته، وما لا فلا، كما يقول!! ليسوا هم أصحاب الشأن في أنساب غيرهم!!</u> وهم وإن كانوا في أنفسهم أناس فضلاء، لكنهم ليسوا من أهل

---

(١) ظاهرة التأليف في القبائل والأنساب الأسباب والضوابط المطلوبة، ص٣٦، فايز بن موسى البدراني الحربي، مطابع الحميضي.

العلم والرواية، ولا من أهل الأخبار المعروفين، وليسوا ممن اشتهر بعلم النسب، ولا تعرف أحاديثهم إلا بين أقاربهم ومجالسيهم، وهم من بسطاء الناس وعوامّهم، وليسوا بمأمونين من الجهل والزلل والتحيز.

ولا شك أن اقتصار المؤلف على هذا القدر الذي ذكره، وجعله مصدراً للتوثيق ناقص وغير مقبول، وهو دليل تساهل المؤلف وضَعف احتياطه لأنساب الآخرين.

وكان عليه -حتى يستبرئ لدينه وعرضه- أن يوسع دائرة بحثه، ويجمع بين الجانبين العملي والنظري، وأن يجعل خطته وفق منهجية علمية واضحة؛ فكان عليه أن يجعل لخطته أكثر من مصدر، وأن يضبطها بضوابط تمنعه من الخطأ والزلل، وأن يعمل على جمع المعلومات من مصادرها الموثوقة، ومن ثم تدوينها وتحليلها واستخلاص النتائج بأسلوب منظم؛ للوصول إلى النتائج التي تهم القارئ وتمس موضوع الكتاب، وعلى سبيل المثال:

أ- كان عليه استعراض كتب الأنساب التي سبقته، وحصر ما فيها من المعلومات التي تخص نسب القبيلة (موضوع الكتاب)، والأسر المنتمية لها، وتدوين الملحوظات عليها ومناقشة الآراء المخالفة وفق منهج علمي.

ب- الرجوع إلى كتب التاريخ المحلي، واستخلاص وجمع ما يخص القبيلة منها.

ت- تتبع مشجرات الأسر المنتمية لهذه القبيلة؛ وجمع ما يمكن جمعه منها؛ للاستفادة منها بعد مراجعتها مع أصحابها.

ث- الرجوع إلى الباحثين والمهتمين من أبناء هذه الأسر، وتبادل المعلومات والملحوظات معهم، وعمل دائرة تنسيق فيما بينهم.

ج- البحث عن الوثائق التاريخية ودراستها، واستجلاء غوامضها، وتوثيقها سنداً

ومتناً، وتقرير كيفية التعامل معها عند أخذ المعلومات منها، ثم اعتمادها مصادر بمنهج علمي وشرعي.

ح- العناية بالنصوص التاريخية دراسة وتحقيقاً، واستقصاء الحوادث التاريخية عند تقديمها للبحث، والاستهداء بالدليل عند الاختلاف.

خ- الاستعانة بأهل المعرفة والرواية من الأسر نفسها، وعدم الاستغناء ببعضهم عن بعض.

د- أخذ المعلومة عن نسب الأسر من أنفسهم، فهم أصحاب الشأن، ولا يرجع إلى غيرهم إلا عند عدم توافر المعلومة أو نقصها عندهم.

ذ- استخدام أسلوب الترجيح، وعدم القطع عند الرغبة في ترجيح قول على قول، وذلك لأن علم النسب -بمجمله- علم ظني الثبوت.

ر- عدم التدخل في أنساب الآخرين؛ كإدخال أحد في نسب لم ينتسب إليه من قبل، أو إخراجه منه إلا بدليل قطعي لا يقبل الاحتمال أو الظن أو الإثارة، ومراعاة الضوابط الشرعية في هذه المسائل الاجتماعية الخطرة وذات الحساسية.

ز- التحقق والتحرز عند النقل من العامة، فمن أُسُس البحث في هذا المجال، إدراك أن العوام وأشباه العوام هم أسرع من يتجرأ ويجرد الناس من أنسابهم بالطعن أو النفي، وهم أكثر من يخلط بين الأشخاص والقبائل المتشابهة في الأسماء فيدخلون بعضها في بعض بلا دليل، بل قد يكذبون ويلصقون أنسابهم ببيوتات الأشراف من العرب أو ينتسبون إلى أسماء تاريخية مشهورة وينسجون حول أكاذيبهم الأساطير والأشعار أحياناً.

س- مراعاة الجانب التوثيقي في منطقة نجد؛ وإدراك أن القلة القليلة من الحاضرة في نجد في الزمن الماضي من يعرف القراءة والكتابة، وهم في البادية أقل، وأن الكتابة اقتصرت عندهم على الضروريات الاجتماعية؛ من مبايعات ووصايا وأقلهم من اعتنى بنسخ الكتب الدينية، وأما الكتابة في التاريخ والأنساب فالعناية بها عندهم من الترف العلمي، ولذلك لا يأخذ الحماس الباحث لاستجلاء كل الضبابيات التي تواجهه.

ش- مراعاة الجانب الشرعي عند الكتابة في هذا العلم؛ فالقاعدة الشرعية تؤكد أن النسب الثابت سواء كان خاصاُ (أبوياً) أو عاماً (عائلياً أو قبلياً) لا يجوز نفيه مطلقاً، فإن الشريعة تتشوّف إلى إلحاق الأنساب واتصالها بكل وسيلة صحيحة؛ بخلاف نفيها فإنه لا يقبل بأي تعليل؛ إلا في حالة واحدة وهي النفي الخاص بالنسب المباشر، ولا يقبل إلا في مجلس القضاء؛ بأربعة شهود أو باللعان.

ص- بما أن الموضوع يمس تاريخ وأنساب قبيلة بعينها؛ فإن من اللوازم بعد تحديد موضوع البحث؛ وقبل وضع خطته المنهجية قيد التنفيذ، أن يعمل قراءة استطلاعية يتحسس من خلالها المشكلات، ويقيس حجمها، ويفترض الحلول لها، ويختبر مدى نجاحها، ثم يشرع في وضع خطته وتنفيذها وفق رؤية واضحة المعالم مكتملة المطالب.

هذه بعض الأسس والضوابط التي لا يستغني عنها الراغب في التأليف والكتابة عن الأنساب؛ والتي يمكن من خلالها الوصول إلى المعلومة الصحيحة وتثبيتها ومناقشة ما يستحق منها المناقشة والتحقيق.

٢- العشائر التميمية في سدير:

١- قال المؤلف (٢/٢٠٧): تحت ما سماه أباطيل ومختلقات: **(أن المتسبين إلى بني تميم منذ القدم في منطقة سدير ينقسمون إلى ثلاثة فروع رئيسية هي: المزاريع والمنيعات وأهل القارة).**

والصحيح أن هناك عدة عشائر تميمية قديمة في إقليم سدير تجاهل المؤلف ذكرها، فقد تجاهل قبيلة النواصر في الداخلة، وهذه من هفواته!! وإلا فقبيلة النواصر التميمية في سدير لا يمكن تجاهلها أو إغفالها، فالداخلة من بلدان النواصر منذ القدم، ولم يُذكر أنهم طارئون عليها، كما تجاهل عشيرة المناقير المعروفة في حوطة سدير من مئات السنين، والتي تعتبر من أهل الإقليم القدماء، ولم تذكر المصادر أنها طارئة على هذا الوادي.

٢- ادعى المؤلف (٢/ ٢٠٩): **أن آل بو حسين يطلق عليهم أهل سدير بني العنبر منذ القديم، وأنه لا ينتسب إلى بني العنبر غيرهم في هذا الوادي (وادي الفقي) ولا خارجه.**

وهذا غير صحيح كما تقدم توضيحه؛ وقد عدد الدكتور عبدالعزيز الفريح في كتابه (نسب آل سلمي) -كما سيأتي- بطون بني العنبر؛ فعدّ المزاريع والحمران من بني العنبر، والمؤلف قد جعل كتاب الدكتور عبدالعزيز الفريح من مراجعه، ولم يناقش هذا القول!!

٣- العبث في تاريخ ونسب المزاريع:

تجرأ المؤلف بلا احتشام ولا روية؛ وتحدث عن تاريخ ونسب عشيرة المزاريع بطريقة فارق فيها الحقيقة وخالف فيها المنهج الذي اختطه لنفسه، وسيتضح ذلك في النقاط التالية:

١- قال المؤلف (٢/٢٠٧) عن المزاريع: **(وقد انتقلوا إلى الروضة كما تقول الروايات المستفيضة من بلد الداخلة المعروفة)!!**

وهذا غير صحيح؛ والمؤلف لم يكن في هذا صادقاً ولا موضوعياً، وقوله: كما تقول الروايات المستفيضة كذب!! بل هو خلاف الحقيقة، إذ المستفيض والمشتهر أن مزروعاً قدم من بلدة قفار؛ إلى هذا الموضع في سدير، واختطه وتداوله هو وذريته إلى اليوم، هذا هو المستفيض والمشتهر، عند المؤرخين والرواة في المنطقة، وهو الثابت عند المزاريع أنفسهم، وعند عامة أهل سدير ممن لهم اهتمام ولو يسير بالتاريخ والأنساب.

٢- ثم قال (٢/٢٠٧): **(ومزروع، هو مزروع بن حمرون)!! وقال في حاشية(٢/٢١٥): (والمعروف المستفيض أن مزروع هو مزروع بن حمرون)!!**

الحديث في الأنساب يحتاج إلى ذوي المعرفة الناضجة، التي يصاحبها قدر من المنطق العقلي، ومن العلم الشرعي والتقوى؛ حتى تُؤَمِّن صاحبها من الزلل والانزلاق في هاوية العدوان والإثم.

وقول المؤلف: (ومزروع، هو مزروع بن حمرون وأن هذا هو المعروف والمستفيض) هو في حقيقته كذب واعتداء على نسب المزاريع بغير دليل، وإنما بمجرد الظن الفاسد أو دواعي الهوى، وهو قول مردود منطقياً وتاريخياً، وبيان ذلك كما يلي:

١- إن مزروعاً -كما هو معروف عند المؤرخين- هو: مزروع بن رفيع بن حميد ابن حماد قولاً واحداً، وهذا هو المستفيض، والموثق في جميع المصادر التاريخية النجدية، والتي يزعم المؤلف أنه عُبث بها من غير دليل، وهذا هو الموجود في مشجرات أسر المزاريع كافة؛ ولا شك أن المزاريع أعلم بأنسابهم ومؤتمنون عليها، بينما غيرهم ليس بمؤتمن إذا خالفهم.

٢- لا يوجد مصدر تاريخي يذكر أن "مزروع" الذي ينتمي إليه المزاريع هو مزروع ابن حمرون، بل كل المصادر تجمع على أن مزروع هو ابن رفيع بن حميد بن حماد بلا خلاف.

٣- مَن مزروع بن حمرون هذا؟! المؤلف مطالب بإثبات وجود شخص اسمه مزروع بن حمرون من خلال الوثائق والمصادر التاريخية، وتحديد هويّته وعصره إن كان وجوده حقاً، ثم إثبات علاقته بالمزاريع أهل الروضة -ذرية مزروع بن رفيع بن حميد بن حماد-، وإلا سيكون الأمر دعوى باطلة، واعتداء وتجنٍّ بلا دليل، وقول بلا علم.

٤- هل من العقل والمنطق والشرع؛ أن يصرف نسب مستفيض ومشتهر، ومدوّن في الوثائق والكتب إلى نسب آخر مجهول وغير معروف بهذه السهولة، بلا أدلة ولا بيّنات؟!!

٥- ذكر المؤلف بأن منهجه في إثبات الأنساب؛ إثبات ما أستفاض وأشتهر وتعارف عليه الناس ولم ينكروه، خاصة أهل الشأن.

وهنا تساؤلات: الاستفاضة: تعني أن الخبر شاع وانتشر وذاع بحيث لا يخفى كما أشير إليه سابقاً.

والسؤل هو: أيهما الذي شاع وانتشر وذاع حتى لم يعد يخفى، هذا النسب الذي اخترعه المؤلف: مزروع بن حمرون، أم مزروع بن رفيع بن حميد...؟!

والسؤال الآخر: أيهما أكثر شهرة هذا النسب الذي اخترعه "مزروع بن حمرون"، أم النسب الموثق في جميع المصادر التاريخية والمجمع عليه لدى عشيرة المزاريع: مزروع بن رفيع...؟!

والسؤال الثالث: إن عشيرة المزاريع والباحثين منهم على الخصوص هم أهل الشأن في معرفة نسبهم، فهل المؤلف التزم بإثبات ما تعارفوا عليه ولم ينكروه؟!!

٣- قال المؤلف (٢٠٨/٢): **(خرج المزاريع من الداخلة ونزلوا وسط الوادي في مسيل أهل القارة بعد ضعف أهل القارة وتشتتهم)**، ثم قال في الحاشية رقم (٢) من (٢٠٨/٢): **(ويستحيل عقلاً أن يترك المزاريع وسط الوادي**-يقصد حينما كانوا في بلد الداخلة -كما يزعم-**ويسكنوا في أحد الشعاب الفرعية رغبة منهم)**. ثم قال في (٢٠٨/٢): **(بنى رميزان السد بمساعدة الشريف حيث أمده بجنده كما تقول الروايات...)**!! ثم قال في نفس الصفحة: **(عندما بنى رميزان السد كان الغرض الأساس منه تحويل مجرى الوادي لسقي نخيلهم في الداخلة ومن أعظم الأدلة على ذلك أن أول أملاك الداخلة مما يلي الروضة ويسمى الربع هو ملك لآل فوزان من آل بو سعيد)**.

مشكلة المؤلف أنه لا يتعاطى مع الواقع بمنطق علمي، ولذلك لم يحسن التعامل مع الملابسات التاريخية، ويمكن الاستدراك عليه بما يلي:

١- لا أدري لـمَ يقول المؤلف: "**ويستحيل عقلاً أن يترك المزاريع وسط الوادي ويسكنوا في أحد الشعاب الفرعية رغبة منهم**"!! ألهذا الحد يزدري الآخرين؟!! ويصفهم -على افتراض صحة قوله- وكأنهم قابعون في هذا المكان؛ مفروض عليهم قسراً عدم تجاوزه!!

٢- **هل كان بقوله (٢٠٨/٢): بنى رميزان السد بمساعدة الشريف...!!** يريد أن يقول: بأن المزاريع ما كان لهم أن يقوموا ببناء السد بقدرتهم لولا دعم الشريف ومساعدته[1]؟! وهل يعتقد أن في بناء سد السبعين لرفع مستوى

(١) وهنا تساؤل ظريف: المؤلف تحدث عن تحدٍ صعب واجهه الشريف مع شقير... فأين كان شقير عند=

الماء ؛ كي يسقي نخيل بلد الروضة لو تم بدون دعم الشريف مراغمة وإهانة لمن هم أسفل بلد الروضة من قرى وادي الفقء كآل بو حسين أهل حوطة سدير مثلاً...؟! علماً أن التاريخ لا يشير إلى وجود عداء أو تنافس تاريخي بين المزاريع وأهل القارة !! ولا أن قوة المزاريع ظهرت كمنافس بعد نهاية بلد القارة وتفرق أهلها!! بل إن رميزان الذي بنى السد كان فترة في جوار آل حديثة أمراء القارة[1]!! فلِمَ يريد المؤلف أن يوهم القارئ بأنه ظهر شيء من المنافسة والتمرد من المزاريع على "بلد القارة" لم يكن موجوداً من قبل؟!! وأن بناء هذا السد ما كان ليحققه المزاريع وحدهم لولا تدخل الشريف؟!! مع أن بناء هذا السد ليس فيه تميّز للمزاريع ، ولا إهانة لأهل القارة أو غيرهم ، ويوجد في مجرى وادي الفقء عدة حواجز مائية مماثلة ؛ أُنشئت لنفس الغرض -رفع مستوى الماء- !!

= بناء هذا السد!! هذا الرجل الذي أعجز الشريف حتى ولّى عنه منهزماً -كما يزعم المؤلف (٢/٢٠٨/٣٦٩)- لِم لم يمنع بناء السد، أو على الأقل يهدمه ويسويه أرضاً بعد رحيل الشريف ؛ لو كان بناؤه حدثاً كبيراً شكل تحدٍ بين أهل الروضة وقرى وادي سدير؟!!.. لم آتِ بهذا الاستفهام تقليلاً من قيمة "شقير" التاريخية في حوطة سدير ؛ فهو رمز من رموزها ، وإنما لتوضيح القدر الذي تكشفه الحقيقة من تناقض بين الواقع وأساطير العوام ؛ رداً على قوله : "ويستحيل عقلاً أن يترك المزاريع وسط الوادي ويسكنوا في أحد الشعاب الفرعية رغبة منهم"!!، وأن رميزان بنى السد بمساعدة الشريف حيث أمده بجنده كما تقول الروايات....، وإلا فالحقيقة أنه لم يكن ثمة خلاف أو حرب بين أهل سدير وأهل الروضة بسببه ، والوقعة التي جرت عند بناء السبعين وذكرها رميزان ؛ بيّن رشيدان في قصائده بأنها كانت بين أهل الروضة أنفسهم.

(١) كما جاء في تاريخ الفاخري، ص١١٤ ، تحقيق الدكتور عبدالله الشبل، طبعة المئوية ١٤١٩هـ، في حوادث سنة ١١١٦هـ بأنه : سطا آل ابن خميس أهل جلاجل في بلد الجنوبية فاعترض ماضي رئيس الروضة فزعتهم وقتل منهم عامر بن مبارك.

خفــف الــوطء مــا أظــن أديــم الأرض إلا مــــن هــــذه الأجســـادِ
وقبـــيح بنـــا وإن قَـــدُمَ العهـــد هـــــوان الآبـــــاءِ والأجـــــدادِ
ســـر إن اســـطعت في الهـــواء رويـــداً لا اختيـــالاً علـــى رفـــات العبـــادِ

٤- قال (٢٠٨/٢): **(إن هذا السد بني ليسقي بلد الداخلة)!!**

وهو بذلك يشير إلى أن سد السبعين لا يسقي الروضة، وهذا غير صحيح!! والصحيح أن السيل الذي يحجزه سد السبعين في روضة سدير ينقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

وضيمة غصيبة، ووضيمة أم السحابل، والوضيمة الوسطى؛ هذه الوضائم الثلاث تسقي أملاك أهل بلد الروضة، والرابعة وضيمة الداخلة تسقي بلد الداخلة، وهذا التقسيم الذي تم قبل أكثر من ٣٨٠ سنة؛ لا بد وأنه كان باتفاق بين أهل هاتين البلدتين المتجاورتين وقت بناء السد، فكلاهما من حيث الموقع الجغرافي مرتفع عن مستوى وادي الفقء، وتحتاج لمثل هذا السد، لرفع مستوى الماء كي يسقيها.

٥- قال (٢٠٨/٢): **(ومن أعظم الأدلة على ذلك** -أي أن السد بني ليسقي بلد الداخلة- **أن أول أملاك الداخلة مما يلي الروضة ويسمى الربع هو ملك لآل فوزان من آل بو سعيد)**.

عدم استقصاء جوانب البحث يعد مشكلة عند المؤلف، ولذلك يقع في الجهل، وتكثر الأقوال المحسوبة عليه بغير علم؛ ومنها هذا القول؛ الذي حاول فيه إيهام القارئ وتجهيله -ليقنعه بصحة دعواه أن بلد المزاريع الأصل هو الداخلة- حينما قال: إن ملك الفوزان المسمى بالربع في الداخلة وليس في الروضة، وهذا غير صحيح؛ وتوضيح ذلك كما يلي:

١- إن وثيقة تقسيم ملك الفارس والفوزان في ربع آل بو سعيد تنص صراحة على

أن هذا الملك في الروضة وليس في الداخلة، فقد جاء فيها: "**بسم الله الرحمن الرحيم، وجه سطره وتحريره هو أن آل فارس محمد وعبدالله وأولاد أخيهم فارس علي وفوزان وشما قد تقاسموا عقارهم الذي في ربع آل بو سعيد في الروضة...الخ**"، وهذه الوثيقة كتبت بخط القاضي الشيخ حمد بن غنام[1] -رحمه الله-. (**ملحق رقم ٢٢**).

٢- سبقت الإشارة إلى أن السيل الذي يحجزه سد السبعين في روضة سدير ينقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

وضيمة غصيبة، ووضيمة أم السحابل، والوضيمة الوسطى؛ هذه الوضائم الثلاث تسقي أملاك اهل الروضة، والرابعة وضيمة الداخلة تسقي بلد الداخلة، هذا تقسيم سيل سد السبعين، ونصيب ربع آل بو سعيد من هذا السيل يأتيه من الوضيمة المسماة بالوسطى، وهي من الماء الذي يخص الروضة من هذا السد[2].

٣- الحد الذي يفصل بين بلد الروضة وبلد الداخلة "سوق أبا القصب" ويمتد من الغرب إلى الشرق فاصلاً أملاك أهل الروضة عن أملاك أهل الداخلة وكذلك "ضلع المنشع"، وملك الفوزان الذي ذكره المؤلف يقع في ربع آل بو سعيد،

---

(١) جاء في تاريخ ابن غنام ما نصه: وفي سنة ١١٧٠هـ... وحين وصلوا سدير أرسل عبدالعزيز إلى قضاتها، وهم: حمد بن غنام، وإبراهيم المنقور، وابن عضيب، وطلب منهم أن يرحلوا معه ليقدموا على الشيخ محمد بن عبدالوهاب ويقرؤوا عليه ويأخذوا عنه. (تاريخ نجد ص١١٣، للشيخ الإمام حسين بن غنام، حرره وحققه الدكتور ناصر الدين الأسد، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

(٢) حدثني بهذا التقسيم، وأوقفني عليه الأخ العزيز ساكن بلد الروضة الشاعر المعروف محمد ابن عبدالرحمن بن فارس الفارس.

وهو يقع مع بقية أملاك الروضة جنوباً عن سوق أبا القصب وعن ضلع المنشع ؛ بينما أملاك بلد الداخلة تقع شمالاً عنهما[1] .

٦- قال المؤلف في (٢/٢٠٨) : **(وهذا الأمر أعني كون الداخلة بلد المزاريع الأصلي كما تجمع عليه الروايات الشفوية)!!**

قوله : إن الداخلة بلد المزاريع الأصلي كما تجمع عليه الروايات الشفوية ، غير صحيح ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

١- إن الإجماع يعني أن الروايات الشفوية متفقة على هذا الأمر ولا يوجد لها مخالف ، وهذا غير صحيح ، بل إن الروايات الشفوية التي يمكن أن توصف بالإجماع تقول : إن (قفار) هي البلد الأصل للمزاريع قبل قدومهم إلى روضة سدير وعمرانهم لها.

٢- تجمع الروايات الشفوية على أن الداخلة بلد لعشيرة النواصر وليست بلداً للمزاريع ، وهذا هو المعروف والمستفيض ، وهو ما تتفق وتجمع عليه الروايات والواقع.

٣- على افتراض صحة زعمه بأن الروايات الشفوية تجمع على أن الداخلة بلد المزاريع الأصل ؛ فهل الروايات الشفوية مقدمة على الروايات التاريخية الأقدم التي وثقها مؤرخو نجد؟! وهل هي مقدمة على روايات المزاريع أنفسهم التي تُجمع على أن مزروعاً قدم من قفار؟!

---

(١) ثم لو افترضنا جدلاً سكنى أحد فروع المزاريع في الداخلة ؛ هل يلزم من هذا تغيير نسبهم ؛ وتاريخ مقدمهم من قفار إلى سدير ، وعمرانهم لبلد الروضة ؛ تبعاً لسكنى هذا الفرع وجرّه على جميع فروعهم؟!! إن من المعلوم لدى الباحثين وغيرهم تنقل القبائل والأسر من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى أخرى ومع ذلك حافظوا على نسبهم ولم يغيّروه ، ولم يذكر أن أحداً من الباحثين شكك في نسب قبيلة أو أسرة تبعاً لتغيّر سكناهم.

٤- أين هذه الروايات الشفوية التي خالف بها المؤلف الثابت والموثق من نسب المزاريع وأنهم قدموا من قفار؟! هذه الروايات التي يصفها مرة بالإجماع ومرة بالاستفاضة؟! لِمَ لم يورد نماذج منها صالحة للاستشهاد في كتابه؛ ليعلم القارئ حجم هذا الإجماع، وهذه الاستفاضة، ومقدار قيمتها العلمية والتاريخية؟!

٥- إن إجماع الروايات الشفوية على هذا القول يعني أنه لا يوجد له مخالف -كما أشير إليه آنفاً-، وهذا ما لم يتحقق في هذه المسألة، ولذلك نستطيع القول بأن المؤلف في وصفه الروايات بالمجمع عليها مرة، وبالمستفيضة مرة أخرى لم يكن صادقاً ولا مصيباً، وقد أخطأ معنى الإجماع والاستفاضة، والحقيقة أن ما تمسك به المؤلف حول نسب المزاريع ومنزلهم الأصل؛ هو قول غير معروف، ونشاز لم يسبق إليه، ووصف المؤلف له بالمستفيض والمجمع عليه في المنطقة ليس صحيحاً، بل هو خلاف الصحيح والواقع.

٧- ثم قال (٢/٢٠٨): **(فإن الروايات التاريخية تؤكده أيضاً** - أي القول بأن الداخلة هي بلد المزاريع الأصل وليس بلدة قفار- **قال الفاخري في أحداث سنة ١١١١هـ: (وملك آل راجح ربع آل أبي هلال، وذلك أنه سار فوزان بن ماضي بآل مدلج وتوابعهم وقضب مديّنة الداخلة، واستخرجوا آل أبي هلال من منزلتهم وقتلوا منهم هم وماضي ابن جاسر، وركدوا له الولاية، ودمروا منزلة آل أبي هلال).**

المؤلف هنا أيضاً يريد أن يثبت بأن منزلة آل أبو هلال كانت في مديّنة الداخلة وليست في الروضة؛ ليوهم القارئ بصحة مزاعمه؛ بأن الداخلة بلد المزاريع الأصل!! والحقيقة أن اختياره لرواية الفاخري، الأقل تفصيلاً، فيه تلبيس على

القارئ، فهو بهذا يتعمد تجهيل القارئ والتلبيس عليه؛ لأنه يريد أن يقنعه فقط بصحة ما يدّعيه بعيداً عن المنهج الاستقصائي العلمي، ولذلك يتعلق بأي رواية ممكن أن توهم القارئ أن دعواه صحيحة، والصواب أن ربع آل بو هلال في الروضة وليس في الداخلة، والذي جرى أن آل مدلج في مسيرهم إلى الروضة نزلوا مُديّنة الداخلة وعسكروا فيها، ومنها انطلقوا إلى الروضة وأخرجوا آل أبو هلال من رُبعهم في روضة سدير، وبيان ذلك عند ابن بشر جلياً، حيث يقول ما نصه: **(وفي سنة ١١١١هـ وفيها ملك آل أبي راجح الربع المعروف في روضة سدير وهو لآل أبي هلال وذلك أنه سار إليهم فوزان بن زامل بأهل التويم ونزلوا مديّنة الداخلة واستخرجوا آل أبي هلال من منزلتهم في الروضة وقتلوا منهم رجالاً ودمروا منزلتهم وساعدهم على ذلك رئيس الروضة ماضي ابن جاسر وصار والياً فيها)**[1].

ونص ابن بشر واضح، ولا يحتاج لمزيد إيضاح، ولكن المؤلف -هداه الله- يريد فقط تثبيت صحة دعواه بأن الداخلة منزل المزاريع الأصل، بالرواية التي يمكن توظيفها لمصلحته، ولذلك حاول إيهام القارئ والتلبيس عليه؛ ولم يستقصِ الروايات، والاستقصاء حق للقارئ على المؤلفين، والتقصير فيه مع الإمكان ضعف في الأمانة، وخلل في البحث، وخلاف المنهج العلمي.

٨- ثم يقول (٢/٢٠٧): **(ومن خلال تجوالي في وادي الفقي تبين لي بما لا يدع مجالاً للشك أن المزاريع خرجوا من الداخلة).**

لا أدري لم هذا الإصرار من المؤلف على العبث بتاريخ المزاريع؟!! والحقيقة أن

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (٢/٣٤٩) حوادث ١١١١هـ، عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، دارة الملك عبدالعزيز، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

المؤلف هنا أيضاً لم يكن واقعياً ولا موضوعياً، وهذه من غرائبه، وهي نتاج الغرور المعرفي!! وإلا فهل بمجرد التجوال يصح أن يقطع حكماً يغيّر به تاريخ الآخرين وأنسابهم؟!

والسؤال!! هل هو متخصص في التاريخ والآثار؟! الذي نعرفه من خلال تعريفه بنفسه على غلاف كتابه أنه ليس متخصصاً، ثم هل صَاحَبه أثناء تجواله فريق متخصص في هذا المجال؟! إن التجوال الذي يمكن من خلاله الحكم على قبيلة ما، وتغيير تاريخها ونسبها بناءً على نتائجه يحتاج إلى فريق عمل، يتضمن خبراء ومتخصصين في التاريخ والآثار، وليته إن كان تحقق له ذلك أخبر عن صفة هذا الفريق الذي صاحبه، وأظهر حقيقة ما وجدوه أثناء البحث من دلائل وآثار ووثائق يمكن الاعتماد على نتائجها في توثيق الأمر الذي تبين له، وأصبح يقيناً لا يدع مجالاً للشك كما يدّعي!!

إن هذا -مع فائق احترامي للمؤلف والقارئ- جنوح لا يقبله منطق البحث، وهو حكم من المؤلف لا يقول به من له دراية بكيفية تنظيم الرحلات الكشفية العلمية والبحثية وعملها، وطرق الاستدلال بها على التاريخ.

وهذا القول منه ليس نتاج جهل المؤلف بقدر ما هو نتاج الإعتداد بالرأي الذي أوقعه في مثل هذا التطرف وانزلق به في مثل هذه الأخطاء التي لم يسبق إليها!!

وإلا منذ متى كان مجرد التجوال دليلاً تنسف به الأنساب والتواريخ؟! فهذه قد تغفر لو صدرت من إنسان عادي من دهماء الناس، ولكن لا يصح أن تصدر من دكتور وأكاديمي يفترض أنه على دراية بآلة البحث والمنهج العلمي.

٩- ذكر المؤلف في الحاشية رقم (١) في (٢٠٨/٢) **أن خروج المزاريع من الداخلة إلى مقرهم الجديد هو محل اجماع العارفين بالتاريخ من أهل المنطقة!!**

يا ترى من هؤلاء العارفون بالتاريخ من أهل المنطقة؟!! وأين نجد أقوالهم التي تدل على هذا الإجماع؟! ليته ذكر أسماءهم ونماذج من أقوالهم؛ أليس من حق القارئ معرفة هؤلاء المجمعين، وحجمهم المعرفي، وحقيقة هذا الإجماع ومدى قيمته العلمية؟!

عموماً، هذا الادعاء من المؤلف غير صحيح، بل الصحيح أن المؤرخين والرواة المعروفين من أهل سدير كابن لعبون، وابن سلوم، والفاخري، وابن بشر، وعثمان بن منصور، وعبدالرحمن التويجري، والعنقري، ومحمد بن يحيى، والحقيل، وغيرهم من الباحثين والمتخصصين في التاريخ والأنساب، وحتى أهل الاهتمام من عامة أهل سدير يتفق إجماعهم على أن مقدم المزاريع كان من قفار.

١٠- ثم قال في نفس الحاشية (٢٠٨/٢): **(وانظر مقدمة الأستاذ أحمد الدامغ في كتابه (شعراء وادي الفقي)).**

وكأنه يريد أن يوهم القارئ بأن الأستاذ أحمد الدامغ -وهو من المزاريع- قد حكى هذا الإجماع وأنه موافق له ويقول بمثل قوله فيما يدعيه في نسب المزاريع وبلدهم الأصل!! والصحيح أن الأستاذ أحمد الدامغ -رحمه الله- لم يقل في مقدمة كتابه شعراء وادي الفقي إن الداخلة هي البلد الأصل للمزاريع، بل قال ما نصه: **(جاء مزروع بن رفيع عام ٦٣٠ أو ٦٤٠ من حائل ومن قفار بالذات)**[١].

ومن هذا يتضح محاولة تلبيس المؤلف -هداه الله- على القارئ في إشارته هذه للأستاذ أحمد الدامغ -رحمه الله-.

بل قد وضح الأستاذ أحمد الدامغ -رحمه الله- في كتابه الآخر عن روضة سدير[٢]

---

(١) الشعر النبطي في وادي الفقي، (١٣/١)، أحمد الدامغ.

(٢) روضة سدير، ص٤٤-٥٠، أحمد الدامغ.

مقدم مزروع من قفار ونسبه ونشأة الروضة بشكل مفصل، بيَّن فيه أن مزروعاً نزل بلد الداخلة في أول مقدمه من قفار، ثم اختط الروضة وسكنها وتداولتها ذريته من بعده.

وكون مزروع نزل بلد الداخلة في أول مقدمه من قفار، ثم اختط الروضة وسكنها؛ لا يعني هذا أن الداخلة بلده الأصل، وإنما هي مرحلة قبل استقراره الأخير في الروضة.

١١- قال المؤلف (٢/ ٢١١): **(ولاختصار المسألة وتقريبها: إن يداً امتدت إلى معظم التواريخ النجدية الحديثة فعبثت بها وأدخلت فيها بعض الأكاذيب التي يراد نشرها وإشاعتها، وربما كان بعض هذه التواريخ مختلقاً مستفاداً من التواريخ الموجودة مضافاً إليه ما يريد الكاتب إضافته ومما أقطع به أن تاريخ ابن بشر، وتاريخ ابن لعبون، وبعض الحوادث الواقعة في نجد لابن عيسى، ومجموع ابن عيسى، وتاريخ صالح بن عثمان القاضي من ضمن الخزانة النجدية، وتاريخ الفاخري، وابن يوسف، كلها قد طالتها يد العبث، بالإضافة إلى كتب أخرى... إلخ).**

ليته ذكر الكتب الأخرى؛ ليمكّن القارئ من قياس حجم التهم التي يوجهها، وتقدير مدى اعترافه بمصادر التاريخ المحلي.

عموماً سبق مناقشة هذا الادعاء من المؤلف، ولكن يمكن التأكيد للقارئ الكريم، أن سبب اتهام المؤلف لهذه التواريخ، وهذا القدر الهائل من التراث بالتزوير والاختلاق مرده أنه، لمّا لم يجد فيها ما يوافق آراءه، بل وجد فيها ما يخالفها، عمد إلى الطعن فيها والتشكيك في صحتها، ويُكتفى بما تم مناقشته مسبقاً حول هذه الدعوى.

١٢- يقول المؤلف (٢/٢١٥): **(ومختلق هذه الأكاذيب مطّلع على هذه الحقائق، فاختلق نسباً لمزروع قال فيه: (مزروع بن حميد بن حماد)، وفاتَه أن هناك حوالي ٥٠٠ سنة على الأقل هي الفارق الزمني بين مزروع الذي قدم عام ٦٣٠هـ كما زعم وبين هؤلاء)** -يقصد بهؤلاء أهل قفار- وفي الحاشية رقم (٢) من نفس الصفحة يقول المؤلف: **(فأقحم** -يقصد مختلق الأكاذيب على حد قوله- **هذه الأكذوبة في تاريخ ابن عيسى وابن بشر والفاخري وغيرها، والمعروف المستفيض أن مزروعاً هو مزروع بن حمرون).**

وقال قبل ذلك في (٢/٢١١): **(ويمكن تصور ذلك إذا علمنا أن شخصا كان مهتماً أشد الاهتمام بجمع التواريخ النجدية، والبحث عنها في مظانها، وتمكن من جمع أكثرها في زمن كان الناس غافلين عن ذلك، قبل بداية الطباعة في نجد... فنسخها وأقحم فيها ما يريد إذاعته ونشره ووضع بعض الوريقات في الأنساب منسوبة إلى بعض علماء نجد واختلق أشعاراً ...إلخ).**

المؤلف هنا يشير إلى شخصٍ بعينه؛ يعرفه حق المعرفة!! فهو يقول عنه: ويمكن تصور ذلك إذا علمنا أن شخصا كان مهتماً...، ثم وصفه بأنه شخص مهتم أشد الاهتمام بجمع التواريخ، والبحث عنها في مظانها!! بل قال عنه بلسان العالم بحاله، المطلع على ما عنده: بأنه تمكن من جمع أكثرها في زمن كان الناس في غفلة!! وأن ذلك كان قبل زمن الطباعة في نجد[1]!! وأنه نسخها وأقحم فيها!! ثم إن هذا الشخص وضع وريقات في الأنساب ونسبها إلى بعض علماء نجد!! بل إن

---

(١) المؤلف يتحدث عن فترة زمنية قريبة جداً لم تستكمل سبعة عقود، فالطباعة في نجد بدأت من مدينة الرياض؛ حيث تأسست (مطابع الرياض) عام ١٣٧٤هـ، وهي أول مطبعة أنشئت فيها.

هذا الرجل لم يكتفِ بالوضع في التاريخ وإنما صنع أشعاراً لا حصر لها...!! فمن هذا الشخص يا تُرى؟! وكيف استدل المؤلف عليه وعلى جنايته على التاريخ والتراث؟!! هل يمكن أن يكون اطلع على هذه النسخ التي نسخها الجاني ؛ وقارن بينها وبين النسخ التي بخطوط أصحابها؟!! ثم لِمَ لَمْ يُعلِن عن اسمه، وهو بهذه الخطورة؟! السكوت عن مثل هذا مشاركة في الجرم!! وهذا الكلام الخطير من المؤلف يحتاج إلى دليل، وهو لم يقدم أي دليل على هذه التهم التي ألقاها!! وهو مطالب بالإثبات، أو يكون هو المفتري، وليس ثمة جانٍ على التاريخ والتراث مشكك فيه غيره، وذلك أن هذه التواريخ التي ذكر أن يد العبث امتدت إليها موجودة بخطوط أصحابها وليس فيها أي تزوير، ويُكتفى بما تقدم ذكره حول هذه النقطة.

كما أن قول المؤلف (٢/٢١٥): **(ومختلق هذه الأكاذيب مطّلع على هذه الحقائق، فاختلق نسباً لمزروع قال فيه: (مزروع بن حميد بن حماد)، وفاتَه أن هناك حوالي ٥٠٠ سنة على الأقل هي الفارق الزمني بين مزروع الذي قدم عام ٦٣٠هـ كما زعم وبين هؤلاء)** ليس دقيقاً، وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: هذا الفارق الزمني الذي حدده هو المؤلف وهو اجتهاد شخصي لا يستند على مصدر تاريخي، وإنما مجرد استنتاج لم يسبقه أحد إليه، فهو الذي قرر سكنى بني تميم في قفار في أوائل القرن الثاني عشر من غير دليل علمي، وهو تقرير يخالف طبيعة الواقع التاريخي لهذه البلدة وسكانها. ويمكن الاكتفاء بما ذكر سابقاً عن قدم هذه المدينة التاريخية.

ثانياً: ما يمكن التنويه به ؛ أن أبا عبدالرحمن بن عقيل الظاهري في تقدمته لكتاب (قفار) من تأليف الدكتور عبدالرحمن الفريح. ذكر أن تحديد انتقال مزروع من قفار

سنة ٦٠٠ أو ٦٣٠هـ، لا يقبل من معاصر دون مستند، ووضح من خلال قاعدة حساب الأجيال أن مزروعاً من أعيان القرن الثامن والتاسع الهجري[1]. وقد توافق كلام أبي عبدالرحمن مع دراسة نقدية لتاريخ تأسيس أو إعادة إعمار بعض البلدان النجدية من إعداد الدكتور فهد الدامغ، نشرتها مجلة الدارة، والتي رجح فيها أن الزمن التقريبي لوفاة مزروع ٨٤٠ هـ، وتاريخ إعادة إعمار الروضة في حدود سنة ٨٢٠هـ[2]، وقد كانت بلدة قفار آن ذاك في بداية أوج ازدهارها كما تمت الإشارة إليه سابقاً من كلام الدكتور عبدالرحمن الفريح.

ثالثاً: جاء في مشجرة نسب آل إبراهيم -أهل بلدة السبعان- سلسلة نسب تجعل مفيد الجد الثامن لإبراهيم جد هذه الأسرة المعروفة في بلد السبعان، والذي يُتوقع أنه عاش قبل منتصف القرن الثاني عشر، وعلى هذا فإن (مفيد) جد عشيرة آل مفيد بحساب الأجيال قريب من زمن مزروع الذي تذكر الرواية التاريخية أنه قدم معه من قفار.

٤- إمارة آل حديثة في جلاجل وتحالف البدارين مع الظفير:

١- يقول المؤلف في (٢/٢٠٨-٢٠٩): **(وفي تلك الحقبة -أي بعد نهاية القارة- استقلت بلدان القارة وأصبحت كل ناحية بلداً مستقلاً، وفي تلك الأثناء سقطت جلاجل من آل حديثة في أيدي البدارين من الدواسر والذين صار لهم نفوذ في المنطقة بتحالفهم مع الظفير).**

المؤلف يذكر هنا وقائع تاريخية، وحالة سياسية ليس لها وجود ولا ذكر إلا في مخيلته، بل لا يمكن إثباتها من خلال مصدر تاريخي يعتد به.

---

(١) قفار، ص ١٨.

(٢) مجلة الدارة، العدد الثاني، ص١٧٦، السنة السابعة والثلاثون، ربيع الآخر ١٤٣٢هـ.

والمؤلف يريد من خلال هذا القول: أن يؤكد دعواه السابقة، والتي ادعى فيها أن بلد القارة كانت هي مركز الإقليم، وأن نفوذها كان على كامل المنطقة، وأن الفترة التي أعقبت سقوط القارة، والضعف الذي اعترى أهلها نتيجة الحروب فيما بينهم؛ أحدث حركة تاريخية، وديموغرافية؛ استقلت بسببها بلدان بذاتها، وسقطت أخرى في يد آخرين، وكأن نهاية بلد القارة مفترق تاريخي في سير الأحداث السياسية والاجتماعية في المنطقة، بدأ به عهد جديد، وكأن هذه البلدان تنفست بنهاية بلد القارة الصعداء، وتحررت من قيد التبعية لبلد القارة، وبدأ بنهاية القارة تاريخ بلدان إقليم سدير وتاريخ قبائله من تميم وغيرهم يبرز ويظهر على ساحة الأحداث، **وهذا التفسير منه لا** يمكن أن يكون صحيحاً؛ لأنه –وبكل بساطة– يفتقر إلى الدليل والبرهان، بل ويخالف المدون في أحداث التاريخ، ومن الواضح أنه تفسير مدفوع بالعاطفة والعنصرية التي يلحظ تأثيرها بقوة على نمط تفكير المؤلف وأسلوبه، وعلى تعاطيه مع منهج البحث العلمي!!

والتفسير الصحيح هو أن حركة علمية في المنطقة واكبت الحوادث التي زامنت نهاية بلد القارة؛ كانت سبباً في ظهور مدونين للحوادث التاريخية، فدونت عن بلد القارة أخبار نهاياتها فقط، وتوالى تدوين الحوادث والأخبار بعدها في المنطقة، فحضيت البلدان التي بقيت محافظة على كيانها بتدوين حوادثها المهمة.

ثم إن ما زعمه المؤلف **(٢/٢٠٩) من أن قبيلة البدارين الدواسر كانوا أحلافاً لقبيلة الظفير، وأنهم بهذا التحالف صار لهم نفوذ في المنطقة في الفترة التي أعقبت سقوط القارة، فسقطت جلاجل بأيديهم.** غير ثابت!! ويمكن الوقوف معه في عدة نقاط؛ وذلك كما يلي:

أولاً: يذكر المؤلف دائما عبارة "سقوط القارة"!! وهنا تساؤل: سقطت بيد من؟!

ومن أسقطها؟! والصواب أن يقول: نهاية بلد القارة وانقسامها وتفرق أهلها.

ثانياً: المؤلف ذكر أن حلفاً تم بين البدارين والظفير صار لهم بسببه نفوذ ونتيجته سقوط جلاجل بأيديهم!! وقد أورد هذه المعلومة التاريخية ولكنه لم يذكر المصدر الذي نقل عنه؛ كي يتضح للقارئ بالدليل متى كان هذا الحلف، وما قصته، وأين ذكر؟!

ثالثاً: إن التواريخ النجدية وكتب الأنساب المحلية لم يرد فيها أن تحالفاً بين البدارين والظفير سقطت بسببه جلاجل بأيديهم وصار لهم نفوذ في المنطقة.

رابعاً: زودني الأخ الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الغِزِّي بصورة من (**معجم أسر البدارين الدواسر وبلدانهم**) الصادر عن ملتقى البدارين الدواسر الرسمي، ولم يرد في هذا المعجم ذكر لهذه المعلومة التي أوردها المؤلف عن البدارين الدواسر، كما أكد لي الشيخ عبدالله الغِزِّي –وهو على دراية بنسب قبيلته البدارين الدواسر وتاريخها وتفرعاتها– بأن ما أورده المؤلف عن هذا الحلف بين قبيلته وقبيلة الظفير؛ لا يعلم له مستنداً؛ وعليه فالمؤلف مطالب بذكر مصدر لهذه المعلومة التاريخية، وإلا أمكن القول بأنها معلومة مختلقة.

٢– ذكر المؤلف (٢/٣١٥): **أن جلاجل كانت تحت إمارة آل حديثة، وأنها سقطت في أيدي البدارين الدواسر في حدود القرن الثاني عشر الهجري** –١١٠١–١٢٠٠هـ–.

وهذا غير صحيح؛ فلم تذكر الوثائق والتواريخ المحلية إمارة لآل حديثة في جلاجل هذا أولاً، وثانياً فإن الوثائق القديمة تدل على أن البدارين كانوا موجودين في جلاجل في القرن التاسع الهجري (٨٠١–٩٠٠هـ)، حيث ورد في إحدى وثائق أسرة السدارا[1] أمراء الغاط، كتبها الشيخ أحمد بن محمد القصير (ت١١٢٤هـ)، **أن**

---

(١) نشرها الدكتور فائز البدراني الحربي في كتابه وثائق من الغاط، (١/٤٧).

إبراهيم بن محمد بن راجح هو جد السدارا الأعلى، وأن لأمه فاطمة بنت جبر وقفاً في بلدة جلاجل، ولا يزال ملك راجح –الجد الأعلى للسدارا والسلمان– موجوداً في جلاجل، ومعروفاً باسمه، وهو الآن في يد أسرة آل سلمان في جلاجل، وهم من فروع آل راجح، وذكرت الوثيقة **أنه لم يبق في وقت كتابتها من السدارا أعلى طبقة من: (حسين بن أحمد بن عبد الله)، وأخيه (عبد الله بن أحمد بن عبد الله)، و(سليمان بن أحمد بن عمر)،** ولو طبقنا حساب الأجيال، لوجدنا أن راجحاً – والذي ملكه في جلاجل– موجود في حدود (٨٨٤هـ)[١]، **(ملحق رقم ٢٣)**، وهذا الأمر كافٍ لإسقاط دعوى المؤلف، فكيف وقد ذكر المؤرخون عدة حوادث للبدارين في جلاجل في القرن الحادي عشر؛ ما يؤكد بطلان دعوى المؤلف أن بلد جلاجل سقطت في أيد البدارين في حدود القرن الثاني عشر[٢]، ومن هذه الحوادث: مسير إبراهيم بن سليمان (البدراني) رئيس بلد جلاجل مع آل تميّم إلى الحصون وملكها عام (١٠٨٣هـ)[٣]، وإمارة بلد جلاجل كانت –ولا تزال– في فخذ آل ابن خميس من قبيلة البدارين الدواسر، وأقدم أمير منهم ذكرته المصادر التاريخية، هو جلاجل بن إبراهيم، والذي وصفه المؤرخون بأنه شيخ آل ابن خميس، وقد قُتل هذا الأمير في عام (١٠٧٨هـ)[٤].

---

(١) وقد أمدني بهذه المعلومة؛ الشيخ عبدالله الغِزِّي، وقد ذكر لي أيضاً –استناداً على هذه الوثيقة– أن بلدة جلاجل هي أقدم منزلة ورد فيها ذكر للبدارين الدواسر من خلال الوثائق.

(٢) تاريخ البلدان النجدية في المصادر التاريخية، ص١٠٥، الدكتور عبدالله بن إبراهيم المبرز، وحمد بن ناصر الوهيبي.

(٣) تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد، ص٦٤، إبراهيم بن عيسى، دار اليمامة.

(٤) وجلاجل بن إبراهيم هذا هو جد أسرة آل جلاجل في جلاجل والقصيم، ومنهم: الداحس في جلاجل وعودة سدير.

٥- دعوى أن الحميضات أهل قفار من آل بو حسين:

١- تحدث المؤلف عن الحميضات أهل قفار وعن نسبهم وأنهم من آل بو حسين؛

فيقول المؤلف (٢/٢١٥): **(آل حماد الذين في قفار جزء من الحميضات الذين قدموا من حوطة سدير وأسسوا قفار).**

وذكر المؤلف في منهجه البحثي (٢/٣٠٧) **أنه اعتمد في أنساب أهل قفار على ما ذكره د. عبدالعزيز الفريح.**

ويقول (٢/٣٠٩): **(أسر آل بو حسين (أهل القارة) ومن تفرق منهم في البلدان)، ثم عدّدهم بالأبجدي، حتى قال: (ل-الحميضات أهل قفار وقرى حائل والجوف، ومن نزح منهم إلى القصيم).**

ثم يقول (٢/٥١٥): **(الروايات المستفيضة المتواترة عند عامة أهل قفار أنهم قدموا من القارة من حوطة سدير).**

ثم يقول (٢/٥١٧): **(فكون أهل قفار (الحميضات) من أهل القارة (آل بو حسين) لا جدال فيه ولا خلاف عليه)!!**

مشكلة التاريخ إذا اشتغل فيه أناس من ضعاف النظر، والغافلين عن التحقيق؛ فيكتبون من غير بحث حقيقي، وبدون احتشام ولا روية، ومن حقوق القارئ على المؤلفين احترام فكره، حتى لا يكون ما يُقدم له واهياً مختلطاً، أو لا أساس له أصلاً.

وإن نسبة المؤلف "الحميضات" أهل قفار إلى آل بو حسين!! -هو في أحسن الظنون- اجتهاد خاطئ من المؤلف نفسه، ويفتقر إلى الدليل، أما تعليله ذلك لأنهم كما يقول قدموا إلى قفار من بلد القارة، فهذا لا يكفي، كما أنه لا دليل على أن الحميضات قدموا إلى قفار من بلد القارة.

بل عند ابن عيسى -رحمه الله- في المجموع رواية نقلها د. عبدالعزيز الفريح في كتابه

(**نسب آل سُلمي**) سنأتي عليها، وتقول هذه الرواية: بأن أهل قفار انتقلوا من (علو وادي الفقي).

ويذكر الشيخ حمود الهياف -رحمه الله- رواية أخرى في مَقْدَمهم إلى قفار؛ تقول: بأن فرج الحميضي جلى من أشيقر إلى قفار(١). (**ملحق رقم ٣٤**).

ويقول الدكتور عبدالرحمن الفريح في كتابه (**قفار**): (ومما تقدم يفهم أن استيطان بني تميم في قفار إن لم يكن نزوحاً من الديار الحنظلية -حزن بني يربوع- فهو بلا شك مما يلي الحزن في شرقيه الشمالي من الحفر، وماوية، والطنيب، والصليعاء، وهذه بلاد عنبرية ومازنية)(٢).

فأين الروايات المستفيضة التي يتحدث عنها المؤلف إذا كانت هذه أقوال باحثيهم ومؤرخيهم؟!! -مشكلة حين تُبنى الحقائق من الأوهام-.

ثم على افتراض أنهم قدموا إلى قفار من القارة أو من حوطة سدير -كما يقول المؤلف- فهذا لا يعني أنهم من آل بو حسين، ولا يمكن قبول هذا القول من غير دليل، كيف وقد ذكر الأصفهاني في كتابه (**بلاد العرب**) عدة بطون عنبرية كانت تنزل وادي الفقء!!

ولذلك فقول المؤلف: الروايات المستفيضة المتواترة عند عامة أهل قفار أنهم قدموا من القارة من حوطة سدير خلاف الحقيقة، فلا يوجد استفاضة ولا تواتر عند عامة أهل قفار ولا عند كبار السن منهم أنهم قدموا إلى قفار من حوطة سدير أو من بلد القارة، كما تم بيانه من أقوال باحثيهم ومؤرخيهم، ولو كانت هذه الاستفاضة

---

(١) صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف التميمي، ص٢٢٨، عبدالرحمن بن رباح الفهيد، ١٤٢٠هـ.

(٢) قفار، ص٧٦، الدكتور عبدالرحمن الفريح.

موجودة لأشاروا إليها وبيّنوها، وإنما هي شهرة -جاءت بعد التواصل الذي جرى في السنوات الأخيرة بين أبناء القبيلة- تعززت لدى بعض الشباب المتحمس، ودرجت عليهم بدون بينة أو سابقة من علم مأثور.

أما قوله: **إن الحميضات أهل قفار من آل بو حسين لا جدال فيه ولا خلاف عليه!!**

فهذا غير صحيح وهو زعم من المؤلف بلا دليل!! بل عدم نسبتهم إلى آل بو حسين في جميع المراجع هو الذي لا جدال فيها ولا خلاف عليه، وهذا القول من المؤلف لم يقل به أحد منهم، ولم يُسبق إليه، وهو من انفرادته الكثيرة.

وقد تقدم رأي الدكتور عبدالرحمن الفريح في الأماكن التي كانت منها الهجرة إلى قفار، وأنها إن لم تكن نزوحاً من الديار الحنظلية -حزن بني يربوع- فهو بلا شك مما يلي الحزن في شرقيه الشمالي من الحفر، وماوية، والطنيب، والصليعاء، وهذه بلاد عنبرية ومازنية، بل إن الدكتور عبدالرحمن الفريح يرى أن الهجرة من قفار إلى سدير، وليست من سدير إلى قفار[1].

وقد ذكر المؤلف في منهجه البحثي (٢/٣٠٧) أنه اعتمد في أنساب أهل قفار على ما ذكره د. عبدالعزيز الفريح.

بينما الدكتور الفريح في كتابه (**نسب آل سلمي**) لم ينسب الحميضات أهل قفار إلى آل بو حسين!! وإنما ذكر أهل قفار[2] وذكر أنهم: (آل حماد من بني العنبر) وذكر[3] في الهامش -تعليقاً على قصيدة ابن ماضي لما عدّد أسر الحمران- فذكر أن

---

(١) قفار، ص٦٢، ١٠٦.

(٢) ص٤٧.

(٣) ص٥٠.

الحمران أيضاً من بني العنبر، ولم يذكر أن أحداً من هذين البطنين ينتسب لآل بو حسين، كما ذكر أن المزاريع من آل حماد من بني العنبر[١]، وذكر كذلك أن آل بو حسين أهل حوطة سدير من بني العنبر[٢].

بل جاء في رسالة أرسلها الدكتور عبدالعزيز الفريح إلى الدكتور وليد الهويريني بتاريخ ١٢/ ١/ ١٤٣٦هـ ما نصه: (إن الخنانا هم: ١- آل عثمان ابن سلامة أهل عنيزة ومن تفرع عنهم. ٢- وآل محمد وهم السلامة في الخبراء. ٣- وآل سليمان وهم الهويريني في البكيرية والبدايع. والخننة (الخنيني) هو سلامة بن محمد بن سلامة بن حميد بن حماد "من الحماضا" من بني العنبر بن عمرو بن تميم[٣]) انتهى.

فالدكتور عبدالعزيز الفريح هنا أيضاً لم ينسب الحميضات أهل قفار إلى آل بو حسين.

هذا كلام الدكتور عبدالعزيز الفريح عن نسب أهل قفار، فكيف يقول المؤلف إنه اعتمد في أنساب أهل قفار على ما ذكره د. عبدالعزيز الفريح، وقد خالفه فيما هو أهم من التفريعات وهو الأصل الذي ينتسبون إليه؟!!

وكذلك فإن مؤلف كتاب (**صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف**) الأستاذ عبدالرحمن بن رباح الفهيد، قد ذكر نسب الشيخ حمود، وذكر أنه من ذرية فرج الحميضي من آل حماد من بني العنبر[٤]، ولم ينسبهم إلى آل بو حسين.

كما أن الأستاذ عبدالرحمن بن رباح الفهيد -أيضاً- أعد مشجراً لبطون وأسر بني

---

(١) ص٤٦.

(٢) ص٤٥.

(٣) أسرة الهويريني ص١١٦.

(٤) صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف التميمي، ص٢٦.

تميم في حائل باسم (تميم الجبل) استغرق في إعداده عشر سنوات، ولم يرد في هذه المشجرة أن أحداً من أهل قفار ينتسب إلى آل بو حسين **(ملحق رقم ٣٥)**.

وشاعر تميم الشيخ عبدالله بن صقيه التميمي -رحمه الله- كان قد زار تلك الديار، وقابل أهلها وسألهم عن أنسابهم وبطونهم وعشائرهم ودوَّنها من أفواههم، وألف كتابه (**بنو تميم في بلاد الجبلين**- ١٤٠١هـ) بناء على تلك الزيارة، ولم يَنقل عن أحد منهم أنهم من آل بو حسين.

كما سئل الأستاذ الباحث دخيل بن فهد الناصر[1] عن أهل قفار وهل هم من آل بو حسين كما يقول مؤلف كتاب (الوشي المحبّر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بني العنبر)؟ فكتب إلي - عبر الواتس اب- ما نصه: (**أهل قفار ليسوا من آل بو حسين الكرام، ولم يذكر الانتساب إليهم أحد غير مؤلف كتاب الوشي، لا قبله ولا بعده، لا من تميم قفار، ولا من غير تميم قفار، ولا حتى من الباحثين وعلماء النسب من خارج تميم، لا قولاً ولا تدويناً، كما أنه لم يقدم أي حجة أو دليل أو برهان أو استنتاج يدعم قوله، لأنه أهل قفار بالمطلق لا علاقة لهم بآل بو حسين وليس الحمضيات فقط**) انتهى كلامه.

كما ورد في شجرة الدواس والعقلا والحسين والمفيد[2] أنهم من آل مفيد من

---

(١) الأستاذ الباحث دخيل بن فهد بن دخيل الله الناصر من آل غنام أهل ضرغط، ومن أعيان بني تميم في منطقة حائل، يعد من مراجع الأنساب والتاريخ المعروفين في المنطقة، وأحد المشاركين في إعداد مشجرة أشهر فروع قبيلة بني تميم في العصر الحديث، ولم يأتِ في هذه المشجرة أيضاً أن الحميضات أهل قفار من آل بو حسين.

(٢) شجرة الدواس والعقلا والحسين والمفيد، إعداد عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن زيدان الدواس في ١٠/ ٣/ ١٤٢٩هـ.

الحميضات من بني العنبر، ولم يرد فيها أنهم من آل بو حسين. **(ملحق رقم ٣٦)**.

وكذلك مشجرة نسب آل بدر أهل السبعان جاء فيها؛ أنهم من آل مفيد من بني العنبر[١] ولم يرد فيها أنهم من آل بو حسين.

وكذا شجرة نسب آل إبراهيم[٢] أهل السبعان جاء فيها أنهم من آل مفيد من ذرية فرج الحميضي من بني العنبر، ولم يرد فيها أنهم من آل أبو حسين.

وعند الاطلاع على عدد من المقالات في مجلة (العرب) الصادرة عن دار اليمامة تتحدث عن أنساب بعض الأسر من بني تميم في بلاد الجبلين، لم يوجد منهم من انتسب إلى آل بو حسين.

فأين هذه الاستفاضة التي يذكرها المؤلف عن قدومهم من حوطة سدير، وأين هذا الانتساب إلى آل بو حسين الذي يزعم أنه لا خلاف ولا جدال فيه؟!!

وإلى ما سبق يمكن إضافة ما نقله د. عبدالعزيز الفريح في كتابه (**نسب آل سلمي**)، عن ابن عيسى والذي جاء فيه: (**رأيت على هامش تاريخ ابن بشر: "وأما أهل قفار والحوطة فإنهم من أهل هذا الوادي (أي وادي الفقي) فأهل قفار من علو الوادي وأهل الحوطة من وسطه فنزل كل منهم منزله اليوم، ومن قال غير ذلك فقد وهم...**" نقله الدكتور الفريح من مجموع ابن عيسى المخطوط، ثم قال: (**وفي حوطة بني تميم وهم آل حسين وآل مرشد وفي قفار والقرى المتفرعة عنها، وهم آل حماد ومنهم أسرتنا آل سلمي وفي القصيم، في البكيرية، وعنيزة، والهلالية والخبراء، وبريدة، وفي الزلفي، وفي الجوف في دومة الجندل**). انتهى كلام الدكتور[٣].

---

(١) قرية السبعان في منطقة حائل، ص١٥١، صالح بن محسن القعود.

(٢) قرية السبعان في منطقة حائل، ص١٥٠، صالح بن محسن القعود.

(٣) نسب آل سلمي، ص٤٤.

وهذا القول الذي نقله الدكتور عبدالعزيز الفريح عن ابن عيسى -رحمه الله- له وجاهته، فمن المحتمل أن يكون أهل قفار خرجوا إلى قفار من أعلى وادي الفقء كما ذكر ابن عيسى، فإن (المنبجس) قرية لبني العنبر في أعلى الفقء، ذكرها ياقوت[1] لاتزال آثارها باقية تدل عليها في أعلى بلد روضة سدير، وقد يكون أهل قفار خرجوا منها، لدوافع إما سياسية أو معيشية اضطرتهم للخروج، ثم عاد مزروع ومفيد إلى الأرض التي يعرفونها من أسلافهم، فطاب المقام لمزروع؛ وعاد مفيد إلى بلاد الجبلين. وكما تقدم ذكره فإن مفيداً الجد الذي تنتسب إليه الأسر التميمية في بلد السبعان عاش في زمن قريب من زمن مزروع بحسب ما جاء في مشجرة نسب آل إبراهيم أهل السبعان التي صممت عام ١٤٣٠هـ[2]، وذلك أن (مفيداً) كما في المشجرة هو الأب الثامن لإبراهيم جد أسرة آل إبراهيم الأسرة المعروفة في بلد (السبعان)، فإذا كان ذلك فهو بحسب قاعدة حساب الأجيال سيكون من أهل القرن التاسع، وهو الزمن الذي يترجح أنه عاش فيه مزروع، كما سبقت الإشارة إليه.

ثم ما المانع أن يكون حماد الجد القديم للمزاريع؛ هو حماد جد الحميضات مع وجود فرع من فروع الحميضات أهل قفار يقال لهم آل حماد؟ وهذا هو ما ذكره الدكتور عبدالعزيز الفريح في كتابه (**نسب آل سلمي**)[3] فقد عد من أهل قفار آل حماد من بني العنبر، وعد من آل حماد المزاريع، وعد من بني العنبر الحمران أهل قفار، فعليه يمكن القول بأن (آل حماد) هم أسلاف المزاريع والحميضات، وهم

---

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، باب الميم والنون وما يليهما.

(٢) قرية السبعان، ص١٥٠، صالح القعود، الطبعة الثالثة.

(٣) نسب آل سُلمي، ص٤٦-٤٧.

الذين يترجح أنهم من انتقل إلى قفار ثم عاد جزء منهم إلى سدير[1]، والله أعلم.

وبما أن أهل الحوطة ينتسبون إلى هميلان محمد بن سعود الذي تذكر الرواية أنه خرج من بلد القارة، وأنه من أهلها آل مانع، ففي هذه الحالة إما أن يكون حماد الذي ينتسب إليه المزاريع والحميضات أباً ينتسب إليه الجميع بما فيهم أهل بلد القارة، ولا يوجد ما نع من ذلك؛ فـ(الفقي لآل حماد) كما ذكره الهمداني[2]، أو أن لمؤلف كتاب الوشي وجهة صائبة في هذه الجزئية الخاصة بأهل القارة وأن حماداً لا يدخل فيه أهل القارة، وعليه فيكون أهل القارة؛ بطن من بني العنبر، وآل حماد (المزاريع، والحميضات) بطن آخر من بني العنبر.

٢- نقل المؤلف (٢/٥١٥) عن الرحالة بوركهارت قوله: **(وقسم من تميم يسكنون بلدة قفار في منطقة جبل شمر، وهم من نسل أسر هربت من الحوطة).**

ونقل في نفس الصفحة **عن الشاعر رشيد بن طوعان الشمري قوله:**

جونا من الحوطة رجال غرايب

من بد عزوة شمّرٍ ما لهم جار

المؤلف يريد أن يوهم القارئ بأن المقصود بالحوطة (حوطة سدير) حتى يؤيد ما يريد تثبيته من أن أهل قفار قدموا إليها من حوطة سدير، وهذا غير صحيح؛ فليس في

---

(١) وقد يكون آل حماد هؤلاء هم من ذكرهم الهمداني نقلاً عن الجرمي في قوله: (والفقي لآل حماد).

(٢) شهرة الانتساب إلى حماد ممتدة للغاية، إلى درجة أن معظم المشجرات الأسرية العنبرية من حوطة بني تميم جنوباً إلى حائل والجوف شمالاً تنتسب إليه.

هذين النصين ما يفهم منه أن المراد حوطة سدير، فقد يكون ما يقصدانه حوطة بني تميم، وهو الأقرب لمرادهما وأنهما يقصدان (حوطة بني تميم)، معتقدان أنها الموطن الأصلي لبني تميم، ولا شك أنهما مخطئان في هذا؛ فأهل قفار لم يأتوا إليها من حوطة بني تميم، والدليل أنهما يقصدان بالحوطة حوطة بني تميم؛ أن إطلاق اسم الحوطة معرف بـ(أل) لا تعرف به حوطة سدير إلا في منطقة سدير فقط، فإذا خرجت من المنطقة لا تُعرف إلا مضافة إلى إقليم سدير، وأما حوطة بني تميم فقد بلغت من الشهرة الحد الذي إذا ذكرت (الحوطة) هكذا بدون إضافة لا يتبادر لذهن السامع إلا هي.

ولذا إذا سئل المسافر من سدير إلى منطقة أخرى عن بلدته، وهو من بلد الحوطة لا يسمي بلده إلا مضافة إلى سدير، بينما المسافر من حوطة بني تميم إلى منطقة أخرى يكتفي باسم الحوطة، ولا يحتاج مزيد تعريف.

٦- نماذج من العبث والتخبط في تاريخ وأنساب أهل القارة:

آل حديثة:

- يقول المؤلف (٢/٣٠٩): **(أسر آل بو حسين (أهل القارة) ومن تفرق منهم في البلدان وأخبارهم:**

أ - آل حديثة أمراء القارة (ومن تفرع منهم):

١- **ذكر في (٢/٣١٠) أن آل حديثة أسرة من آل بو حسين**، واستدل بحادثة ١١١١هـ عند المنقور ونصه: **(أخذ القعاسا الحوطة، وآل حديثة الحصون)** ثم قال: **(والنص واضح في أن آل حديثة أسرة من ضمن أسر آل بو حسين)!!**

أين النص الواضح في هذه الحادثة أن آل حديثة من آل بو حسين؟!! الحقيقة أن هذا

النص ليس فيه دلالة والمنقور لم ينص على أن آل حديثة من آل بو حسين!! وليس في ذكر المنقور هذه الحادثة دليل على ما ذكره المؤلف، وإنما ذكر المنقور عشيرة -من أهل القارة- أخذوا بلدة الحصون، وذكر أسرة -من أهل الحوطة- سطوا في الحوطة ولم ينسبهم، وقد سبقت مناقشة هذه النقطة؛ فلا حاجة للإعادة.

٢- قال (٢/٣١٠) آل حديثة وهم: آل محدث وآل نحيط وآل حسين وآل مرشد أهل الحوطة وأبناء عمومتهم آل مرشد أهل الحلوة والقويع.

١- حصر المؤلف آل حديثة فيمن ذكر، وهذا خلاف الحقيقة؛ فآل حديثة فرع من أهل القارة ومنزلتهم شمالية وجنوبية القارة وهم أكثر ممن ذكر، وسيأتي الحديث تباعاً عن بعض الأسر التي أغفلها أو عبث بموروثها.

٢- أخرج أسرة آل هبدان من آل محدث!! معتمداً على تهميش وجده على تاريخ المنقور بخط ابن عيسى!! وهذا خلاف المستفيض عندهم من أنهم من آل محدث قولاً واحداً، وهو ما تدل عليه الوثائق الخاصة بهم، وكذلك المراجع التاريخية وكتب الأنساب، وسيتم التطرق لتلك النقطة عند مناقشة الفقرة الخاصة بآل ربيعة وآل هبدان، ولم يذكر كذلك آل غنام أهل الأحساء، مع أنه أشار إلى وثيقة صريحة تنسبهم في آل حديثة، وأرجأ الحديث عن أهل الحوطة والحلوة إلى مكان آخر، وأفرد الحديث عنهم بمعزل عن بقية آل حديثة!!

ب- تفسيرات غريبة:

جاء المؤلف عند حديثه عن آل حديثة بعبارات تفسيرها لا يناسب المعنى اللغوي ولا المصطلح الفقهي ولا الواقع القبلي والمنطق التاريخي؛ وبيان ذلك في النقاط التالية:

١- آل حديثة أسرة أم فرع من عشيرة؟!:

المؤلف وصف (٢/٣١٠) آل حديثة بأنهم (أسرة من آل بو حسين)!!

هذا الوصف من المؤلف لآل حديثة بأنهم أسرة؛ لا يمكن أن يكون مقبولاً، فعلى افتراض أن آل حديثة هم من ذكرهم فقط، فهل يعقل أن يوصف أهل الحوطة والحلوة والقويع (الذين يربو عددهم على ٦٠ أسرة) ومعهم آل نحيط وآل محدث بأنهم أسرة؟!! إلا أن يكون المؤلف لا يفرق بين مصطلح أسرة وعشيرة وفخذ وبطن وقبيلة!! والحقيقة أن آل حديثة فرع كبير من أهل القارة وليسوا أسرة!! وقد أطلق هذا الوصف أيضاً على فرع الفداغمة أهل المذنب من أهل القارة وعددهم يربو على عشرين أسرة، وكذلك على عشيرة الحميضات أهل قفار وهم يزيدون عن مئة وعشرين أسرة!! وكذلك عشيرة العزاعيز...

٢- الضريبة والمغارسة:

قال المؤلف (٢/٣١١): **(لمحة تاريخية عن آل حديثة: وهنا نشير إلى أن الضريبة التي تؤخذ من بعض القرى في نجد من قبل بعض الأمراء المحليين ماهي إلا مغارسة بين أهل الإقليم القدماء، ومن يفد إليهم).**

هذا التعريف منه للضريبة بأنها المغارسة غير صحيح، وهو تعريف خاطئ من المؤلف!! الهدف منه إيهام القارئ بأن بلد القارة كانت تفرض ضرائب على البلدان الأخرى الواقعة تحت سيطرتها ونفوذها.

والصحيح أن الضريبة غير المغارسة، إذ المغارسة هي: إعطاء شخص أرضه لمن يغرس فيها شجراً على أن يكونا شريكين في أصل الشجر، أو في الأرض والشجر بنسبة معلومة إذا بلغ الشجر قدراً معيناً من النماء.

أما الضريبة فهي: اقتطاع مالي، يُلْزَم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة، بصفة نهائية، دون مقابل، بغرض تحقيق نفع عام.

وما كان بين راعي القارة وبين آل تميّم هو مغارسة بالصورة المذكورة أعلاه، وليست ضريبة كما حاول أن يصورها المؤلف، والخلاف الذي وقع بينهم وجعل آل حديثة يرجعون على اتفاق المغارسة لم يكشف لنا التاريخ بواعثه؛ ولذلك ليس من داعٍ للاجتهاد في المسوغات التي بررت لآل حديثة إلغاء اتفاق المغارسة؛ بأنها خروج المستوطنين الجدد عن سيطرة أهل البلاد الأصليين بعدم دفع الضريبة، وتحوير الصورة الفقهية للمغارسة إلى ضريبة يفرضها الأقوى، كما يريد أن يصورها المؤلف.

٣- المستوطنون الجدد:

يقول المؤلف (٣١١/٢): **(إذ أن المنازل في نجد كانت مقسمة تقسيماً قبلياً كما هو حالها في القديم)**، ثم يقول المؤلف في نفس الصفحة: **(وعادة ما يحاول المستوطنون الجدد الخروج عن سيطرة أهل البلد الأصليين)**. ويمكن تناول هذا الموضوع في فقرتين:

الأولى: المؤلف يريد القول بأن إقليم سدير انفرد بسكناه بنو العنبر وأن لهم فيه النفوذ والسيطرة، وهذا القول بالنسبة لإقليم سدير غير مستقيم ولا يتوافق مع طبيعة سكان الإقليم كما هو في كتب البلدانيات وعند المؤرخين.

فالمصادر التاريخية التي تحدثت عن إقليم سدير في القرن الرابع من الهجرة تذكر أن الإقليم يسكنه بنو العنبر ويشاركهم فيه قبائل تميمية أخرى من الرباب من تيم وعدي وضبة، وطهية من حنظلة، وبنو حمان من بني سعد، وأيضاً من بني مازن، ويسكنه كذلك بنو غبر من بني حنيفة أهل الحائط (حائط بني غبر)، ولم تذكر هذه المصادر أن بني العنبر كان لهم النفوذ والسيطرة على بقية القبائل فيه.

كما تذكر المصادر التاريخية المحلية والوثائق أيضاً أن إقليم سدير بعد القرن السابع يسكنه عدة قبائل من تميم وغيرهم، وكل قبيلة تستقل ببلد أو أكثر، ولم تذكر

المصادر التاريخية أن أهل القارة كانوا أهل السيطرة والنفوذ على القبائل الأخرى في إقليم سدير في ذاك الزمن.

فلم يكن بنو العنبر قديماً وحدهم في إقليم سدير، ولم يكن أهل القارة كذلك في القرون السبعة المتأخرة وحدهم في إقليم سدير، ولم تكن لهم السيطرة والنفوذ على غيرهم.

بل لم تذكر المصادر التاريخية أن مغارسة تمت على أرضٍ في إقليم سدير أصبحت به تلك الأرض بلداً سوى مغارسة صاحب القارة على الحصون.

الثانية قوله: وعادة ما يحاول المستوطنون الجدد الخروج عن سيطرة أهل البلد الأصليين.

هذه العبارة (المستوطنون الجدد) لا يصح إطلاقها تاريخياً على سكان سدير الكرماء ولا على غيرهم، فهي عبارة يَمجها الذوق، وتأنف منها النفوس الأبية، ولا تليق أن تصدر من أستاذ جامعي، فهي مصطلح أطلقه الأجنبي المستعمر على سكان المستوطنات من الأوربيين في الأمريكيتين وأستراليا الذين اغتصبوا الأرض وسخروا أهل البلد الأصليين واستعبدوهم، كما يطلق على سكان التجمعات اليهودية التي بنيت على الأراضي التي اغتصبها اليهود من الفلسطينيين.

جـ- دعوى مغارسة آل مغيرة ومقتلة آل نحيط:

ذكر المؤلف (٢/ ٣١٣): **قصة مغارسة آل نحيط لآل مغيرة على بلد الخطامة ثم انتهاء هذه المغارسة بمقتلة مفجعة وقعت عام ١٢٥٠هـ تقريباً أوقع فيها آل مغيرة بآل نحيط؛ فلم ينجُ بسببها من آل نحيط إلا جنيناً في بطن أمه!!**

المؤلف ذكر الحادثة؛ ولم يذكر مصدراً تاريخياً يصح الاعتماد عليه يوثق هذه

الحادثة، وذكر (٢/٣١٤): **أنه يوجد وثيقة مكتوبة تبيّن هذا الأمر**.. أين هي؟! فقد يكون لا علاقة لها بهذه الحادثة، وحالها كحال الوثائق المشار إليها سابقاً (٤و٥و٦) في (٢/٣٢٢)، ليته أخرجها لتوثيق هذه الحادثة إن كانت صحيحة الثبوت صحيحة الدلالة، وهذه مشكلة عند المؤلف؛ فهو كثيراً ما يورد الحوادث التاريخية مرسلة بدون توثيق ولا تحقيق!! وفي الحقيقة أن النتيجة المنطقية عدم صحة هذه الحادثة غير الموثقة تاريخياً، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: هذه الحادثة بحسب تحديد المؤلف قريبة العهد؛ ولو كانت صحيحة وبالوصف الذي ذكره المؤلف؛ لما أغفلها مؤرخو سدير؛ كيف وقد ذكروا حوادث قبلها وبعدها أقل منها شناعة وأقل أثراً، كما أن قرى وادي الفقء (سدير) قريبة جداً من بعضها، وآهلة بالسكان، فلو كانت القصة بالوصف الذي ذكره المؤلف؛ لبلغ هذا الحدث من الشهرة الحد الذي لا يمكن نسيانه بسهولة.

ثانياً: بلد الخطامة في هذه الفترة كانت عامرة بنفس أهلها اليوم، ووثائق المعاملات والوصايا التي وقعت في ذلك الحين متوافرة، ولا يوجد فيها ذكر لآل مغيرة، ولو كان ابن نحيط قد غارس آل مغيرة على الخطامة، وبالوصف الذي ذكره المؤلف؛ لكان لهم ذكر ظاهر في وثائق أهل الخطامة تلك الفترة.

ثالثاً: لو كان آل مغيرة هم من غارسهم ابن نحيط على الخطامة لكانت إمارة الخطامة لهم كما ذُكر سابقاً، فهم الأحق بها، لأنهم هم من حصل معهم اتفاق المغارسة مع صاحب القارة كما يزعم المؤلف، ولكن الواقع يخالف ذلك، فأمراء بلد الخطامة في تلك الفترة وقبلها هم آل مغامس من تميم، وهم أمراؤها إلى يومنا.

رابعاً: الرواية الأقرب للصواب وللمنطق – على افتراض صحة الحادثة– والتي قد

تسمعها أحياناً من بعض المهتمين من أهل بلد الخطامة هي كما ذكر سابقاً: أن ابن مانع صاحب القارة غارس عائلة المريسي من آل مغيرة من بني لام على أملاك لهم في الخطامة، ثم جلوا عنها بسبب القحط إلى البحرين، وليس إلى العراق كما ذكر المؤلف، وليس بالصورة المفجعة التي ذكرها، وأن هذه الأسرة الآن مقيمة في المحرق بالبحرين.

خامساً: الرواية المتاحة تقول بأن المغارسة تمت بين ابن مانع صاحب القارة وعائلة المريسي من آل مغيرة وليست مع قبيلة آل مغيرة، وحصلت في بلد الخطامة وليس على بلد الخطامة كما يذكر المؤلف، والفرق واضح بين العبارتين كما ذكر سابقاً.

سادساً: أين وقعت تلك المجزرة؟ في بلد الخطامة أم في بلد الحصون؟!...، كانت البلدتان آهلتين -تلك الفترة التي حددها المؤلف- بنفس سكانها اليوم!! فأين هم من تلك المقتلة بل المجزرة؟! وأين بقية آل حديثة وآل بوحسين عن هذه المجزرة التي قضت على آل نحيط؟! وأين أهل سديرعنها؟! بل أين الأئمة من آل سعود؟!! فهذه المجزرة التي يصورها المؤلف وقعت بحسب التاريخ الذي حدده في زمن الإمامين تركي بن عبدالله وفيصل بن تركي، وكلاهما في ذلك الوقت ذو قوة ونفوذ متسع، وكان الأمن في تلك الفترة مستتب والناس في استقرار وراحة؟!!

سابعاً: ذكر المؤلف أن الذي بقي من آل نحيط في هذه الحادثة التي وقعت عام ١٢٥٠هـ تقريباً؛ هو جنين في بطن أمه، وهو عثمان بن عثمان بن نحيط، بينما عثمان بن نحيط يرد ذكره في الوثائق إلى ما بعد عام ١٢٥٣هـ، ووثائق حمد الحديثي راعي الحصون وهو من آل نحيط متوافرة إلى سنة ١٢٥٥هـ، كما أن الوثيقتين رقم (٣) ورقم (٧) التي ضَمّن المؤلف صورها في كتابه (٣٢١/٢) و(٣٢٤/٢) تذكران أن هزاع بن مانع

ابن نحيط سنة ١٢٨١هـ يشتري في الحصون، ويوصي في سنة ١٢٨٩هـ عندما وافاه الأجل في جلاجل، فكيف لم يبق منهم إلا جنين في بطن أمه؟!! **(ملحق رقم ٣٧)**، وهذه الوثائق كافية لإسقاط القصة من أصلها.

ثامناً: المؤلف الذي وصف جل المصادر التاريخية النجدية بأن يد العبث امتدت إليها، ووصف القدر الهائل من الشعر بأنه مصنوع، والعديد من الشعراء بأنهم شخصيات وهمية، وبذل وسعه لإثبات ذلك، نجده في الأحداث التي تشعره بالوجود التاريخي للأسلاف في أجواء قتالية ودموية حتى وإن كانت نتائجها فيهم مؤلمة؛ يقبلها كما تلقاها دون فحص أو تدقيق!! ولا يكلف نفسه مناقشتها بمنطق العقل والمنهج العلمي.

د- التشكيك في رواية آل مدلج لحادثة ١١١١هـ:

ذكر المؤلف في الحاشية (٢) من (٣١٣/٢) عندما تحدث عن أخذ آل حديثة للحصون؛ **فقال: (أما الفاخري فقال: (ملكوا آل مدلج الحصون وأظهروا آل تمّيم وولوا فيه ابن نحيط) ولعل ذكر الفاخري الحدث بهذه الطريقة لكونه ولد في بلدة (التويم) وانتقل منها إلى (حرمة) فكانت حياته كلها بين (آل مدلج) وعشيرتهم فنقل الخبر بهذه الطريقة وإلا فآل مدلج مجرد فزعة لآل حديثة).**

المتأمل لكلام المؤلف يدرك أنه يريد أن يقول: إن الحادثة نقلها الفاخري برواية آل مدلج، وأن رواية آل مدلج للحدث غير صحيحة، وإنما هي من تلفيقهم، ونقلها الفاخري في تاريخه بالطريقة التي رووها له[1]، وهكذا نجد أن التلفيق عملية

---

(١) هل المؤلف من خلال عبارته؛ يرى أن رواية الفاخري فيها غمز وإهانة لآل بو حسين، فهي توحي بتخليهم عن ابن عمهم ابن نحيط ما اضطره لقبول النصرة من آل مدلج، الذين نصروه ومكنوه من=

استسهلها المؤلف -هداه الله- فسهل عليه رمي الآخرين بها بمجرد الظن دون دليل، وتوهَّم أن كل ما يخالف رؤاه يسهل وصفه بالملفق.

هـ - عبث المؤلف في رواية ابن عيسى عن ابن هبدان:

١- ذكر المؤلف (٢/٣١٥) ما نصه: **(نقل إبراهيم بن صالح بن عيسى المؤرخ المشهور عن ابراهيم بن هبدان أمير الخيس أن آل حديثة كانوا أمراء جلاجل قبل الدواسر).**

التحريف في علم التاريخ له أسبابه الموضوعية والذاتية، وقد ذكر ابن خلدون منها التشيّع للآراء، ووضح أن النفس إذا كانت في حال من الاعتدال أعطت الخبر حقه.

ويلاحظ القارئ الكريم أن المؤلف ذكر معلومة تاريخية ينسبها لابن عيسى نقلاً عن ابن هبدان تتحدث عن إمارة لآل حديثة في بلد جلاجل، ولم يذكر المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومة!!

إذ إن رواية الشيخ إبراهيم بن عيسى عن إبراهيم بن هبدان المتداولة لم يُذكر فيها أن

= إمارة بلد الحصون؟! ولذلك فهو يريد أن يخرج بمخرج مناسب من هذا الموقف المحرج، فلم يجد بد من أن يصف الرواية بأنها من نسج آل مدلج، الذين روى عنهم الفاخري الحادثة بهذه الطريقة!!.

إن كان توهم ذلك فقد أخطأ... والحقيقة أن صراعات وأحوال تلك المرحلة لم تعد تفاصيلها في متناولنا، ولم يعد بإمكان الباحث التعرف على العوائق الحقيقية التي حالت دون نصرتهم لآل نحيط، ولكن ما يمكن الجزم به أن الصراع حينها كان محتدماً أيضاً بين أسر آل بو حسين في الحوطة كما تشير التواريخ، وأن هذه الصراعات كان لها أثر في إضعاف اللحمة العشائرية بينهم، وأن شيئاً من الهزال أصابها، والمتأمل يجد أن حادثة سنة ١١٣٥هـ توحي بأن ضعفاً أحاط بآل بو حسين كذلك؛ بسبب تلك الصراعات اضطر من عاد منهم إلى بلد الحوطة ما بعد سنوات القحط إلى الاستعانة بأمير جلاجل في تلك السنة.

آل حديثة كانوا أمراء جلاجل قبل الدواسر، وهذا نص رواية ابن عيسى عن ابن هبدان: (**ذكر لي إبراهيم بن هبدان أن جده المحدث لما غلبه الدواسر على جلاجل وأعطوه عنه الخيس، سكن الخيس ثم انتقل منه وسكن أسفل حرمة ثم انتقل منه إلى الغاط وعمره وسكنه، وهو أول من سكن الغاط وغرس فيه نخلاً، ثم أتى إليه جد السدارى من القصيم فأعطاه قطعة من الأرض وحفر فيها بئراً وغرس فيها نخلاً، ثم إن السديري صار له أعوان فخاف منه المحدث، وطلب من أهل حرمة النصرة على السديري، فواعدوه على الفتك، وكان لمحدث عبد اسمه فداغ وهو جد الفداغ الذين في حرمة والزبير قد اعتقه المحدث وسكن معه في الغاط، فأخبر فداغ السديري بما عزم به المحدث وأهل حرمة فانتذر السديري، فانثنى عزمهم عن ذلك، فلما كان بعد أيام قال السديري لمحدث إني نزلت عندك جار وأخشى من شر يجي بيننا فإما بعني نصيبك من الغاط وإلا اشترمني، فباعه المحدث جميع ملكه من الغاط وانتقل المحدث إلى حرمة، وطلب منهم النصرة على العرينات من سبيع، وكانوا قد سكنوا الخيس بعده، فسطوا معه أهل حرمة في الخيس وأخرجوا العرينات من سبيع، وسكن فيه هو وأولاده إلى أن مات**)[1]. (**ملحق رقم ٢٨**).

فإن كانت هذه الرواية هي التي اعتمدها المؤلف! فوضوح التحريف فيها أظهر من أن يحتاج إلى توضيح؛ لأن هذه الرواية لا يوجد فيها أن ابن عيسى ذكر بأن آل حديثة كانت لهم إمارة في جلاجل، فالمؤلف مطالب بإبراز ما يثبت صحة هذه المعلومة التاريخية التي ذكرها، أو تعد هذه زيادة من عنده أدرجها على الرواية، وهو نوع من أنواع التحريف، مؤثر بلا شك على المعنى الدلالي اللفظي، وفيه إيهام للقارئ أنها من كلام ابن عيسى فيما نقله عن ابن هبدان.

---

(١) ابن عيسى المجموع المخطوط، ص٧٣.

ويمكن تفسير ما ذهب إليه المؤلف ؛ لأنه يريد أن يقنع القارئ بأن آل حديثة كانت لهم السيادة والسيطرة على الإقليم ومنه بلدة جلاجل، فاضطر إلى تحريف عبارة ابن عيسى -بهذه الزيادة- إلى الاتجاه الذي يتوافق مع النتيجة التي يريد أن يصل بالقارئ إليها، وهو اجتهاد من المؤلف ولكنه غير مقبول.

٢- ثم وفي السياق ذاته قال المؤلف أيضاً (٢/٣١٧) ما نصه: **(في رواية إبراهيم الهبدان للمؤرخ ابن عيسى: أن جده لأمه (محدث)).**

التحريف في التاريخ لا يمكن أن يكون حسناً، وإن كان صدر عن حسن نية ؛ لغرض إيجاد تفسير لمتعارضات في ذهن الباحث.

والمؤلف جاء بتلك المعلومة التاريخية أيضاً ولم يشر إلى المستند التاريخي الذي يذكر أن ابن عيسى نقل هذه المعلومة بهذا اللفظ، الذي يفيد أن محدث جد إبراهيم بن هبدان لأمه ؛ إذ إن رواية إبراهيم بن هبدان للشيخ إبراهيم بن عيسى لم يذكر فيها أن محدث جده لأمه، وإنما قال ابن عيسى: **(ذكر لي إبراهيم بن هبدان أن جده المحدث)**، هذا هو نص الرواية المعروفة والمتداولة، وهذا هو المشهور لدى أسرة الهبدان أنهم من آل محدث، فالمؤلف مطالب بإبراز ما يثبت صحة هذه المعلومة التي قال فيها ابن هبدان لابن عيسى: أن محدث جده لأمه، فإن كانت الرواية المتداولة هي التي اعتمدها المؤلف فإنه لا يوجد فيها أن ابن هبدان ذكر ذلك، والمؤلف مطالب بإبراز ما يثبت صحة هذه المعلومة التاريخية التي ذكرها، أو تعد هذه المعلومة أيضاً زيادة من عنده أدرجها على الرواية، وهي من التزوير في التاريخ، وفيها تلبيس وإيهام للقارئ ؛ بأنها من كلام ابن عيسى فيما نقله عن ابن هبدان.

و - إمارة الخيس:

ذكر المؤلف في (٢/٣١٧): **بأنه بعد وفاة محمد بن عبدالله بن محدث راعي الروسا عام ١٢٤٣هـ انتقلت إمرة الخيس إلى آل هبدان.**

يفهم من كلام المؤلف هنا؛ أن إمرة بلدة الخيس بيد آل هبدان من عام ١٢٤٣هـ؛ أي قبل نهاية منتصف القرن الثالث عشر، بينما في (٢/٣٩٣) خالف المؤلف كلامه فقال عند حديثه عن آل هبدان: **(وهم أمراء بلدة الخيس منذ نهاية القرن الثالث عشر)**. والسؤال هو: بيد من كانت إمارة بلدة الخيس طيلة ٥٧ عاماً؟!

والصحيح أن المؤلف لم يكن دقيقاً عندما قال: **بأن إمرة بلد الخيس انتقلت لآل هبدان بعد وفاة محمد بن عبدالله بن محدث عام ١٢٤٣هـ،** ولم يكن دقيقاً أيضاً عندما قال: **بأن آل هبدان هم أمراء بلدة الخيس منذ نهاية القرن الثالث عشر...،** وذلك أن إمارة الخيس بعد وفاة محمد بن عبدالله بن محدث الملقب بـ(الروسا) كانت بيد محمد بن عبدالله بن علي أبا نمي - من أسرة آل أبا نمي المعروفة في بلد الرويضة (رويضة الخيس) من قبيلة الوهبة من تميم- إلى أن توفي سنة ١٢٧٥هـ[1]، ثم تولى إمارة بلد الخيس محمد بن هبدان بن نافع بن هبدان بن محدث إلى أن توفي في نهاية القرن الثالث عشر تقريبًا، ثم تولاها ابنه إبراهيم بن محمد بن هبدان **(ملحق رقم ٣٩)**، ولا تزال في يد آل هبدان إلى يومنا هذا.

القعاسا:

قال المؤلف في (٢/٣٣١): **(آل شقير والقعاسا:**

---

(١) زودني بهذه المعلومة الأخ الباحث خالد أبا نمي من أهل بلد الرويضة في سدير، من خلال وثائقهم، كما أكد هذه المعلومة الأخ الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب من خلال وثائق زودني بصور من بعضها.

وهم أبناء عبدالله آل بو حسين.

فآل شقير أبناء شقير بن عبدالله المتوفى عام ١١٠٢هـ.

والقعاسا أبناء أخيه حمد بن عبدالله رئيس بلد الحوطة المقتول عام ١٠٩٨هـ وهم هدلان وإخوته محمد وعثمان وحسين).

المؤلف هنا يتلمس نسباً جديداً، أخذ يمهد له لينتهي بهذا الشكل، ويمكن الاستدراك على هذه الأقوال بما يلي:

أولاً: وقبل البداية أهمس في أذن القارئ... أنه كثر في هذه الأزمنة وفي مشهد غَرَقٍ يقبض الصدر!! تعلق كثير من الناس بأنساب لا تمت لهم بصلة أو الادعاء إلى آباء لم يكونوا آباءً لهم؛ بغية التعلق بشرف أو لغرض إطالة سلسلة نسب؛ باعتقادهم أن هذا يزيدهم عراقة وأصالة!! حتى أصبحت ظاهرة تنفر من رائحتها العقول السوية، **وقد قال صلى الله عليه وسلم: "ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر" –مسلم– وقال أيضاً: "من ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار" –البخاري–**، وما الفائدة من تعب الإنسان تحت الشمس إذا كان مكسبه حرام، ويطعم منه الآخرين فيبوء بإثمه وإثمهم؟!!

ثانياً: قد تدفع الباحث أحياناً بواعث تستند إلى معطيات ثابتة؛ حول وضع مجموعة من الناس ترتبط ببعضها في جَدٍّ أعلى تلتقي أصولهم فيه، لكنهم لا يعلمون من هو؟ ولا متى عاش؟ ولا كيف يتصلون به؟ ومن هنا تتكون المشكلة؛ عندما يعتقد الباحث أنه لا بد من تحديد هذه الشخصية التي تلتقي أصول هذه المجموعة عندها، وتتفرع التقاءاتهم تحتها، فينشغل بها، حتى يصبح أسير فكرة ليس له عليها سلطان، فتتحرك في نفسه دخيلة يحركها الفضول وتدفعها الرغبة في إيجاد حل لهذا المعضل، فتستدعي روح البحث عنده، ولما كانت المصادر المتاحة لا تسعفه في إشباع

رغبته وإرضاء فضوله ؛ بدأ يبحث عن مخرج من التاريخ لتوفير إجابات يُوَفِّق فيها بين ما تثيره دخيلته من تساؤلات ، فيتشبث بشخصيات حقيقية أو وهمية يدّعيهم آباء له ، ليدفع بهم حيرته ، ويفسر من خلالهم الألغاز التي أشغلته طويلاً ، وقد تكون الدوافع والمقاصد حسنة ، لكنها في الآخر من الكذب ، فليس من حق الباحث أن يُعمل قلمه في التاريخ بالقص واللصق إلا أن يَرضى لنفسه أن يُنعت بالزور ، وهذه مثلبة وخلل في منظومة القيم التي يجب أن يتحلى بها الباحث.

ثالثاً : لقد ادعى المؤلف عدة أمور ، وهي دعاوى تفتقر إلى الدليل ، وإلا فإن كل هذه الأقوال تصبح دعاوى بدون بيّنات ، والذي يتضح من خلال الاطلاع على المصادر المتاحة أن ليس ثمة مصدر تاريخي يذكر أن القعاسا هم أبناء حمد ابن عبدالله رئيس بلد الحوطة المقتول عام ١٠٩٨هـ ، بل قد ذكر المنقور في تاريخه في أحداث سنة ١٠٩٨هـ مقتل أحمد بن عبدالله ثم قال : (وشاخ القعيسا) ولم يقل : وشاخ ابنه القعيسا ، ولو كان ابنه لأشار لذلك كما أشار لموت شقير وابنه سنة ١١٠٢هـ ، كما لا يوجد مصدر تاريخي يقول بأن شقير أخ لحمد بن عبدالله ، ولا أن للقعاسا هدلان وإخوته أخ اسمه حسين ، وإنما هذه في أحسن الأوصاف تخمينات واجتهادات خاطئة من المؤلف ؛ نتيجة استنتاج شخصي لا يستند إلى مصدر تاريخي ، هذا إن لم تُعد من التزوير في التاريخ ، فالأنساب والحوادث التاريخية عماد ثباتها الوثائق الصحيحة ، ولا مجال للاستحسان أو الاستنتاجات والتحاليل المفتقرة للشواهد.

رابعاً : هل رئيس بلد الحوطة المقتول عام ١٠٩٨هـ هو حمد بن عبدالله أم أحمد بن عبدالله كما هو عند المنقور[١] في كلا النسختين التي بخطه؟! أم أن المؤلف يجهل اسم من يزعم أنه جده؟! ولا شك أن الشيخ أحمد المنقور لم يقل بأن اسمه أحمد بن

(١) تاريخ المنقور، ص٦٣ ، تحقيق عبدالعزيزالخويطر.

عبدالله من تلقاء نفسه، فهو من أهل حوطة سدير ومعاصر له، ويقيناً أنه أعلم بمن عاصرهم من أهل بلده من غيره من المؤرخين.

خامساً: قال المؤلف (٢/٣٣٢) **أن القعيسا لقب لـ(هدلان) أحد أبناء حمد، وعم اللقب بقية إخوته!!** ثم ذكر في الحاشية رقم (١) من (٢/٣٣٣) وأعاده في (٢/٣٦٨): **أن شقير في حياته كان كبير أسرته، وأن القعاسا ينتسبون لعمهم شقير وكان يطلق عليهم في وقته آل شقير!!**

هذا القول من المؤلف أيضاً يفتقر إلى الدليل؛ فالأصل عند العرب الانتساب إلى آبائهم وأجدادهم، والانتساب إلى الأعمام والأخوال والإخوان –وإن كان واقعاً أحياناً– إلا أنه خلاف الأصل، والواجب على مدعي خلاف الأصل أن يبرز دليله على هذا، لكن المؤلف قال بذلك ولم يدلل عليه. وكما أن المؤلف لم يوضح لنا كيف عرف أن لقب القعيسا اختص به هدلان ثم عمّ بقية إخوته؛ فكذلك لم يوضح لنا كيف عرف بأن القعاسا كانوا ينتسبون لشقير وكان يطلق عليهم في وقته آل شقير!! هذا الزعم من المؤلف ليس صحيحاً والتاريخ يكذّبه، فقد ذكر المنقور في أحداث سنة ١٠٩٨هـ مقتل أحمد بن عبدالله ثم قال: **(وشاخ القعيسا)** ولم ينسبه إلى شقير، مع أن شقيراً لايزال حياً ولم يمت إلا بعد هذه الحادثة بأربع سنوات كما هو عند المنقور في أحداث ١١٠٢هـ، حيث يقول: **(ومات شقير وابنه عبدالله)**[1]، فكيف يقول المؤلف بأنهم كان يطلق عليهم آل شقير في وقته؟!!

سادساً: ذكر المؤلف (٢/٣٣٤) **عدة معلومات عن القعاسا وآل شقير، وأن القعاسا نزلوا الروضة بعد خروجهم من حوطة سدير، وذكر قليب القعيسا في الروضة.**

---

(١) تاريخ المنقور ص٦٧.

ذكر المؤلف هذه المعلومات التاريخية دون الاستناد إلى مصدر تاريخي !! فإن كان يقصد بمن خرج إلى الروضة أسلافه هو ، فهذا شأن آخر وهم أعلم به ، وأما القعاسا فليس هناك ما يثبت من خلال وثيقة تاريخية ، أنهم خرجوا من حوطة سدير ، ولا أنهم نزلوا بلد الروضة ، وأما ما يتعلق بحادثة سنة ١١٣٥هـ ؛ فقد ذكر المؤرخون : أن آل بو حسين كانوا رحلوا عن الحوطة بسبب القحط ، وما دام هذا هو السبب فمن المؤكد أن رحيلهم لم يكن من الحوطة إلى الروضة –التي لا تبعد عن الحوطة بأكثر من ميلين– فالقحط سيكون هنا وهناك ، ومن العادة أن أهل سدير عند حلول القحط يرحلون باتجاه واحات الأحساء وريف العراق ، وأما وجود بئر تنسب للقعيسا في الروضة فهذا لا يعني أن القعاسا رحلوا من الحوطة وسكنوا الروضة ؛ إذ قد تكون من أملاك فرد من القعاسا ، وقد تكون لا علاقة لها بالقعاسا أهل حوطة سدير أصلاً ، وإنما هذا مجرد تشابه أسماء ، علماً بأن هذه (البئر) الموجودة في الروضة منسوبة للملك الذي تقع فيه في بلد الروضة والمعروف بـ(قعيسا الماضي). **(ملحق رقم ٣٠)**.

والقعيسا لقب يتكرر ؛ ويطلق على عدة أشياء ، فقد يطلق على الإنسان ، وعلى الدابة ، بل وعلى الأرض أيضاً ، يقول شاعر صبيا القاسم بن علي الذروي من أهل القرن السابع ، متشوقا إلى صبيا وأهلها ، وهو في سجن الملك المظفر الرسولي في زبيد :

ما جرى ذكر المغاني في ربى ... ضبرات الشطِّ إلا انتحبا
حبذا أرض القعيسا وطني ... ولُييلات بها ما أطيبا

والقعيسة لقب أطلق على سلالة إبل لبعض آل مرة ، وهو عادة يطلق بسبب صفة ملازمة ، **ومن معاني القَعَس : خروج الصدر ودخول الظهر وهو ضد الحدب**[1].

---

(١) لسان العرب ص١٧٧ باب السين المهملة ، حرف القاف (قعس) ، لابن منظور ، دار صادر للنشر.

سابعاً: كل ما ذكره المؤلف من انتسابه للقعاسا غير ثابت ويفتقر إلى الدليل، فإن القعاسا أهل حوطة سدير -كما هو معروف- قد انقطعوا ولا يعرف لهم اليوم بقية، وقد أشار لذلك المؤرخ إبراهيم بن عيسى في المجموع[1] **(ملحق رقم ٣١)**، ولاشك أنه لم يقل ذلك من تلقاء نفسه؛ وهو المؤرخ الذي يجتهد دائماً في البحث عن المعلومة، وتدوين كل ما يسمع عن الأسر والحوادث، فلا بد أنه قد سأل بحكم اهتمامه أهل حوطة سدير عن أسر الحوطة التي ورد ذكرها في حوادث القرن الحادي عشر والثاني عشر، وكيف لا يكون قد سأل وقد أرَّخ لوفاة الرجل الفاضل علي بن حمد الجريوي -رحمه الله- من أهل حوطة سدير سنة ١٣١٩هـ ووصفه بأنه (من الأسخياء الأجواد)؟[2] **(ملحق رقم ٣٢)**، ويكفي للرد على المؤلف في هذه الدعوى وبيان أن هذا الانتساب اجتهاد خاطئ من المؤلف أمران:

١- ما نشرته صحيفة أسرة آل محمد[3] الإلكترونية على حسابها في تويتر -تاريخ الأسرة- نقلاً عن كتاب **(تمير تاريخ وحضارة)**، للباحث علي بن حمد بن علي العثمان، عن نسبهم فجاء فيها؛ وينتمي إلى آل محمد عدد من العوائل وهم:

---

(١) قال ابن عيسى في المجموع المخطوط أيضاً: (...وآل شقير الظاهر أنهم انقطعوا، لم نعلم اليوم منهم أحدا...)، لكن الصحيح أن آل شقير بنفس الاسم لهم بقية في الزبير في زمن ابن عيسى لم يصله خبرهم، وهم ذرية عبدالكريم بن شقير بن ناصر بن شقير، ولعل ابن عيسى لم يذكرهم عند تقصيه للقعاسا وآل شقير في حوطة سدير؛ لأن هؤلاء ممن هاجر عنها، وهم أسرة صغيرة لم تشتهر في الزبير بحيث يكون لهم ذكر ممتد متصل إلى نجد في تلك الحقبة.

(٢) مجموع ابن عيسى المخطوط، ص٢٨٤.

(٣) أسرة آل محمد هم عشيرة المؤلف؛ وهم من يزعم المؤلف في (٣٤٢/٢) أنهم ذرية محمد القعيسا رئيس بلد الحوطة المقتول عام ١١١٥هـ.

آل عثمان، وآل عبدالله، وآل حسين، وآل عبدالكريم، وآل سلوم وهم من ذرية حمد بن محمد (آل محمد) بن حمد بن سلوم بن حمد من آل بو حسين من آل حماد من بني عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم. **(ملحق رقم ٣٣)**.

يلاحظ هنا أن ما نشرته صحيفة أسرة آل محمد –عشيرة المؤلف التي يزعم أنهم أبناء محمد القعيسا– لم يرد فيه الانتساب إلى القعيسا، كما يلاحظ اختلاف سلسلة النسب هنا عن السلسلة التي ذكرها المؤلف لنسبهم؛ فالمؤلف قال: إنهم أبناء حمد ابن محمد بن سلوم بن محمد (القعيسا) بن حمد بن عبدالله. وكان المفترض من المؤلف مناقشة السلسلة التي ذكرها الباحث علي بن حمد العثمان عن نسبهم في كتابه (**تمير تاريخ وحضارة**)، وردّها بالوثائق الصحيحة، أو التراجع عن مخالفتها، وذلك لسببين:

الأول؛ لأن هذا الكتاب متقدم على كتابه، والسبب الآخر؛ أنهم أبناء عمومة قريبون، وقد أورد سلسلة نسب مخالفة لما ذكره المؤلف!!

٢- البيان الذي أصدره أحفاد أمير حوطة سدير حمد بن ابراهيم بن حمد الحسين عبر تغريدة في تويتر في ١٠/ يناير/ ٢٠١٥م الموافق ١٤٣٦/٣/٢٠هـ، وهم أبناء عمومة لآل محمد، وهم من ذكر المؤلف في (٣٣٢/٢) أنهم من أحفاد حسين بن حمد وأنهم من القعاسا، وقد نفوا في هذا البيان نسبتهم إلى القعاسا أو القعيسا، ووضحوا أن هذه النسبة ليست صحيحة ومجانبة للصواب، وأن القعاسا قد فنوا ولا يعرف لهم ذرية. **(ملحق رقم ٣٤)**.

بل إن المؤلف هو والأخ عبدالرحمن بن محمد بن طليحان –رحمه الله– الذي جعله من مصادره ويروي عنه كثيراً في كتابه– قد زودا صاحب كتاب **(معجم أسر بني**

تميم في الحديث والقديم– ١٤١٤هـ) بمعلومات عن أسر آل بو حسين نقلها عنهما في معجمه حيث يقول[١]: (**عن هذه الأسر وافان الأخوين الفاضلين عبدالعزيز بن محمد بن هديب آل عبدالله وعبدالرحمن بن محمد الطليحان... إلخ**)، ولم ينتسب المؤلف في هذه المعلومات التي زود بها صاحب المعجم حينها إلى القعيسا.

كما أن المؤلف كان أحد المصادر الشفوية لصاحب كتاب (**الدليل إلى معرفة الأسر التميمية– ١٤٢٣هـ)**، فيما يخص أسرته وبعض أسر آل بو حسين، ومع ذلك عندما تطرق لنسب أسرته آل عبدالله وآل محمد لم يذكر أنهم يرجعون للقعيسا في نسبهم، بل قال: (**آل محمد في تمير من بلدان سدير من آل بو حسين من بني العنبر بن عمرو بن تميم، منهم آل عبدالله وآل حسين وآل عثمان وآل عبدالكريم وآل سلوم – المصدر: عبدالعزيز آل عبدالله)**[٢]، وهذا دليل أن الانتساب إلى (القعيسا) لم يكن معروفاً لدى جيل كبار السن من عشيرة المؤلف وأبناء عمومتهم، ولم يكن كذلك في اعتقاد المؤلف فيما مضى، ولا من خلال وثائق عثر عليها[٣]، وإنما هو استنتاج شخصي من المؤلف واجتهاد جديد.

ثامناً: قال المؤلف في (٢/٣٣٧): عن أمير حوطة سدير حمد بن ابراهيم ابن حمد آل حسين من عام ١٢٩٠–١٣٤٢هـ: (ويعد أقوى أمراء سدير في عصره)!!

لا شك أن أمير الحوطة حمد بن إبراهيم بن حسين –رحمه الله– كان أميراً حازماً

---

(١) معجم أسر بني تميم في الحديث والقديم، (٢/٦٢١–٦٢٢)، حمد آل وهيب، ١٤١٤هـ.
(٢) الدليل إلى معرفة الأسر التميمية، ص١٤٤، إعداد وجمع ماجد بن إبراهيم السنيدي، ١٤٢٣هـ.
(٣) لو كان هذا الانتساب من خلال وثائق تاريخية لأبرزها المؤلف مستدلاً بها على دعواه في كتابه.

ناجحاً سار في رئاسة بلده حوطة سدير سيرة حسنة لا يزال كبار السن في البلدة يتناقلونها ويذكرونها، ولكن هذا الكلام من المؤلف فيه مبالغة... ولو قال: "من أقوى"؛ لكان أولى وأَلْيَق وأصدق.

ثم ذكر في نفس الصفحة (٣٣٧/٢) **أن الشيخ عبدالله أبا بطين**[1] روى: **أن أمير إحدى القرى المجاورة ذهب إلى ابن رشيد طالباً منه أن يكون له إمارة مطلقة في سدير كإمارة ابن حسين، ولكنه قوبل بالرفض.**

وهنا ملحوظتان على هذه الرواية:

الأولى: المؤلف لم يُعرِّف بهذا الراوي الذي سماه الشيخ عبدالله أبا بطين؛ وكان الأولى التعريف به تعريفاً كاملاً يوضح من خلاله حجمه المعرفي وقيمة أخباره التاريخية.

الثانية: إن هذه الرواية لو صحت نسبتها لـ(أبا بطين)؛ فهي رواية لا يمكن قبولها، وهي تخالف الواقع؛ وذلك أنه لم يكن لأمير الحوطة حمد بن حسين -رحمه الله- إمارة مطلقة في سدير، بل لم تكن إمارته مطلقة حتى في حوطة سدير، وإنما في حدود شورى جماعة البلد وموافقتهم؛ وهذا سر نجاحه.

آل شقير:

١- ذكر المؤلف (٣٦٨/٢): **آل شقير، وقال: هم ذرية شقير بن عبدالله، ثم قال: في لمحة تاريخية (شقير): كان شقير رئيس البلدة وإن لم يكن أميراً، وقد جعل أخاه حمداً في الإمارة... إلخ.**

---

(١) ليس المقصود به الشيخ المعروف عبدالله أبا بطين المتوفى عام ١٢٨٢هـ، فهذه الرواية كانت -كما يقول المؤلف- عام ١٤١٣هـ.

وهكذا يمضي المؤلف لتثبيت ما مهد له، وهنا أود تنبيه القارئ إلى أن كل دعوى تاريخية لا يُقَدِّم صاحبها الدليل على صحتها؛ تعد دعوى باطلة من كل وجه، وهذا هو المنطق العلمي والتاريخي، وعليه فهذه المعلومات التي جاء بها المؤلف لا يمكن التسليم له بها، لأنها لا تستند إلى دليل صحيح من مصدر تاريخي، وتوضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: يجب أن يعلم القارئ أن بينه والمؤلفين تعاقد أخلاقي، فالموضوعية التاريخية والاعتدال في الاحتجاج وتقديم المعلومة الصادقة حق على المؤلف لا يليق به التنصل منه، وعليه أن يضعها بين يدي القارئ معافاة سليمة ظاهرة الحجة ثابتة؛ تتحمل موجات النقد الخارجي، كثبات الوثيقة التاريخية الأصلية، لا سبيل لرفضها أو التشكيك فيها.

ثانياً: هذه المعلومة التي تقول بأن شقيراً هو: شقير بن عبدالله، عمرها أكثر من ثلاثة قرون، فما المصدر التاريخي لها؟! إذ إن الثابت أن اسمه (شقير) ومن آل بو حسين فقط، ولم تذكر المصادر غير ذلك، ولم تشر المصادر أيضا إلى أن له أخ اسمه حمد بن عبدالله، وهذه المعلومة وكذلك الزيادة في نسب شقير لا تقبل من المؤلف من غير مستند تاريخي قديم يوثقها.

ثالثاً: لا شك أن "شقير" شخصية بارزة ومؤثرة في تاريخ حوطة سدير في زمنه؛ ولكن قول المؤلف بأن شقيراً كان رئيس البلدة وإن لم يكن أميراً، وقد جعل أخاه حمداً في الإمارة؛ غير صحيح؛ فلم يكن شقير رئيساً للبلد، وإنما ورد أنه من رؤسائها، ولم يثبت أن أحمد بن عبدالله المقتول عام ١٠٩٨هـ أخ لشقير، ولم يثبت أن شقيراً هو من جعل أحمد بن عبدالله أميراً في حوطة سدير. وهذه أخبار جاء بها

المؤلف من تلقاء نفسه، ولا يمكن التسليم له بها ما دامت لا تستند إلى نقل من مصدر تاريخي.

٢- ذكر(٢/٣٦٩): **أن الشريف حاصر قصر شقير، وأنه من شدة بأسه واعتداده بنفسه** -أي شقير- **رمى بالفواريع من أعلى القصر، فلما رأى** -أي الشريف- **ذلك انصرف عنه،** ثم قال المؤلف: **(وهذا مما يؤكد أن هذا القصر هو مركز إمارة البلدة)**. ثم واصل قوله: **(ولا يستبعد ذلك لأن الشريف نزل سدير عام ١٠٥٧هـ عندما ربط ماضي بن جاسر وولى رميزان)!!**

الرواية التاريخية المنسجمة مع العقل والمنطق قد تدون وتحفظ ما أهمله المؤرخون، فقد تأتي بحقائق تاريخية غير مطروقة أو تكشف بعض الحلقات الغائبة في مراحل مهمة من التاريخ أو قد تتناول بالتفصيل ألأخبار المجملة أو تفسر الحوادث المبهمة، لكن عندما تأتي الرواية تنسج أخباراً ووقائع لم تقع أو مبالغ فيها إلى القدر الذي يتجاوز المعقول؛ فهنا لا يُسلم لها، إذ تسليم القياد إلى الخيال يجنح بصاحبه بعيداً عن الحقيقة، وهذه الأقصوصة ببعدها عن الواقع؛ تصوّر حجم انسجام المؤلف مع الخرافة وتخيلات الرواة، ومدى الترحيب الذي تلقاه العصبية القبلية من نفسه، مع أن تخصص المؤلف واحتكاكه بعالم النقد -الذي من طبيعته الارتقاء بآفاق الفكر، وتفتيق الذهن والقرائح- كان من لوازمه كبح جماح العقل عند تلقي أقاصيص العوام، وعدم الانسجام معها إلى حد تقبّلها لتكون حدثاً تاريخيا، ولكن المؤلف -فيما يظهر- متأثر بالموهبة الشعرية؛ ومن طبيعة الشعر الجنوح بالخيال إلى الواقع، وتقريب الحلم من اليقظة أحياناً، وهذا ما جعله يستعذب مذاق الرواية، ويتقبل قصص الحكواتية دون تدقيق، لـمَّا لَم يجد في المصادر التاريخية؛ المادة التي تسعف

تطلعه وترضي رغباته، ولذلك حاول تعليل صحة هذه الحكاية، وأن وقوعها لا يستبعد ؛ لأن كتب التاريخ ذكرت نزول الشريف سدير عام ١٠٥٧هـ!! والصحيح أن هذا يستبعد كل البعد، وما هذه الرواية إلا من نسج العوام، وإلا فهذا الحصار من الشريف وهذا الصمود والتحدي المتغطرس من شقير، لو كان صحيحاً ؛ وأن الشريف انهزم أمامه بهذه الطريقة التي وصفها المؤلف!! لأُرخ لهذا النصر الذي حققه شقير ابن بلدته ومعاصره الشيخ أحمد المنقور (ت١١٢٥هـ) كما أرخ إيقاع الشريف بأهل روضة سدير.

ويمكن تفسير إصغاء المؤلف لروايات (الحكواتية) من عامة الناس أنه وجد فيها متنفساً يُكسب أسلافه الوجود التاريخي -كما يتوهم- ويعوّضه عن التشوف إلى الحقيقة التي شحت بها عليه المصادر التاريخية، فتقبلها ودافع عنها من غير تحقيق ولا تدقيق.

ثم يستشهد بهذه الحكاية — بل الخرافة- على أن قصر شقير هو مركز الإمارة!! مع أنها على افتراض صحتها ليس فيها ما يدل على أن هذا مركز الإمارة كما توهم، بل هو خلاف المعتاد في البلدان النجدية ؛ فإن مركز الإمارة عادة يكون في وسط البلد، وليس خارجها كما هو حال موقع قصر شقير.

ثم وقع في خطأ تاريخي، وهو يحاول تأكيد صحة الحكاية حين استشهد بنزول الشريف الروضة عام ١٠٥٧هـ، حيث يقول (٢/٣٦٩-٣٧٠): **(ولا يستبعد ذلك لأن الشريف نزل سدير عام ١٠٥٧هـ عندما ربط ماضي بن جاسر وولى رميزان).**

وهذا غير صحيح، والمؤلف لم يكن دقيقاً في نقله ؛ عندما ذكر أن الشريف ربط ماضي بن جاسر عام ١٠٥٧هـ!! والصحيح أن الشريف ربط ماضي بن جاسر عام ١١٠٧هـ، وقد مات شقير قبلها بخمس سنوات، وأما عام ١٠٥٧هـ فالشريف قتل

ماضي بن ثاري وليس ماضي بن جاسر، وهذا أيضاً يبين ضعف منهج المؤلف في التوثيق، وتحقيق الروايات.

٣- ذكر المؤلف (٢/ ٣٧٠) أن الإمرة والسيادة بعد عام ١١٣٥هـ حتى نهاية القرن الثاني عشر في حوطة سدير كانت لآل طليحان.

أسرة آل طليحان أسرة كريمة من آل بو حسين ولها مكانتها في حوطة سدير، ولكن هذه المعلومة لا تستند إلى مصدر موثوق، وهذا الخبر مصدره المؤلف ويفتقر إلى الدليل، فوثائق بلد الحوطة المتاحة والتواريخ المحلية، والمصادر النجدية كافة التي تحدثت عن تلك المرحلة لم تذكر في حوطة سدير سوى أميرين هما: محمد بن مهيدب[١]، وصعب بن محمد بن مهيدب[٢]، والثالث محمد المنقور وقد جاء ذكر إمارته في وثيقة من وثائق بلد الحوطة كتبت بعد تلك الفترة، ولم تذكر المصادر إمرة لآل طليحان في الحوطة في تلك الحقبة ولا بعدها.

٤- قال المؤلف (٢/ ٣٧٠): عام ١١١٥هـ تذكر التواريخ مقتل (محمد القعيسا) الذي كان رئيس الحوطة على يد المماليك ومنهم (ابن شرفان)، وأن طليحان بن عبدالله بن شقير قتله مملوكه مجراد، وذكر في الحاشية (٢/ ٣٧٠) **أن صعب بن شقير خال لصعب بن مهيدب[٣] ومحمد المنقور.**

---

(١) الخبر والعيان في تاريخ نجد ص١٥٣، خالد الفرج.

(٢) ينظر: تاريخ ابن غنام، ابن لعبون، الفاخري، ابن بشر، أحداث عام ١١٩١هـ - ١١٩٣هـ.

(٣) هو أمير بلد حوطة سدير صعب بن محمد بن مهيدب، وآل مهيدب من آل ابن سلطان من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم، وهي أسرة مباركة في العدد، في مقبلة (شمالية القارة قديما) وفي الجنوبية والحوطة وتمير وعشيرة والمجمعة والأحساء والزبير وفي الرياض والدمام والخبر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.=

قال المؤلف ذلك ؛ لكنه لم يذكر مصدراً تاريخياً واحداً يذكر بأن المماليك ومنهم (ابن شرفان) -على حد زعمه- هم من قتل (محمد القعيسا)!! فأين هذه التواريخ التي قال المؤلف أنها ذكرت ذلك؟! وما أسماؤها؟! ومن هم مؤلفوها؟! ثم من أين أتى بأن ابن شرفان من المماليك؟!

والحقيقة أن هذه كلها مزاعم وادعاءات، وأخبار غير موثقة، ولم يُحِلها إلى مصدر تاريخي!! والمؤلف مطالب بإثبات هذه الأخبار التي مضى عليها قرون من الزمن ؛ ما يجعل قبولها من غير مستند تاريخي غير ممكن، أو تعد مجرد أخبار مختلقة -مصدرها هو-، لأن ما ذكره المؤلف هنا يحتاج إلى دليل، والدليل لا يوجد، إذ ليس ثمة مصدر تاريخي أو وثيقة ثابتة تذكر أن قاتل محمد القعيسا هو ابن شرفان، ولا أن ابن شرفان من الموالي، ولا أن طليحان جد أسرة آل طليحان مقتول ؛ وقاتله مملوكه مجراد، ولا أن مجراداً[1] كان مملوكاً لطليحان.

=ولما انقسمت بلد القارة بعد نهايتها إلى ثلاثة بلدان هي: الحوطة والجنوبية ومقبلة (شمالية القارة قديما) -تابعة لمركز الحوطة حالياً- كانت منازل آل مهيدب في الحوطة في عقدة المهيدب، وفي مقبلة (شمالية القارة) وهم أهلها إلى اليوم، وقد رأيت المؤلف عدّد أسر بلد القارة ولم يذكر آل مهيدب!! بل حتى لما تطرق لأمير الحوطة صعب بن مهيدب لم ينسبه!! وكذلك لما تطرق لحادثة وقعة (نفيخ) وذكر قصيدة شاعر بلد تمير ومؤرخ أيامها الشاعر حمد بن فوزان بن حمد بن هلال ابن حمد بن مهيدب، لم يذكر نسبه ولم يتجاوز عندما ذكر قصيدته -التي وصفت الواقعة- سوى قوله: يقول ابن فوزان...!! مع أنها أسرة معروفة وممتدة الشهرة ثابت نسبها في آل مانع أهل القارة وفي آل حديثة بكل المعطيات التاريخية والجينية وليست مغمورة، وجل كتب التاريخ والأنساب المحلية لم تغفل ذكر هذه الأسرة ونسبها.

(١) يذكر كبار السن في حوطة سدير عن (مجراد) أنه من الموالى من أهل حوطة سدير، عاش في زمن متقدم غير محدد، وهناك مقصورة في الحوطة تعرف بـ(مقصورة مجراد)، ومن الواضح أنه شخصية=

كما أن قوله: **بأن صعب بن شقير خال لصعب بن محمد بن مهيدب ولمحمد المنقور؛** لا يسلم له به بالكامل.

فهذا الخبر بالنسبة لأمير الحوطة صعب بن محمد بن مهيدب ليس دقيقاً، وهو قول من المؤلف بغير علم ويفتقر إلى الدليل، ولا يعرف لدى أحفاد أمير حوطة سدير محمد بن مهيدب -رحمه الله- من خلال الوثائق أن لآل شقير خؤولة فيهم، وأما أمير الحوطة صعب بن محمد بن مهيدب فقد هاجر إلى الأحساء بعد أحداث ١١٩١هـ، وتوفي فيها -رحمه الله- في نهاية القرن الثاني عشر، بينما صعب بن شقير كان حيّاً صحيحاً كما في الوثائق المحررة إلى ما بعد منتصف القرن الثالث عشر تقريبا في حوطة سدير، فكيف يكون خاله؟!!

ثم على افتراض صحتها؛ ما الحاجة إلى إيرادها هنا؟! فهي معلومة لا تضيف شيئاً مهماً للقارئ.

آل عبهول:

يقول المؤلف (٣٧٦/٢): **(آل عبهول وبقيتهم آل فيصل)**، وقال في حاشية الصفحة: **(وانحصرت ذرية عبهول في فيصل بن مانع)**.

الكاتب في الأنساب يجب أن يكون عالماً فقيهاً في الأحكام المتعلقة بهذا العلم، متقياً ورعاً يصونه ورعه وتحفظه تقواه من الانزلاق والاعتداء، والمؤلف لم يكن كذلك فيما ذكره عن ذرية عبهول، ولم يكن موضوعياً ولا واقعياً عندما قال: إن ذرية عبهول انحصرت في آل فيصل فقط، فهذا القول منه غير صحيح ولا يسلم له به،

= بارزة لها أثرها في بلد الحوطة في الزمن الذي عاش فيه، وكثير من أسر الحوطة يَدَّعون ولاءه لهم ولكن لم يثبت يقيناً ولاؤه لأي أسر الحوطة.

والصحيح أن ذرية عبهول لم تنحصر في آل فيصل كما زعم المؤلف، وإنما من آل عبهول أيضاً في بلد تمير: آل مفرج بن عبهول **(ملحق رقم ٣٥)**، وآل منّاع، وآل زيد، وآل كديان، وآل مانع، وآل مشل، وآل عبدالهادي، وآل عبداللطيف، وآل إبراهيم، كل هؤلاء من آل عبهول كما هو معروف وثابت ومستفيض، وكما تدل عليه الوثائق.

والمؤلف لا يمكن أن يجهل ذلك، وإنما تجاهل هذه الأسر من آل عبهول تَقصُّداً، فآل عبهول من نفس بلد المؤلف، ويعرفهم حق المعرفة، وآل فيصل الذين ذكر أن ذرية عبهول انحصرت فيهم؛ يعلمون قرب آل مفرج بن عبهول وبقية هذه الأسر منهم، وهنا يتحقق إعمال القاعدة الشرعية: إن الثابت لا يُنفى، ولا اعتبار للباطل مع الحق، ولذلك نوّه المؤرخ محمد الفيصل بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٤م من خلال تغريدة في تويتر موضحاً من هم أسر آل عبهول، وذلك بعد اللغط الذي حصل بسبب ما ذكره المؤلف حول نسب آل عبهول **(ملحق رقم ٣٦)**، وقد أصدرت بعد ذلك عشيرة آل عبهول- من خلال تغريدة في تويتر بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٤٣٦هـ الموافق ١٨ ابريل ٢٠١٥م- بياناً مفصلاً بيَّنوا فيه الأسر المنتمية إلى آل عبهول وبيَّنوا تعمد إساءة المؤلف لنسبهم. **(ملحق رقم ٣٧)**.

آل ربيعة وآل هبدان:

يقول المؤلف (٢/٣٨١): **(آل جماز وهم:**

١- آل ربيعة في المجمعة ومنهم آل ضاوي.

٢- آل هبدان أهل الخيس.

٣- المانع والرشيدان والجماز أهل ملهم وكل هؤلاء انقطعوا).

١ – آل ربيعة :

الكتابة في الأنساب فن، وكل عمل فني لا يمكن أن يوصف بالجودة حتى تتهيأ له فكرة جيدة، وخطة عمل محكمة، تُؤَدَّى وفق منهجية مكتملة الجوانب، تصاغ بأسلوب جيد وعبارة جيدة كي لا يفقد هذا العمل قيمته فَيَرك ويفسد. فالكتابة في الأنساب ليست نافلة بين الأعمال الفنية، بل هي فن ذو خيوط رفيعة معقدة؛ ويجب التعامل معها عند التَّماس بحذر، فهي تلامس جانب مهم من خصوصية الآخرين، وتحتاج إلى عمل يوصف بالجودة، بحيث يظهر التماسك بين أطرافها أقوى وأثبت.

ومشكلة المؤلف أنه يكتب بنفس قصير، ويحسم بحماسة وعجلة في مباحث تحتاج إلى نظر عميق وتقصي، ومن الواضح أن المؤلف يتعامل مع النتائج من خلال المشهد الأول، ولذلك لما وقع على تهميش ابن عيسى على تاريخ المنقور تلقفه من أول وهلة وبشغف، وتشربته قناعته، فلم يعد قادراً على مراجعة ما ترسخ لديه، وهذا أوقعه في مأزق عقلي وعلمي، وبدلاً من مراجعة المعلومة والتحقق من صحتها، أخذ يبحث عن دعائم لتثبيتها، فنسب هذه الأسر -آل ربيعة وآل هبدان- إلى آل جماز متشبثاً بقول شاذ!! وهذا غير صحيح؛ وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: يعتقد بعض الكُتّاب في الأنساب؛ أن مجرد الاحتجاج بأي قول شاذ أو ضعيف؛ فيه مندوحة من النقد وسلامة من التبعة، والحقيقة أن هذا لا يعفيه، فالباحث في الأنساب يجب أن يكون أنشط وأدق، ويلزمه التقصي والاجتهاد في تحصيل المعلومة الصحيحة، والإحاطة بتفاصيلها، كما يفترض منه الاحتياط لنفسه وللآخرين، فإذا تعذرت عليه المعلومة؛ أو الوصول إلى قرار صحيح فيها؛ يسعه

السكوت، وترك الأمور كما هي، وهذا من الفقه، فقد بيّنت الشريعة أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، والثابت لا ينفى، والعبرة للغالب الشائع لا للشاذ النادر، ولذا فتدخل المؤلف في أنساب الآخرين وإخراجهم منها هو في الحقيقة اعتداء على حقوقهم، والقاعدة الشرعية تقول: "التصرف في حق الغير بغير إذنه باطل" والنسب حق أصيل للآدمي.

ثانياً: ليست كل الوثائق صالحة للاستشهاد حتى وإن كانت ثابتة من حيث المصدر، فقد يصح السند ويبقى المتن ضعيفاً لعلة قادحة فيه أو لتعارضه مع ما هو أثبت منه، وتحليل الوثيقة التاريخية ونقدها عملية ضرورية، وهي عملية تراجعية تبدأ من النظر في الوثيقة حتى تصل إلى الحادثة التاريخية، وبينهما سلسلة من الاستدلالات، وإمكانية عدم الصحة فيها واردة.

وذلك أن مصادر معلومات الوثيقة غائبة بالنسبة لنا، ولم تعد في متناولنا، بحيث يمكننا التحقق منها ومن معلوماتها عند تعارضها مع غيرها من أشخاصها مباشرة، فمن كتبت لأجله الوثيقة، ومن كتبها، وشهد فيها، لم يعد لهم وجود في حاضرنا، فأصبح النظر في الوثيقة ومدى موضوعيتها وإثارة التساؤلات حولها ضرورة، عن إمكان تعارضها مع غيرها، ومدى تطابق معلوماتها مع معلومات وثائق أخرى ذات صلة، وعن دواعي كتابتها، ومتى كتبت، ومكان كتابتها، والظروف التي كتبت فيها، وهل توفرت الحرية الكاملة عند كتابتها، أم أن مقتضيات دفعت لكتابتها بهذه الصيغة... إلخ. والملاحظ أن المؤلف لم يكلف نفسه عناء تحليل الوثائق ونقدها وتحقيقها.

ثالثاً: الناظر فيما كتبه ابن عيسى عن هذه الأسر يجد أنه جاء بمعلومات غير مستقرة، وبينها مسافة، وفي نظري أن ما كتبه ابن عيسى عن هذه الأسر يحتاج إلى

مزيد من التخصيص والتحديد[1]، فقد ذكر المؤرخ ابن عيسى في المجموع نقلاً عن غيره أن آل ربيعة من آل جماز وأن هذا هو المعروف عند أهل المجمعة (**ملحق رقم ٣٨**)، ولم يذكر معهم في هذا القول بقية الأسر كآل هبدان، مع أنهم في بلدة الخيس القريبة من المجمعة، فلو قبل هذا القول في نسبة آل ربيعة إلى آل جماز بناء على هذا القول؛ فلا يعني أن ما ذكره ابن عيسى على هامش تاريخ المنقور من نسبة آل هبدان وآل مانع وآل رشيدان إلى آل جماز كله صحيح، ثم لو صح أن آل ربيعة من آل جماز فهذا يعني أن آل جماز من آل حديثة، لأن الانتساب إلى آل حديثة لا خلاف فيه عند أسرة آل ربيعة أهل المجمعة.

فاعتماد المؤلف نسبة هذه الأسر إلى آل جماز بناء على كلام لابن عيسى -رحمه الله- على هامش تاريخ المنقور، ثم ردّه أقوال هذه الأسر في أنسابها بناء عليه؛ لا يمكن قبوله.

رابعاً: للمؤرخ ابن عيسى في المجموع المخطوط قول ثالث، فقد عقَّب بعد نقله حديث إبراهيم بن هبدان عن جده محدث؛ بقوله: (**ومحدث المذكور وآل حديثة وآل ربيعة الذين في المجمعة وآل رشيدان الذين في الجنوبية من آل بو حسين من بني العنبر بن عمرو بن تميم**، (**ملحق رقم ٣٩**)، ومن الواضح كما يلاحظ

---

(١) الشيخ إبراهيم بن عيسى -رحمه الله- يجمع كل ما يسمع، ويدون كل ما يقع عليه، فهو بحق موسوعة تاريخية وأدبية ومعلوماتية ضخمة، وهو يحقق كثيراً من المسائل التي يقع عليها، لكنه قليل موازنةً بما تهيأ له جمعه، وتأتي أحياناً على استحياء وحذر، ولذلك وجد الباحثون وراءه ثروة هائلة تحتاج إلى دراسة وتحقيق، وفي خضم هذه الفوائد والمعلومات العظيمة، وجدت بعض الأقوال المتضاربة فيما ينقله أحياناً، والتي تجعل على الباحث لزاماً ألا يتعلق بقول واحد إذا تعددت الأقوال عند ابن عيسى إلا بعد إشباعه بحثاً.

القارئ الكريم أن ابن عيسى أتى بهذا التعقيب موافقة لابن هبدان في حديثه عن جده محدث، كما أنه أيضاً لم ينسب هنا آل ربيعة إلى آل جماز.

والخلاصة: إن ابن عيسى كتب على هامش إحدى الصفحات من تاريخ المنقور أن آل ربيعة وآل هبدان وآل مانع وآل رشيدان من آل جماز، ثم أورد في المجموع قولاً ثانياً ذكر فيه فقط أن المعروف عند أهل المجمعة أن آل ربيعة من آل جماز، ولم يذكر سواهم، ثم ذكر قولاً ثالثاً في المجموع؛ معقباً فيه على حديث إبراهيم بن هبدان؛ عدّد فيه بعض الأسر من آل بو حسين، ولم يذكر أن آل ربيعة وبقية هذه الأسر من آل جماز. فالقارئ يجد أمامه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عيسى غير مستقرة، وبما أن المؤرخ ابن عيسى لم يستقر على قول واحد فالباحث في هذه الحالة يرجع بالسؤال إلى أهل الشأن.

وقد ذكر الدكتور بدر بن عبدالعزيز الربيعة -رحمه الله- وهو يتحدث عن نسب أسرته آل ربيعة أن ربيعة من ذرية محمد بن سعود بن مانع بن عثمان آل حديثة[1]، وهذا التسلسل ليس فيه جماز ولا آل بو حسين.

كما أصدرت أسرة آل ربيعة نبذة مختصرة خاصة بأسرة آل ربيعة من إعداد الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز الربيعة -رحمه الله-، زودني بها الأخ الباحث الأستاذ سعود بن عبدالمحسن بن عبدالله بن عبدالمحسن الربيعة تحتوي على مشجرة لآل ربيعة؛ وفيها تسلسل نسب آل ربيعة كالآتي: ربيعة ابن عثمان بن سعود بن مانع بن ربيعة آل حديثة من بني العنبر، وليس فيها ذكر لآل جماز ولا لآل بو حسين.

---

(١) معجم أسر بني تميم، (٢/٦٣٩-٦٤٠).

وأيضاً تم سؤال الأخ الباحث والمهتم سعود بن عبدالمحسن بن عبدالله الربيعة عن رأيه فيما ذكره مؤلف كتاب الوشي في نسبهم؟ فكتب إلي -عبر الواتس اب- ما نصه: (**أخطأ مؤلف كتاب الوشي المحبر الدكتور عبدالعزيز العبدالله عندما ذكر أن آل هبدان هم أقرب الأسر لآل ربيعة، صحيح أن الجميع من آل حديثة آل ربيعة وآل هبدان وكذلك الخضيري قريبين منهم سمعت ذلك من والدي رحمه الله وكان له اهتمام بالأنساب، ولكن آل هبدان من آل محدث من آل حديثة، وآل ربيعة من آل مانع من آل حديثة، ومن آل ربيعة آل ضاوي وأقرب الأسر لآل ربيعة بالدرجة الأولى هم آل نحيط ثم بقية آل حديثة، وقد أكدت هذه القربى بالإضافة إلى ما لدينا من موروث فحوصات DNA وزادتها توثيقاً وثباتاً، فقد وضحت هذه الفحوصات بما لا يدع مجالاً للشك أن أقرب أسر آل حديثة لآل ربيعة هم آل نحيط، وأقرب الأسر لآل هبدان آل روساء وآل غديان، كما أثبتت أن الجميع من آل حديثة، وفي النهاية بالنسبة لآل ربيعة فالعمدة والأساس في نسبهم كلام الدكتور بدر ووالده -رحمهم الله- فهم من أهل العلم وقولهما مقدم على غيرهما، وأما "جماز" فليس معروفاً عندنا**).

مما سبق يتضح للمتأمل أن كلام ابن عيسى في أقوله الثلاثة في نسب هذه الأسر يحتاج إلى مزيد من التخصيص، كما أنه يخالف أيضاً كلام الدكتور بدر بن عبدالعزيز الربيعة، ويخالف أيضاً النسب المذكور في النبذة الأسرية الخاصة بأسرة آل ربيعة للأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن الربيعة المشار إليها، فهما متفقان على أن آل ربيعة من آل حديثة، ووافقهما الباحث سعود بن عبدالمحسن الربيعة، ولا شك أن كلام الدكتور بدر والأستاذ عبدالرحمن -رحمهما الله- والأستاذ سعود في نسبهم مقدم على كلام الشيخ ابن عيسى؛ وذلك لأن الناس أعلم بأنسابهم وهم

أهل الشأن فيها ومأمونون عليها وغيرهم ليس بمأمون -فقد يقع منه الخطأ-، وأيضاً لعدم استقرار الشيخ ابن عيسى رحمه الله على قول ثابت.

٢-آل هبدان:

قال المؤلف (٢/٣٩٣): **(من آل جماز: آل هبدان).**

المؤلف كثيراً ما يتبع أسلوب الإلزام والتجريد، وبطريقة وصائية لا تخاطب الذهن يفرض إرادته، وكأنه صاحب البصيرة النيّرة الصافية، والآخرين في حالة من الجهل، لو تركوا عليها ستنتهي بهم إلى درجة الإخفاق، وتوضيح ذلك كما يلي:

١- المؤلف جعل من مراجعه عن أسرة آل هبدان كتاب الأستاذ عبدالعزيز بن إبراهيم الهبدان عن أسرته (موروث الأجداد لأسرة الهبدان)، لكنه لم يعتمد قوله في نسب آل هبدان، فقد ذكر الأستاذ عبدالعزيز الهبدان في مقدمته أنه استقى معلومات كتابه من كبار السن من أسرته، وجاء فيه أن آل هبدان من ذرية محدث التميمي وهم من بني العنبر بن عمرو بن تميم[1] وأنهم من آل حديثة وأن آل حديثة يرجعون إلى آل مانع من آل حماد أمراء قارة صبحاء بسدير[2]، ولم يرد في نسبهم أنهم من آل جماز ولا من آل بو حسين، والمؤلف تعمد مخالفة قولهم في نسبهم، وأقحم أسرة آل هبدان في آل جماز وأخرجهم من نسبهم في آل محدث معتمداً كما تقدم على هامش بخط ابن عيسى على تاريخ المنقور فقط، وكان المفترض منه مناقشة الأقوال الأخرى في نسبهم وعدم إهمالها، ومن ثم ترجيح ما يراه صوابا، لكنها سمة مطردة لدى المؤلف

---

(١) موروث الأجداد لأسرة الهبدان، ص٩، عبدالعزيز بن إبراهيم العبدالله الهبدان.

(٢) موروث الأجداد لأسرة الهبدان، ص١٢.

تكررت منه مع بحث (**الذهب الإبريز**)، وكتاب (**نسب آل سُلمي**) وكتاب (**أسرة اليويسف تاريخها ونسبها**)[1] بنفس النهج فهو يجعلها من مراجعه وفي ذات الوقت لا يناقش أقوال أصحابها في نسبهم، بل ولا يشير إلى أنه خالفهم في ما توصلوا إليه، وهذا من تلبيسه على القارئ؛ وكأنه يوهم أن ما يذكره موافق لما جاء في هذه الكتب، وبطريقة ينخفض فيها نبض العقل يقوم بدور الوصاية، ويختار لهم النسب الذي يريد مكتفياً بقناعته، وكأن الأمر لا يعنيهم وليسوا أصحاب الشأن فيه!! وهذا بلا شك خلل كبير في منهج البحث لدى المؤلف.

٢- قد وُجّه سؤال للأخ الفاضل عبدالعزيز بن أحمد الهبدان حفظه الله عن رأيه ورأي الباحثين والمهتمين من أسرته فيما ذكره مؤلف كتاب الوشي المحبر حول نسبهم، عندما أخرجهم من آل محدث ونسبهم في آل جماز؟ فكتب إلي - عبر الواتس اب- ما نصه: (**أنا وكل أسرتي متفقون على أن ما ذكره صاحب كتاب الوشي المحبر من نسبتنا إلى آل جماز غير صحيح، وقد جانبه الصواب في كل ما ذكر، وقد تم الرد عليه ببيان واضح من أسرة آل هبدان نشر من خلال تغريدة في تويتر في تاريخ ٣ / ٢ / ٢٠١٥م وضحنا فيه أن آل هبدان من آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم، وأن أبناء عمومتنا القريبين هم آل روسا أهل المجمعة وآل غديان أهل الزلفي الذين منهم آل يحيى وآل سليمان في الكويت، الجميع من ذرية محدث من آل حديثة، وهذا ثابت عندنا بالاستفاضة والوثائق، وأكدته وزادته توثيقا فحوصات الحمض النووي DNA-Y فقد تم فحص عدة أشخاص من الأسر**

(١) مع تحفظي على النتيجة التي خلص إليها الدكتور سليمان بن عبدالله الدخيّل.

المذكورين من ذرية محدث (الهبدان والروساء والغديان) فأكد الحمض ما هو ثابت معروف بالاستفاضة والتواتر والوثائق، وأثبت أنهم أقرب لبعضهم من بقية الأسر المنتسبين لآل حديثة، وأما أسرة آل ربيعة الفضلاء فهم أبناء عمومة كرام، ونحن وهم من آل حديثة ولكن آل ربيعة ليسوا من آل محدث).

٣- لو كان تهميش ابن عيسى -رحمه الله- على تاريخ المنقور لم يعارض بغيره؛ لكان من الممكن قبول قول المؤلف، أما وأقوال ابن عيسى غير مستقرة على ألفاظ ثابتة من مجموع ابن عيسى نفسه، كما أنه معارض بنقل الشيخ ابن عيسى عن إبراهيم بن هبدان عن جده محدث، ومعارض بالمستفيض عند أسرة آل هبدان في نسبهم وأنهم من آل محدث قولاً واحداً، وهو ما ذكره صاحب كتاب (موروث الأجداد لأسرة الهبدان) نقلاً عن كبار السن من أسرته، وهو كذلك المضبوط في البيان الذي أصدرته أسرة آل هبدان ردّاً على المؤلف فيما يتعلق بكلامه عن نسبهم من خلال تغريدة في تويتر بتاريخ ٣/ فبراير/ ٢٠١٥م، والذي جاء فيه أن آل هبدان من آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم (**ملحق رقم ٣٩**)، وهو أيضاً ما تدل عليه الوثائق الخاصة بهم، والمراجع التاريخية وكتب الأنساب، وهو ما نقله الشيخ عبدالله بن بسام -رحمه الله- في مخطوطته عن النسابة المؤرخ محمد ابن معتق ما نصه: (**حدثني محمد بن معتق**[1]**: أن محدث له قصر في الزلفي لا**

---

(١) هو الشيخ محمد بن إبراهيم بن معتق، من قبيلة عائذ، يعد من أشهر مؤرخي ونسابة بلدة الزلفي، وقد استفاد منه الشيخ عبد الله البسام، وذكره وأشاد به في كتابه علماء نجد، ووصفه بسعة الاطلاع على التاريخ القديم والمعاصر، ومعرفة الأنساب البعيدة والقريبة، توفي عام ١٣٩٥هـ. (الزلفي أصالة الماضي وإشراقة المستقبل، ص٥٠٥-٥٠٦، فهد بن عبدالعزيز الكليب).

تزال آثاره باقية وأن مصحف محدث لا يزال موجوداً عند آل هبدان الذين هم ذرية –محدث– المذكور وكانوا يسكنون الزلفي فانتقلوا إلى –الخيس– عام ١١١٣هـ ولا يزال آثار قصر محدث ماثلة في الزلفي وهم من تميم) (ملحق رقم ٤٠)، ففي هذه الحال، ومع هذه الشواهد، لا يمكن الركون إلى هذا التهميش على تاريخ المنقور ورد كل هذه الأدلة بموجبه، بل المردود في هذه الحالة بدلالة المنطق والعقل هو هذا التهميش، كيف ونسب آل ربيعة أيضاً ليس فيه ذكر لآل جماز كما تقدم معنا من أقوال مؤرخيهم، وفي مشجرة نسبهم، وفي نبذتهم الأسرية الخاصة، والتي تؤكد كلها أنهم من آل حديثة، وأن الانتساب لآل جماز غير وارد عندهم ولا معروف.

٣- دعوى التعاصب بين آل جماز:

ذكر المؤلف (٢/٣٩٧–٤٠٠) **التعاصب بين آل جماز، ثم ذكر عدة وثائق برقم: (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤)**.

أراد المؤلف من إيراد هذه الوثائق إيهام القارئ بأن هذا التعاصب دليل قرابة بين تلك الأسر، واستدل بهذه الوثائق على أنهم أقرب لبعضهم ممن سواهم؛ دون تحقيق محتواها وتوضيح دلالاتها، ويمكن رد ما استدل به فيما يلي:

١- هذه الوثائق التي استشهد بها المؤلف على التعاصب بين هذه الأسر لغرض تقرير القربى ليس فيها ما يدل على أنهم من آل جماز، حيث لم يرد في هذه الوثائق أي ذكر لآل جماز، وليس فيها ما يشير إلى أن آل ربيعة وآل هبدان وآل مانع وآل رشيدان من آل جماز.

٢- المتأمل لهذه الوثائق يرى فيها تناقضاً وتعارضاً، بحيث لا يُقبل الاحتجاج

بها، لتوثيق نسب أو قرابة محددة، ولنتأملها سوياً؛ لنرى ما فيها، وما تحويه من تناقض وتعارض، وذلك على النحو التالي:

أ- جاء في الوثيقة رقم (٢١) (٣٩٧/٢) ما نصه: أن العصبة اصطلحوا على حضرة حمد بن حسين -أمير حوطة سدير- على أن ما تحصل من عقارات المانع في بلد الأحساء أثلاث، ثلث للهبدان، وثلث للربيعة، وثلث للرشيدان.

ب- جاء في الوثيقة رقم (٢٢) في (٣٩٨/٢) ما نصه: ادعى عبدالرحمن - هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن بن ربيعة- أن بنت عمنا نورة بنت إبراهيم بن عثمان بن مانع توفيت، وتركت من الورثة العاصب أنا وأخي إبراهيم وأبناء عمي إبراهيم وعبدالرحمن، وجهة قرابتنا أنها بنت إبراهيم بن عثمان بن مانع ابن سعود وأن والدنا أنا وأخي إبراهيم، عبدالله بن عبدالرحمن ابن ربيعة بن سعود، وأولاد عمي منهما ابراهيم بن محمد بن هبدان بن نافع بن سعود، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز بن محمد ابن رشيدان بن سعود، كلنا في بطن واحد في سعود من أجدادنا... إلخ.

ت- جاء في الوثيقة رقم (٢٣) (٣٩٩/٢) ما نصه: من محمد بن عيسى ابن قاسم إلى من يراه من علماء المسلمين بعد السلام؛ فقد سألني عبدالعزيز بن رشيدان عن قرابته مع ابن مانع فأجبته عما نقلته عن محمد بن مانع يقول: عبدالله بن هبدان ورشيدان جد الرشيدان وجدنا بالمانع جميع الثلاثة أخوان هذا ما نقلته عن محمد بن مانع لفظه بلسانه يقيناً لاشك فيه، كتبه عن أمر ابن قاسم علي بن ناصر ابن سند.

ث- جاء في الوثيقة رقم (٢٤) (٢/٠٠٤) ما نصه: من عبدالله بن علي الخضيري ومحمد بن علي بن زامل إلى من يراه من علماء المسلمين أما بعد: سُئلنا عن المانع والرشيدان والظاهر لنا أنهم رفاقة من آل سعود وبخص قربهم من بعض ما نبخصه... إلخ.

ويمكن مناقشة هذه الوثائق فيما يلي:

١- ما هو الداعي للصلح بين العصبة المذكورين في الوثيقة رقم (٢١) وهم يلتقون في جد واحد، وفي درجة واحدة وقسمة المواريث فيها واضحة وقد بينتها الشريعة بما لا يدع للاجتهاد والتخاصم في مثل هذه الحالة مجال؟!! لولا أن هناك أمراً دعاهم لتوثيق هذا الصلح بين العصبة بهذه الطريقة!!

ولذلك قال الدكتور بدر بن عبدالعزيز الربيعة -رحمه الله- ما نصه: (...آل رشيدان وآل مانع وهما أسرتان انقرضتا فأما آل رشيدان فآل عصبهم لآل هبدان أما آل مانع فآل عصبهم لآل ربيعة، ولا زالت أملاكهم بالأحساء بأيديهم وليس العصب دليل قرب، وإنما صلح تم بين الأسرتين...)[1].

فكلام الدكتور بدر -رحمه الله- يفسر أن سبب التراضي بهذا التعصيب في الوثيقة رقم (٢١) هو اصطلاح العصبة على ذلك، وليس القربى، ولا شك أن هذا الكلام من الدكتور بدر لا يمكن أن يكون من تلقاء نفسه، وإنما عن أثارة من علم سمعها فنقلها.

٢- جاء في البيان الذي أصدرته أسرة آل هبدان عبر تغريدة في تويتر بتاريخ ٣/فبراير/ ٢٠١٥م بشأن ما أثاره المؤلف حول نسبهم ذِكْرٌ للوثيقة رقم (٢٢)

---

(١) كتاب معجم أسر بني تميم، (٢/٦٤٢)، حمد آل وهيب.

وسموها وثيقة الأحساء، وجاء فيه: أن الشهادات التي كتبت من أجل قسمة الأحساء لتركة نورة بنت إبراهيم بن عثمان بن مانع -والتي كانت القسمة فيها أثلاثاً؛ ثلث للهبدان وثلث للربيعة وثلث للرشيدان- أنها كتبت في ذلك الحين لغرض تثبيت حق لأشخاص يجتمعون في حق جامع بينهم لم تتضح لهم كيفية وصوله لهم، فاصطلحوا عليه لتحقيق مصلحة التعصيب في حينه وتمت الشهادات، وما كان ليتم الوصول للحق لولا هذا، وهو عمل تجيزه الشريعة في حال خشية ضياع الحق، وذلك لأن نظام الدولة العثمانية (وهو نظام كافة الدول الإسلامية) في حال عدم وجود قريب ثابت القرابة محدد الدرجة من المتوفى فإن التركة تؤول لبيت المال، فعمد هؤلاء الأشخاص بسبب الاشتباه عندهم في درجة القرابة من المتوفاة ومن منهم الأحق بالتعصيب، فاصطلحوا على الثلث لكل أسرة، ورتبوا هذا الصلح، وحددت درجة القربى لاستكمال أركان التعصيب والوصول للحق، وتحديد سعود جد جامع كما نصوا على ذلك (نجتمع في بطن واحد من أجدادنا وهو آل سعود) ولم يحددوا في أي جيل يلتقون"[1] **(ملحق رقم ٣٩)**.

وأود أن أضيف أيضاً أن المُتَّبع عند الفقهاء في نجد هو أن إثبات النسب الذي يترتب عليه الإرث بالفرض أو التعصيب يتعيّن أن ينص الشاهد على ذكر الأشخاص الذين يلتقون في النسب ويكون بينهم الإرث.

فكلام الدكتور بدر الربيعة بالإضافة إلى ما ورد في بيان آل هبدان يوضحان بصراحة أن التعصيب جاء نتيجة صلح، وليس بسبب قرابة محددة معلومة.

---

(١) بيان أسرة آل هبدان الصادر المنشور عبر حساب أسرة آل هبدان من خلال تغريدة في تويتر بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٥م.

ثم إنه من الممكن إثارة تساؤل لطيف... هو: ألم يكن يوجد من آل ربيعة وآل هبدان عند قسمة وثيقة الأحساء سوى أبناء عبدالله بن عبدالرحمن بن ربيعة وإبراهيم بن محمد بن هبدان؟!

الثابت من خلال الوثائق والواقع أن هناك من الأسرتين بقية غير من ذكرتهم تلك الوثيقة، ولم يدخلوا في قسمتها!! وهذا يكشف جانباً مهماً؛ وهو أن قسمة الميراث قد لا تكون من جهة الآباء، وإنما جاءت من جهة الأمهات، لأنه إذا لم يوجد صاحب فرض ولا عاصب محدد النسب يقدم ذوي الأرحام، فتمت صيغة الصلح بينهم بتلك الطريقة لغموض شاب تحديد قرابتهم من المتوفاة؛ كان مسوّغاً لذلك الصلح.

ومما يرجح هذا الاحتمال تسلسل أسرة آل هبدان من خلال وثائقهم، فهم أبناء هبدان بن نافع بن هبدان وليس كما ذكر في وثيقة الأحساء أن هبدان هو هبدان ابن نافع بن سعود.

٣- الوثيقة رقم (٢٢) تنص صراحة على أن آل ربيعة وآل هبدان وآل رشيدان وآل مانع يلتقون في جد أعلى هو (سعود)، بينما الوثيقة رقم (٢٤) تنص على أن الرشيدان والمانع رفاقة من آل سعود، وقولهم رفاقة منهم تعني قرابة منهم ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا منهم، وهذا مصطلح متعارف عليه عند أهل نجد، يقول الشيخ حمود الهياف في تاريخه عن جد الحميضات فرج الحميضي، يقول: (**لما استقر في قفار جاء إليه من رفاقته**-أي من قرابته-**مفيد وعمير**)[1] **(ملحق رقم ٣٤)**، بينما الوثيقة رقم (٢٣) تنص صراحة على أن

---

(١) صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف التميمي، ص٢٢٨.

عبدالله بن هبدان ورشيدان جد الرشيدان ومانع جد آل مانع إخوة، وبناء عليه فإن رشيدان جد الرشيدان ومانع جد المانع من ذرية هبدان.

ومما سبق فالقارئ الكريم أمام ثلاث روايات:

إحداها تقول: إن آل هبدان وآل ربيعة وآل مانع وآل رشيدان من آل سعود ويجتمعون في الجد سعود.

والثانية تقول: الظاهر أن المانع والرشيدان رفاقة من آل سعود (أي قرابة) ودرجة القربى بينهم غير معروفة ما يفهم منه أنهم ليسوا منهم وإنما من أقاربهم.

والثالثة تقول: إن المانع والرشيدان فرع من آل هبدان.

ومن هذا يمكن القول: إن هذه الروايات إحداها صحيحة، والبقية مردودة ولا يعتد بها، وبما أنه لا يمكن إثبات الرواية الصحيحة بعينها؛ لأن كل رواية منها تحتمل من حيث الدلالة الصحة وتحتمل البطلان، والقاعدة الأصولية تقول: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

فعليه يمكن القول بأن هذه الوثائق في هذه الحالة لا يصح أن يستند إليها في إثبات وتوثيق نسبٍ أو نفيه، وعندها يرجع إلى الأصل وهو قول آل هبدان في نسبهم وقول آل ربيعة في نسبهم، فهم أعلم به من غيرهم، وهم أهل الشأن، والقاعدة في ذلك أن الناس مؤتمنون على أنسابهم.

الخضيري:

تحدث المؤلف (٤٠١/٢) عن الخضارا (الخضيري).

وأغفل المؤلف أموراً ووقع في أخطاء؛ وبيان ذلك كما يلي:

١- جاء في مشجرة نسب أسرة الخضيري من إعداد الدكتور علي الخضيري أن أقرب الأسر لأسرة الخضيري هم آل ربيعة، وأن ربيعة جد آل ربيعة ومانع

جد الخضيري إخوة، ولكن المؤلف أغفل مناقشة هذه النقطة، وهي مهمة، لأنها قرابة مشهورة لدى الأسرتين، وكان على المؤلف بناء على المنهج الذي سار عليه؛ أن يوضح صورة هذه القرابة، فيدخل الخضارا في آل جماز أو يخرج آل ربيعة من آل جماز بموجبها، أو ينفي صحتها بالمنطق التاريخي والعلمي.

٢- سرد المؤلف رواية انتقال جزء منهم إلى القصيم في قصة أشبه بالخرافة، والسبب أنه لم ينقل الخبر عن أهل الشأن منهم، وإنما نقله عن غيرهم من العوام البسطاء؛ ما أوقعه في خطأ تاريخي، فقد أورد المؤلف في لمحة تاريخية (٤٠١/٢) تفصيلاً لرواية شفوية غير موثقة تاريخياً عن إبراهيم بن علي آل حسين -رحمه الله- أن الذين انتقلوا من سدير أخوان اثنان، وروى حكاية عن سبب نزوحهما إلى القصيم مفادها: أن أمير بلد الجنوبية منعهما من ركز نخل في ملكهم المعروف بـ(الخضيري) فقتلاه وهربا، ثم يواصل الحديث عن قصة قتلهما لأمير الجنوبية بطريقة بشعة، وأن نتيجتها عقوبة حلت بأسرة الخضارا مات بسببها منهم أكثر من خمسين دفعة واحدة!!

وهذه الرواية تختلف عن الرواية التي يتناقلها أسرة الخضيري في القصيم، وهي: أن الذي انتقل إلى القصيم رجل واحد هو: جدهم سليمان بن حمد بن سليمان بن مانع إلى الشقة بالقصيم ومعه أبناؤه على أثر فتنة واقتتال في الحوطة والجنوبية في منتصف القرن الثاني عشر الهجري تقريباً وجاور "الحميدي" صاحب الشقة وهو من عنزة، وابتدع بئراً سماها على اسم بلده "الحوطة" لا زالت تعرف بهذا الاسم وقد كان سليمان الحمد وأولاده شجعاناً سريعي النجدة فاجتمعوا مع الحميدي على حماية أملاكهم من قطاع الطرق، وزوج الحميدي بناته الأربع؛ لأربعة من أولاد سليمان

الحمد، أما الخامس فقد تزوج من أسرة الربعي، والخضارا المعروفين في الوقت الحاضر في بريدة والبكيرية والخبوب هم من سلالة ولديه "محمد وخضير" أما أولاده الثلاثة الآخرون فقد عرفوا بأسماء أخرى غلبت عليهم؛ وهم أسرة الطويل أبناء إبراهيم بن سليمان، وأسرة الصويلحي أبناء صالح بن سليمان، وأسرة السكاكر أبناء ناصر بن سليمان[1].

وما دام قد سقط أصل الرواية الشفوية التي نقلها المؤلف بعد ٣٠٠ سنة تقريباً بأن من نزح منهم واحد وليس اثنان؛ فإن تفصيل الرواية ساقط من أساسه كما يؤكد ذلك الدكتور علي الخضيري واضع مشجرة أسرته وكما ينفي هذا التفصيل الذي ذكره المؤلف كبار السن منهم.

ثم ما ذنب بقية أسرة الخضيري في سدير يعاقبهم الله؛ فيموت منهم أكثر من خمسين دفعة واحدة بجريرة رجلين قتلا أمير البلد وهربا إلى القصيم؟! كيف يقول المؤلف ذلك والله جل ذكره يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؟! سورة فاطر، الآية رقم ١٨، لِمَ لمْ تُلاحق العقوبة هذين الرجلين؟! بل نزلت البركة في نسلهما؛ فهم اليوم من أكثر أسر القصيم عدداً!!

العزاعيز:

يقول المؤلف(٢/٣٠٩) **وهو يعدد أسر آل أبو حسين، ز– آل عزاز (ومن تفرع منهم)**، ثم يقول (٢/٤١١): **(آل عزاز ومنهم العزاعيز أهل أثيثية الذين منهم آل عدوان وآل رزين أهل حريملاء).**

ثم قال في لمحة تاريخية (٢/٤١١) عن أحداث سنة ١١١٦هـ: **(وتفصيل ذلك أن**

---

(١) أسرة السكاكر يقول الدكتور علي الخضيري: بأن لديهم قول بأنهم من عنزة.

جزءاً من آل عزاز أهل الجنوبية بعثوا قرية وثيثية المعروفة في الوشم مغارسة مع العناقر وبعد زمن أراد العزاعيز الاستقلال بالبلد... إلخ).

ويقول في الحاشية من الصفحة نفسها: **(ويُجمِع آل عزاز الباقون في موطنهم الأول بحوطة سدير أنهم من آل بو حسين من بني العنبر).**

وكما تقدم، فكثيراً ما يتبع المؤلف أسلوب الإلزام والتجريد ويقوم بدور الوصيّ؛ فيلزم الطرف الآخر –صاحب الشأن– بشيءٍ لا يؤمن به، ويجرده من ثوابته، وهذا ما صنعه المؤلف مع عشيرة العزاعيز أيضاً.

ويمكن القول للمؤلف: "أثبت العرش ثم انقش"، أثبت الأصل ثم احكم، أثبت أن العزاعيز خرجوا إلى أثيثية من حوطة سدير، وأن وجودهم في حوطة سدير سابق على وجودهم في أثيثية ثم ناقش، أما أخذ الأمور هكذا بغير اكتراث، وكأن القضية لا تمس خصوصية أسر وعشائر بعينها، ومحاولة الزج بها اعتباطاً وتهوّكاً؛ فهذا لا يمكن قبوله.

ولذا يمكن القول؛ بأن كل ما ذكره المؤلف عن نسب العزاعيز، وأن موطنهم الأصل حوطة سدير؛ غير صحيح، وهي مجرد مزاعم باطلة لا يُسلّم له بها دون دليل يتكئ على مستند قديم ثابت، بل الصحيح أنهم ليسوا من حوطة سدير، وليسوا من آل بو حسين، ولا من بني العنبر، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: يكاد يكون هناك إجماع بين المؤرخين والنسابين القدماء والمعاصرين على أن الموطن الأصلي للعزاعيز هو أثيثية، وأن العزاعيز من حنظلة، ولم يشذ عن ذلك سوى جبر بن سيار في نبذته؛ فقد نسبهم إلى بني سعد، ولم ينسبهم إلى آل بو حسين ولا إلى بني العنبر، وهذا الإجماع من المؤرخين هو الأصل وهو المشهور المعتبر في منزلتهم ونسبهم، وعلى من خالف هذا الأصل تقديم الحجج الأقوى

الموثقة تاريخياً، والتي تخوّله لرد أقوال المتقدمين في نسبهم. كيف!! وقد ذكر الشيخ عبدالله البسام وهو العالم الفقيه المؤرخ النسابة، أنه لم ير أحداً رفع نسبهم من المؤرخين لغير حنظلة، فقد نقل الشيخ حمد الجاسر[1] عن الشيخ عبدالله البسام قوله: الذي أكاد أقطع به هو: أن بطن العزاعيز من بني حنظلة؛ والأدلة هي:

١- أن العزاعيز بإجماع النسابين من بني تميم ولم أر أحداً رفع نسبهم لغير حنظلة فإذاً لا يوجد منازع في النسب.

٢- أن مسكن العزاعيز أثيثية ولم ينقل أنهم طارؤون عليها، وهذه القرية لبني يربوع بن مالك بن حنظلة

٣- العلامة محمد بن فيروز لما ترجم لأحد علماء أثيثية وهو الشيخ عبدالعزيز بن عدوان قال في نسبه: الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عدوان الرزيني الحنظلي نسباً[2]، وقال: قدم علينا في حياة والدي واسمه "عدوان" فحولت اسمه إلى عبدالعزيز...الخ.

ولا شك أن الشيخ ابن فيروز لم ينسب الشيخ ابن عدوان إلى حنظلة من تلقاء نفسه، فلا بد وأنه سمعها منه، كيف لا وقد رافقه عمراً طويلاً، وصلى عليه عندما وافته المنية وتوفي برفقته، وواراه بيده.

---

(١) جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد (٢/٥٤٢).

(٢) الشيخ عبدالعزيز بن عدوان، ولد في أثيثية من قرى الوشم، ونشأ بها، ودرس على علماء نجد، ثم انتقل إلى الأحساء، ودرس على الشيخ عبدالله بن محمد بن فيروز (١١٠٥هـ - ١١٧٥هـ)، فلما توفي الشيخ عبدالله بن فيروز درس على ابنه الشيخ محمد بن فيروز (١١٤٢هـ - ١٢١٦هـ) ومكث في الأحساء ينهل من علوم شيخه، الذي سافر بصحبته إلى الحج، ثم ارتحلا من مكة إلى المدينة، ووافاه الأجل في طريق عودته من المدينة في شهر صفر سنة ١١٧٩هـ في مكان يقال له النظيم يقع شمال القصيم شرق بلدة سميراء -رحمه الله-.

كذلك نقل الشيخ حمد الجاسر عن الشيخ عبدالله البسام عن الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جاسر -رحمهم الله- "أن آل عزاز يجتمعون مع الوهبة في حنظلة بن مالك بن زيد بن تميم"[١].

ثانياً: **قول المؤلف: بأن العزاعيز بعثوا أثيثية عن طريق مغارسة تمت بينهم وبين العناقر عليها.** غير صحيح؛ وهو قول لا يستند إلى دليل، إذ لا يوجد مصدر تاريخي يوثق هذه المغارسة، وهو مطالب بإثبات كل خبر يذكره، ومنها هذا الخبر؛ أو تكون هذه الأخبار واهية، وغير صحيحة، وآتية من فراغ، ومصدرها حدس وظنون المؤلف، والظن الذي لا يغني من الحق، فالأخبار التاريخية لا تؤلف من خلال التخيّلات والاستنتاجات الهزيلة وإنما تنقل، ولا تقبل إلا من خلال النقل الصحيح الموثق.

ثالثاً: إن بلدة أُثيثية قديمة جداً، ولم يذكر أن العزاعيز أعادوا بعثها، ولم يكن بعثها في عصر متأخر كما توهّم المؤلف، وهي أُثيفية وأُثيفيات وذات الأثافي كلها بمعنى واحد، وتسهلها العامة فتقول: وثيثية.

وقد ذكرها الأصفهاني (ت ٣١٠هـ) لبني إمرئ القيس بن زيد مناة من تميم[٢]، وذكرها ياقوت (تـ ٦٢٦هـ) لـ(بني كليب بن يربوع)، ولولد عمارة بن جرير منهم[٣]، وهي غنية بآثارها؛ حيث يوجد فيها الكثير من الكنوز الأثرية الظاهرة والمطمورة التي تدل على قدم الحياة والحضارة فيها.

رابعاً: قوله: **(ويجمع آل عزاز الباقون في موطنهم الأول بحوطة سدير).**

---

(١) جمهرة أنساب الأسر المتحضرة ص٥٤١.

(٢) بلاد العرب ص٢٧٤، الأصفهاني.

(٣) معجم البلدان (١/ باب الهمزة والثاء).

الصحيح أن حوطة سدير لم تكن موطناً أولاً ولا ثانياً لآل عزاز، وأسرة آل عزاز قدموا من الوشم إلى جنوبية سدير، وهذا هو المعروف والمستفيض والمشتهر عند أسرة العزاز وعند أهالي جنوبية سدير، بل إن الوثائق التاريخية التي تذكر العزاعيز في الوشم أقدم من ذكرهم في وثائق سدير...

أما قوله: **(ويجمع آل عزاز الباقون في موطنهم الأول... أنهم من آل بو حسين من بني العنبر).**

هذا القول من المؤلف يخالف الواقع، بل الصحيح أن العزاعيز في سدير والقصيم وثادق وحريملاء يجمعون -كما تقدم- على الانتساب لحنظلة ومنهم من ينتسب إلى المشارفة من الوهبة من حنظلة، ولم يشذ عن ذلك فيما أعلم سوى الرجل الفاضل محمد بن عبدالله بن عزاز، وهو كما تقدم ليس مشتهراً بالعلم ولا بالرواية التاريخية.

بل إن لآل رزين من العزاعيز ذكر في وثائق أشيقر قبل سنة ١٠٠٠هـ؛ فقد جاء في إثبات سقي القبلي في الربيعية: (... ولحوطة آل عقبة ثلاثون سهماً حقهم من حوطة آل راجح بن سيف خمسة أسهم وهن شراء من ابن دغمان ومن علي بن رزين...). **(ملحق رقم ٤).**

وقد كتب الأستاذ الباحث سليمان بن حمد بن محمد العزاز نبذة مختصرة بعنوان **(الذهب الإبريز في تاريخ ونسب العزاعيز)** خلص فيها إلى أن العزاعيز من بني سبيع من بني طهية من حنظلة[1]، وأنهم أبناء عمومة للوهبة، وأن منزلتهم قبل أُثيثية هي أُشيقر. ومن الغريب أن المؤلف -هداه الله- جعل هذه النبذة من ضمن مراجعه؛

---

(١) الذهب الإبريز في تاريخ ونسب العزاعيز، ص١٠-١١، سليمان بن حمد العزاز، -بحث غير مطبوع-.

لكنه لم يناقشها!! إنما أملى إرادته ونفي عن الآخرين ما يعلمونه من أنسابهم، واختار لهم أصولهم بقناعته الشخصية، متعلقاً بقول شاذ أو استنتاج ضعيف، دون اعتبار لأقوال باحثيهم، ولا ما دونته كتب المؤرخين والأنساب السابقة عنهم، وكأنه -هداه الله- صاحب الشأن في ذلك، وعليهم أن يسلموا إرادتهم واختيارهم لإرادته واختياره!!

الفداغم:

تحدث المؤلف (٤٢١/٢) عن الفداغم أهل (المذنب)، فقال في لمحة تاريخية: **(وهم من ذرية إبراهيم بن محمد بن حسين بن حمد، وابن أخيه شايع بن عبدالله بن محمد ابن حسين اللذان انتقلا من حوطة سدير... وهم أقرب الناس للقعاسا وآل شقير).**

وقد ذكر (٣٠٨/٢) **أنه اعتمد فيما ذكره عن الفداغم على ما ذكره الأستاذ الدكتور عبدالله الناصر.**

وقد تم التباحث مع الأخ الدكتور عبدالله الناصر عما ذكره المؤلف عن الفداغم؟ فقال: بأنه زود المؤلف ببعض المعلومات عن الفداغم ولكن المؤلف لم يلتزم بنص ما زوده به، وبيان ذلك كما يلي:

١- يقول الدكتور عبدالله الناصر: بأنه ذكر للمؤلف أن الفداغم من ذرية إبراهيم ابن محمد بن حسين، وابن أخيه شايع بن عبدالله بن محمد بن حسين، إلا أن المؤلف أضاف في سلسلة هذا النسب اسم (حمد)!! وهذ الاسم أتى به المؤلف من عند نفسه وليس معروفاً في نسب الفداغم.

٢- ذكر المؤلف (٤٢١/٢): **(بأن شايع بن عبدالله بن محمد بن حسين بن حمد، وإبراهيم بن حسين قتلا عيبان بن محمد بن عضيب في المذنب، وأن الروايات الشفوية تذكر أن ذلك كان في أول قدومهم للمذنب)!!**

ولكن الدكتور عبدالله الناصر يقول: إن هناك شيء من النزاع وقع بين الفداغم وأبناء عمومتهم النواصر (كما يذكره كبار السن) في أول مقدم الفداغم إلى المذنب، ولكن ما ذكره المؤلف من أن شايعاً وعمه إبراهيم هما من قتل عيبان بن عضيب فهذا ليس ما نقله عنه، كما أن رواية كبار السن لا تذكر أن قاتل عيبان هم أجداد الفداغم إبراهيم وشايع وهذا الخبر مصدره المؤلف نفسه.

قال الدكتور الناصر: إن المؤلف ذكر أن الفداغم هم أقرب الناس للقعاسا وآل شقير!! وهذا القول ليس دقيقاً ومصدره المؤلف، فهو أيضاً لم ينقله عني، وهي معلومة تحتاج المزيد من التوثيق لتأكيدها. انتهى كلام الدكتور عبدالله الناصر.

وهنا يرد عدد من التساؤلات تفتقر إلى الإجابة والدليل...، فمن أين جاء المؤلف باسم (حمد) الذي أضافه على سلسلة نسب أجداد الفداغم؟!

ثم من أين جاء بالمعلومة التي تقول بأن الفداغم هم الأقرب للقعاسا وآل شقير؟!

ثم ما هو المصدر الذي نقل منه أن هؤلاء الذين قتلوا عيبان هم أجداد الفداغم، وليسوا أبناء عمومته من النواصر؟ مع أن المراجع التاريخية التي تحدثت عن تلك الواقعة تشير إلى أن من قتله هم أبناء عمومته من النواصر!!

ثم من هم الرواة الشفويون؛ الذين نقل عنهم أن أجداد الفداغم هم من قتل (عيبان) في بداية قدومهم للمذنب، أو ما المستند التاريخي له في ذلك؟!!

هذه مجموعة من الأسئلة كلها تحتاج إلى إجابات صحيحة تعتمد على النقل من مصادر تاريخية مُوثَّقة، وعلى المؤلف إثبات هذه المعلومات وهذه الأخبار بالدليل أو يمكن أن يوصف بأنه مزور لهذه المعلومات التاريخية، فمثل هذه لا تقبل بدون دليل، ولو وقعت من أحد الجهلاء من عامة الناس لسهل التغاضي عنها مع شناعتها، لكنها

لا تليق أن تقع ممن يحمل شهادة عليا يفترض منه أنه على علم بمناهج البحث العلمي وأدواته وطرقه!!

ثم قال المؤلف في الحاشية (٤٢١/٢): **(وقد وهم عبدالله البسام في (كتابه تحفة المشتاق) حين نسب شايع إلى النواصر).**

هكذا بكل جرأة يصف صاحب التحفة بالوهم بدون تحقيق!! والصحيح أن وجود هذا الأسم (شايع بن عبدالله بن محمد بن حسين) في نسب الفداغم؛ لا يعني أن المؤرخ البسام كان واهما عندما نسب شايع قاتل عيبان إلى النواصر فالأسماء تتكرر، وهذا مشاهد ومعروف.

والمؤلف وصف صاحب (**تحفة المشتاق**) الشيخ عبدالله البسام بالوهم دون أن يناقش ويفند هذا الوهم من خلال الوثائق والمصادر التاريخية بأدلة تثبت حقيقة توهّم ابن بسام وصحة ما ذهب إليه؛ من أن (شايع) الذي ذكره البسام هو شايع المذكور في أجداد الفداغم وليس شايعاً آخر من النواصر!! والحقيقة أن ابن بسام لم يتوهّم وأن (شايع) المذكور في التحفة ثابت في مشجرات قبيلة النواصر ووثائقهم وهو جد لفخذ الشايع المعروف من النواصر، وهو شايع ابن عبدالله بن محمد بن حمد بن محمد بن حسين آل رحمة الناصري[1]، وكان على المؤلف أن يقدم أدلة علمية من خلال المستندات الوثائقية والتاريخية تثبت قوله، أما الحدس والاستنتاجات الشخصية فليست دليلاً تنفى به الأخبار الثابتة.

الحميضات أهل قفار:

جعل المؤلف (٥١٣/٢): **الحميضات أهل قفار ومن تفرع منهم من آل بو حسين!!**

---

(١) البواصر في التعريف بأسر النواصر، (٢٦٦/١)، إعداد وترتيب عبدالله بن مساعد الفايز، ط٢.

وهذا خلاف المشهور والمستفيض عند باحثيهم وعند عامتهم، ويمكن الاكتفاء بما ذُكر سابقاً حول هذه النقطة، والتي تبين فيها من خلال أقوال باحثيهم: أن الحميضات أهل قفار من بني العنبر، ولكن ليسوا من آل بو حسين.

خاتمة المؤلف ودعوى التزوير في الحمض النووي:

وأخيراً ذكر المؤلف (٢/٦٥٤) **الخاتمة.**

بعد مراجعة خاتمة كتاب الوشي تبين أنها عبارة عن أقوال مكرورة، وتلخيص وإعادة لما ورد في أثناء الكتاب، ومحاولة تأكيد لما ذكره المؤلف مسبقاً، **إلا أنه تحدث في الفقرة ثامناً من الخاتمة (٢/٦٦٣)** -وبنفس الروح المسكونة بنظرية المؤامرة- **قائلاً: (هناك امتداد معاصر لعملية العبث والتزوير في الأنساب يقودها أناس معروفون... وقد ركب بعضهم موجة تحليل الحمض النووي، وحاولوا من خلالها بث بعض أكاذيبهم وإثبات ما ليس له أصل والتشكيك فيما هو ثابت مستفيض، وأنا أحذرهم من عقوبة الله أولاً ثم من انكشاف أكاذيبهم وأباطيلهم وفضحهم على الملأ).**

المؤلف غَرِقٌ في وساوس الفكر التآمري؛ فاليد الخفية التي تعمل في الأجواء الظلامية تحيك وتدبر وتزور أضحت هاجساً حقيقياً يمثل سلوكاً ظاهراً في خياله، أورث لديه شكوكاً وارتياباً سَهَّل عليه إطلاق أوصافها على مخالفيه من الباحثين أحياناً؛ وبدل أن يخلق بينه وبينهم أجواءاً من الانفتاح والتعاون والتنافس أصبحت قضيته معهم متآمر ومتآمر عليه...، وهنا وقفات وملحوظات سريعة مع ماذكره المؤلف على النحو التالي:

أولاً: ليته ذكر أسماء هؤلاء الذين يتهمهم؛ فإنه لا يصح التستر على من هذه

صفته، ليعرفوا ويفتضح أمرهم، أو يثبت بطلان هذه التهم، وينكشف كذبه وزيف ما يرمي به الآخرين.

ثانياً: المؤلف هنا وبعبارة فظة منكرة؛ يسقط ممارساته على الآخرين، فإنه هو الذي حدث منه التحريف والكذب والتشكيك، وحاول اثبات ما ليس له أصل كما سبق توضيحه في ثنايا هذا الكتاب.

ثالثاً: المؤلف يتحدث في موضوع ليس له به عناية، ويتجاسر على الخوض فيما لا يملك أدوات التفكير فيه؛ ويستشيط غضباً، ويلقي التُّهم جزافاً وبدون قيود، وعلى ذات النهج التشنيعي يحاول أن يشوش على القارئ!! والحقيقة أن موضوع DNA ما كان يحتاج من المؤلف كل هذا التشنج، فليست المسألة مناورات خطابية وانفعالات عاطفية، والحديث عن الحمض مجاله البحث العلمي، ولا يقبل فيه إلقاء التهم التي لا ميزان لها في مقام النقد.

أعد نظرا فيما احتججت فإننا
عليك به من حيث قلتَ نصولُ
كحاطب ليل ليس يدري بما أتى
وحاطبة عشواء وهي حمولُ
ومن قال إن الشمس مطلعها الدجى
تكذبه أبصارنا وعقولُ

والذي يجب أن يتنبه إليه القارئ الكريم أن البحث في الأنساب بالوسائل المتاحة والمباحة كافة أمر مشروع للباحثين في حدود الضوابط الشرعية، وأما من يُحرّمون ويُجرّمون ويَقْصِرون البحث على منافذ محدودة، في حدود ما يتفق مع أهوائهم

ورغباتهم، ويوصدون المنافذ وطرق البحث التي لا تروقهم، فهؤلاء هم العوام وأشباهم، وأما الحمض النووي (DNA) فهو من أجل وأعظم الاكتشافات في عصرنا، وهو في كل مجالاته خادم للإنسان، وذو جدوى وفائدة ومنافع... وهو في مجال البحث في السلالات والأنساب وسيلة علمية، وقرينة ينتفع منها ولا يضار بها، ويجوز تفعيلها والاستئناس بها في مجال الإثبات، ويستفاد منها في ترجيح قول في خلاف متحقق، ولكن لا يعتد بها ولا ينظر إليها في النفي مطلقاً...، ولذا فمن ضوابطه الشرعية:

- عدم استخدامه ليكون حكماً على الأنساب الثابتة.
- عدم استخدامه لغرض نفي الأنساب الثابتة التي أمر الإسلام بصيانتها وحرم المساس بها.
- عدم استخدامه بنية التأكد من أنساب الناس الثابتة والمشهورة.

وذلك أن الشريعة تتطلع وتتشوف لإلحاق الأنساب واتصالها وإثباتها بأي وجه شرعي، بخلاف النفي؛ فإنه -كما ذكر آنفا- لا يجوز نفي الأنساب ولا الطعن فيها ولا التشكيك بأي وجه.

فالحمض في الشريعة وسيلة علمية ينتفع منها في مجالات محدودة منضبطة بضوابط الشرع، فيحرم استخدامه في المجالات التي تضر بحياة الإنسان وصحته، كما يَحْرم استخدامه للحكم على الأنساب الثابتة المشهورة بنفي أو تشكيك؛ سواء في ذلك النسب الأبوي أو الأسري أو القبلي، فإن هذه الأنساب مصونة -بل يجب تعزير من ينفي أو يطعن أو يشكك في الأنساب بسبب الحمض أو غيره؟!!

رابعاً: إن مشكلة المؤلف أنه مسكون بنظرية المؤامرة، ومع أنه ارتكب ما يُحَذِّر منه من التحريف والعبث، إلا أنه في كتابه مرتاب متوجس تساوره الشكوك وتطارده!!

ولذلك يُلقي التهم اعتباطاً دون استقصاء ولا تحقيق[١].

ويمكن الإجابة عن كلام المؤلف حول موجة التلفيق المعاصرة عن طريق الحمض النووي -كما يزعم- من خلال أربع نقاط هي:

١- مقالة للدكتور فايز بن موسى الحربي أنقل بعضها وهي بعنوان: **أهيب بقومي، مشروع الحمض النووي لتحديد السلالات البشرية!!**

يجتاح العالم العربي هذه الأيام عاصفة عارمة، وخطيرة، استقبلتها أوساط الباحثين في الأنساب والعرقيات بكثير من الذهول والاندهاش، وكعادتنا نحن معشر العرب لا نصحو إلاّ عندما تعصف بنا عواصف المكتشفات العلمية والتقنية الغربية؛ لأن السواد الأكبر منا لا يعلم أصلاً بما يدور في عالمه من مستجدات، أما القسم الآخر فينقسم بين معترض عليها، ومتحمس لها، وبين ساخر منها، ومعجب بها، وهكذا يحتدم الصراع بين فريقين لا يملكان رؤية واضحة للتعامل معها، وليس لديهما وسيلة ناجعة لمنع هذه الظاهرة أو مواجهتها بكفاءة، حتى يجد الفريقان نفسيهما في النهاية وقد جرفتهما الموجة بإيجابياتها وسلبياتها. وتتلخص قضية الحمض النووي في أن الغرب استطاع علميًا أن يكتشف محددات السلالات البشرية، أو عمود النسب للأفراد والأسر والقبائل بطريقة علمية لا تقوم على ما توارثه أبناء العرب من انتسابات إلى قحطان أو عدنان، أو إلى هذه القبيلة أو تلك،

---

(١) المتتبع لطبيعة "الغارقين" في نظرية المؤامرة عامة؛ يلاحظ أنهم إما عاطفيون لدرجة الوسوسة والتكهن فهم متوجسون دائما... وهؤلاء مطايا سهلة للشيطان، وإما محتالون يمارسون ما يُحذّرون منه في الوقت الذي يتحايلون فيه ويحاولون الظهور أمام الجمهور بأنهم حريصون على حماية التاريخ والتراث والفلكلور الوطني...، فهم بقذائف التهم التي يرجمون بها مخالفيهم يعكسون إسقاطا واضحا على المرتكزات التي تلونت بها رؤاهم وحلق في آفاقها تفكيرهم... ولنتأمل عبارة "رمتني بدائها وانسلت" فلا أوضح منها في توصيف حقيقتهم وشيطنتهم.

ولا ما دونه ابن الكلبي أو الهمداني أو ابن حزم، بل إنها قد تنسف حتى ما توارثه المؤرخون الغربيون من تقسيم للسلالات البشرية، فقلبت هذه التقنية الكثير من المفاهيم النسبية والمزاعم القبلية!!

لقد أصبح بإمكان اختبار الحمض النووي تحديد أصل الفرد المعاصر بصورة قاطعة، وأصبح من السهل معرفة انتماءات القبائل العربية وتحديد جذورها وسلالاتها ومدى ارتباطها أو تباعدها.. وتزداد درجة الدقة والوضوح كلما زاد عدد عينات الاختبار من القبيلة الواحدة وتفرعاتها.

ومصطلح الـ DNA اختصار لعبارة: DEOXY RIBO NUCLEIC ACID

ويعني: الحمض النووي المؤكسد، الذي تتكون منه الخلية البشرية، وهو عبارة عن مجموعة من الأحماض النووية المتراصة المسماة NUCLEOTIDES التي يتركب كل منها من ثلاثة مكونات (فوسفات، سكر، قاعدة نيتروجينية).

وقد أمكن الآن معرفة عدد كبير من السلالات البشرية التي اصطلح على إعطائها مسميات عرقية (سلالية) وتصنيفها في مجموعات يحمل كل منها رمزاً فرعياً خاصاً، مثل السلالات: A و B و C و d... إلخ. وتتفرع كل مجموعة رئيسة إلى تفرعات أقل[١].

واليوم يوجد عدد غير محدد من الشركات البحثية العالمية التي تقدم خدمات فحص السلالات الجينية للمستفيدين من الأفراد والطوائف والحكومات مقابل رسوم معقولة وإجراءات ميسرة...)[٢].

---

(١) الدكتور فايز الحربي في هذه المقالة ذكر أن العرب يشتركون في سلالة واحدة حددها، وكان هذا خطا منه؛ ولكن الدكتور تراجع عن هذا، وبين أنه تسرع في الأخذ بهذا الرأي في مقالة لاحقة، صحيفة الجزيرة، العدد: ١٥٩٥٧، ١/٩/١٤٣٧هـ.

(٢) صحيفة الجزيرة، ٤/١١/١٤٣٠هـ، العدد: ١٣٥٣٩.

٢- إن الأبحاث العلمية -في جميع الفنون والمجالات- المعلنة التي يسهل الوصول إليها ومراجعتها ونقدها والتأكد من صحة مقدماتها ونتائجها لا يمكن أن توصف بأنها مزورة أو أن وراءها مؤامرات مستترة.

٣- إن عملية التزوير والعبث في نتائج فحوصات (DNA) ليست بالأمر السهل كما يتوهّم المؤلف، وإن كشف التزوير والعبث في نتائجه أمر مُتيسّر جداً، فبمجرد أن يدّعي مدّعٍ أنه من العشيرة (ب) التي تنتمي إلى القبيلة (د) ويعلن أن نتيجته متوافقة مع نتائجهم أو قريبة منهم، فكشف صحة دعواه أو كذبها سهل ومتيسر؛ إذ كل أحد يستطيع أن يكتشف الحقيقة بسهولة، فبمجرد إعادة اختبار الفحص للمدعي والمدعى فيهم عن طريق طرف آخر محايد ينكشف الأمر، ولا يحتاج الأمر كبير عناء، فمراسلة الشركات الفاحصة في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو الصين أو الإمارات العربية المتحدة...، وطلب العينة متيسر أيضاً، والعينة تأتي وهي تحمل رقماً خاصاً بها، وهذا الرقم هو هويتها، ومن خلاله يكون التعامل مع النتيجة كما التعامل مع الشخص برقم الهوية الوطنية، ولذلك لا يحتاج طالب العينة أن يرسل اسمه لأن التعامل بالنسبة للشركة الفاحصة مع الأرقام وليس مع الأسماء، المهم أن يقدم لهم عنواناً صحيحاً صالحاً للمراسلة، وبعد وصول العينة الجديدة -وعادة يرفق معها طريقة أخذ العينة- يعاد فحص هذا المدعي، وترسل العينة المأخوذة للشركة الفاحصة بالبريد، وبعد خروج النتيجة؛ تصل إلى العنوان الخاص بالطرف المحايد وبكل يسر بعد المقارنة بين النتيجتين؛ ثم مقارنتها بنتائج من ادعى إليهم- إذ نتائج (DNA) ستضعه يقيناً مع المجموعة التي ينتمي إليها على الحقيقة- يتبيّن صدق أو كذب المدعي.

٤- إن نتائج فحص DNA إذا أخذت العينة بطريقة سليمة، تعد نتائج دقيقة جداً ونسبة الخطأ فيها ٠٪، فهي نتائج حسية قطعية الدلالة من الناحية العلمية، لكنها عند التعامل مع نفي الأنساب وإثباتها من الناحية الشرعية والتاريخية تعد قرينة تتقوى في الإثبات وتتلاشى في النفي، فلا يصح استعمال نتائجها في الحكم على الأنساب في المسائل الكبرى المتعلقة بنفي الأنساب وإثباتها بعيداً عن المجال المتاح شرعاً، وإنما يستأنس بها عند تعدد الأقوال، وبغية الحسم في مسائل الخلاف، مع احترام الموروث وعدم الخوض في الثابت بناء على نتائج هذا العلم خارج المجال الشرعي[١].

ولذلك فإن ما توهمه المؤلف من إمكان حدوث التزوير في نتائج فحوصات (DNA)؛ أمر مستصعب، وكشفه كما تمت الإشارة إليه سهل متيسر، ونتائجها دقيقة ومحسوسة وقطعية، ولا يمكن أن تكون متناقضة، كعلمنا بأن الشخص لا

---

(١) ما يجدر تنبيه القارئ الكريم إليه.. أنه لا علاقة بين صراحة الأنساب ونتائج DNA؛ إذ قد تخرج نتيجة من لا يمت لقبيلة ما بصلة مع صرحائها، أو نتيجة غير منسوب مع صرحاء قبيلة ما؛ فهل يتغير الواقع ويعد من صرحاء هذه القبيلة بمجرد النتيجة؟! والعكس قد يقع... فهل تنفي الصراحة عن صرحاء بمجرد النتيجة؟! وكذلك لا يوصف صريح في قبيلة ما بأنه حليف بمجرد النتيجة؛ فالقطع ليس مرادف للصراحة بحيث يلزم توافق النتائج، ولا دليل على وقوع الحلف، وكذلك لا يوصف صريح بالولاء بمجرد النتيجة؛ فالولاء له شروطه ولا يثبت إلا بطرق شرعية نص عليها العلماء، وكذلك لا يمكن أن يوصف بأنه نسب للفراش فالأصل أيضًا في نساء المسلمين العفة.

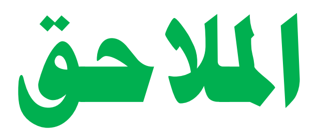
والخلاصة أن تنوع النتائج الذي قد يقع في صرحاء قبيلة ما -هذا التنوع الذي لم تخلُ منه قبيلة في الجزيرة العربية- لا يحكم بموجبه بأن بعضهم صرحاء وبعضهم ليسوا صرحاء، فمرويات الأنساب كلها ظنية، وقد يكون تشكّل القبيلة في الأصل ناشئ بهذا التنوع تحت اسم معين لا تختص به جماعة دون أخرى.

يكون في مكانين في آن واحد، وأن استخدام نتائجها في مسائل الأنساب محكوم بالضوابط الشرعية، ولكن بعض التوهّمات تفتك بالعقليات.

الخاتمة

يمكن الإفضاء إلى القارئ الكريم بأن المُعرَض عنه من الملحوظات والأخطاء، التي تستحق الوقوف عندها والمناقشة، أضعاف ما استُعرِض منها ولكن اُكتفِي باستعراض أهمها؛ لأن القصد بيان فساد منهج المؤلف وضعفه، وبيان القيمة العلمية والتاريخية لكتابه، وليس مناقشة كل الملحوظات والأخطاء، ولأن هذه الأمور لو أعطيت حقها من النقاش لأصبحت الحاجة إلى إخراج كتاب آخر بضعف حجم كتاب الوشي، ورغبة في تسهيل الأمر على القارئ الكريم؛ اقْتِصُرَ على القدر الذي يُجلّي الصورة، ويُبيّن الهنات، ويفتح الطريق أمام من يرغب استقصاء أخطاء المؤلف من الباحثين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.


الملاحق

الملحق رقم ١ : مشجرة لأشهر فروع قبيلة بني تميم في العصر الحديث، من إعداد الباحث الأستاذ ناصر بن عبدالله البكر، وفيها تفريع لبني العنبر يخالف ما ذهب إليه المؤلف.



الملحق رقم ٢ : قصيدة سعود بن محمد التميمي العمروي صاحب بلد القارة من بلدان سدير. **المصدر :** مجموع الشيخ إبراهيم بن عيسى المخطوط. (الورقة الأولى) :



تابع الملحق ٢ : (الورقة الثانية):



تابع الملحق ٢ : (الورقة الثالثة):



الملحق رقم ١/٣ :

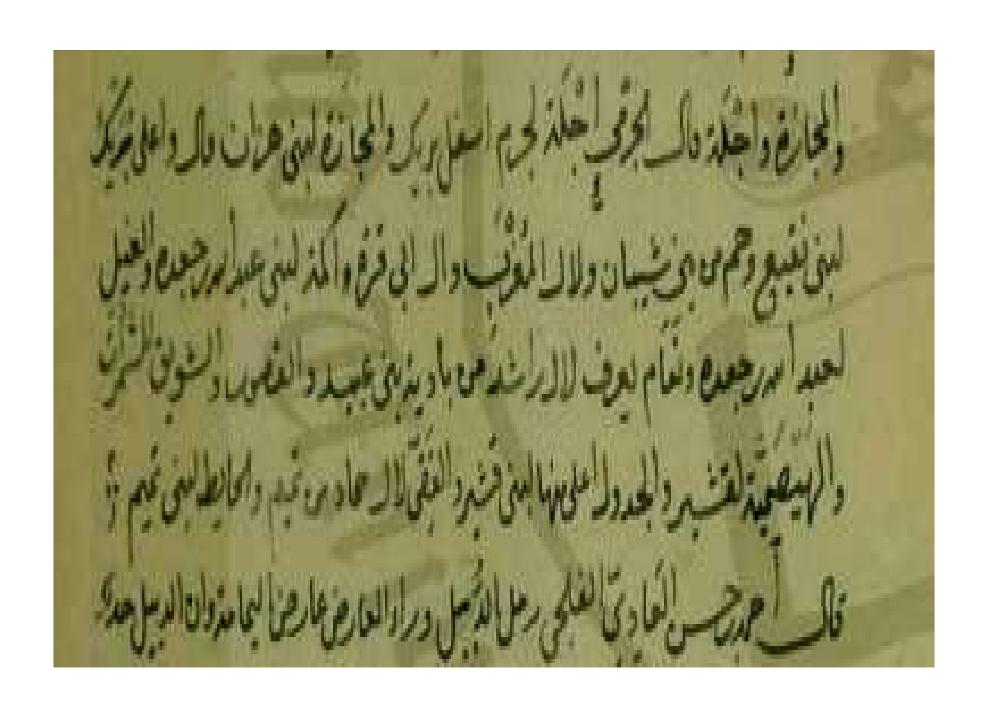
صورة من نسخة بريطانيا من مخطوط "صفة جزيرة العرب" في مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ : ٦٠ / ٢٣٣٥٦، ويلاحظ القارئ أنه ورد فيها (والفقي لآل حماد من تميم) خلافا لما يقول به مؤلف كتاب الوشي.

الملحق رقم ٢/٣ :

صورة من نسخة باريس من مخطوط "صفة جزيرة العرب" في مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ : ٥٨٢٢، ويلاحظ القارئ أنه ورد فيها (والفقي لآل حماد من تميم) خلافا لما يقول به مؤلف كتاب الوشي.

الملحق رقم ٣/٣:

صورة من النسخة المخطوطة لكتاب صفة جزيرة العرب للهمداني، نسخها إسماعيل بن أحمد العيدروس عام ١٣٤٩هـ، وصورة المخطوطة موجودة في قسم المخطوطات في جامعة الملك سعود، الرقم العام (٧٩٣٩)، ويلاحظ ورود عبارة (آل حماد من تميم) وليست آل جماز، كما يدّعي المؤلف أنها المثبتة في جميع النسخ المخطوطة!!



والجارة والجلة وادي الجرف أجلة لجرم أسفل يبرك والمجازة لبني هزان والعلي ...
لبني نفيع وهم من بني شيبان ولآل المؤبب وآل أبي قرة والكذا لبني عبد الله بن جعدة والعقيل
لعبد الله بن جعدة ونعام يعرف لآل راشد من بادية بني عبيد والفقس والشوق ...
والهيصمية لقشير والجدول أعلى منها لبني قشير والفقي لآل حماد من تميم والحائط لبني تميم
قال أحمد بن حسن العادي الفلحي رمل الدحل وراء العارض عارض اليمامة دون الدبيل ...

تابع الملحق رقم ٣/٣:



تابع الملحق رقم ٣/٣:

مخطوطات > صفة جزيرة العرب > الصفحة رقم 96

عنوان المخطوطة: صفة جزيرة العرب

رقم الصنف: 915.3

المؤلف: ابن الحنك الهمزاني ، الحسن بن الحمد

الرقم العام: 7939

التاريخ المقترن بإسم المؤلف: - 334 هـ

المراجع: الاعلام (ط4): 179 ، معجم المطبوعات 1 : 73

الوصف: نسخة جيدة ، حديثة ، نسخ معتاد ، طبع الجزء الثاني منه سنة 1884 هـ

الوصف المادي: 306 ق ، 18 س ؛ 24 × 17.5 سم

الموضوع: العالم العربي - جغرافيا

الإحالات: 1 - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

اسم الناسخ: اسماعيل بن احمد العيدروسي

تاريخ النسخ: 1349 هـ

الملحق رقم ٤ : وفيها شهادة صالح القفاري، وفيها أيضاً ذكر لآل رزين من العزاعيز، تاريخها قبل سنة ١٠٠٠هـ.

تابع الملحق ٤ : الجزء الناقص من الوثيقة، وفيها شهادة صالح القفاري.



الملحق رقم ٥ : صورة من نبذة الشيخ عثمان بن منصور في الأنساب بخط الشيخ إبراهيم بن عيسى.

(الورقة الأولى)

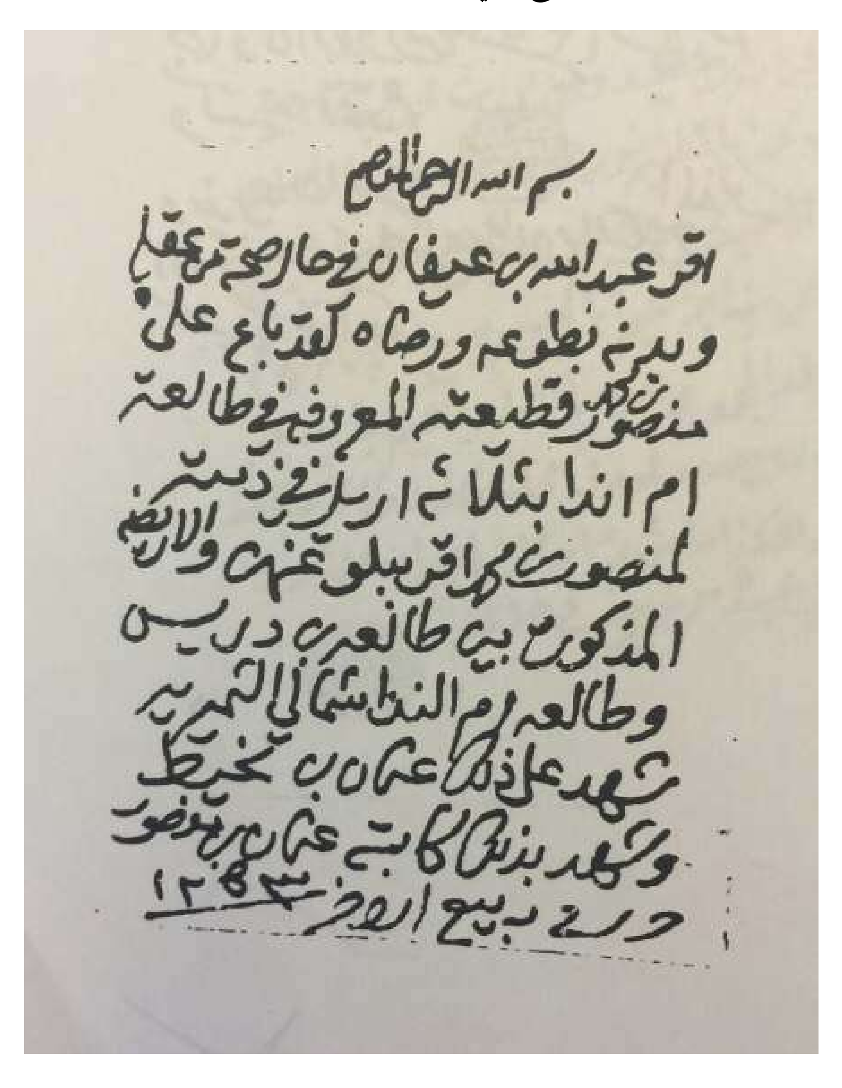
قال كاتبه عثمان بن عبد العزيز بن منصور بأني سافرت سنة ١٢٣٦ على
من البصرة مع شط كارون الذي يجيء من شط البصرة عند
المحمرة مع ناس في سفينة فلما وصلنا الأهواز وصلنا إلى القرية
المسماة جعاوة [illegible] الباوية من [illegible] مع شط كارون النازل
من جبال [illegible] وجدت النواصر قد
جاؤوا من فارس من شط بنا تميم [illegible] للأهواز أيام الصيف
نازلين على [illegible] لهم بالأهواز [illegible] السفينة [illegible] جلست
فيها عند شيخ الباوية الشيخ سلطان [illegible] على الباوية للنواصر [illegible]
[illegible] كل سنة [illegible] إذا نزلوا الأهواز أيام الصيف ولهم
عليهم [illegible] شمال الشط عند المحمرة [illegible] عندهم نحو
[illegible] النواصر المذكورين [illegible] من الخيل فقالوا نحن
[illegible] آل عبادة [illegible]
[illegible]
[illegible] النواصر المذكورين [illegible] لأنهم من أهل
[illegible] بن تميم [illegible] النواصر [illegible] الحارث [illegible]
تميم [illegible] النواصر المذكورين عن نسبهم فقالوا الذين [illegible]
[illegible] بني عبادة [illegible] صاحب عبادة [illegible] البصرة الذين
النواصر [illegible] آل عبادة الذين [illegible] اليوم [illegible] عبادة
والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم . قال آل عبادة منهم
آل عبادة أهل البصرة [illegible] فارس و آل عبادة [illegible] أهل بلد [illegible]

(الورقة الثانية من الملحق رقم ٥)

الملحق رقم ٦ : صورة من نبذة الشيخ عثمان بن منصور بخط الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحصيّن نقلاً عن خط الشيخ إبراهيم بن عيسى.

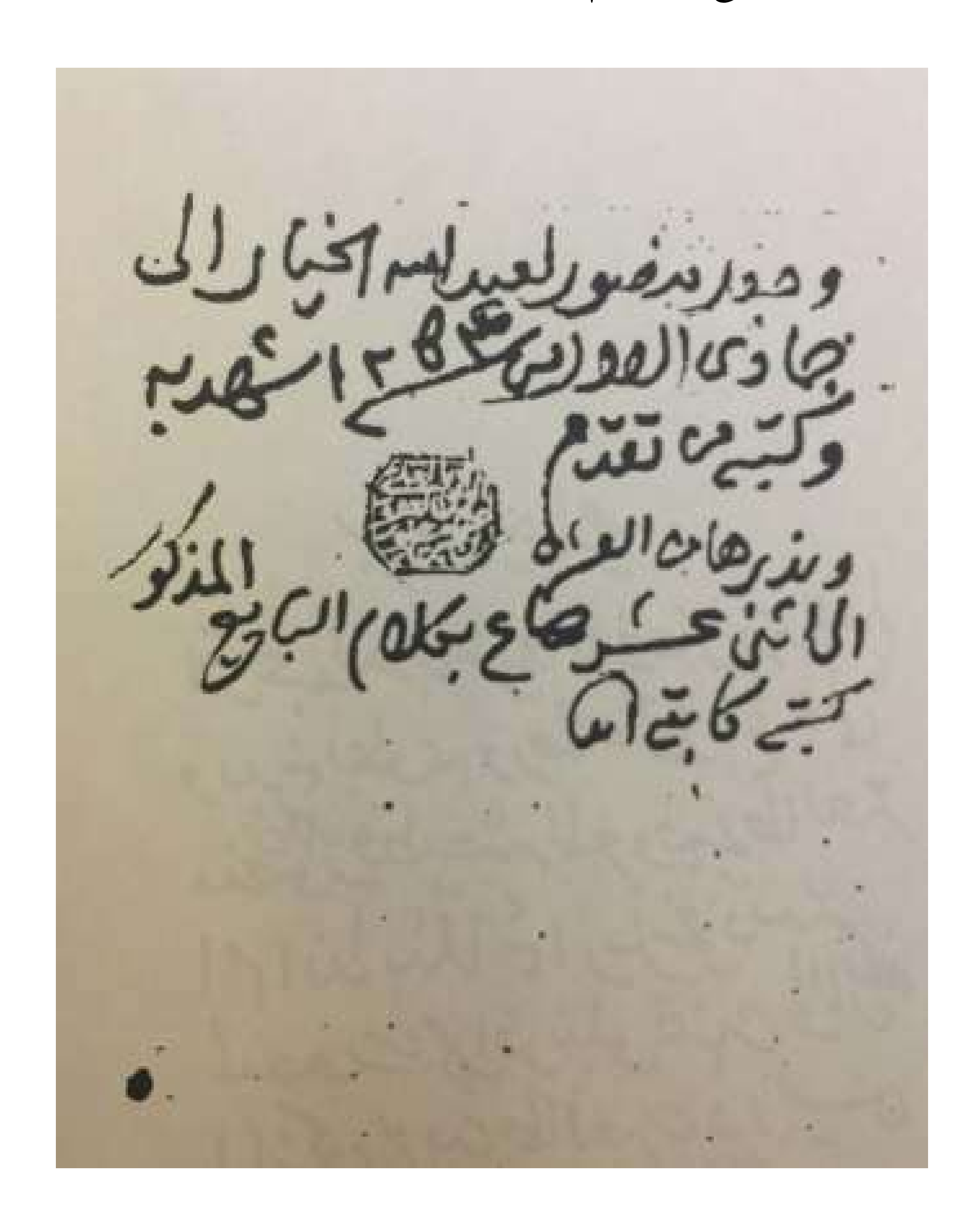
الملحق رقم ٧و٨ : نماذج من كتابات الشيخين عثمان بن منصور وعبدالله العنقري ؛ توضّح بأن لغتهما في كتاباتهما للعامة تشوبها العامية ، بخلاف منهجهما في تأليف الكتب : (نموذج من خط الشيخ عثمان بن منصور في كاتباته للعامة).

المصدر : الأستاذ الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب.



بسم الله الرحمن الرحيم
اقر عبدالله بن [illegible] وهو في حال صحة من عقله
وبدنه بطوعه ورضاه انه قد باع على
منصور [illegible] قطعته المعروفة في طالعة
[illegible]
[illegible]
المذكور [illegible]
وطالعة [illegible]
شهد على ذلك عثمان بن [illegible]
وشهد بذلك كاتبه عثمان بن منصور
[illegible] ربيع [illegible] ١٢٤٣

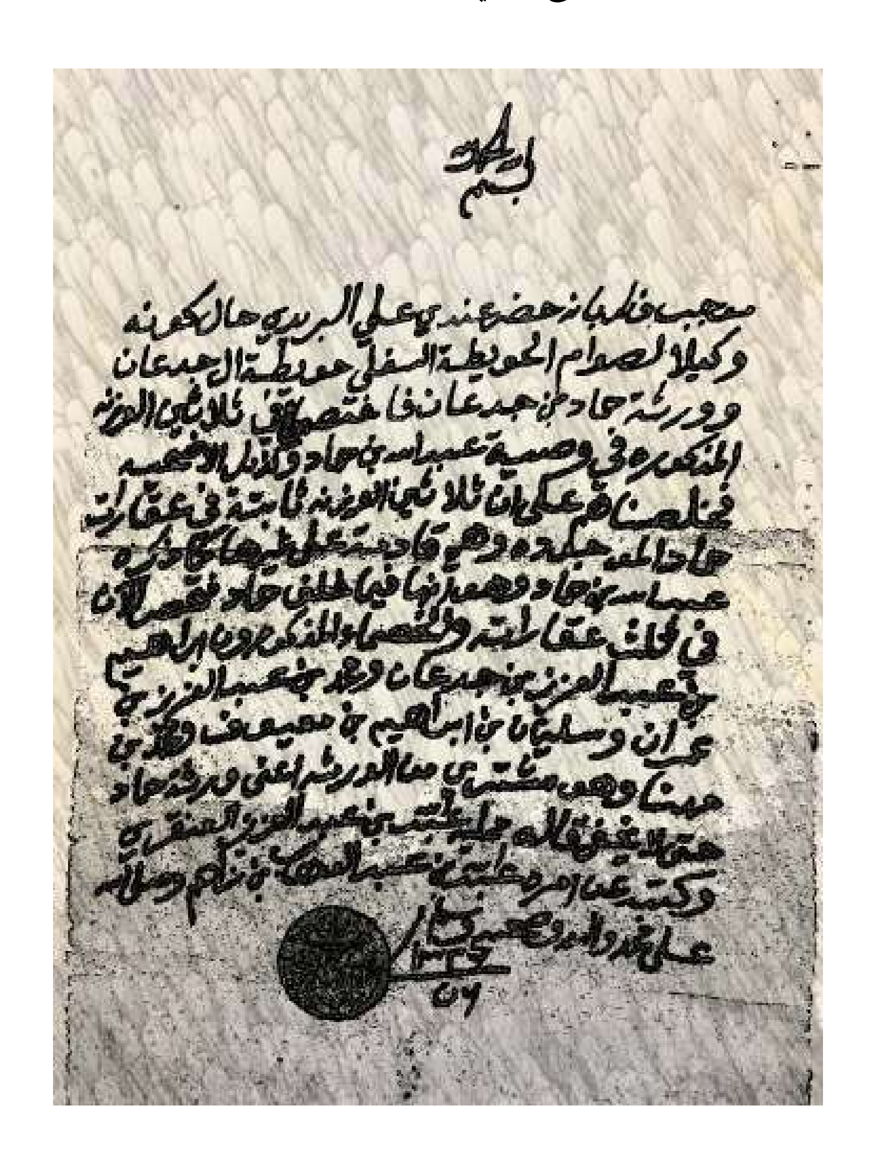
تابع **الملحق رقم ٧ و ٨** : الوجه الآخر من الورقة :



وحرر بحضور العبيد لله الجبار الى
جمادى الاولى من عام ١٢٨٤ اشهد به
وكتبه من تقدم
وبذرهات العيلة
الى اثني عشر صاع بكلام البايع المذكور
كتبه كاتبه اعلاه

تابع **الملحق رقم ٧و٨**: نموذج من كتابات الشيخ عبدالله العنقري رحمه الله للعامة في سدير.

المصدر: الأستاذ الباحث المؤرخ: علي بن سليمان المهيدب.

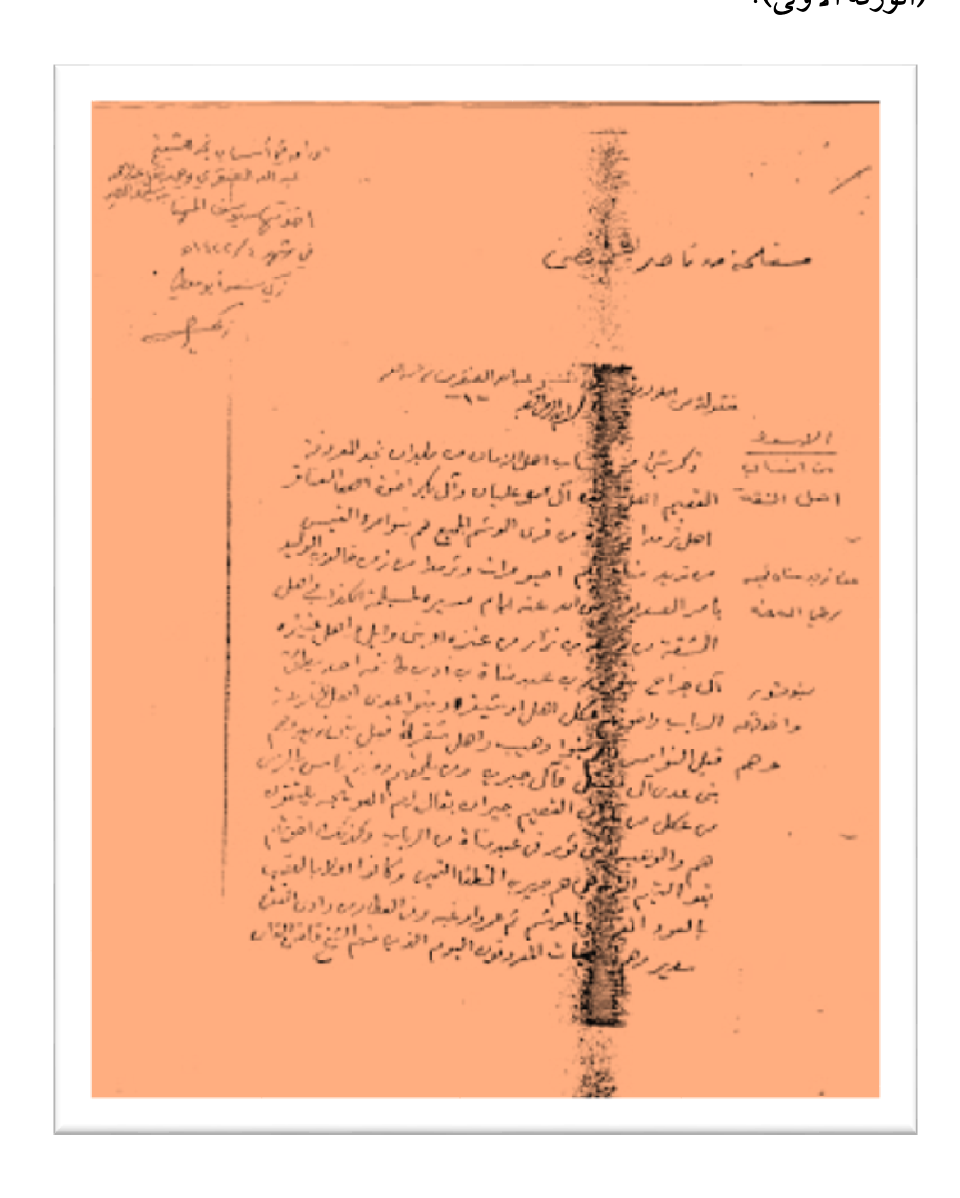


بسم الله

موجب ذلك بأنه حضر عندي علي البريدي حال كونه
وكيلا لصوام الحويطة السفلى حويطة آل جدعان
وورثة حماد بن جدعان فاختصموا في ثلاثين الوزنة
المذكورة في وصية عبدالله بن حماد [illegible]
فخلصنا هم على أن ثلاثين الوزنة ثابتة في عقارات
حماد الملقب [illegible]
عبدالله بن حماد [illegible] فيما خلف حماد [illegible]
في ثلث عقارات [illegible] المذكورون [illegible]
[illegible] عبدالعزيز بن جدعان [illegible] عبدالعزيز بن
[illegible] وسليمان بن ابراهيم بن [illegible]
[illegible] وهي مشتبه [illegible]
[illegible] عبدالعزيز العنقري
وكتبه [illegible] عبدالله [illegible] وصلى الله
على محمد وآله وصحبه وسلم
١٣٤٢

الملحق رقم ٩ : نبذة الشيخ عبدالله العنقري في الأنساب بخط الشيخ عبدالرحمن بن سليمان الحصيّن.

(الورقة الأولى):



(الورقة الثانية):

صحيفة

-٢-

ابام عارها وهو اسماعيل بن مريع بن جبير بن عبد الله بن حماد بن
عريف من محرز بن حبيش بن عوينه الشيمي من بني الشيم وبادينهم
مليح مع السبيع حلفا لأن كان اخوتهم بنو اقيش حلفاء السبيع
وليسوا منهم بالنسب وادينه بني عكل العكالا مع ابرهيم
ينسبون الرباب الى تيم بالحلف والسبيع منهم بنو عم تيم لان
صاحب النسب لان تيم بن مر بن اد بن طابخة والرباب بنو
عبد مناة بن اد وهذا جائز عند العرب تغليبا للحلف والمجاورة
والشهرة والنصرة لا بالنسب ومن بني ثور آل جراح اهل الهلالية
واهل الخبرا الصغيرة وشعلان من آل عفالق اهل الحسا ومن كلب
الرشيدة ويقال انهم عقيل الحسا واهل الرس آل ابا الخيل
قيل من عجمان يام ولا تيم وقيل من بني الحصاب من قيس
عيلان بن مضر والرس قبلهم لبني تميم والعبا ربيعة وعنيزة
لقوم مالك بن نويرة واهل المذنب النواصرة من بني الاعرج
بن عمرو بن تميم من ذرية عبادة بن الحصين بن عباد وعباد بن
الحصين هذا سمي عبادان في دولة بني تميم في البصرة

(الورقة الثالثة):

— ٢ —

ولهم المطاوع وابو حنيفه منهم آل عباده وآل رحمه والروس

والحزن ودايتهم فى بن فارس ولهم عالية شنط كاروده من

الاعوانه ومنهم نواصر نجد الحيفات اهل المذنب واهل مقار

وثوابعهم واهل الروضه التي هي الزلفي ويلحق بهم باقي اهل

الغط سدير آل مانع وآل ابو حسين وهم ايضا مع بادية النواصر

بفارس وكانوا يقولون عليهم الشعراء بالملوى واهل عوالة

بني تميم القصبا والناعات اهل ثيرة كل هولاء هم

المزاريع من بني عمرو بن تميم خاصة الا آل ابو صبيح وآل

رشيد من بني العنبر بن عمرو بن تميم والنواصر والغنيم والمزاريع

من بني الحارث الحنظلي من عمرو بن تميم وحنظلة اخو العنبر واهل

الاثله بالحلة بن يعصر وكذلك يلحق بهم من غضا آل

زهاف في بلد المجمعه لانهم لقو ملك في غار ولاتوا اسرهم

عليه الا (ابا الفدا من محذوف)

نقله عبدالرحمن بن سليمان الحصين في ٦/١٤/ ١٢٦٤هـ

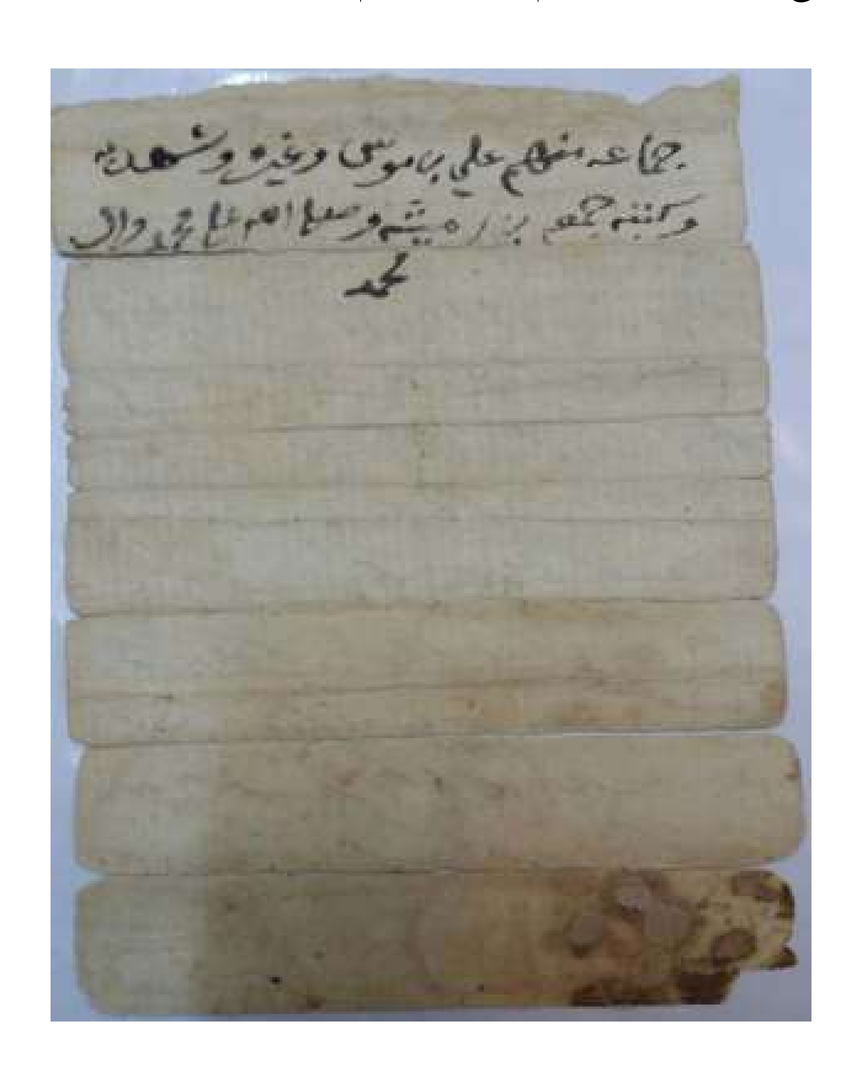
الملحق رقم ١٠ : وثيقة كتبت في حوطة سدير ؛ ورد فيها ذكر آل رميثة ؛ الذين توهم المؤلف أنهم آل حديثة وليسوا آل رميثة. من وثائق الجد علي بن علي المهيدب –رحمه الله–.

(الوجه الأول من الوثيقة)



[illegible] ذلك هو ناصح [illegible]
وكالته [illegible] زوجته فاطمة بنت علي بن فلاح [illegible]
[illegible]
كون عبد الرحمن المذكور [illegible]
[illegible] زوجته المذكورة في الملك
المسمى بالناصرية في محروسة الحوطة من سدير
بأجرة معلومة بلغت الموجر المذكور [illegible]
منها ذمة المستاجر والمدة مائة سنة مبتداها
العشر الأواخر من القرن الثاني بعد الألف
هكذا اجرا ذلك [illegible] بينهما شهد بثبوت
وكالة صالح المذكور [illegible] زوجته المذكورة
[illegible]
بن موسى وشهد بثبوت
الاجارة [illegible] الموجر الاجاره

تابع الملحق رقم ١٠ : الوجه الثاني من عقد وثيقة الإجارة: كتبها جمعة بن رميثة، وللشيخ جمعة ابنٌ اسمه إبراهيم من طلاب العلم في الزبير.


جماعة منهم علي بن موسى وغيره وشهد به
وكتبه جمعة بن رميثة وصلى الله على محمد وآله
محمد

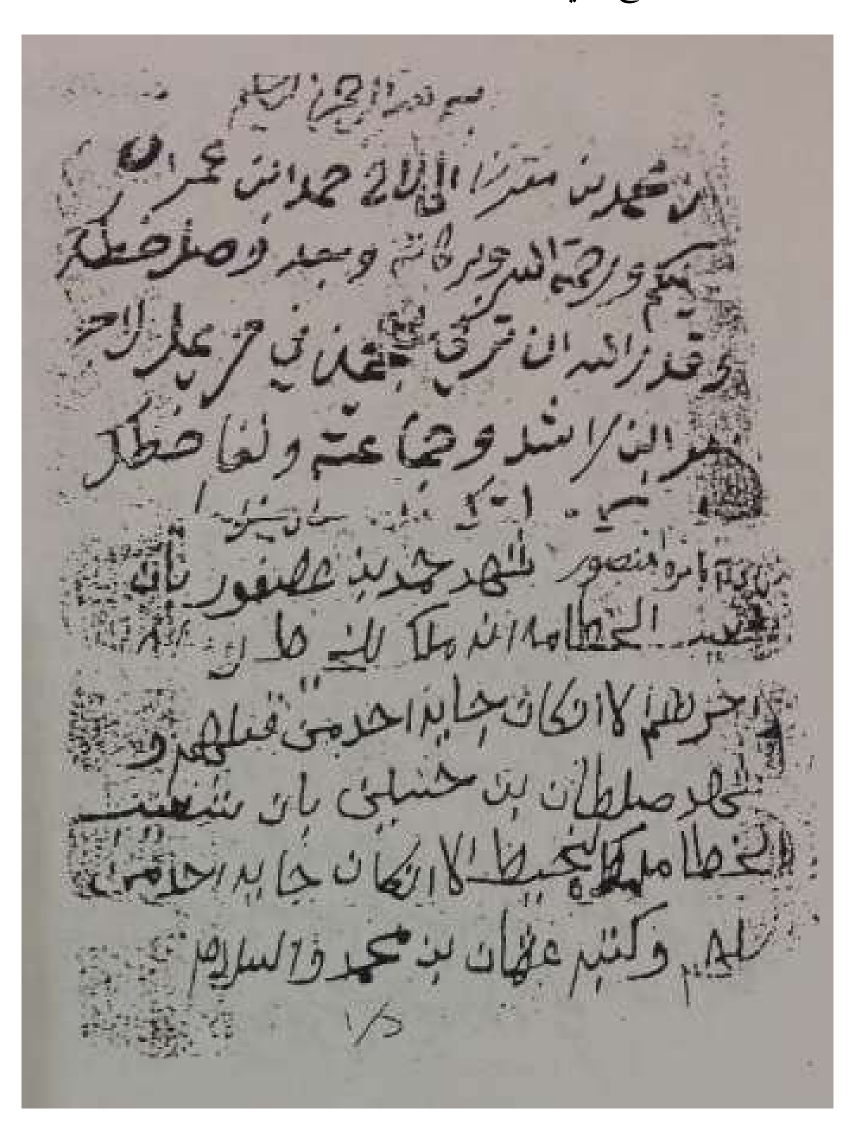
تابع الملحق رقم ١٠ : الناسخ هو الشيخ إبراهيم بن جمعة بن رميثة.

المصدر: المؤرخ علي بن سليمان بن عبدالرحمن المهيدب.

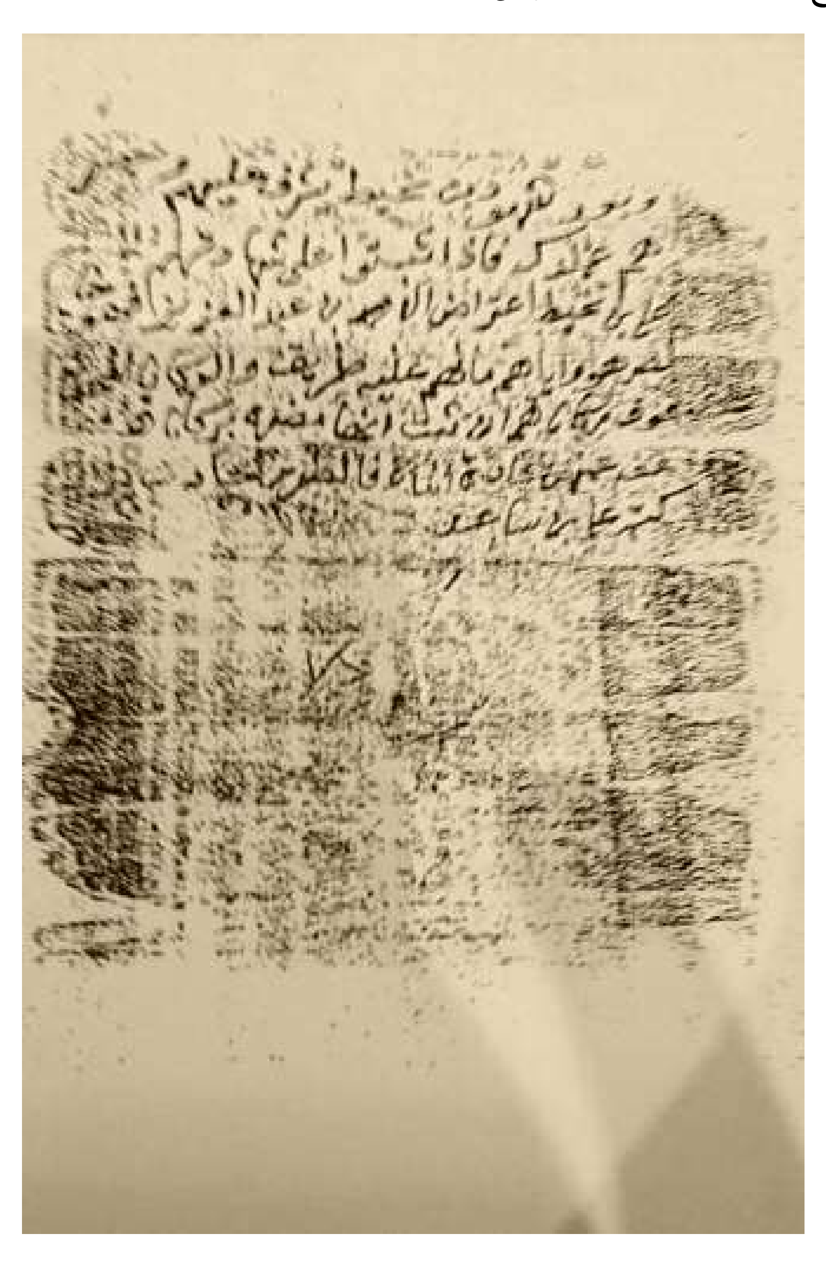
الف لا يلزمني او من ثمن خمر ونحوه يلزمه الالف وله او كان له علي
الف قضيته او برئت منه فقوله وان ثبت ببينة او عزاه
لسبب فلا وان انكر سبب الحق ثم ادعى الدفع ببينة لم يقبل ومن
اقر بقبض او اقباض او هبة ونحوها ثم انكر ولم يجحد اقراره ولا
بينة وسال احلاف خصمه لزمه ومن باع او وهب او اعتق ثم اقر
بذلك لغيره لم يقبل ويغرمه لمقر له وان قال لم يكن ملكي ثم ملكته
بعد قبل ببينة ما لم يكذبها بنحو قبضت ثمن ملكي ولا يقبل رجوع مقر
الا في حد لله وان قال له علي شيء او كذا او مال عظيم ونحوه وابى
تفسيره حبس حتى يفسره ويقبل باقل مال وبكلب مباح لا بميتة او
خمر او قشر جوزة ونحوه وله تمر في جراب او سكين في قراب
او فص في خاتم ونحو ذلك يلزمه الاول واقرار بشجر ليس اقرارا بارضه
وبامة ليس اقرارا بحملها وببستان يشمل اشجاره
وان ادعى احدهما صحة العقد والاخر فساده فقول مدعي الصحة
والله سبحانه اعلم بالصواب وقد تم بمعونة الملك الوهاب بقلم
الفقير الحقير المقر بالذنب والعجز والتقصير اقل عباد الله عملا واكثرهم
للاثام الفقير ابن جمعة ابن رميثة عفى الله عنه وعن والديه وعن
جميع المسلمين وكان الفراغ منه في ربيع اول سنة ١٣٢٤ه من الهجرة
١٠
النبوية صلى الله عليه وسلم

الملحق رقم ١١ : يلاحظ في الوثيقة شهادة حمد بن عصفور وسلطان بن حسين بأن شعيب الخطامة لآل نحيط.

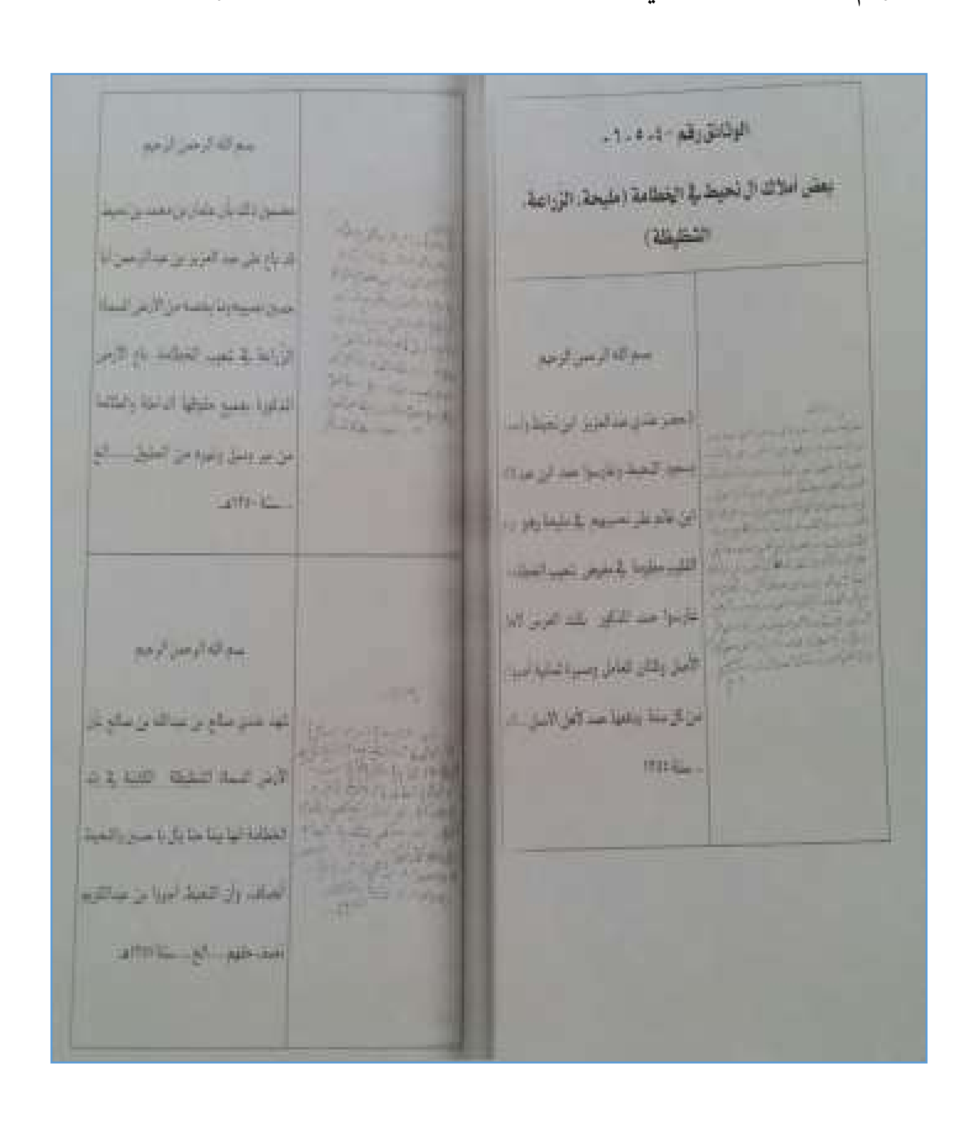
المصدر: الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب.


بسم الله الرحمن الرحيم
[illegible]
عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
شهد حمد بن عصفور بان شعيب الخطامه انه ملك لآل نحيط [illegible]
[illegible] لا انه كان جايه احد من قبلهم و
شهد سلطان بن حسين بان شعيب الخطامه ملك لآل نحيط لا انه كان جايه احد من
قبلهم وكتبه عثمان بن محمد والسلام

تابع الملحق ١١ : الوجه الآخر من الورقة.



الملحق رقم ١٢ : الوثائق (٤-٥-٦) التي استشهد بها المؤلف على أنها تدعم صحة مغارسة آل حديثة لآل مغيرة على بلد الخطامة في (٢٠٣/٢) ويلاحظ القارئ الكريم أنه لا يوجد فيها أي إشارة لهذه المغارسة، ولا لقبيلة آل مغيرة.



الوثائق رقم -٤-٥-٦-

بعض املاك آل نحيط في الخطامة (مليحة، الزراعة، الشطيطة)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الملحق رقم ١٣ : صورة من تاريخ الشيخ ابن عضيب والتي ذكر فيها جلوة آل حديثة وأهل سدير سنة ١١١٠هـ.

الملحق رقم ١٤ : وفيها ذكر ابن عيسى من أولاد عمرو بن تميم، العنبر، وقال: منهم آل حديثة...، ولم يذكر سواهم.

المصدر: المجموع المخطوط.



الملحق رقم ١٥ : يلاحظ فيما نقله ابن عيسى في هذه الورقة أنه جاء فيها : ومن بني العنبر آل حديثة وآل بو حسين أهل حوطة سدير.**المصدر :** المجموع المخطوط.

الملحق رقم ١٦ : تملك الشيخ أحمد بن محمد بن جمعة بن سيف بن أحمد بن مانع التميمي نسباً القاري بلداً على كتاب المقنع.

المصدر: كتاب (مكتبات الدولة السعودية ونوادر المخطوطات، الدارة).


الجزء السابع عشر
من كتاب الشافي في شرح المقنع
[illegible]
فيه من الأبواب
باب جامع الأيمان
باب النذر
كتاب القضاء
باب أدب القاضي
باب القسمة
كتاب الشهادات
باب أقسام المشهود به
باب الشهادة على الشهادة والرجوع عن الشهادة
كتاب الإقرار
باب ما يحصل به الإقرار
باب الإقرار بالمجمل

الملحق رقم ١٧ : وقفية الشيخ محمد بن جمعة بن سيف بن أحمد بن مانع وابنه الشيخ أحمد لكتبهما. **المصدر :** كتاب (مكتبات الدولة السعودية ونوادر المخطوطات، دارة الملك عبدالعزيز).

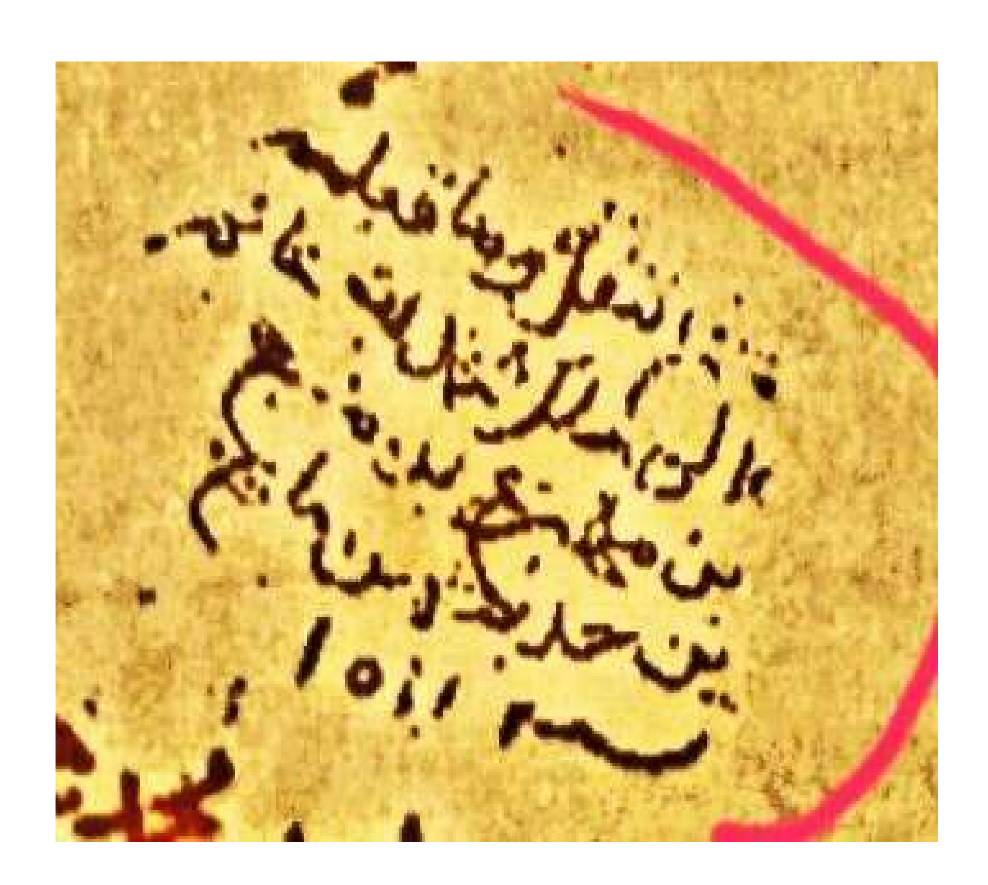

الحمد لله
الموجب لتحريره الباعث الحامل لتسطيره ان ابرهيم ابن
وكتبه خادم الشرع الشريف
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين

الملحق رقم ١٨ : وفيه تملك محمد بن غانم بن مهيزع بن منيع بن حديثة بن مانع على كتاب الفروع لابن مفلح عام ١٠١١هـ.

المصدر: (الفهرس المصور لمخطوطات، مكتبة الرياض ٤٣٩/١، عبدالمحسن آل الشيخ).



تابع الملحق رقم ١٨ : انتقل وما قبله إلى ملك محمد بن غانم بن مهيزع بن منيع ابن حديثة بن مانع.



الملحق رقم ١٩ : من فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، الجزء الأول، القران وعلومه، الإتقان في علوم القرآن، عبدالله الجبوري. **المصدر:** الباحثان المؤرخان علي بن سالم الصيخان؛ وعلي بن سليمان المهيدب.

تفسير القرآن الكريم وعلومه

١٠١ـ الاتحاف بتميز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف ·

مؤلفه : يوسف بن عبدالله الحسيني الارموني المعري ، جمال الدين (ت ـ ٩٥٨هـ) ·

أوله : ـ الحمد لله الهادي للصواب ، الذى أنزل الكتاب على أشرف رسله تبصرة وذكرى ٠٠ ، ·

في الورقة الأولى تملك باسم : محمود بن ابراهيم بن طه البصري الكوازي الشافعي الاشعرى ، سنة/١١٧٦هـ ·

ق = ١٠

تم نسخه في سنة/١١٧٦هـ · على يد : يونس بن أحمد بن موسى بن يونس بن محمد بن مصطلح ·

انظر : بروك ٢/٤٢٦ ، الاعلام ٩/٣١٨ ·

٢١ × ١٥ س [١/١٣٨٥٢ مجاميع]

١٠٢ـ الاتقان في علوم القرآن :

مؤلفه : جلال‌الدين السيوطي (ت ـ ٩١١هـ) · نسخة جيدة ، تم نسخها في سنة/١٠١٦هـ ·

في أوله : (وقفية) باسم : الحاج مصطفى وابنه الحاج علي الباجهجي على مدرستهما في جامع (الصياغين) في بغداد سنة ١١٩٢هـ ·

طبع مرات ، آخرها في القاهرة سنة ١٩٦٨ ١ـ٤

ق = ٣٤٤

٢٣ × ١٧ س [٢٣٧٦] ·

تابع الملحق رقم ١٩ : الورقة الثانية، وفيها نسب الشيخ عبدالحميد بن عبدالله ابن محمد بن عبدالله بن سلطان.

تفسير القرآن وعلومه

١٠٣ـ نسخة اخرى :

في أولها (ملكية) باسم : عبدالحميد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سلطان بن سيف بن مناع بن سيف بن ابي عيسى بن محمد ابن رُيّس بن جري بن مانع التميمي المانعي الشافعي المجمعي .

ق = ٣٥٦

٢٠ × ١٣ س [٢٣٨٣]

١٠٤ـ نسخة اخرى :

في أولها سر لوحة .

تم نسخها في سنة/١١٤٢هـ ، على يد : غانم بن أحمد بن غانم بن أحمد البقاعي الشافعي الدسوقي ، وفي آخرها ورقة في ترجمة الجلال السيوطي ..

ق = ٣٢٢

٢٢ × ١٦ س [٢٣٧٧] .

١٠٥ـ نسخة اخرى :

ق = ٣٢٦

تم دسخها في سنة/١١٠٨هـ ، على يد : مراد بن خذير (خضير) بن حمزة ، وقفه : ابراهيم ادهم بن محمد حسيب/ ١٣١١هـ .

٣٠ × ٢١ س [٢٤٠٩] .

١٠٦ـ نسخة اخرى :

تم نسخها في سنة/١٠٧٦هـ .

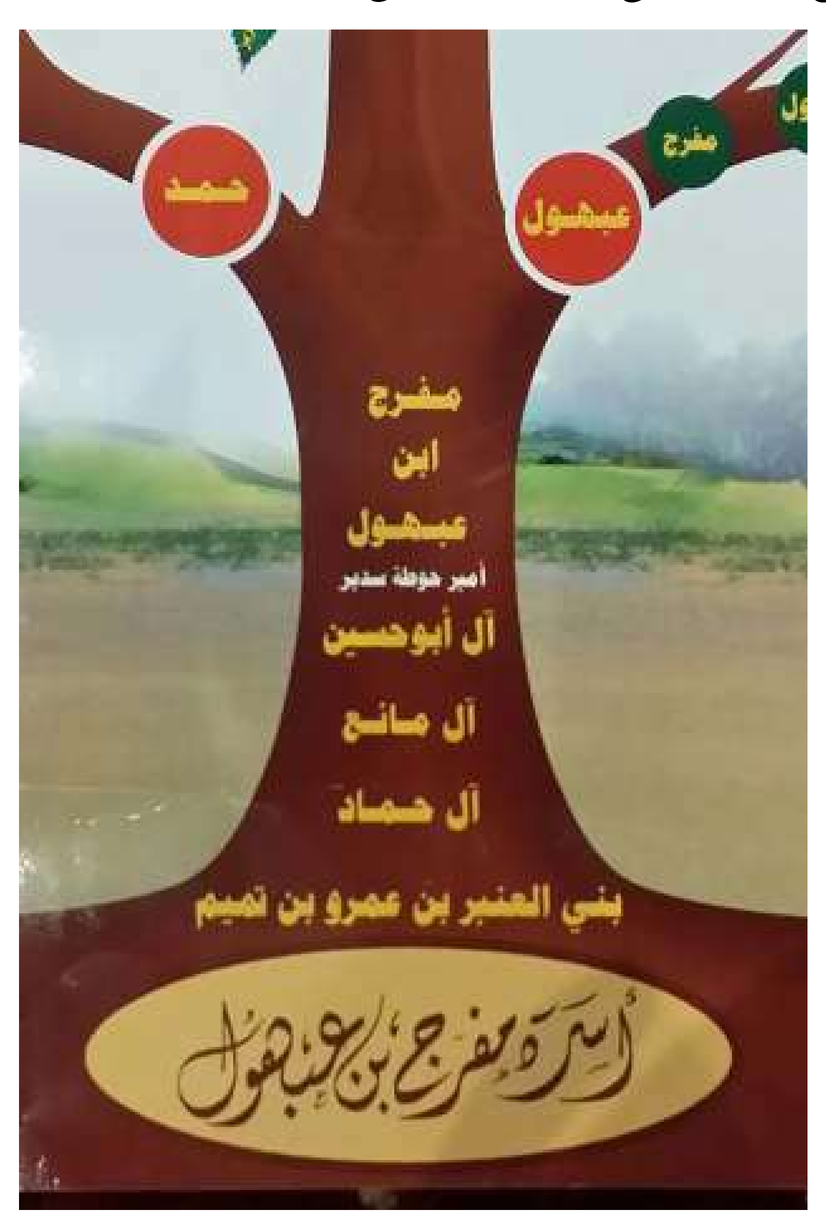
ق = ٤٨٣ ٢١ × ١٤ س [٦٧٣٩] .

الملحق رقم ٢٠ : وفيه نَسَبَ ابن عيسى -رحمه الله- الشيخ عبدالحميد بن سلطان المانعي التميمي إلى البدارين الدواسر ؛ متوهّما أنه هو وإخوته من ذرية قاضي المجمعة الشيخ ابن أبي سلطان البدراني الدوسري ، والسبب أنه لم يطلع على تملكه على كتاب الإتقان لعلوم القرآن ، الذي أورد في آخره نسبه كاملاً بخط يده.

الملحق رقم ٢١ : مشجرة آل مفرج أهل تمير، وفيها آل مفرج بن عبهول من آل بو حسين من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم.المصدر: أسرة آل مفرج.



تابع الملحق ٢١ : تابع مشجرة نسب آل مفرج بن عبهول.



تابع الملحق ٢١ : مشجرة نسب أسرة آل غميز وفيها انتسابهم لآل مانع. المصدر: الأستاذ سليمان الغميز.



تابع الملحق ٢١ : تابع مشجرة آل غميز:



الملحق رقم ٢٢ : وثيقة تقسيم نصيب آل فارس في ربع آل بوسعيد في بلد الروضة.

المصدر: الأخ العزيز الشاعر المعروف محمد بن عبدالرحمن بن فارس آل فارس.

الملحق رقم ٢٣ : وثيقة نسب السدار، كتبها الشيخ أحمد بن محمد القصير (ت١١٢٤هـ). المصدر: الشيخ عبدالله الغِزِّي.

الملحق رقم ٢٤ :

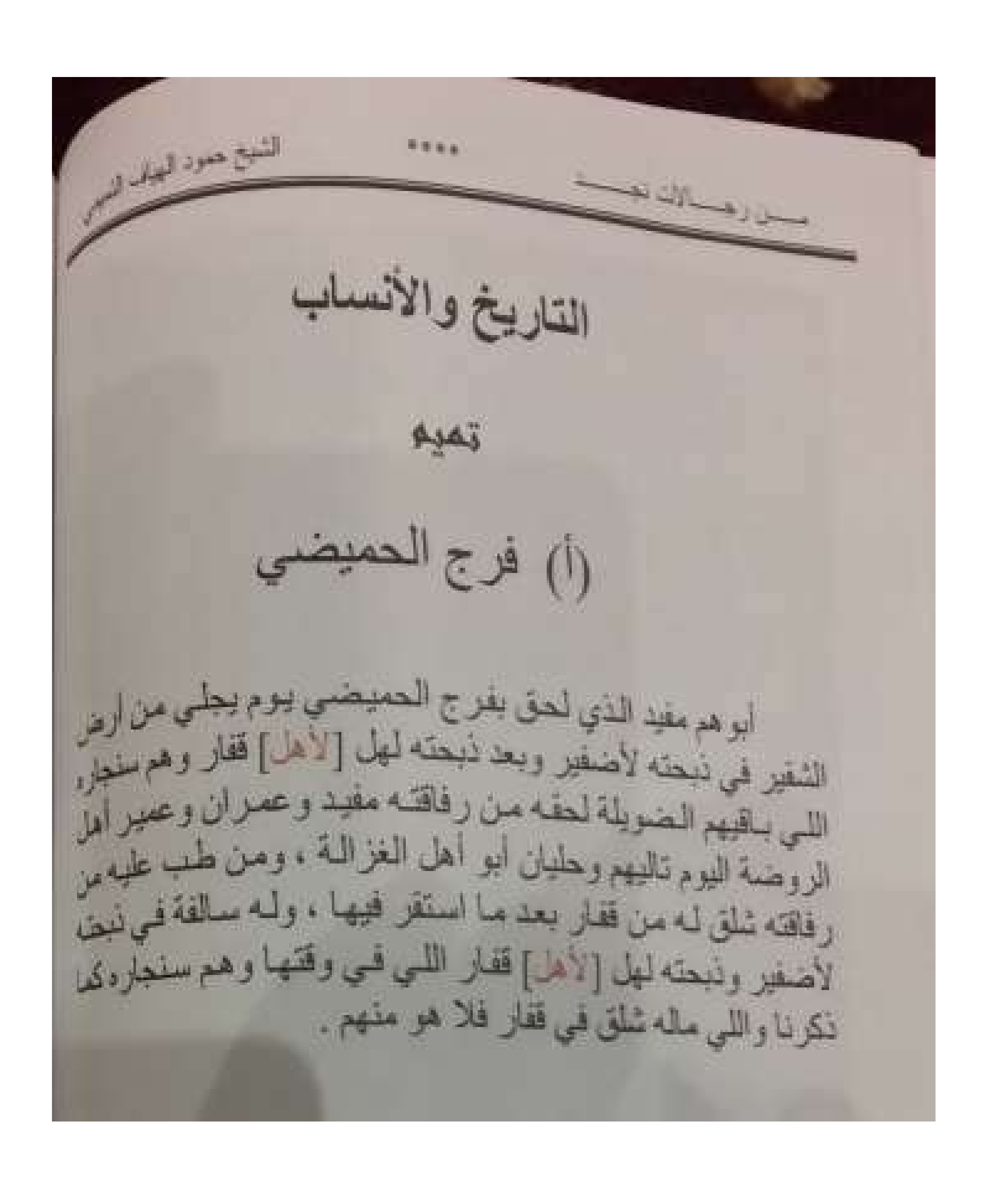
من كلام الشيخ حمود الهياف في أوراقه المتعلقة بتاريخ وأنساب بني تميم في بلاد الجبلين، وقد جاء فيها أن فرج الحميضي جاء من أشيقر، وفيها ما يدل على أن من معاني كلمة رفاقة عند أهل نجد تفيد القرابة.

المصدر: كتاب صفحات من سيرة الشيخ حمود الهياف ص٢٢٨.



ابوهم [illegible] الذي لحق بفرج الحميضي يوم جلى من ارض اشيقر في
ذبحته الاصغر وبعد ذبحته لهل قفار وهم سنجاره [illegible]
من رفاقته منصور وعمران وعمير اهل الروضه اليوم [illegible]
ومن طلب عليه من رفاقته [illegible] من قفار بعدما استقر فيها [illegible] في ذبحته الاصغر
وذبحته لهل قفار الى [illegible] وهم سنجار مكاذكرنا [illegible]

تابع الملحق رقم ٢٤ :



التاريخ والأنساب

تميم

(أ) فرج الحميضي

أبو هم مفيد الذي لحق بفرج الحميضي يوم يجلي من أرض الشقير في ذبحته لأصفير وبعد ذبحته لهل [لأهل] قفار وهم سنجاره اللي باقيهم الضويلة لحقه من رفاقته مفيد وعمران وعمير أهل الروضة اليوم تاليهم وحليان أبو أهل الغزالة ، ومن طب عليه من رفاقته شلق له من قفار بعد ما استقر فيها ، وله سالفة في ذبحة لأصفير وذبحته لهل [لأهل] قفار اللي في وقتها وهم سنجاره كما ذكرنا واللي ماله شلق في قفار فلا هو منهم .

الملحق رقم ٢٥ : مشجر لأنساب تميم الجبل من إعداد الأستاذ عبدالرحمن بن رباح الفهيد ، وليس فيه ذكر لانتسابهم أو انتساب بعضهم لآل بو حسين.



الملحق رقم ٢٦ : مشجرة الدواس والعقلا والحسين والمفيد :



الملحق رقم ١/٢٧ : يلاحظ في هذه الوثائق أن هزاع بن مانع بن نحيط سنة ١٢٨١هـ يشتري في الحصون، ويوصي في سنة ١٢٨٩هـ عندما وافاه الأجل في جلاجل، فكيف يقول المؤلف: أنه لم يبق من آل نحيط بعد المقتلة التي وقعت عليهم – بزعمه– في سنة ١٢٥٠هـ إلا جنيناً في بطن أمه؟!!



الوثيقة رقم – ٧ –

من أملاك آل نحيط في جلاجل (١)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله.

لقد باعت هيا بنت حمدان بن جلاجل على هزاع بن مانع بن نحيط ملكها المعلوم نخله أرضه، شجره، وهو الذي اشترته من زوجها سليمان بن فايز........ والمبيع يحده من قبله الحبس الذي عايزه هو وهيد هزاع عن ام الحمام، ومن جنوب وشرق السوق العاير، ومن شمال ملك هزاع السابق...... والخضرية التي اشترى سليمان بن عبد الله من عثمان بن نحيط خارجه من المبيع.. حرر سنة ١٢٨١هـ.

(١) هذه إحدى أملاك آل نحيط القديمة، ويظهر أن (هزاع بن مانع بن نحيط) هو حفيد لـ (هزاع بن نحيط) أمير الحصون المقتول عام ١٢٥٠هـ.

الملحق رقم ٢/٢٧ : وصية هزاع بن نحيط سنة ١٢٨٩هـ:



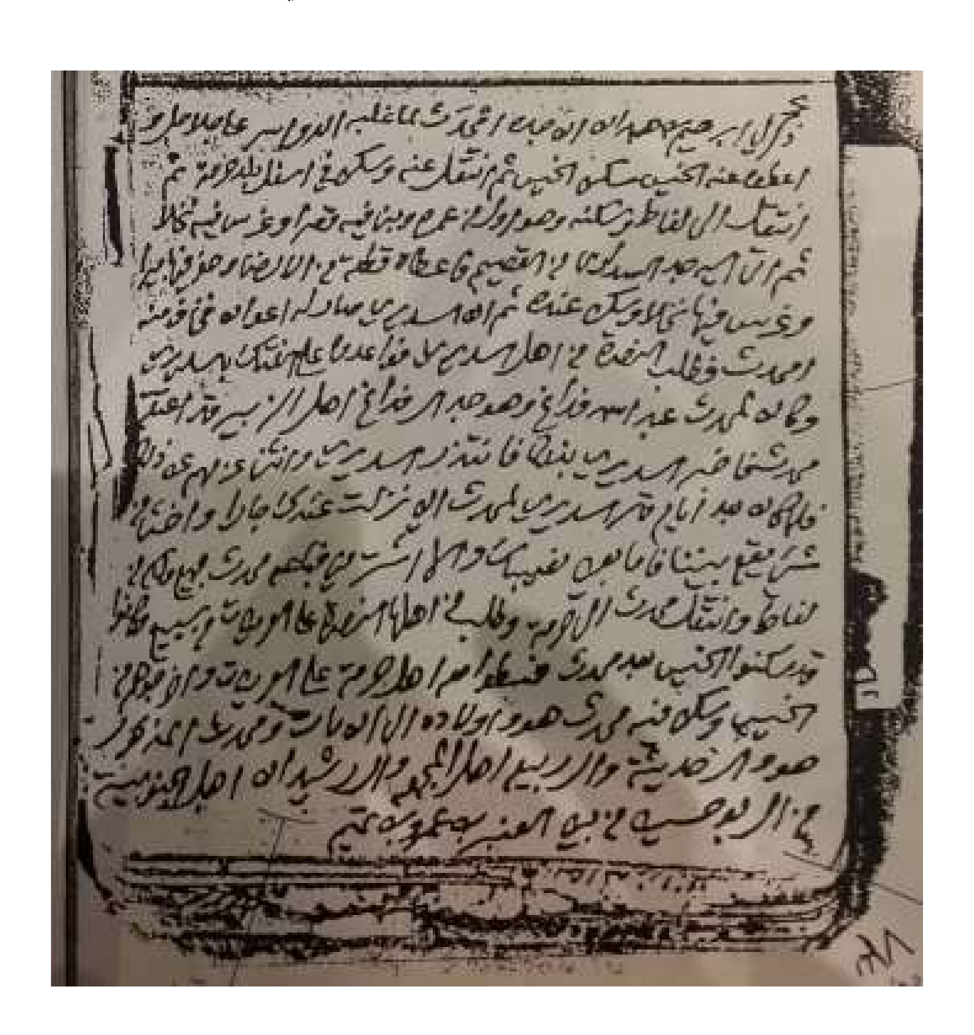
أملاك آل حديثة القديمة في سدير

الوثيقة رقم - ٣ -

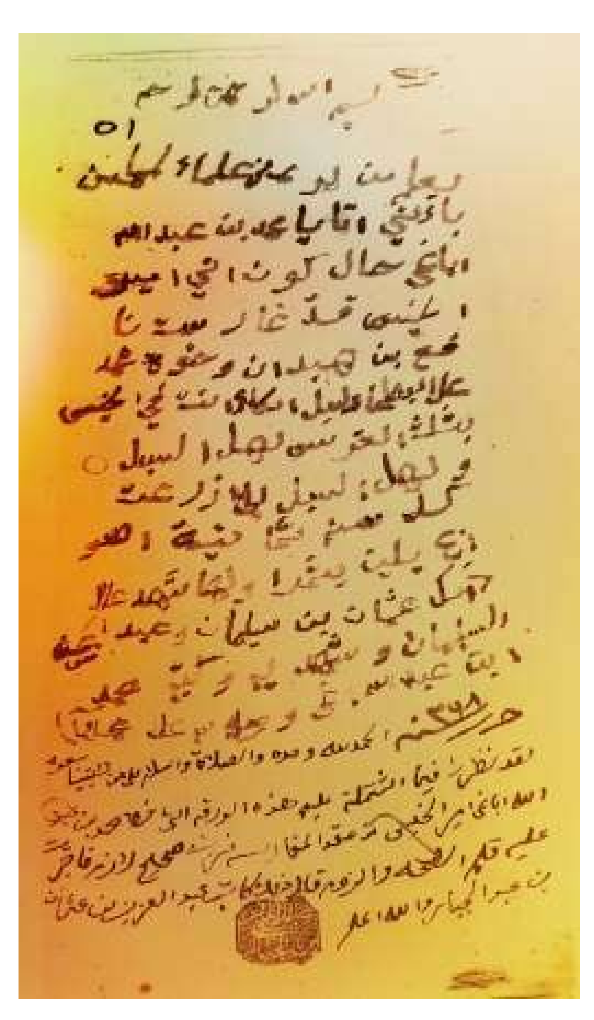
ملك (المسيعيدي) بالحصون لآل نحيط

السبب الداعي لذلك هو أن الرجل الرشيد المعترف جائز التصرف هزاع بن مانع بن نحيط أوصى بعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق والنار حق، والموت حق، وأن الساعة آتية لاريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، أوصى في الحالة أم الحمام أوصى به...... كذلك أوصى في الحويط في قيد العبيد...... كذلك أوصى في أرض المسيعيدي (١) اللي في الحصون...... سنة ١٢٨٩هـ.

الملحق رقم ٢٨ : الرواية التي نقلها الشيخ إبراهيم بن عيسى في المجموع عن أمير الخيس إبراهبم بن هبدان، ويلاحظ القارئ الكريم ؛ أنه لم يرد فيها أن ابن هبدان قال : بأن محدث جده لأمه، ولا بأنه كانت لآل حديثة إمارة في جلاجل :



الملحق رقم ١/٢٩ : مغارسة محمد بن عبدالله أبا نمي لآل هبدان في الخيس أيام إمارته فيها عام ١٢٦٨هـ. المصدر الأستاذ الباحث المؤرخ/ علي بن سليمان المهيدب.


بسم الله الرحمن الرحيم

يعلم من يراه من علماء المسلمين

بأنني اتانا محمد بن عبدالله

ابا نمي حال كونه امير

[illegible]

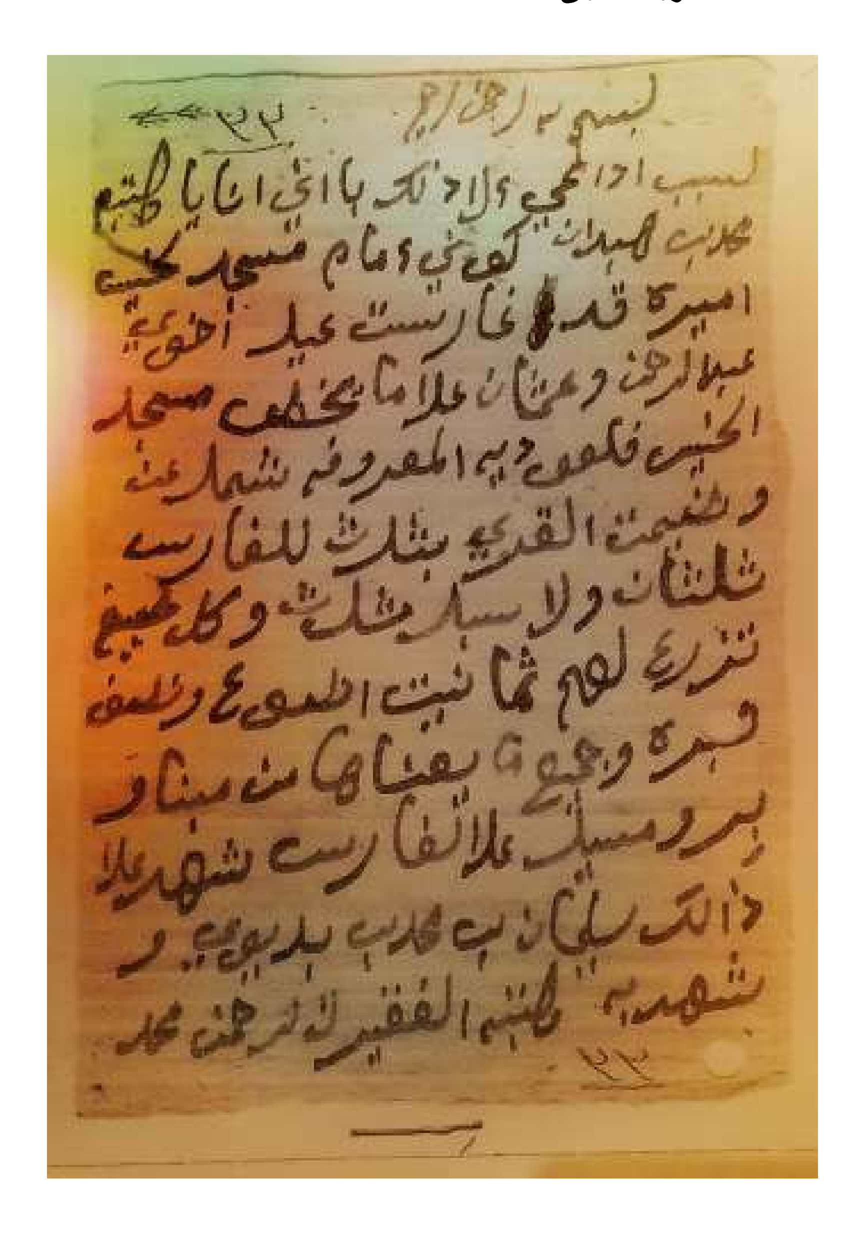
لحمد بن هبدان و[illegible]

[illegible]

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

[illegible]

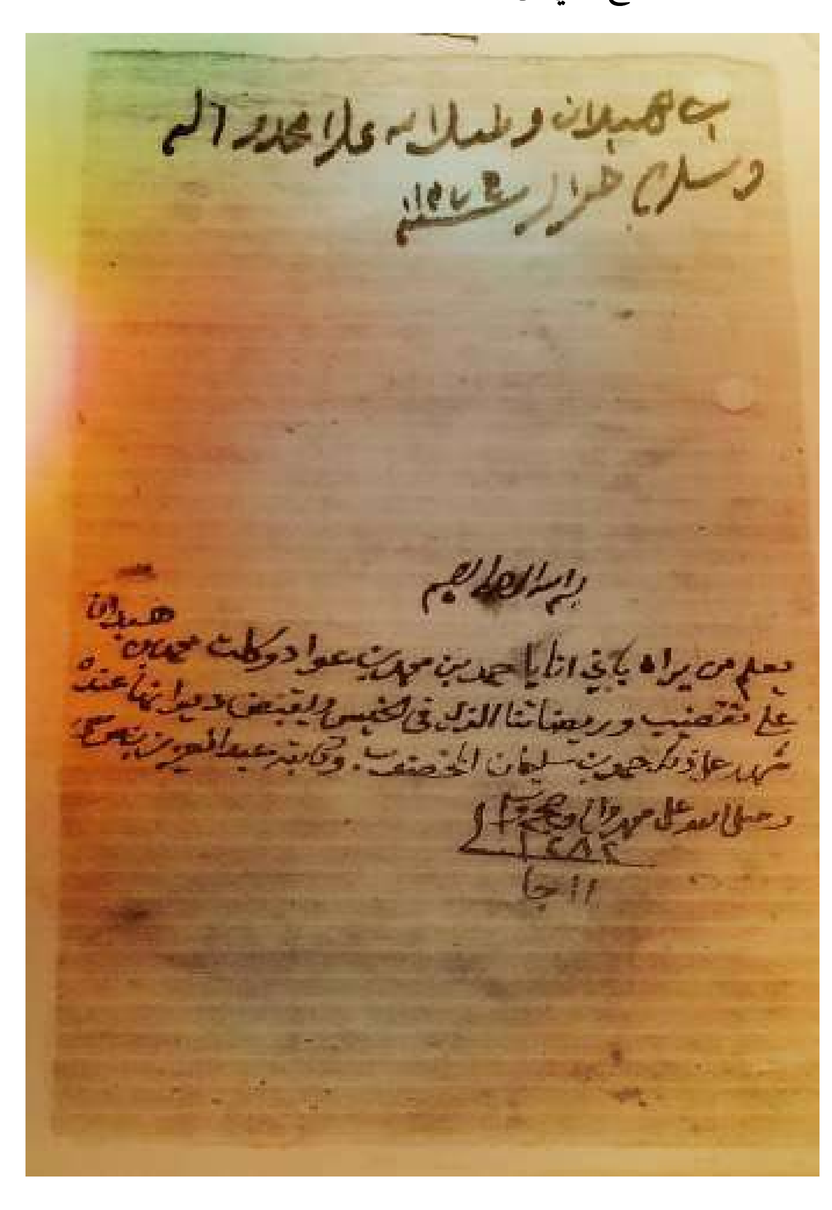
الملحق رقم ٢/٢٩ : مغارسة إمام بلدة الخيس واميره محمد بن هبدان لأبناء أخيه سنة ١٢٧٥هـ. (الورقة الأولى)



بسم الله الرحمن الرحيم
لسبب اذا نمي الى ذلك باني انا [illegible]
محمد بن هبدان كوني امام مسجد الخيس
واميره قد غارست عيال اخوي
عبدالرحمن وعثمان على ما يخلف مسجد
الخيس فلهم ربع المعروفه شمالي عنه
وشرقي القريه بثلث للفارس
ثلثان ولا [illegible] مثلث وكل جميع
تزرع لهم ثمانين الصوع [illegible]
قبره وجميع يعناها من مباد
بذر ومسيك على الفارس شهد على
ذالك سليمان بن محمد بن بديوي و
شهد به وكتبه الفقير عبدالرحمن محمد

الملحق رقم ٢/٢٩ : (وجه الورقة الثاني).

المصدر: الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب



بسم الله الرحمن الرحيم

يعلم من يراه بأني أنا احمد بن محمد بن عواد وكلت محمد بن هديان

على [illegible] ورمضانشا الذي في الخبس [illegible] عنده

شهد على ذلك حمد بن سليمان [illegible] وكاتبه عبد العزيز [illegible]

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

الملحق رقم ٣٠: قليب القعيسا المنسوبة لآل ماضي كما تدل عليه الوثيقة.

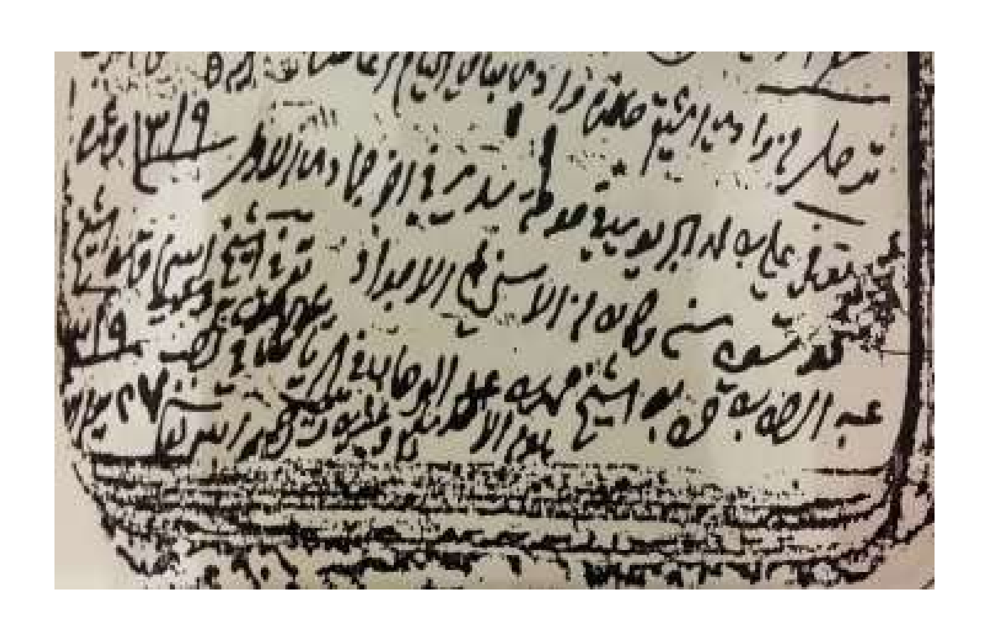
المصدر: الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب.



بسم الله الرحمن الرحيم

الملحق رقم ٣١: وفيه أشار الشيخ ابراهيم بن عيسى إلى انقطاع بعض الأسر في حوطة سدير.المصدر: المجموع المخطوط.

الملحق رقم ٣٢: المؤرخ ابن عيسى يذكر وفاة الرجل السخي الكريم علي بن حمد الجريوي من أهل حوطة سدير سنة ١٣١٩هـ.المصدر: المجموع المخطوط.



الملحق رقم ٣٣: ما نشرته صحيفة أسرة آل محمد (عشيرة المؤلف) حول نسبهم.**الورقة الأولى:**



عمارة تمير في أوائل القرن الثاني عشر الهجر ي
إلى
عصرنا الحاضر(الفترة الرابعة)

سكن آل محمد تمير في أوائل القرن الثاني عشر الهجري , وبالتحديد عام1107هـ (ألف و مائة و سبعة), فبعد قدومهم ومن معهم من آل بوحسين من (قارة بالعنبر) ومن (حوطة سدير) - اتخذوا قرية تمير موطناً لهم حيث أن لهم سابق معرفة بهذا المكان , وكانت خالية من اهلها السابقين , و أول ما سكنوا فيه هو (الحائط) و قيل (الجفير) و كان عليه نبع ماء و قيل هو (قصر كاظم) و كان به بئر ماء و يمكن الجمع بين هذه الأقوال و الآراء أنهم نزلوا في هذه المواقع جميعاً, و كل أسرة اتخذت لها موقعاً في هذا الوادي, حيث أن هذه المواقع كلها تقع في وادي تمير و فروعه وهي

تابع الملحق رقم ٣٣:

هذه المواقع كلها تقع في وادي تمير و فروعه وهي أماكن متقاربة حتى انتشرت هذه الأسر و كثر عددها و توزعت داخل الأحياء وسميت فيما بعد بحي المجابيب ثم تابع التوسع العمراني فشمل :حي الصعداء و حي العاير و حي مقنص وحي الركية و حي الأويسط و حي المراجيم و حي السليل .

وينتمي الى آل محمد عدد من العوائل وهم:

. آل عـثـمان

. آ ل عـبـداللـه

. آ ل حـسـيــن

. آ ل عبدالكريم

. آل ســــلـوم

وهم من ذرية حمد بن محمد(آل محمد) بن حمد بن سلوم بن حمد من آل بوحسين من آل حماد من بني عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم .

وآل محمد وآل عبهول وآل شقير وآل فعاسا وآل حديثة كلهم (أولاد عم)من آل بوحسين من آل حمّاد من بني العنبر بن عمرو بن تميم .*

* المصدر : كتاب (تمير تاريخ وحضارة) للشيخ: علي بن حمد بن علي آل عثمان .



الملحق رقم ٣٤: صورة البيان الذي أصدره أحفاد أمير حوطة سدير حمد بن إبراهيم الحسين عبر تغريدة في تويتر بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٥م الموافق ١٤٣٦/٣/٢٠هـ، وفيه نفي انتسابهم للقعيساء.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــــان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أما بعد:

بإسم أحفاد الأمير حمد بن إبراهيم بن حمد الحسين, أمير حوطة سدير (رحمه الله)

لقد اطلعنا على الكتاب الموسوم بالوشي المحبر في أخبار آل أبو حسين أهل قارة بنو العنبر (نسب – تاريخ – رجال) للمؤلف عبدالعزيز بن محمد العبدالله.

- ما ذكره الكاتب اجتهاد منه بأن أسرتنا ترجع إلى القعيساء أو القعاساء حسب ما ورد في كتابه. فهذا غير صحيح و جانبه الصواب في ذلك حيث أن أسرتنا لا تعود للقعيساء أو القعاساء. وكما هو معلوم للجميع أن عائلة القعاساء فنيت ولم يبقى لهم ذرية.
- و ما استدل به الكاتب بأننا نرجع للقعيساء لكون الملك المسمى قيد القعاساء ما زال بأيدينا فهذا غير صحيح وجانبه الصواب حيث انتقل الملك إلى أسرتنا بالشراء وليس بالإرث.

و ليعلم هو و غيره بأن أسرة الحسين معروفة و غنية عن التعريف

هذا ما لزم توضيحه والله الهادي إلى سواء السبيل.

منهم:

الشيخ حمد بن عبدالكريم الحسين	عمر بن عبدالمحسن الحسين
الشيخ حسين بن عبدالكريم الحسين	منصور بن عبدالعزيز الحسين
عبدالعزيز بن عبدالله الحسين	عبدالكريم بن عبدالعزيز الحسين
الدكتور عبدالمجيد بن عبدالله الحسين	محمد بن ابراهيم الحسين
ابراهيم بن حمد الحسين	عبدالله بن محمد الحسين
ابراهيم بن حسين الحسين	مساعد بن محمد الحسين

الملحق رقم ٣٥: صورة من تاريخ الشيخ حمد بن لعبون المخطوط، وفيها ذكر أم أبناء محمد بن مفرج بن عبهول؛ وأنها من آل مدلج.

المصدر: الباحث المؤرخ علي بن سليمان المهيدب.

الملحق رقم ٣٦: تنويه الأخ الباحث محمد الفيصل بشأن نسب آل عبهول.

التغريدة

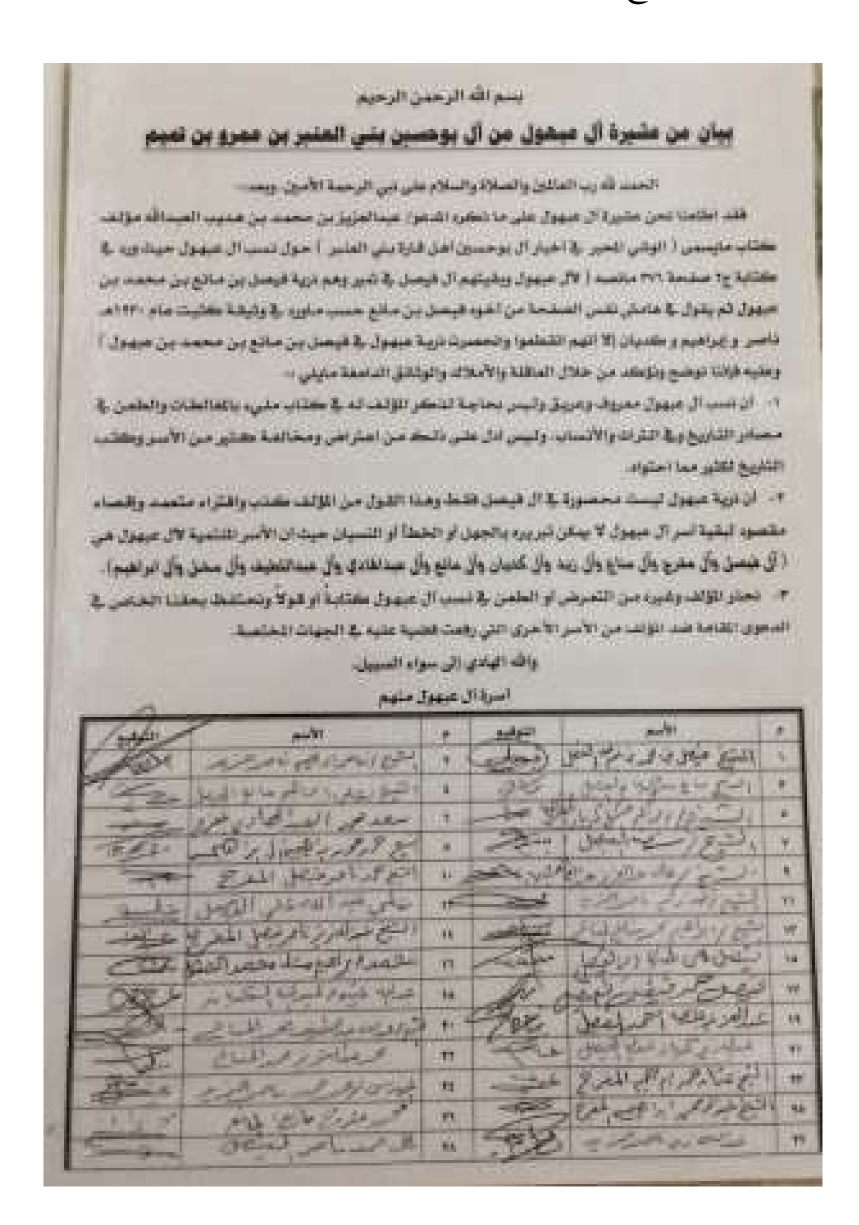


المؤرخ محمد الفيصل
@Mhmdalfisl

تنويه :
من خلال متابعتي لمواقع التواصل الإجتماعي
لوحظ محاولة البعض الزج بآل عبهول لخلافهم مع
ما أورد مؤلف الكتاب الوشي المحبر ونحن آل
عبهول والذين منهم الفيصل وابناء عمهم المناع
والزيد والكديان وبني عمومتنا المفرج
والعبداللطيف والعبدالهادي والمشل نعلم من هم
أبناء عمومتنا بعيدا عن رواية أو كتاب ، وذلك من
خلال العاقلة والوثائق والأملاك والحجج الدامغة
ونحن لا نقر ببعض ما جاء فيه لذا نأمل من
الجميع مناقشة الكاتب بأسلوب علمي وحضاري
بعيدا عن الطعن في الانساب المخالف لديننا
واقحام اسرنا فيها حيث تربطنا علاقات أخوية
بجميع الأسر من بنى تميم .
لذا وجب التنويه والشكر والتقدير موصول للجميع
.

الملحق رقم ٣٧: بيان عشيرة آل عبهول حول ما ذكره المؤلف عن نسبهم.

المصدر: أسرة آل مفرج من آل عبهول. (الورقة الأولى):



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من عشيرة آل عبهول من آل بوحسين بني العنبر بن عمرو بن تميم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة الأمين وبعد:

فقد اطلعنا نحن عشيرة آل عبهول على ما ذكره الدكتور/ عبدالعزيز بن محمد بن هديب العبدالله مؤلف كتاب ماسمي (الوشي الحبير في أخبار آل بوحسين أهل قارة بني العنبر) حول نسب آل عبهول حيث ورد في كتابه ج٢ صفحة ٣٧٦ مانصه (لآل عبهول وبقيتهم آل فيصل في ثمير وهم ذرية فيصل بن مانع بن محمد بن عبهول ثم يقول في هامش نفس الصفحة من أخوة فيصل بن مانع حسب ماورد في وثيقة كتبت عام ١٢٣٠هـ ناصر و إبراهيم و كديان إلا أنهم انقطعوا وانحصرت ذرية عبهول في فيصل بن مانع بن محمد بن عبهول) وعليه فإننا نوضح ونؤكد من خلال الحقائق والأملاك والوثائق الدامغة مايلي:

١- أن نسب آل عبهول معروف وعريق وليس بحاجة لتنكر المؤلف له في كتاب مليء بالمغالطات والطعن في مصادر التاريخ وفي التراث والأنساب، وليس أدل على ذلك من اعتراض ومخالفة كثير من الأسر وكتب التاريخ لكثير مما احتواه.

٢- أن ذرية عبهول ليست محصورة في آل فيصل فقط وهذا القول من المؤلف كذب وافتراء متعمد وإقصاء مقصود لبقية أسر آل عبهول لا يمكن تبريره بالجهل أو الخطأ أو النسيان حيث أن الأسر المنتمية لآل عبهول هي (آل فيصل وآل مفرج وآل ساج وآل زيد وآل كديان وآل مانع وآل عبدالهادي وآل عبداللطيف وآل محل وآل إبراهيم).

٣- نحذر المؤلف وغيره من التعرض أو الطعن في نسب آل عبهول كتابةً أو قولاً ونحتفظ بحقنا الخاص في الدعوى القائمة ضد المؤلف من الأسر الأخرى التي رفعت قضية عليه في الجهات المختصة.

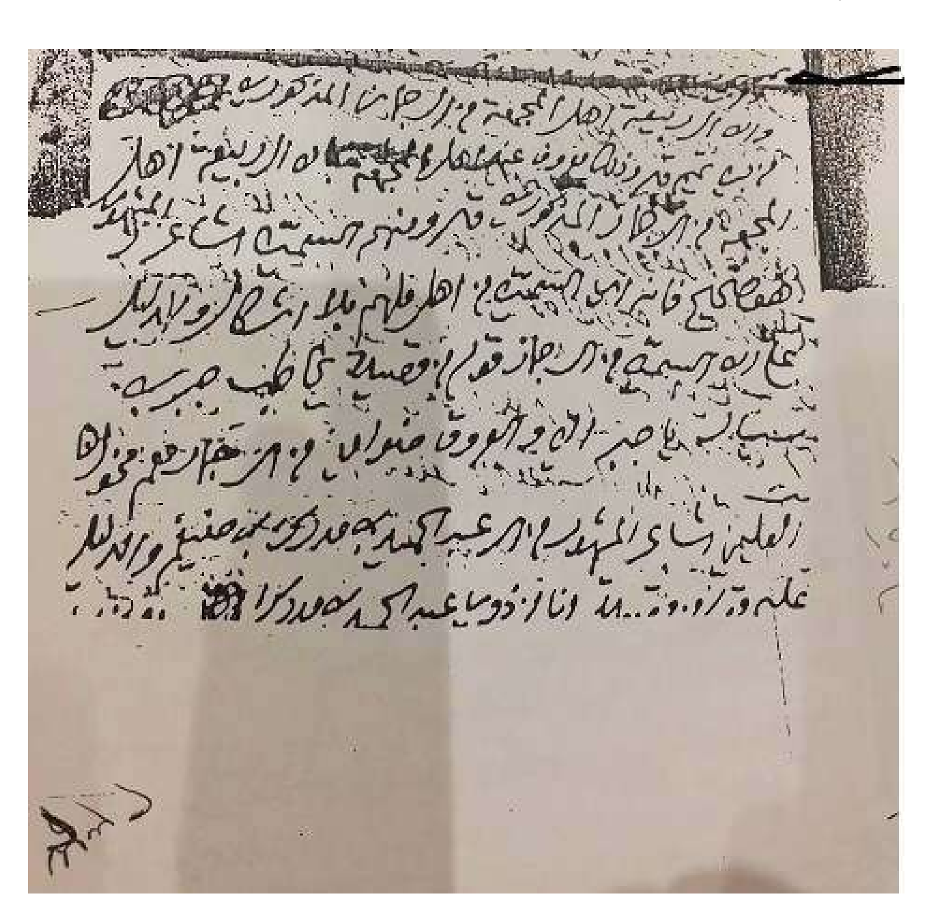
والله الهادي إلى سواء السبيل.

أسرة آل عبهول منهم

م	الاسم	التوقيع	م	الاسم	التوقيع
١	[illegible]	[illegible]	٢	[illegible]	[illegible]
٣	[illegible]	[illegible]	٤	[illegible]	[illegible]
٥	[illegible]	[illegible]	٦	[illegible]	[illegible]
٧	[illegible]	[illegible]	٨	[illegible]	[illegible]
٩	[illegible]	[illegible]	١٠	[illegible]	[illegible]
١١	[illegible]	[illegible]	١٢	[illegible]	[illegible]
١٣	[illegible]	[illegible]	١٤	[illegible]	[illegible]
١٥	[illegible]	[illegible]	١٦	[illegible]	[illegible]
١٧	[illegible]	[illegible]	١٨	[illegible]	[illegible]
١٩	[illegible]	[illegible]	٢٠	[illegible]	[illegible]
٢١	[illegible]	[illegible]	٢٢	[illegible]	[illegible]
٢٣	[illegible]	[illegible]	٢٤	[illegible]	[illegible]
٢٥	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	[illegible]
٢٧	[illegible]	[illegible]	٢٨	[illegible]	[illegible]

(الورقة الثانية من بيان عشيرة آل عبهول):

الملحق رقم ٣٨: ينقل ابن عيسى في هذه الوثيقة أن أحدهم ولم يسمه!! قال له: إن المعروف عند أهل المجمعة نسبة آل ربيعة إلى آل جماز، وهذا القول لم يذكره أهل الاهتمام من أسرة آل ربيعة في توثيقهم لنسبهم، ولكن لو صح فإنه لا يتنافى مع انتسابهم إلى آل حديثة لما تقدم، فيكون آل جماز من آل حديثة. **المصدر: المجموع المخطوط.**



الملحق رقم ٣٩ : بيان أسرة آل هبدان وجاء فيه : أن آل هبدان من آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم.

المصدر : أسرة آل هبدان.



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

وتنويه وتحذير

من أسرة آل هبدان في الرياض والقيس وسدير والقصيم والكويت

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد :

بناء على اجتماع أسرة آل هبدان المنعقد في يوم الجمعة الموافق ٣ / ٤ / ١٤٣٦ هـ والذي تم فيه مناقشة ماذكره - عبد العزيز بن محمد بن هديب العبدالله في مؤلفة بعنوان (الوشي المحبر في أخبار آل بو حسين قارة بنو العنبر (نسب - تاريخ - رجال) حول نسب أسرة آل هبدان فقد تم البيان التالي :

١ - ما ذكره المؤلف من نسب أسرة آل هبدان إلى أسرة آل جماز غير صحيح - فآل هبدان من آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم

٢ - بعد الإجراءات التي اتخذت تجاهه من قبل الجهات المختصة تحذره وغيره من الحديث عن (نسب أسرة (آل هبدان) ويبقى حقنا الخاص حيال المؤلف بالمطالبة امام الجهات المختصة قائما ضمن قائمة الأسر التي رفعت قضايا في هذا الجانب.

هذا ما لزم توضيحه والله الهادي الى سواء السبيل

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ذرية الشيخ هبدان بن نافع بن هبدان بن مانع آل محدث من آل حديثه

من بني العنبر بن عمرو بن تميم

عنهم :

وهذا رابط بيان أسرة آل هبدان ونصه كاملاً :

http://alhbdan.blogspot.com/2015/02/httpwww.html

إيضاح من أسرة آل هبدان في الرياض والخيس وسدير والقصيم والكويت

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد :

فهذا إيضاح حول ما ذكره - عبدالعزيز بن محمد بن هديب العبدالله في مؤلفه بعنوان (الوشي المحبر في أخبار آل بو حسين أهل قارة بنو العنبر "نسب-تاريخ- رجال") عن نسب أسرتنا ال هبدان، ولنا مع ما ذكره المؤلف حول ذلك وقفات :

الوقفةالأولى :

إن في ذاكرة التاريخ لآل هبدان وعشيرتهم آل محدث من الأحداث في مصادر وكتب التاريخ النجدية ولدى الرواة في المنطقة ما يشرفها ويكفيها عن ذكر هذا المؤلف العابث وأمثاله.

الوقفة الثانية :

نسب آل محدث : آل محدث من آل حديثة من ال مانع (أهل قارة بني العنبر) من بني العنبر بن عمرو بن تميم.

وعشيرة (آل محدث) ينتسب إليها اليوم عدد من الأسر هم :

١/ أسرة آل هبدان في سدير والقصيم والكويت وغيرها، وهم من ذرية هبدان ابن نافع بن هبدان بن مانع آل محدث من آل حديثة من ال مانع من بني العنبر ابن عمرو بن تميم.

وهم أهل بلد الخيس القريبة من بلد المجمعة وأمراؤها إلى وقتنا الحاضر، وهبدان بن نافع له أبناء أربعة هم (عبدالله وإبراهيم ونافع ومحمد) أما عبدالله (ت١٢٥٠هـ) فهو

جد أهل بريدة، وإبراهيم ونافع منقطعان، ومحمد هو جد أهل الخيس والمجمعة والغاط والكويت.

٢/ آل روسا وهم أبناء أمير الخيس محمد بن عبدالله آل محدث من آل حديثة من آل مانع من بني العنبر بن عمرو بن تميم.

وأبناؤه اثنان هم: عبدالله وهو منقطع، وإبراهيم، والموجودون من أسرة آل روسا اليوم هم من ذرية إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محدث وهم في بلد المجمعة والرياض.

٣/ آل غديان من آل محدث من آل حديثة من ال مانع من بني العنبر بن عمرو ابن تميم، ويسكنون الآن في الرياض والزلفي وهم أبناء الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن غديان و أخيه الشيخ عبدالرزاق بن عبدالرحمن آل غديان و أبناء عمومتهم في الكويت وهم آل سليمان و آل يحيى والجميع يرجعون إلى آل غديان.

الوقفة الثالثة:

١/ كان خروج محدث من القارة إلى جلاجل وبعدها سكن الزلفي ثم الغاط ثم استقر في بلد الخيس (خيس آل محدث) والرواية التي ذكرها ابن عيسى نقلاً عن أمير الخيس الشيخ إبراهيم بن محمد بن هبدان بن نافع بن هبدان بن مانع آل محدث عندما تطرق لتاريخ جده محدث قد بَيّنت ذلك.

٢/ ما زعمه صاحب كتاب (الوشي) بأن قدوم هبدان بن نافع إلى الخيس كان في منتصف القرن الثالث عشر الهجري مردود عليه وهو من تلفيقه أيضا، إذ كيف يكون قدومه إلى الخيس في هذا التاريخ وحفيده عبدالرحمن بن عبدالله ابن هبدان له شهادة في الخيس سنة (١٢٣٦هـ) كذلك ابنه عبدالله بن هبدان قد توفي في الخيس قبل (١٢٥٠هـ) تقريبا وهذا مثبت عندنا بالوثائق.

الوقفة الرابعة :

بكل أسف تعمد صاحب (كتاب الوشي في ج٢ في ص٣١٥) الكذب على ابن عيسى رحمه الله ونسب إليه أنه نقل عن إبراهيم بن هبدان أنه قال : بأن (جده لأمه!!) فأضاف المؤلف (لأمه) لإيهام القارئ أن النسابة ابن هبدان يرى أن محدث (جده لأمه) وهذا تزوير صريح وكذب متعمد والقارئ يعرف أنه في علم الأنساب والمواريث إذا (ذكر الجد) فيقصد به الجد لأب وهم الأصول إلا إذا ذُكر صريحا (جده لأمه) أو وجدت قرينة لذلك .

كما تعمد الكذب عليه مرة أخرى وادعى زوراً أن ابن عيسى نقل عن ابراهيم ابن هبدان انه يقول : بأن آل حديثة كانوا أمراء جلاجل فلم يقل أمير الخيس الشيخ ابراهيم بن محمد بن هبدان لابن عيسى رحمهما الله بأنه كان لآل حديثة إمارة في جلاجل كما زعم مؤلف كتاب الوشي ، وإنما ذكر الجد ابراهيم أن الدواسر غلبوا جده محدث على جلاجل ، وهو يقصد بأنهم غلبوه على أملاكه في جلاجل ، وما ذكره المؤلف عن ابن عيسى نقلا عن ابراهيم بن هبدان أن لآل حديثة إمارة في جلاجل كذب على ابن عيسى وعلى الجد ابراهيم رحمهما الله وليس لها مصدر إلا خيال مؤلف كتاب الوشي فقط.

الوقفة الخامسة :

١/ الاعتماد في نسبنا على ما نرويه عن أسلافنا وعلى ما بأيدنا من الوثائق الخاصة بأسرتنا آل هبدان ومنها وثيقة قسمة عبدالرحمن ومانع آل محدث بخط الشيخ حسن بن عبدالله أبا حسين المتوفى سنة (١١٢٣هـ) في بلد الغاط في ملك آل حديثه والذي بيع جزء منه إلى أسرة آل حصين (النواصر) وفي هذا الملك وقف للجد مانع آل محدث وهو بيد أسرتنا (آل هبدان) يُصرف للصوام في جامع بلد الخيس ، بالإضافة

إلى وثائق موالي آل محدث (أبا التيوس) في الغاط والزلفي والتي انتقلت أملاكهم بالتعصيب بالولاء إلى آل هبدان.

٢/ في شهادة محمد آل علي (من النواصر أهل الخيس والغاط) عندما ذهب هو وأمير الخيس محمد الملقب بالروسا إلى حمد الحديثي راع الحصون، قال حمد لمحمد الروسا: (أنت يا محمد وبناخِيك أقرب من لي)، وحمد الحديثي ذكر فيها أنت وبناخيك (وبناخيه المقصود بهم: آل هبدان بن نافع بن هبدان بن مانع آل محدث) فهم الأقرب لحمد الحديثي راعي الحصون، حيث أن الجميع يلتقون في آل حديثه.

٣/ إضافة إلى ما ذكر أعلاه فإن آل هبدان يشتركون مع حمد الحديثي في الأملاك التالية الواقعة في بلد الحصون وهي: (مقاري العليا - والزعيرية -وسميحة- وفرحة) حسب ما لدينا من وثائق تثبت ذلك.

وكذلك لمّا توفي حمد الحديثي وليس له عقب إلا بنات قام أمير الخيس إبراهيم بن محمد بن هبدان (ابناخيهم) بالمطالبة بمصالح سبل حمد الحديثي حسب الوثيقة التي بأيدينا وتثبت ذلك، وفي هذا دلالة واضحة لا تقبل الشك عن قرابة آل هبدان بحمد الحديثي القوية في النسب.

الوقفة السادسة:

١/ الشهادات التي كتبت من أجل قسمة الأحساء لتركة نورة بنت إبراهيم بن عثمان بن مانع -والتي كانت القسمة فيها ثلث للهبدان وثلث للربيعة وثلث للرشيدان- كتبت في ذلك الحين لتثبيت حق لأشخاص يجتمعون في حق جامع بينهم لم تتضح لهم كيفية وصوله لهم، فاصطلحوا بناء عليه لتحقيق مصلحة التعصيب في حينه وتمت الشهادات، وما كان ليتم الوصول للحق لولا هذا، وهو عمل مشروع تجيزه الشريعة في حال خشية ضياع الحق، وذلك لأن نظام الدولة العثمانية (وهو نظام

كافة الدول الإسلامية) في حالة عدم وجود قريب ثابت القرابة محدد الدرجة من المتوفى فإن التركة تؤول لبيت المال، فعمد هؤلاء الأشخاص بسبب الاشتباه عندهم في درجة القرابة من المتوفاة ومن منهم الأحق بالتعصيب، فاصطلحوا على الثلث لكل أسرة ورتبوا هذا الصلح وحددت درجة القربى لاستكمال أركان التعصيب والوصول للحق، وتحديد سعود جد جامع كما نصوا على ذلك (نجتمع في بطن واحد من أجدادنا وهو آل سعود) ولم يحددوا في أي جيل يلتقون.

وقد أشار إلى أن الأمر قصد به الصلح وليس القرابة الدكتور بدر بن عبدالعزيز الربيعة رحمه الله بما نصه: (...آل رشيدان وآل مانع وهما أسرتان انقرضتا فأما آل رشيدان فآل عصبهم لآل هبدان أما آل مانع فآل عصبهم لآل ربيعة ولا زالت أملاكهم بالأحساء بأيديهم وليس العصب دليل قرب وإنما صلح تم بين الأسرتين) من كتاب معجم أسر بني تميم – حمد الناصر آل وهيب – ج٢ – ص٦٤٢.

٢/ مما يدل على أن الأسر الأربع المذكورة في صلح قسّامية تركة الأحساء يجتمعون في جد أعلى غير محدد التاريخ، ما دلت عليه شهادة عبدالله بن علي الخضيري و محمد بن زامل من أهالي بلدة الجنوبية عندما سُئل عن المانع والرشيدان فقال: (أنهم رفاقة من آل سعود) ثم قال (ونخْص قربهم من بعضهم لبعض ما نبخصه) وقولهم رفاقة من آل سعود يعني أنهم قرابة من آل سعود ولكن ليسوا منهم، وسعود من أجداد آل ربيعة، وفي هذه الشهادة تثبيت نسبهم إلى جد أعلى من سعود المذكور.

وقول عبدالله بن علي الخضيري دليل قاطع على أنهم لا يجتمعون في جد قريب وإنما يجتمعون في جد أعلى ومن المتيقن أن الجميع من آل حديثه.

٣/ ما ذكره ابن عيسى في تهميشه على تاريخ المنقور من نسبة أسرتنا إلى ال جماز بدون ذكر المصدر الذي اعتمد عليه، فهي رواية عن مجهول، إذ هو لم يوضح رحمه الله

عمن أخذ المعلومة، وهو مخالف لما نقله ابن عيسى نفسه في رواية مسندة عن أمير الخيس إبراهيم بن محمد بن هبدان في (مجموع ابن عيسى) عن جده محدث، وهو مخالف أيضا لما استفاض عند أسرة آل هبدان أهل سدير وأهل القصيم، ومخالف لما هو مدون في كتب الأنساب.

علما أن أسرتنا آل هبدان وأسرة آل ربيعة لم يوافقون على ما ذكره ابن عيسى من النسبة إلى آل جماز، ولذلك لا يوجد في مشجرات نسب الأسرتين ذكر لجماز.

بالإضافة إلى ذلك فإن آل جماز من أهل بلد ملهم، المعروف عندهم أنهم ينتسبون إلى قبيلة بني خالد المعروفة وهو المستفاض والمشهور عند الجميع.

الوقفة السابعة:

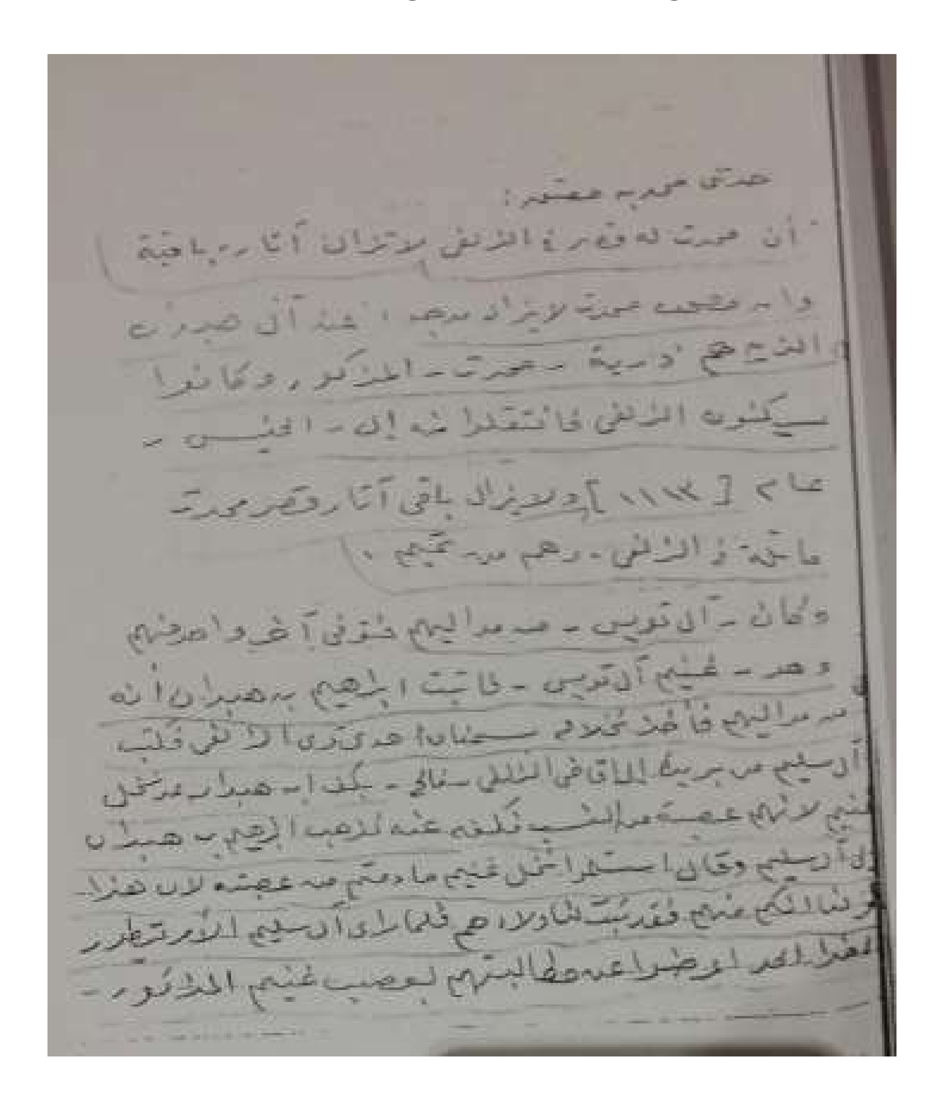
شكر المؤلف ابن العم عبدالعزيز بن ابراهيم الهبدان وأفاد أنه استفاد من كتابه عن أسرة الهبدان ليوهم القارئ أنه كان مرجعا لكتابه في نسبة أسرة آل هبدان إلى آل جماز، وقد صدر بيان من ابن العم عبدالعزيز بن إبراهيم بن هبدان ينفي ادعاء المؤلف حول كل ما ذكر عن أسرتنا.

وفي الختام ليعلم المؤلف وغيره أننا مؤتمنون على أنسابنا ولسنا بحاجة للمؤلف أو غيره ليعرفنا بنسبنا، فعندنا من العلم من أسلافنا ومن الوثائق ما فيه غُنية عن اجتهاد المؤلف وتخبطاته وآرائه الشخصية، ولن نسمح له بالخوض في نسب أسرتنا بالباطل، وعليه أن يتقي الله (فمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) ويبقى حقنا الخاص بالمطالبة حيال المؤلف أمام الجهات المختصة متاحاً وماضياً.

والله الهادي والمستعان وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الملحق رقم ٤٠ : صورة مما نقل الشيخ عبدالله البسام رحمه الله عن محمد بن معتق بخصوص محدث وذريته آل هبدان.

المصدر: مخطوطة الشيخ عبدالله البسام في التاريخ والأنساب.



حدثني محمد بن معتق:

أن محدث له قصر في الزلفي لا تزال آثاره باقية

[illegible]

[illegible] المذكور، وكانوا

سكنوا الزلفي فانتقلوا منه إلى [illegible]

عام [١١٣٢] ولا يزال باقي آثار قصر محدث

ماثلة في الزلفي. وهم من تميم.

[illegible]

المراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

١- أبحاث ندوة تاريخ ابن لعبون، الدكتور عبدالعزيزاللعبون، دار ابن لعبون، الكويت، ١٤٣٥هـ.

٢- أسرة الهويريني الأصل والمنشأ، إعداد سليمان بن إبراهيم بن صالح الهويريني والدكتور وليد بن عبدالله بن عودة الهويريني، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ.

٣- الأعلاق، تحقيق سعد بن محمد آل عبداللطيف، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٤- البواصر في التعريف بأسر النواصر، عبدالله بن مساعد الفايز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥- الخبر والعيان في تاريخ نجد، خالد بن محمد الفرج، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله الشقير، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٦- الدليل إلى معرفة الأسر التميمية في المملكة العربية السعودية، ماجد بن إبراهيم السنيدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧- الزلفي أصالة الماضي وإشراقة المستقبل، فهد بن عبدالعزيز الكليب، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨- الشعر النبطي ذائقة الشعب وسلطة النص، سعد العبدالله الصويان، دار الانساق للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

٩- الشعر النبطي في وادي الفقي، أحمد بن عبدالله الدامغ، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠- الشيخ عبدالله بن زاحم وجهوده في عهد الملك عبدالعزيز، عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالوهاب بن زاحم، مطابع الفرزدق، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١١- العقد الثمين من شعر محمد بن عثيمين، سعد بن عبدالعزيز بن رويشد، دار الهلال للأوفست، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

١٢- الفهرس المصور لمخطوطات ومصورات مكتبة الرياض السعودية العامة التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، عبدالمحسن بن عبدالعزيز آل الشيخ، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

١٣- أنساب الأسر الحاكمة في الأحساء، أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، دار اليمامة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤- بلاد العرب، الحسن بن عبدالله الأصفهاني، تحقيق حمد الجاسر، والدكتور صالح العلي، دار اليمامة للنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٥- بنو تميم عبر التاريخ، فوزان بن حمد الماضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٦- بنو خالد وعلاقتهم بنجد، عبدالكريم بن عبدالله المنيف الوهبي، دار ثقيف للنشر والتأليف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٧- تاريخ ابن ربيعة، دراسة وتحقيق الدكتور: عبدالله بن يوسف الشبل، من إصدارات النادي الأدبي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨- تاريخ ابن لعبون، طبعة أم القرى، ١٣٥٧هـ.

١٩- تاريخ ابن لعبون، تحقيق الدكتور عبدالعزيز اللعبون، دار ابن لعبون، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٠- تاريخ آل ماضي، تركي بن محمد بن ماضي، مطبعة الشبكشي بالأزهر بمصر، ١٣٧٦هـ.

٢١- تـاريخ البلـدان النجديـة في المصـادر التاريخيـة، الـدكتور عبـدالله بـن إبـراهيم المبرز، وحمـد بـن ناصـر الـوهيبي، الـدار العربيـة للموسـوعات، بـيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٢- تـاريخ الشـيخ أحمـد بـن محمـد المنقـور، تحقيـق ونشـر عبـدالعزيز الخـويطر، الطبعة الأولى، الرياض ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

٢٣- تاريخ الفاخري، تحقيق الـدكتور عبـدالله الشـبل، طبـع بمناسـبة مـرور المئويـة ١٤١٩هـ.

٢٤- تـاريخ بعـض الحـوادث الواقعـة في نجـد، الشـيخ إبـراهيم بـن عيسـى، دار اليمامة.

٢٥- تاريخ نجد، للشيخ الإمام حسين بن غنـام، حـرره وحققـه الـدكتور ناصـر الـدين الأسد، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢٦- تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، عبدالله بن محمد البسام، تحقيق إبراهيم الخالدي، شركة المختلف، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٧- جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد، حمـد الجاسـر، دار اليمامـة، الطبعـة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيـق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٩- خيـار مـا يلـتقط مـن شـعر النـبط، عبـدالله بـن خالـد الحـاتم، منشـورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م.

٣٠- ديـوان ابـن الرومـي، تحقيـق الـدكتور حسـن نصـار، دار الكتـب والوثـائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٣١- ديوان أبي النجم العجلي، الدكتور مسعد أديب عبدالواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ.

٣٢- ديوان أبي نواس، تحقيق إيفلد فاغنر، دمشق، دار الهدى، ٢٠٠٣م.

٣٣- ديوان الأعشى الكبير، الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٣٤- ديوان الإمام الشافعي، الدكتور عمر الطباع، دار الأرقم.

٣٥- ديوان العقيلي (كفاية الغريم عن المدامة والنديم)، للشاعر مبارك بن حمد العقيلي، جمع وتقديم بلال البدور، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.

٣٦- ديوان الفرزدق، علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٧- ديوان المتنبي، مصطفى السقا؛ إبراهيم الابياري؛ عبدالحفيظ شلبي، دار الفكر.

٣٨- ديوان المرقّشين، كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٣٩- ديوان امرئ القيس، الأستاذ مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٥هـ.

٤٠- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤١- ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، طبعة مصر، ١٩٣٥م.

٤٢- ديوان ذي الرمة، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٣- ديوان حسان بن ثابت، الأستاذ علي عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٤- ديوان زهير بن أبي سلمى، علي حسن الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٥- ديوان طرفة بن العبد، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

٤٦- ديوان عبدالله بن دويرج، تأليف وإعداد بندر الدوخي، نشر النخيل، مطبعة الفرزدق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٧- ديوان كعب بن زهير، علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٤٨- دواوين الأوقاف القديمة في إقليم الوشم، ديوان شقراء أنموذجا، يوسف بن عبدالعزيز المهنا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٤٩- روضة سدير عبر التاريخ من نشأتها إلى حاضرها المشرق، أحمد بن عبدالله الدامغ، مطابع الجاسر، ١٤٢١هـ.

٥٠- شرح الأربعين النووية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

٥١- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٥٢- شرح ديوان علقمة الفحل، السيد أحمد صقر، المطبعة المحمودية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ.

٥٣- صفحات من سيرة أسرة الشيخ حمود الهياف التميمي، عبدالرحمن بن رباح الفهيد، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ — ٢٠٠٩م.
٥٤- صفة جزيرة العرب، الحسن بن أحمد الهمداني، قام بنشره وتصحيحه ومراجعته وتحقيق بقاعه المؤرخ محمد بن عبد الله بن بليهد النجدي، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٣م.
٥٥- صفة جزيرة العرب، الحسن بن أحمد الهمداني، تحقيق محمد بن علي الأكوع، دار اليمامة للنشر، ١٣٩٤ — ١٩٧٤م.
٥٦- ظاهرة التأليف في القبائل والأنساب الأسباب والضوابط المطلوبة، فايز بن موسى البدراني الحربي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٥٧- علماء نجد خلال ثمانية قرون، الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن صالح آل بسام، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
٥٨- عنوان المجد في تاريخ نجد، عثمان بن بشر، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٩- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، عبدالله الجبوري، تفسير القرآن وعلومه، الإتقان في علوم القرآن ص٤٠.
٦٠- قبيلة تميم في الجاهلية والإسلام، الجزء الأول، عبدالقادر فياض حرفوش، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦١- قرية السبعان في منطقة حائل، صالح بن محسن بن فهد القعود، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ — ٢٠١٣م.

٦٢- قفار، الدكتور عبدالرحمن الفريح، سلسلة هذه بلادنا، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٣- كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة العربية. الإمام أبو إسحاق الحربي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٦٤- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر للنشر.

٦٥- لمحات من تاريخ بني تميم، ناصر بن عبدالله بن تركي البكر، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦٦- محافظة الغاط، محمد بن أحمد الراشد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٦٧- مسائل من تاريخ الجزيرة العربية، أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، مؤسسة دار الأصالة للثقافة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٦٨- معجم أسر البدارين الدواسر وبلدانهم، سلسلة إصدارات ملتقى البدارين الدواسر الرسمي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٦٩- معجم أسر بني تميم في الحديث والقديم، حمد الناصر آل وهيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٧٠- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧١- معجم اليمامة، عبدالله بن محمد بن خميس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٧٢- مكتبات الدولة السعودية الأولى المخطوطة، حمد بن عبدالله العنقري، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ.

٧٣- من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية، منديل بن محمد الفهيد، الجزء الثاني، شركة ألوان للطباعة والصناعة، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٧٤- من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية، منديل بن محمد الفهيد، الجزء الرابع، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧٥- من آدابنا الشعبية في الجزيرة العربية، منديل بن محمد الفهيد، الجزء الخامس، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٧٦- موروث الأجداد لأسرة الهبدان، جمع وإعداد عبدالعزيز بن إبراهيم بن عبدالله الهبدان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٧٧- نبذة في أنساب أهل نجد، جبر بن سيار، دراسة وتحقيق راشد بن محمد بن عساكر، توزيع مكتبة ذات السلاسل – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٧٨- نسب آل سُلمي، الدكتور عبدالعزيز الفريح، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

٧٩- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق الدكتور نصرت عبدالرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢هـ.

٨٠- نوادر المخطوطات السعودية، أيمن الحنيحن، وسعد آل عبداللطيف، دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٢هـ.

٨١- وثائق من الغاط، فايز بن موسى البدراني الحربي، مركز الرحمانية الثقافي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

ثانياً: المراجع غير المطبوعة:

٨٢- الذهب الإبريز في تاريخ ونسب العزاعيز، الباحث الأستاذ سليمان بن حمد العزاز (بحث غير مطبوع).

٨٣- تاريخ ابن عضيب (مخطوط).

٨٤- شذا الند في تاريخ نجد، مطلق بن صالح (مخطوط).

٨٥- لباب الأفكار في غرائب الأشعار، محمد بن عبدالرحمن بن يحي (مخطوط).

٨٦- مجموع ابن عيسى (مخطوط).

٨٧- مخطوطة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن البسام (مخطوط).

٨٨- نزهة الناظر والسامع، المؤلف مجهول، (مخطوط).

ثالثاً: المجلات والصحف:

٨٩- مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، العدد: الرابع، ١٤٢٩هـ.

٩٠- مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، العدد: الثاني، ١٤٣٠هـ.

٩١- مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، العدد: الرابع، ١٤٣١هـ.

٩٢- مجلة الرسالة، مصر، العدد: ٥٨٩، ١٦/١٠/١٩٤٤م.

٩٣- مجلة العرب، دار اليمامة، شهر رجب وشعبان، ١٤١٠هـ.

٩٤- صحيفة الجزيرة، العدد: ١٣٥٣٩، ٤/١١/١٤٣٠هـ.

٩٥- صحيفة الجزيرة، العدد: ١٥٩٥٩، ١/٩/١٤٣٧هـ.

٩٦- صحيفة الرياض، العدد: ١٤٣٩١، ٨/١١/١٤٢٨هـ.

٩٧- صحيفة الرياض، العدد: ١٤٥٢٤، ٢٢/٣/١٤٢٩هـ.

٩٨- صحيفة الرياض، العدد: ١٤٩٨٤، ١٠/٧/١٤٣٠هـ.

٩٩- صحيفة الرياض، العدد: ١٦١١٧، ٢١/٩/١٤٣٣هـ.

١٠٠- الصباح الكويتية، العدد: ١٦٢٨، ٢/٨/٢٠١٣م.

فهرس الموضوعات العامة